الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

١١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

(١١٠)
الاسلاميون والعنف
١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ١١٠

المثقفون والخبراء والمحللون

٢يناير١٩٩٣-٢٤مايو١٩٩٤

الجزء الأول

اعداد
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
العنوان: ٤ش٩ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

*الا سلام و السياسة
محمد رضا محرم   الا هالى   #٩٣/٠٣/١٧   ١٠٤

*الموقف العقلانى من ثقافة الغير
محمد عابد الجابرى   الشرق الا وسط   #٩٣/٠٣/١٨   ١٠٥

*مجموعة مقالا ت تناقش الا صوليين ومواقفهم
الحياة   #٩٣/٠٣/٢١   ١٠٧

*لم كل هذه القسوة ؟
جلال امين   الا هرام   #٩٣/٠٣/٢٣   ١٠٩

*ما احلى الرجوع اليه
نجيب محفوظ   الا هرام   #٩٣/٠٣/٢٥   ١١٠

*ندفع ثمن الا رهاب مرتين
سليمان جودة   الوفد   #٩٣/٠٣/٢٥   ١١١

*سعد الدين ابراهيم : ادعو الى السماح للاخوان المسلمين بحزب رغم اختلافنا معهم
عبد اللطيف المنياوى   المجلة   #٩٣/٠٣/٣٠   ١١٣

*من اجل اجماع وطنى ضد الا رهاب
محمد رضا محرم   الا هالى   #٩٣/٠٣/٣١   ١١٨

*التاريخ السرى للارهاب
جمال عوض   اخرساعة   #٩٣/٠٣/٣١   ١٢٠

*الا صوليون: ظاهرة مصرية ام عالمية ؟
عبد العظيم رمضان   اكتوبر   #٩٣/٠٤/٠٤   ١٢٤

*مواجهة التطرف بالتعقل
سعاد الشرقاوى   الا هرام   #٩٣/٠٤/٠٥   ١٣٠

*اكثر من نداء لمواجهة الا رهاب
سعد المغربى   الا هرام   #٩٣/٠٤/٠٧   ١٣٢

*سياسة العنف "المشروع" ... وتوظيفاتها السياسية
نبيل عبد الفتاح   الوفد   #٩٣/٠٤/٠٩   ١٣٥

*روشتة انقاذ من التطرف
عصام العبيدى   الوفد   #٩٣/٠٤/١١   ١٣٩

*الحكومة ..والا دارة والمعارضة والا رهاب
عبد العظيم رمضان   اكتوبر   #٩٣/٠٤/١١   ١٤٢

*السلام قادم لا نه ضرورة للجميع
نسرين الجندى   العالم اليوم   #٩٣/٠٤/١٤   ١٤٧

*جحيم العنف ..وجنة البوليتيكا
احمد عثمان   الا هرام المسائى   #٩٣/٠٤/١٨   ١٤٨

*مصر : عجز النخبة الحاكمة عن التعامل مع .. الا زمات المتزامنة
سعد الدين ابراهيم   الحياة   #٩٣/٠٤/١٨   ١٥٠

نهاية الفهرس

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

قضايا وآراء

الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين (١٠٦)

المجتمع كله فى مواجهة الإرهاب

اننا نؤيد تماما المواجهة الامنية الشديدة مهما قيل أن العنف، يولد العنف لان هذا المبدأ قد يكون صحيحا اذا كان الامن يواجه أصحاب مبادئ سليمة وصحيحة، ونحن نعلم جميعا أن هؤلاء الشباب المتطرفين اما جهلة ويتم تلقينهم مبادئ هدامة يقصد بها الاضرار ولا يقصد بها أى اصلاح، واما أنهم شباب عاطلون على استعداد لعمل أى شئ مقابل مبالغ زهيدة من المال.

وقطعا فإن قوات الامن التى تكافح هؤلاء المفسدين فى الارض هى فى جانب الحق، لذلك فلا يخشى مطلقا كلما شددت قبضتها ان يتزايد العنف، لان هؤلاء المتطرفين ليسوا مطلقا فى جانب الحق.

ثانيا: العدالة البطيئة ينتقى معها عنصر الردع ولايشعر المواطنون او الجناة بالقصاص المترتب على ماقاموا به. والامر يتطلب تعديلات سريعة فى التشريع تحقق سرعة الفصل فى هذه القضايا ويحقق ردعا شديدا.

ثالثا: انني أعتقد أن صدور أحكام بالسجن فى القضايا المتعلقة بالارهاب لن يؤدى الى الردع المطلوب لاسباب منها،ا أن من يقومون بهذه الجرائم من الشباب الجاهل ربما يعيشون داخل السجن، حياة أفضل من التى يعيشونها خارج السجن ومنها أنهم يعتقدون أنهم بعد فترة مافى السجن سوف يفرج عنهم باعتبارهم مسجونين سياسيين، أو ربما يكون لديهم اقتناع بان بقاءهم فى السجن هو استمرار للجهاد الذى يقومون به للوصول الى أهدافهم، وسوف يجدون من يعتنى بعائلاتهم وهم داخل السجون اكثر مااذا كانوا خارج السجون. وقد سمعنا أن من هؤلاء من يدبر المؤامرات والاغتيالات وهم داخل السجون.

واذا نظرنا الى قول الله تعالى فى سورة المائدة:

«انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الاخرة عذاب عظيم» صدق الله العظيم

لوجدنا ان الردع الحقيقى لكل من يشترك فى جرائم الارهاب او يخطط لها وهو قطعا مما يدخل تحت معنى (يسعون فى الارض فسادا) يجب ان يقتل أو يصلب او تقطع ايديه وأرجله من خلاف وهو نوع من القصاص الشديد أمر به الله للقضاء التام على هؤلاء الافراد وأقل الجزاءات ربما للذى كان ينوى الارهاب ولم يفعل هو أن ينفى من الأرض أى يبعد تماما عن المجتمع بان يسجن فى مكان ناء مثل جبل الطور فى سيناء او فى اقاصى الصحراء الغربية ليقضى فيها بقية عمره ويأمن المجتمع شروره. أما أن يحكم على هؤلاء ببعض السنوات فى السجن فهو قطعا لايسبب أى نوع من الردع لهذه الجرائم، ونعتقد أن اصدار قانون بهذا الردع الشديد مطلوب على وجه السرعة.

رابعا: لاشك أن المساجد الموجودة فى كل قرية وكل حارة وشارع فى جميع انحاء الجمهورية وخطباء هذه المساجد لهم دور أساسى فى مقاومة الارهاب والشرح المكثف للشباب أن الانسان متى نطق بشهادة الا اله الا الله وان محمدا رسول الله لايستطيع أحد تكفيره، ومهما عمل من ذنوب فانه يكون عرضة للعقاب لكنه لايصبح كافرا وأن تغيير المنكر اذا وجد يكون عن طريق الحاكم فقط والا اصبحت الامور فوضى. ويقع على عبء هؤلاء الائمة فى المساجد شرح سماحة دين الاسلام والدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بالعنف إننى ادعو السيد الدكتور وزير الاوقاف أن يتوقف عن قضاء وقته فى المؤتمرات الدينية العظيمة فى أنحاء الجمهورية والتى لاننكر أهميتها. ولكنه اذا بقى بمكتبه بالوزارة ووضع خطة محكمة للاشراف على جميع مساجد جمهورية مصر ومدها بالخطباء والدعاة المثقفين واذا

محمد عبد الفتاح رجب
رئيس جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية

المصدر : الأهـرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

علمنا كما تقول الاحصائيات انه يوجد حوالى ١٧٠ الف مسجد فى أنحاء الجمهورية لايتبع وزارة الاوقاف منها الا حوالى عشرين الف مسجد يظهر امامنا ان جزءا كبيرا من المساجد الباقية به خطباء ليسوا على المستوى المطلوب، وربما هم بأفكارهم غير القائمة على اساس الدين السليم هم السبب فى هذه الموجة من التطرف.

أن السيد الدكتور وزير الاوقاف عندما يعقد مؤتمرا دينيا فانه يحقق مايمكن أن يحققه امام واحد ولكنه لو أهتم وركز وقته فى كيفية التوعية السليمة عن طريق جميع هذه المساجد فانه سيحقق ١٧٠ ألف مرة أفضل مما يقوم به حاليا.

ولاشك أن الأزهر الشريف يقع عليه عبء كبير للتعاون مع وزارة الاوقاف لضم جميع تلك المساجد للوزارة وتعيين الخطباء اللازمين لها من مستوى معين من خريجى الازهر وعمل جهاز تفتيشى محكم ونشيط وقوى على هذه المساجد للتأكد من قيامها بواجبها فى التوعية وياحبذا لو توحدت جميع خطب صلاة الجمعة فى جميع مساجد مصر بحيث تصبح خطبا هادفة نابعة من الدين الاسلامى الحقيقى حتى لانترك الموضوع لاجتهادات خاطئة فى بعض الاحيان.

ولاشك أن جميع وسائل الاعلان وأهمها التليفزيون والجرائد والمجلات يجب أن يكون لها دور مكثف فى تبصير الشباب بسماحة الدين الاسلامى وبالافكار الخاطئة التى تبنى عليها التصرفات الطائشة.

وهناك الحلول الأجلة التى يجب أن تطبق:

١ - يوجد بمصر أكثر من ثلاثة عشر مليون طالب فى جميع مراحل التعليم، وهذا العدد هو الذى يمثل أجيال المستقبل لمصر. ويجب أن يتعلم كل طالب منذ طفولته المبادئ الاساسية للدين الاسلامى او الاديان الاخرى التى يعتنقها بأعتبار ان جميع الاديان يحض على مكارم الاخلاق. واذا تعلم الطالب فى الصغر أن المسلم هو كل من شهد الا اله الا الله وان محمدا رسول الله ولايستطيع أحد ان يكفره واذا استطعنا ان توصل اخلاق الدين وسماحته، والمبادئ الاساسية المتعلقة بالأخلاق والمعاملات الى هؤلاء فأننا نكون قد قضينا على جذور الفتنة من أساسها ويحتاج ذلك الى مدرسين مؤمنين بهذا الهدف والى رقابه شديدة ومثابرة للوصول الى هذا الهدف وقطعا يقع عبء تخريج هؤلاء المدرسين والدعاة على الازهر الشريف، الذى يجب ان يحدث به تطور فى التفكير وتحرك سريع وشعور بالمسئولية التى قام بها على مر العصور والتى هى مطلوبة منه حاليا بدرجة أكبر باعتباره المنقذ من هذا الضلال الذى يتصاعد بدرجة كبيرة.

٢ - لاشك ان ازدياد حجم البطالة بنسب لم تحدث من قبل هى من الاسباب الاساسية لهذا التطرف. وكلما طالت مدة برامج الاصلاح الاقتصادى وكلما ابطات تلك البرامج تفاقمت الأوضاع فى مجالات كثيرة، ومنها انحراف الشباب وشعوره بالضياع.

لهذا فان الواجب الاسراع فى برامج الاصلاح وأهمها التخصصية ونقل ملكية المشروعات الحكومية الى القطاع الخاص واصلاح نظم الضرائب بتخفيضها لتشجيع الانتاج ومن اهم توجيهات الاصلاح هو اصلاح نظام التعليم فى مصر وتخريج أجيال من الشباب المتعلم المنتج المتسلح باحدث العلوم والتكنولوجيا والذى يستطيع أن ينشئ اعماله الخاصة او يهاجر الى الدول الخارجية ليجلب مدخراته الى مصر. كما أن برامج تشجيع الصناعات الصغيرة فى جميع مدن مصر ومد تلك المشروعات بخبراء لتطويرها، وفتح افاق التصدير لها للخارج ممكن أن يحقق امتصاصا لجانب كبير من البطالة وبالتالى معالجة احد اسباب التطرف.

٣ - ان مزيدا من الحرية والديمقراطية قطعا مفيد لمستقبل مصر وتعويد الشباب فى المدارس الثانوية والجامعات على ابداء أرائهم وتنمية قدراتهم فى الفهم والحوار. لاشك سوف ينمى شخصياتهم ويمتص الكبت والافكار الخاطئة الموجودة لدى بعضهم ولايجعلهم فريسة سهلة للوقوع فى براثن التطرف، وهذا الاتجاه يجب ان يكلف تنميته بعض المربين والاساتذة الدارسين لاصول التربية والمؤمنين باعداد الشباب المصرى ليواجه المستقبل.

أن تفاقم ظاهرة التطرف فى مصر هى مثل حريق يشب فى مكان ما ويجب أن يتعاون الجميع على اطفائه بكل الوسائل الممكنة.

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٣

□ الارهاب فى فكر المثقفين (١٠٧)

ملاحظات حول أحداث العنف الأخيرة

عند استعراض عمليات الارهاب والعنف السياسى الأخيرة التى ترتب عليها - بالضرورة - تدخل أمنى مكثف للحفاظ على استقرار الدولة وحماية مواطنيها نستخلص منها بعض الدروس والملاحظات: الملاحظة الأولى: ان اختيار السياحة والسائحين كاهداف من جانب جماعات العنف السياسى ومنظمات الارهاب ليس بالأمر الجديد - خاصة فى دولة سياحية - ولعل ما حدث فى أسبانيا مازال ماثلا فى الأذهان، حيث شنت منظمة «ايتا» (وهى منظمة ارهابية تسعى الى تحقيق انفصال اقليم الباسك عن أسبانيا واقامة دولة مستقلة)، مجموعة من الاعتداءات بالقنابل على السائحين، سواء فى الفنادق الكبرى او على الشواطئ الأسبانية عام ١٩٨٠م، ثم عادت وشنت حملة أخرى مماثلة عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦م. ونستطيع فى هذا الصدد ان نقرر أمرين:

د. محمد الغنام

دكتوراة فى القانون الجنائى وعلم الاجرام

أولهما: ان مثل تلك الاعتداءات وان اضرت - بلاشك - بالدولة الا انها تضر بمنظمات العنف السياسى بدرجة أكبر سواء على الصعيد الخارجى أو المحلى، فعلى الصعيد الخارجى تصادر محاولات تلك المنظمات مد الجسور مع العالم الخارجى، كما تفقدهم - على الصعيد الداخلى - أى هامش من التعاطف الشعبى، الذى تسعى منظمات العنف السياسى جاهدة الى خلقه والابقاء عليه، لذلك فان منظمات العنف السياسى - فى أى دولة - لاتلجأ لهذا النوع من الاعتداءات الا فى لحظات الضعف أو اليأس الشديد.

ثانيهما: ان التأثيرات السلبية للاعتداءات الموجهة ضد السياحة هى تأثيرات مؤقتة سرعان ماتزول، فرغم ما حدث فى اسبانيا - مثلا - منذ سنوات قليلة فانها لاتزال الدولة السياحية الأولى فى العالم، مما يجعلنا نتوقع ان تتلاشى بسرعة الآثار السلبية للاعتداءات التى وقعت على السائحين فى مصر، وان كان قولنا هذا لايجب تفسيره على ان تلك الآثار السلبية سوف تزول من تلقاء نفسها، وانما يعنى انها قابلة للعلاج بسرعة فى حالة حدوث تحرك اعلامى وسياحى فعال.

الملاحظة الثانية: كشفت الحوادث الأخيرة عن ان اعدادا غير قليلة من المجرمين العاديين قد انخرطوا فى منظمات العنف السياسى. وهذا الأمر وان بدا لغير المتخصصين فى مجال دراسات الارهاب والجريمة المنظمة أمرا غريبا أو مثيرا. الا انه فى الحقيقة والواقع أمر مألوف نجد له مثيلا فى معظم المنظمات الارهابية فى مختلف دول العالم.

فلقد شهدت مصر - كما شهدت كثير من دول العالم الأخرى - زواجا غير مشروع بين الاجرام السياسى والاجرام العادى، وأثمر هذا الزواج الآثم ثمرته المحرمة فاعطى كلا النوعين - الاجرام السياسى والاجرام العادى - دفعة اجرامية جديدة وخدم مصالح كل منهما.

فوفر الاجرام السياسى للمجرمين العاديين غطاء ايديولوجيا، اذ وجد الآخرون فى شعارات الاجرام السياسى رداء يسترون به جرائمهم وتبريرا فكريا يضحى فى ظله «القتل» قصاصا من المارقين على الدين، و«السرقة» استردادا لمال الله من الغاصبين.

كذلك فقد كفل الاجرام السياسى للمجرم العادى مكانة اجتماعية، ما كان ليحلم بها باعتباره مجرما عاديا. كل هذا فضلا عن الحماية التى وفرها الاجرام السياسى للمجرمين العاديين نتيجة انخراطهم فى جماعات منظمة، وهى حماية لم تكن تتاح لهم كمجرمين عاديين.

وعلى الجانب الآخر رد المجرمون العاديون للمجرمين السياسيين الجميل، اذ وفر هذا الاندماج والتكامل بين الاجرام العادى والاجرام السياسى للمجرمين السياسيين «خبرات فنية اجرامية» كانوا يفتقرون اليها، فالمجرم السياسى لاتتوافر لديه الدراية الفنية الاجرامية اللازمة لفتح خزينة أو سرقة سيارة أو غير ذلك من صور النشاط الاجرامى. وقد تكفل المجرمون العاديون بسد تلك الفجوة ومكنوا الاجرام السياسى من تجاوز هذا العجز، اذ وفروا له الخبرات الاجرامية التى يحتاجها وسخروها لخدمة أهدافه، فساعد المجرمون العاديون من خلال عمليات السطو والسرقة فى توفير التمويل المالى لمنظمات العنف السياسى، وفى تسهيل ارتكاب تلك المنظمات لجرائمها الموجهة ضد خصومها.

كذلك فقد وفر الاجرام العادى للاجرام السياسى «صفا أول» من المقاتلين - أو بعبارة أدق - من المجرمين يمكن الدفع بهم فى عمليات المواجهة مع جهاز الأمن، مما يضمن عدم تعريض العناصر الأساسية والفاعلة فى منظمات الارهاب والعنف السياسى لمخاطر وخسائر المواجهة مع قوات الأمن.

هذا التكامل والاندماج بين الاجرام السياسى والاجرام العادى يؤكد لنا بوضوح ان «عالم الجريمة واحد»، ويفرض علينا بالحاح مفهوم «ان الامن كل لايتجزأ»، فلا يمكن فصل الأمن السياسى عن الأمن الجنائى، فهما وجهان لعملة واحدة هى «أمن مصر».

٣٠٠٠٠

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٣

{الارهاب فى فكر المثقفين (١٠٨)

الفكر الدينى وتقدم المجتمع والمعادلة الصحيحة

د . القس مكرم نجيب

تمر بلادنا ـ مع كل العالم ـ بمرحلة من مراحل التحول والانتقال ، تمهيدا للانطلاق والتقدم الى النهضة الحضارية الشاملة لتستعيد دورها الرائد في المنطقة.

ويعود الرئيس مبارك ويجسد فى شخصه وسياسته هذا التوجه نحو الانطلاق والتقدم سواء فى الداخل والانجازات العديدة التى تمت حتى الآن ، والتى نثق أنها ستؤتى ثمارها فى المرحلة القادمة ، أو فى الخارج والعلاقة الطيبة والحكيمة والمتوازنة مع كل العالم عامة ومع الدول الشقيقة فى المنطقة خاصة ، ومصر بقيادته وجهود ابنائها حكومة وشعبا ، وبعلمائها ومفكريها ومؤسساتها وأحزابها ، بتاريخها وحضارتها ، بموقعها الجغرافى الفريد ، بتجربتها الثرية فى الاستفادة من كل روافد الفكر تملك مقومات الانطلاق نحو التقدم والنهضة الحضارية الشاملة بخطى ثابتة .

فى نفس الوقت ، مصر هى القلب لمنطقة ، للدين وللفكر الدينى فيها تأثيره البالغ فى داخل الفرد وفى حركة المجتمع .. فالايمان والعلاقة مع الله والاخلاق والقيم الفاضلة والتمسك والالتزام بالكتب المقدسة والشرائع السماوية ، كل هذه من القوى الضرورية للحياة عندنا كمسلمين ومسيحيين .. وفى كل العصور كان الايمان والفكر الدينى المصرى المسيحى والاسلامى معتدلا سمحا مستنيرا واعيا رحيبا مرتبطا بطبيعة مصر وشخصيتها وتاريخها ومكانتها ودورها .

لابد من التنبيه الواضح على بعض الامور التى تزيل اللبس والخلط فى الجدل بين الحين والآخر:

الأمر الأول: أنه لامجال الآن للنظرة الضيقة المجزأة والعقلية الأحادية التى ترى الحقيقة من جانب واحد وتعجز تماما عن ان ترى وجهها الآخر وبالتالى تفتعل المعارك التى تمثل روح العصر الذى نعيش فيه الآن كالديمقراطية والحرية وحقوق الانسان واحترام العقل والتقدم العلمى والمعرفى الى آخره . وهذه القضايا واجبة التركيز فعلا لأنها سوف تساعد بصورة فعالة فى تحقيق النهضة الحضارية المنشودة . لكن الخطأ يكون حين يعتقد أحد أفراد هذا الاتجاه ، أن الدين والفكر الدينى مناقض للتقدم وقضاياه ، وأنه يدعو للتأخر والتخلف الحضارى .

وبهذا يكون قد فهم الدين فهما خاطئا وأخل بطرف من طرفى المعادلة الصحيحة. والبعض الآخر ينادى بالدين وبأحكامه ، ولاضرر فى ذلك ، لكن الضرر يكون حين يعتقد أحد أفراد هذا الاتجاه، أن المناداة بالدين تعنى حتما الوقوف ضد قضايا التقدم التى أشرنا اليها ، والتى هى الطريق والمدخل الى النهضة التى نبغيها ، وبهذا يكون هو الآخر قد فهم الدين فهما خاطئا وأخل أيضا بطرف من طرفى المعادلة الصحيحة . ومن هذه النظرة الضيقة العاجزة يكون «التطرف» ويحدث اللبس والخلط والأخطاء والأخطار ، ونعطى تبريرا ولو دون قصد . للأفعال الشائنة التى تحدث من قلة تفتقر الى الدين والعلم معا ، فتشوه بهذه البثور والندوب وجه بلادنا ، وتدمر اقتصادنا الذى نفعل المستحيل لإصلاحه وانعاشه ، وتوقف او تبطىء مسار التقدم والنهضة فتحقق بالتالى مآرب القوى التى لاتضمر كل الخير لنا .

الأمر الثانى: هو حتمية النظرة أو الرؤية الشاملة والدقيقة للتقدم المنشود لمجتمعنا ، يكون فيها الفكر الدينى المستنير الذى يثمر القيم النبيلة والأخلاق الفاضلة اطارا أصيلا ملهما ، يتبنى ويدعم قضايا التقدم ، ويقود ويعزز مسيرة التنوير فى بلادنا ، بدون فصل أو تجزئة وبدون مزج أو خلط للأفكار والأدوار . فالأديان السماوية جاءت من أجل الانسان وتحريره وتقدمه وحياته الفضلى ، فالبر يرفع شأن الأمة وعار الشعوب الخطية. اذن لابد من تكامل دور الفكر الدينى المستنير مع قضايا التقدم لمساندة مسار النهضة المرجوة .

ان البلاد التى أخذت بأسباب العلم وادواته أدركت بالتجربة الحاجة الى الدين والى دوره فى بناء الانسان والمجتمع . فبدأنا نستمع الى أصوات كثيرة تنادى بضرورة الجمع بين طرفى المعادلة مثل دوق ولنجتون الذى قال ان العلم بغير دين يخرج لنا شياطين جميلة مهذبة ، وهنرى لنك نادى بالعودة الى الدين ، وكارل يونج كتب كتابه المشهور « الرجل العصرى يبحث عن روح» ، واينشتاين قال عبارته المأثورة «العلم بغير دين أعرج والدين بغير علم أعمى» فان حدث هذا فى تلك البلاد فكم يكون بالأحرى أن يحدث فى بلادنا التى تملك تجربة وطبيعة الاعتدال والتعدد ، والتى تزخر

برجال هذا التوجه المستنير والواعي في كل المجالات .

اننا نؤمن ايمانا عميقا بالإله القادر الخالق للأكوان والانسان ، الإله الذى نرى محبته ورحمته الكاملة في غنى الايمان والكتب المقدسة ، ونرى قدرته اللانهائية فى الطبيعة والعلوم والمعارف المتعددة ، ونرى جماله الفائق فى كل ألوان الفنون السامية الراقية ، ونرى حكمته ونوره فى حرية الانسان وكرامته وفى ابداعات عقله وثقافاته . كل هذا فى وحدة متكاملة مترابطة تؤكد أنه لاثقافة بغير دين ولادين بدون ثقافة ، وأن الفكر الديني جزء من الفكر الانساني الذى هو نتاج تاريخ طويل من التجارب الانسانية وحركة المعرفة ونموها .

بهذا التوجه نحتاج لأن نحدد ونصوغ رؤية جديدة ايجابية متكاملة تناسب المتغيرات التى حدثت في ظروفنا ومن حولنا ، وقادرة على أن تعطي وتأخذ من أى تجربة انسانية في انتقاء ووعى ، وأن تعيد قراءة النصوص المقدسة وتفسرها بطريقة تتحدث الى الأوضاع المعاصرة ، وتدرك أن الأديان السماوية جاءت للناس لا لتحكم بل لتخدم ولترفع الانسان الى النور والطهر والحق والعدل والحب والخير والسلام والأمن .

فهل يمكن أن نلتف جميعا حول هذا التوجه القومي وحول هذه المعادلة الصحيحة وأن ننفض أيدينا من المعارك الكلامية والتعبيرات الغريبة علينا الناشئة عن عقلية ضيقة أو مارب شخصية ؟ وهل نتفرغ للبناء والعطاء ونساند كل جهد للتنمية والتعليمية؟ !! . فنصل بهذا التوجه الى كل الأجهزة المسئولة عن تربية النشء وصناعة الراى والوعى والى كل داعية او رجل دين فى كل كنيسة أو مسجد أو زاوية على كل شبر من بلادنا؟ اننا سئمنا كثرة الكلام ، فهيا نتحول كما قال مفكرنا الكبير الدكتور زكى نجيب محمود من حضارة اللفظ الى حضارة الفعل ، فنعمل جميعا على اعادة صياغة العقل المصرى القادر على صنع واستيعاب النهضة القادمة باذن الله .

المصدر : الأهـرام
التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٣

الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين (١٠٩)

الأمن الجنائى هو الطريق إلى الامن السياسى

محمد غالب
خبير الامن للامم المتحدة

الامن الجنائى بمفهومه الشامل هو وضع وممارسة الضوابط لضبط ايقاعات الحركة الانسانية فى المجتمع بكل ابعادها ودوافعها واطرافها وذلك فى اطار من قواعد القانون الوضعى، فالامن الجنائى ليس هو منع جريمة ترتكب، او ضبط مجرم بعد ارتكابها، ولكنه فى فلسفته الحقيقية ضبط محاور الحركة الانسانية فى المجتمع فى اطار قواعد القانون والعرف والتقاليد، وهو بهذا المفهوم الشامل يمتد داخل محاور تلك الحركة ليحيط بدوافع الفعل الانسانى، والحدود التى تمتد اليها ردود هذا الفعل، ليخلق فى النهاية حالة من الامان والثقة داخل المجتمع، ومناخا من الاستقرار يحيط بحركته.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٣

اما الامن السياسي، فهو بمفهومه الشامل، تلك الضوابط والمحددات التي تحكم حركة المجتمع في اطار من الشرعية الدستورية، لأن الهدف الاسمى لكل السلطات في اى مجتمع يجب ان يكون هو الحفاظ على قدسية مواثيقه ودستوره بكل ما يتضمنه ذلك من واجب الحفاظ على المؤسسات القائمة بموجب تلك المواثيق والدستور وفي اطارها.

والجريمة السياسية التي يسعى الامن السياسي إلى منعها او ضبطها او استيعاب آثارها، هي تلك الجريمة التي يخطط لارتكابها او يتم تنفيذها لباعث سياسي، حتى ولو كان الحق المعتدى عليه ليس ذا طابع سياسي، او هي التي تقع على الحقوق السياسية العامة او الفردية في المجتمع. ومن هذا المطلق. فان الطريق الرئيسي إلى تحقيق الامن السياسي بمفهومه الشامل، اى تامين الشرعية الدستورية في الدولة، بكل رموزها، من اشخاص إلى نظم إلى مبادىء واهداف، لابد وان يبدأ من ركيزة تحقيق الامن الجنائي اولا، ذلك لان اى خلل او اختراق للامن السياسي، لابد وان يبدأ في صورة خلل او اختراق للامن الجنائي اولا، وبالتالي اذا امكن السيطرة على الاختراق الجنائي، بكل صورة في المجتمع، وملاحقته وكشفه، اصبح الطريق إلى اختراق الامن السياسي بالغ الصعوبة في تحقيقه، بالغ السهولة في افشال اغراضه او تحديد ابعاده او الحد من آثاره.

فالجريمة السياسية تبدأ اولا في مرحلة الفكر، ذى الدافع السياسي المرتبط بايديولوجيات اقتصادية او دينية او سياسية، ثم يبدأ هذا الفكر تدريجيا في التحول إلى فعل، وهو في تحوله إلى فعل يمر بعدة مراحل، فهو يبدأ بالتخطيط للفعل ثم التجهيز للفعل ثم تنفيذ الفعل. ومرحلة التجهيز للفعل هي المرحلة التي تدخل في نطاق الامن الجنائي، وهي التي يتم فيها الاعداد لتوفير عناصر ثلاثة: مكان الفعل المناسب وزمان الفعل المناسب واداة الفعل المناسبة والمتاحة فالمكان والزمان المناسبان هما اللذان يتوافر فيهما ثلاثة امور هامة :

- الطبيعة الجغرافية والواقع البشرى الذى يؤدى إلى سهولة اختراق الهدف وسهولة الافلات منه.
- درجة الفراغ الامني في منطقة الهدف.
- الظروف المختلفة المحيطة بالمكان والزمان.

كما ان الاداة المناسبة والمتاحة لتنفيذ الفعل لابد لتوافرها من امور ثلاثة :

- التمويل اللازم للحصول عليها.
- الوسيلة المناسبة للحصول عليها.
- الاخفاء المناسب والمتاح استعدادا للتنفيذ.

واذا ما تتبعنا دور الامن الجنائي في مرحلة التجهيز للفعل بكل عناصرها السابقة، لوجدناه دورا هاما وحاسما، اذا ما تم التركيز عليه في عناية واهتمام، واذا ما تم توفير كافة الامكانيات البشرية والمادية له: امكن اجهاض محاولة التجهيز في مهدها، قبل ان يتحول الفعل إلى مرحلة التنفيذ، ويتم بعد ذلك استنفاذ كل الامكانيات، وتعبئة كافة الاجهزة، لكشفه وضبطه وملاحقة آثاره، ولكن بعد ان تكون الواقعة قد وقعت، والجريمة تمت، واصبح لدينا قتيل او جريح او شرخ في جدار المجتمع..

واذا تتبعنا مختلف الجرائم السياسية التي تمت خلال الفترة الاخيرة على سبيل المثال، فسوف نجد دلالات على اكبر قدر من الاهمية، فالتجهيز لقتل الدكتور فرج فودة بدأ بسرقة موتوسيكل يملكه رجل بسيط ابلغ عن السرقة في حينها، ولكن لأنه ليس له ثقل شخصي، او ثقل اعلامي، تاهت القضية الجنائية مع ان تلك الحادثة الجنائية البسيطة، هي التي شكلت اهم العناصر في هذه الجريمة السياسية. وما ينطبق على الموتوسيكل ينطبق على السلاح الذى استعمل في الحادث. وينطبق كذلك على نطاق الجريمة المكاني، الذى لولا الغياب الامني المؤثر والفعال، لما استطاع الجناة لمدة شهر كامل، من استكشاف هذا النطاق المكاني، وتحديد مدى ملاءمته لارتكاب جريمتهم، دون اشتباه فيهم، او ملاحظة لسلوكهم. كذلك ايضا لولا غيبة الوجود الامني، المؤثر والفعال، في الشارع، لما اعتمد ضبط احد الجناة على شجاعة وفدائية سائق اعزل، ظل يطارد وحده وبسيارته، الجناة لاكثر من خمسة كيلومترات، في اكبر شوارع المدينة، حتى اضطر إلى صدمهم بسيارته انقاذا لنفسه من مقتل محقق بواسطة مدافعهم المصوبة اليه

وما حدث في جريمة اغتيال الدكتور فرج فودة، هو صورة شبه مكررة لما حدث في جرائم اغتيال الرئيس السادات، او الدكتور رفعت المحجوب او محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا، او اللواء النبوى اسماعيل، او الاستاذ مكرم محمد أحمد ... الخ

سرقة جنائية بسيطة في البداية، لموتوسيكل او سيارة او سلاح او منزل او متجر، توفر أداة الجريمة ووسيلتها، او تمولها.. او جريمة جنائية صغيرة في احدى قرى مصر، احراز سلاح بدون ترخيص، او شراء سلاح، او تصنيع سلاح.. ثم استثمار الغياب الامني المؤثر، لاستكشاف النطاق المكاني او الزماني للجريمة وتحديده، ثم مضاعفة هذا الاستثمار في أسلوب تنفيذ الجريمة ثم الهروب من مكان الجريمة.. وفي كل ذلك.. يتجه اصبع الاتهام الرئيسي.. إلى غياب الامن الجنائي.. في ضبط ايقاعات الحركة في المجتمع وفق قوانينه الوضيعة. ولكي لايخطىء البعض في تفهم حقيقة ما نسعى اليه، ولكي لاتضيع الحقيقة في متاهات الجدل ومحاولات اثبات الوجود، فجهد رجال الامن الجنائي والامن السياسي واقع مشهود به، وحقيقة لايستطيع احد انكارها او النيل منها، ولكنه وللحقيقة فهو جهد وبغير امكانيات بشرية وتكنولوجية متاحة ومناسبة، وبغير تفهم وتوجيه رئاسي يحدد محاوره واتجاهاته الصحيحة.

واحسب بيقين ان ما ندعو اليه من تركيز جاد، لدور الامن الجنائي في ضبط ايقاعات الحركة في المجتمع، بكل صورها، ليس اختراعا لمفاهيم جديدة، او ابتكارا لنظرية امنية معقدة، ولكنه، وفي حقيقته، الاستجابة العلمية لصرخات دوت في مجتمعنا كثيرا خلال الفترة الاخيرة، ففرض هيبة القانون وسيادته هو تاكيد للدور المطلوب من الامن الجنائي، والوجود الامني في الشارع المصرى وانضباط ايقاعات الحركة فيه، هو تاكيد للدور المطلوب من الامن الجنائي ايضا، ومتابعة الظواهر الاجرامية المستحدثة في المجتمع المصرى، هو الدور المطلوب من الامن الجنائي على وجه اليقين، واختراق البؤر الاجرامية والقضاء عليها هو تجريد للجريمة من رحم حضانتها وشرايين وجودها.

لتكن لدينا جميعا شجاعة المصارحة فالحقيقة ان الامن الجنائي قاصر عن القيام بدوره المطلوب في ضبط ايقاعات الحركة في المجتمع، وقد تكون له اسبابه المنطقية، ودواعيه المبررة لهذا القصور، ولكن تبقى الحقيقة، انه قاصر عن اداء دورة، ويبقى واجبنا جميعا ان ندرس اسباب هذا القصور. ونحلل دوافعه ومسبباته، وان نضع الحلول الواقعية، ونهيىء له المناخ المناسب، حتى نستطيع بعد ذلك بعدل وحكمة، ان نرصد وان نحاسب.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٣

حين نذكر الامن الجنائي، فاننا لانقصد به فقط ذلك الفرع من التقسيمات النوعية لاجهزة الشرطة، ولكننا نقصد كافة فروع الشرطة التي تتعامل مع ايقاعات الحركة في المجتمع.

يرتبط بذلك ايضا الحاجة إلى تحديث اجهزتهم ووسائلهم ومعداتهم بالصورة التي تلبي احتياجاتهم الفعلية، واقصد هنا بكل الصراحة والوضوح، تلك الاجهزة والمعدات المعدة للاستخدام على الدوام ومع كل انواع القضايا.

● التركيز على توفير واستخدام شبكة اتصالات سريعة ومحكمة، تستطيع ان تحكم السيطرة على اى منطقة في خلال اقصر مدة ممكنة، ويرتبط بذلك تطبيق نظم ادارية حديثة لتحقيق الفاعلية المؤثرة لهذه الشبكة.

● تطبيق نظم فعالة ومؤثرة لمتابعة الحوادث الجنائية مهما كانت بسيطة في مظهرها، او غير حساسة في موضوعها، ومهما تباعدت نطاقاتها عن شخصية هامة، او ثقل اعلامي.

● متابعة الاداء الامني على مستوى مختلف الحوادث، وذلك وفق معايير موضوعية محددة.

● عدم شغل افراد الامن الجنائي بماموريات شبه يومية خارج نطاق قضاياهم وتخصصاتهم، مهما كانت طبيعة هذه الماموريات ومهما كان اطرافها.

● التركيز على البؤر الاجرامية وفرض سيطرة القانون عليها، ويرتبط بذلك وضع القواعد والنظم التي تسمح قانونا باحكام الرقابة على المفرج عنهم من معتادي الاجرام والاشقياء.

● الاستخدام الفعال لجميع الامكانيات البشرية والمادية الهائلة، المعدة لمواجهة القضايا السياسية، او الحوادث الجسيمة، وذلك في تحقيق الامن الجنائي في الشارع المصري، وحماية لامن وامان الانسان المصري البسيط في رزقه وعرضه وبيته، وهي في ذلك الواجب لاتنفصل ابدا عن الهدف الذى جهزت من اجله، وانما هى تقطع نصف الطريق لمواجهة اهدافها قبل ان تقع الواقعة ويتم حشدها بالآلاف لمواجهتها.

● ولابد من وجود امنى في الشارع المصرى يوحي بالقدرة، ويرمز إلى المنعة، ويشكل اطارا للمنع والردع.

وجهة نظر

عام جديد

سنة طيبة وكل عام وانتم بخير.. بدء عام جديد من الحوادث التى تدعو الى التفاؤل والثقة فى الخير، رغم الزلزال والارهاب والاخطاء الفادحة.. علينا ان نشحذ ارادة الحياة ونقوى دوافع الثبات والنصر لنستمد من تقلبات الحياة العبر ومن التاريخ الدروس والامثال ولنقل رغم الزلزال والارهاب والأخطاء الفادحة سنة طيبة وكل عام وانتم بخير.

لما لا؟ حتى فى ايام العسر والظلمات سمعنا صوتا يبشرنا بانخفاض التضخم، ويبشرنا - لاول مرة - بزيادة معدل التنمية على معدل الزيادة السكانية. سمعناه ايضا يطمئننا الى ان نهضتنا تعتمد علي السلام وحسن العلاقات مع الدول جميعا، كما تعتمد على العلم والتكنولوجيا.

وفى العام الجديد تشرق علينا مع مطلعه آمال جديدة لا غنى عنها :

امل فى ان يتحقق السلام الشامل العادل فى شرقنا العربى مما يتيح لنا القضاء على اسلحة الدمار الشامل والتفرغ للتنمية.

امل فى ان يتجاوز العرب خلافاتهم المتبادلة ليعنوا بمصالحهم المشتركة

امل فى تحويل التعاون بين امم العالم الثالث من عالم الاحلام الى عالم الحقائق

امل فى ان نعالج الارهاب كما ينبغى لنا وان نزيل عن وجه حياتنا السياسية تجعداته المتوترة

امل فى ان يكون العام الجديد عام الديمقراطية وحقوق الانسان

لما لا؟

لقد بلونا المر وذقنا السم من الحروب والاستبداد والفقر والتعصب .. فليس من الغريب ان نتطلع الى السلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الانسان

نجيب محفوظ

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٣

الارهاب فى فكر المثقفين (١١٠)

الإرهاب بين الحقيقة والاجتهادات

د. أحمد جلال عز الدين

يكاد يكون محور الاهتمام الآن فى مصر هو قضية الارهاب، يتكلم فيه المتكلمون ويكتب فيه الكاتبون ممن يعرفون أو لا يعرفون، وأغلب الحديث فيه هراء، كأنما وجد القوم ملهاة سوداء، يقلبون فيها الأحزان ويتنادى فيها خطباء وشعراء الرثاء، ينعون ويبكون ويسبون ويتفلسفون حول الأسباب ، وكل يدلى بدلوه مادام الأمر مجرد كلام، مع أن كثرة الكلام تورث الملل والسأم، وتخرج عن الواقع الى غطرسة التجريد والحوارات البيزنطية، التى هى مثل الجريمة أيضا لا تفيد.

وهناك بعض الحقائق التى يجب التركيز عليها وأبرازها حتى يكون الحوار حولها بناء ، ويكون البحث عن الحلول فيها جادا، وأهم تلك الحقائق هى:

١ ـ أن موجة الارهاب التى شهدتها مصر فى السنوات القليلة الماضية، ليست اخطر أو أكثر كثافة من موجات ارهابية سابقة، ولا هى بالقياس الى الحركات الارهابية فى أوروبا أو امريكا اللاتينية أو أسيا أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر حركة ذات خطورة، ولست أدرى لماذا كل هذه الضجة والضجيج التى تناولتها بها وسائل الاعلام الدولية، والتى انزلق اليها الاعلام المصرى، والاثارة التى أحاطت بالحملات الأمنية سواء من ناحية أعداد القوات أو المقبوض عليهم، والحجم الهائل من التحقيقات الصحفية والندوات التليفزيونية والاذاعية، والتى صورت الأمر على غير حقيقته كما لو كان الارهاب قد سيطر على مصر وهز استقرارها وامنها، واذا سألنا انفسنا كم من القنابل انفجرت بجوار مبنى رئاسة الوزراء فى لندن، وكم من المتفجرات وضعت فى قطارات الانفاق بها، وكم من رجال الشرطة لقوا مصرعهم فى العاصمة البريطانية وضواحيها، ومع ذلك هل سمعنا ضجة اعلامية مثل تلك التى صاحبت بعض الحوادث الفردية فى مصر، وهل تأثرت السياحة الى أوروبا بنشاط تلك المنظمات؟؟

٢ ـ ان الاجتهادات المرسلة التى تعود بالارهاب الى اسباب اقتصادية او نقص الخدمات أو البطالة أو النمو العشوائى للمدن، هى اجتهادات ينقصها الاساس العلمى، فلم يقم أى مركز علمى فى مصر بدراسة واسعة ومتعمقة للمشكلة، والآراء الشخصية ليست محل اعتبار فى تفسير الاحداث أو الظواهر، فمشكلات الاقتصاد والبطالة موجودة بدرجة واحدة فى الدولة كلها. فلماذا لم تظهر عمليات العنف الا فى مناطق معينة بالذات. كما أن مشكلات الفقر والبطالة وسوء الخدمات هى أمر شائع وواقع فى كل دول العالم الثالث، فلماذا لا يسود العنف والتطرف فيها جميعا؟؟

٣ ـ أن الارهاب مهما كان مصدره أو التبرير الفكرى الذى يستند اليه هو «استراتيجية عنف منظم ومتصل يثار من خلال حملة من أعمال القتل والاغتيال وزرع المتفجرات واحتجاز الرهائن أو ماشابه ذلك من أعمال أو التهديد بها بقصد خلق حالة من الرعب العام وبفرض تحقيق أهداف سياسية». فالارهاب اذن هو نوع من العنف السياسى الذى يحاول تغيير النظام الاجتماعى فى الدولة، ومواجهته تتم على هذا الاساس، فليس المهم بالدرجة الأولى مناقشة أو محاولة دحض الاساس الفكرى للتنظيم الارهابى بقدر التصدى الفعلى والواقعى له كتنظيم ارهابى، والدليل على ذلك أن عددا من المشاركين فى التنظيم هم صبية فى السابعة عشرة أو أقل، وهؤلاء أو غيرهم من الجهلاء لا يدركون أبعادا فكرية أو أيديولوجية، فأهداف الارهاب هى السيطرة على المجتمع حتى ولو بوسائل تتناقض مع الذريعة الفكرية التى يستندون اليها.

٤ ـ ان اصابع المخابرات الخفية هى المحرك الاساسى لعدد كبير من النشاطات الارهابية، ففى حقبة السبعينات والثمانينات كان أكثر من ٨٠٪ من حجم النشاط الارهابى فى العالم تقف خلفه مخابرات دول كبرى وصغرى على السواء، بل ان الارهاب يعتبر أحد بدائل الحرب التقليدية، ويدخل فى اطار الصور الاقل حده من الحرب وفى منطقة الشرق الاوسط استخدم عدد من الدول الارهاب لفرض السطوة والنفوذ، وقد عبر صدام حسين عن قدرة سلاح الارهاب فى حديثه الشهير مع السفيرة الأمريكية ابريل جلاسبى عندما قال «ان قواتنا المسلحة لا تستطيع الوصول الى امريكا، ولكننا نستطيع بوسائل اخرى ان نصل الى غرف نوم القادة الأمريكيين». كما لا يمكن لأحد ان يتجاهل النشاط الايرانى فى المنطقة الذى بدأ بتشكيل منظمة الدعوة التى مارست نشاطها الارهابى فى جنوب العراق وبعض دول الخليج، والذى استمر باقامة منظمة حزب الله وفرعها فى لبنان الذى انشاه على أكبر محتشمى عندما كان سفيرا لبلاده فى احدى الدول العربية بالمنطقة، ثم امتداد فروع هذا الحزب وعلاقاته مع منظمات اخرى فى كثير من الدول العربية.

والدعم الذى تقدمه مخابرات تلك الدول التى تعضد الارهاب، يتراوح بين التخطيط والتنظيم والتدريب والتسليح والتمويل، وبين الاقتصار على أحد تلك الأمور أو بعض منها، ولاشك ان عملية ضرب النشاط السياحى يدل على ان هناك مخططا خارجيا لحرمان مصر من أحد مواردها الهامة، كما أن وفرة السلاح ورخص اسعاره فى الصعيد يشير الى النشاط المؤكد فى مجال التسليح.

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٣

٥ ـ واخيرا فان فكر التكفير ايضا هو فكر ورد الى مصر من خارجها، بدأ بكتابات ابو الاعلى المودودى ومنها كتاب «المصطلحات الأربعة فى القرآن» الذى ألفه عام ١٩٤١ ونشر لأول مرة فى مجلة «ترجمان القرآن»، وكان فى نفس العام قد انشأ الجماعة الاسلامية فى الهند، وتحدث فيه عن فكره الحاكيمة والمجتمع الجاهلى، واعتمد ابوالاعلى على كتابات ابن تيمية خاصة «الفتاوى»، ثم انتقل هذا الفكر الى العالم العربى على يد شخصية غامضة هى تقى الدين النبهانى مؤسس حزب التحرير الاسلامى عام ١٩٥٠، وهو من مواطنى بلدة جزيم التابعة لحيفا فى فلسطين، وكتب كتابة الخلافة الذى كرر فيه افكار المودودى، ولكنه ركز أيضا على ضرورة الاستيلاء على السلطة السياسية بالقوة اولا ثم اقامة الدولة الاسلامية بعد ذلك من أعلى.

والجدير أن صالح سريه الذى تزعم عملية الفنية العسكرية فى ١٨ ابريل ١٩٧٤، والتى كان هدفها الاستيلاء على السلطة بالقوة هو أيضا من مواليد جزيم فى حيفا وينتمى الى حزب التحرير الاسلامى.

وعن طريق كتابات المرحوم سيد قطب ـ خاصة كتابه معالم فى الطريق الذى ألفه عام ١٩٦٤ ـ عرف الاخوان المسلمون فى مصر فكر الحاكمية وتكفير المجتمع، وان كان المرحوم حسن الهضيبى قد تصدى لهذه الأفكار فى كتابه «دعاة لا قضاة»، الا أن بعض شباب الاخوان رأوا أن هذا الكتاب املته السلطة على المرشد العام. كما ظهر هذا الفكر ايضا فى الرسائل السبع التى ألفها جهيمان العتيبى قائد المجموعة التى احتلت الحرم المكى الشريف فى غرة عام ١٤٠٠ هـ، وتكرر هذا الفكر ايضا فى كتاب التوسمات التى كتبها شكرى احمد مصطفى عام ١٩٧٥. وهو أيضا ماتكرر فى كتاب الفريضة الغائبة الذى ألفه عبد السلام فرج منظر جماعة الجهاد.

ومن هنا يمكن القول أن الأساس الفكرى لحركة التطرف اولا من الخارج، وأن التخطيط والتدريب والتسليح هى عناصر الدعم التى يتلقاها التطرف من خارج الحدود، وان جملة الأمن الأخيرة ليست نهاية المطاف، فمثل هذه التنظيمات سبق ان تلقت ضربات أشد ضراوة، ولكنها ماتلبث ان تلملم شتاتها وتعيد تكوين كوادرها، ومن السذاجة الظن بان الأمر كان فورة تم القضاء عليها، ولم يبق الا ان نكتب ونتكلم وندين ونشجب الارهاب.

قضايا وآراء

□ الارهاب فى فكر المثقفين (١١١)

فى بلاد المصارعة.. ينبذون العنف

د. سيد عاشور أحمد
استاذ بجامعة أسيوط

حينما هبطت بى الطائرة فى مطار بطوكيو طلبا للعلم، لم أكن اتصور ان انبهارى بالشعب اليابانى سوف يفوق قلقى المتوقع على دراستى وموعد انهائها فى بلاد غربة. وطوال مدة اقامتى التى ناهزت السنوات الخمس كان يشدنى دوما اى فكر او حديث حول ذلك الهدوء العجيب والطبيعة المسالمة اللذين تتسم بهما الشخصية اليابانية، وما يكسو وجه تلك الشخصية من طباع رزينة ونظرات ثابتة رصينة.

ووجدتنى فى كثير من الاوقات اعقد المقارنات المتامنة بين الشخصية اليابانية والشخصية المصرية محاولا تفسير ما نتميز به نحن ابناء مصر عادة من ترقب وتطلع يحسبه البعض فضولا، ونظرات تجول الارجاء وكانها دوما تبحث عن شىء، ولماذا هذه العصبية الواضحة عادة فى حديثنا حتى وان كان الحديث عاديا. الأمر الذى كان يعلق عليه احيانا الاصدقاء من اليابانيين حين يرون حوار بعضنا البعض، مستفسرين هل نحن حقا فى حوار طبيعى ام فى «مشادة».

والآن وقد وصل العنف والانحراف بين بعض شبابنا منعطفا ينذر بخطر، فقد تدافعت اقلام وعقول مفكرينا ومثقفينا فى محاولة لتعرية جذور الاسباب وطرح سبل الوقاية والعلاج فى مقالات متنوعة تربط بينها محاور واضحة. وأرانى باحساس واجب وتأثرا بالفكر اليابانى الذى يبحث دوما فى تجارب الغير بغية الاستفادة منها، أطرح ما اقتنعت به سببا واقعيا للشباب اليابانى لنبذ العنف وتجسيد الانتماء واعلاء قيم الوطنية والعطاء. واسوق فى ذلك بعضا من امثلة او مواقف.

- اطفال صغار دون الخامسة فى ساحات كبيره فى ادوار من بعض المحلات الكبرى يمسك كل بفرشاة كبيرة يرسمون - كما اتفق - ما يحبون فى لوحات ضخمة فى لهو طفولة، وقد انسكبت مادة الرسم هنا وهناك، تنمية للعقل والروح وتعويدا على حرية التعبير والأداء.

- زرع مستنير للقيم الانسانية فى نفوس الاطفال منذ نعومة الاظفار، واهتمام شديد بثقافة النشء، وتعويدهم على حب الاعمال الجماعية بما ينمى لديه روح الجماعة.

- فرص العمل لكل من يستطيعه، حتى تلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية يجدون الاعمال المؤقتة (الاروبايتو) بالساعة، يستطيعون - لو ارادوا - الانفاق على انفسهم، مما يعطيهم روحا استقلالية وثقة بالنفس وحبا واحتراما للعمل - اى عمل - بلا استعلاء أو استكبار او استنكاف - ووصول الدولة بنسبة البطالة إلى ما لايتجاوز ٢ فى المائة على المستوى القومى.

- انخفاض سن الزواج، لتوافر سبل العيش وعدم الاهتمام بالشكليات من مهر أو اثاث أو غيرهما. وما يصاحب ذلك من تكامل اشباع الحاجة البيولوجية فى سن مبكرة، وما يواكبه من استقرار نفسى غاية فى الاهمية.

- يوم كامل من العمل (من التاسعة حتى الخامسة فى المتوسط) فى نظام ادارى عصرى يأخذ من الانسان كل جهده وطاقته، يقابله أجر مجز واستمتاع كامل فى الراحة الاسبوعية وأيام العطلات الرسمية القليلة.

- رياضة بدنية لكل فرد، لتنوع وتيسر هائل فى الألعاب، وايمان بأهمية الرياضة للصحة والعمل (طابور رياضى لعدة دقائق لكل العاملين فى المصنع أو المؤسسة قبل العمل).

- رعاية طبية شاملة لاتدع مجالا لمستغلين، وتأمين صحى فى المستشفيات الحكومية يضارع عناية أعتى المستشفيات المتخصصة فى دول الغرب، ولامكان للافتات الاطباء ومعاملهم وعياداتهم الخاصة.

- حس فائق للخضرة والجمال يبدو فى كثرة الحدائق وتنوعها، وما يجلبه ذلك من راحة للنفس وتجديد للطاقة، ووله كبير بالحياة التى أودعها الخالق فى مخلوقاته والذى يتمثل فى الاهتمام الشديد بالحياة البرية فى كافة صورها.

- وعى شديد تجاه البيئة وصيانتها (كالوعى الذاتى تجاه البحيرات العذبة مصدر مياه الشرب كبحيرة بيوا) . وايمان عميق بان تلوث البيئة سيصب فى النهاية بمشاكله على الانسان.

- ايمان راسخ بخطورة الزحام والضوضاء على الصحة النفسية بما يسببانه من توتر وعصبية، بتخطيط مستقبلى للمدن وما بها من وسائل للمواصلات، ولا موضع لمكبر صوت يعمل بأكثر من بطاريات الاصبع.

- تقديس للوقت والموعد كالاحترام المبهر لموعد تحرك القطارات ووصولها إلى درجة انه يمكنك استرداد قيمة تذكرة القطار بعد أن تستقله لو تأخر فى الوصول عن موعده لاى سبب - وهو شىء نادر الحدوث - بخلاف سيل الاعتذارات عبر السماعات المثبتة داخل العربات والاستخدام المجانى لتليفونات القطار الآلية).

- دين لله ووطن للجميع، وليكن كل ما يكون، وعلاقة الانسان بخالقه لادخل لآخر فيها ولاوصاية، وليس من الفرد الا العمل الجاد وله كل الحقوق.

- البحث والتنقيب عن المواهب والقدرات فى كل المجالات، وافساح الفرصة لها للظهور فى المدارس والمسابقات وبرامج التليفزيون وغيرها، والتبنى الجاد لكل تميز.

- توافر احصاءات دقيقة متابعة لكل نواحى الحياة، تعد على ضوئها بيانات تنبؤية حتى لعمر الانسان (متوسط العمر المتوقع للرجل سيزداد من ٧٦,١ سنة عام ١٩٩١ إلى ٧٧,٩ سنة عام ٢٠٢٥ وللنساء من ٨١,٩ إلى ٨٣,٩).

- أمية فى كسر عشرى (٠,٣ فى المائة كنسبة لمن فشلوا فى استكمال أول ست سنوات من التعليم الاجبارى) ، وتنظيم واع للاسرة بانخفاض نسبة المواليد (متوسط عدد الاطفال الذى يتوقع ان تنجبه المرأة اثناء حياتها) تدريجيا مسجلا ١,٥٣ عام ١٩٩٠ (اقل من السويد والولايات المتحدة) بعد أن كان عاليا فى الماضى (٤,٥٤ عام ١٩٤٧).

- أغان لايعاد اذاعتها الا لعام أو عامين يظهر بعدها غيرها تلقائيا، ومطربون لايعيشون فنيا اكثر من عدة أعوام ثم يفسحون المجال لغيرهم، وبعضهم يعتزل وهو فى سن الخامسة والعشرين.. فالتكرار أو الجمود أو الواقع اليومى المتكرر غير موجود، والبقاء - والى حين - للجديد.

- اذن صاغية للمسئول، كل كلمة نقد، وحوار عميق مستفيض حول الرأى لاينهيه الا الاقناع والاقتناع. ولا مشكلة الا فيما يستعصى الوصول إلى سبل حله والذى تنكب عليه الدراسات والتحليلات، أما ما عرف حله فلا مشكلة فيه حيث يبدأ التنفيذ فى جدول زمنى ملائم.

- ديمقراطية تعصف على الملأ (كما فى البرلمان اليابانى «الدايت») بأكبر مسئول فى أى حالة تقد[illegible] او اهمال ولا مكان لمحسوبية او [illegible] وزن اى انسان بفكره وعطائه وجهده

- شرطة كالصديق فى كل مكان - وان لم ترها امامك - تظهر فى الوقت المناسب كمن تنشق عنه الارض، توقر القانون بمغالاة، اول مبادئها الرقة وتقدس كرامة الإنسان، تستطيع مثلا أن تتخذها مثلا يحتذى فى احترام آداب المرور وقواعده، وتلجأ اليها حتى فى الازمات الشخصية (كنت غريبا فى طوكيو مثلا وسقطت منك حافظة نقودك وتريد مبلغا من المال للعودة إلي المدينة التى تقطن بها فى اليابان) فى نظام فورى. ويقظة الشرطة - فى نفس الوقت - أمام اى تهديد للأمن، كوقوفها بقانون جديد أمام العصابات المنظمة (الياكوزا) يهدف اساسا إلى شل حركتها ومنع مصادر التمويل عنها والتى تحصل عليها بالممارسات غير المشروعة.

- انخفاض كبير في معدل الجرائم الكبرى (القتل - السرقة - الاعتداء) وصل إلى ١,٣ حالة لكل ١٠٠ شخص عام ١٩٨٨ .

- اهتمام شديد بنتائج استطلاع الرأى السنوى الذى يجريه مكتب رئيس الوزراء منذ اكثر من عشرين عاما للتعرف على كافة الآراء تجاه الدولة والمجتمع، وتحليل تلك النتائج بدقة شديدة

- ترقب ومتابعة ودراسة كل جديد يظهر فى اى بلد من العالم، ونقله وتطويره بما يحقق اعظم النفع.

تلك بعض من ملامح اليابان المجسدة التى يلمسها كل من يعايش ذلك الشعب الذى يتجاوز تعداده ضعف سكان مصر، والذى يعيش فى تناغم وتناسق فى مساحة يسيرة من الارض محققا اكثر من مائة مليار دولار فائضا فى ميزان مدفوعاته، ودافعا لقوى عظمى إلى الوحدة والترابط امام زحفه الاقتصادى (اتفاقية ماستريخت فى أوروبا واتفاقية النافتا فى القارة الامريكية).

ان ما يتمتع به شبابنا من معدلات ذكاء وقدرات عالية لم تستغل بعد والتى تظهر عليه بوضوح فى بلاد الغربة تدفع الى ترسيخ كلمات استاذ يابانى لى لن انساها، : (لاتقلق يا أخى .. انكم تمرون بمرحلة انتقالية عابرة فى تاريخكم الطويل.. لقد كنتم يوما منارة للعلم والحضارة فى وقت كنا نعيش فيه فى ظلمات الكهوف.. تفاءل خيرا) . ولقد اكتمل ايمانى من ذلك الوقت بأن ما رشفناه بفخر فى صبانا لم يبالغ فيه كاتب معتز بقوميته مخلد لتاريخه وانما هو واقع اصيل علينا جميعا مسئولية احيائه.

☐ الإرهاب في فكر المثقفين (١١٣)

دور الجمهـــور فى مكافحة الإرهـــاب

د. بدر الدين على
استاذ علم الاجتماع الجنائى
بجامعة لويزفيل الامريكية

ان صلة الجمهور بمشكلة الارهاب هي صلة طبيعية ووثيقة للغاية، فان جميع الاطراف المتعلقة بالفعل الارهابى هى جزء من هذا الجمهور، سواء اكانوا مرتكبى الجرائم انفسهم، او ضحاياهم من المواطنين، او حفظة الامن، المطاردين للمجرمين. هذا علاوة على ان افراد الجمهور بصفة عامة يعانون من الآثار الضارة للانشطة الارهابية التي قد تنعكس على امنهم الاجتماعى والنفسى و الاقتصادى.

وبالتالى فان علاقة الجمهور بمكافحة الارهاب هى ايضا علاقة بديهية. وان تعاونه فى هذا المضمار هو دور منطقى تقتضيه المصلحة العامة لابناء المجتمع.

تظهر الحاجة الملحة للتعاون والتكاتف المجتمعى عندما يواجه اعضاء المجتمع عدوا مشتركا يقلق راحتهم ويهدد أمنهم ممثلا فى الارهاب بما فيه من اضرار بمصالحهم.

ولاشك فى اهمية واولوية تعاون الجمهور فى مكافحة الارهاب مع رجال الامن بالذات، غير ان مساهمة افراد الشعب فى هذا المضمار لن تنال الغاية المرجوة منها اذا لم يكن الجمهور مرتاحا الى الصورة العامة لرجل الشرطة التى قد تتسم بالطابع الردعى.

وربما يكون هناك ميل زائد فى بعض الدول نحو الاعتماد على ماسمى بالاساليب «البوليسية» للتوصل الى اذعان الاهالى للمستلزمات الضرورية للحياة الحديثة، غير ان هناك نماذج متطورة ظهرت فى دول كثيرة حيث بادر رجال الشرطة انفسهم باكتشاف اساليب اخرى لحث الجمهور على تنفيذ تلك المتطلبات الجديدة مثل الحملات الثقافية التى تديرها الشرطة مستخدمين فى ذلك الاعلام عن طريق الراديو والافلام، والمناقشات غير الرسميه مع طلبة المدارس والجماعات الاخرى فى المجتمع المحلى، ولاشك انه من الافضل اتباع سياسة ثقافية اعلامية بعيدة عن الطابع العقابى لاكتساب تعاون الاهالى.

وهناك اتجاه ملحوظ فى دول عديدة نحو التوسع فى وظيفة الشرطة لتتضمن اندماجهم فى الانشطة الوقائية ذات الطابع الاجتماعى والروح الودية، وخاصة فيما يتعلق بالصغار، وتفيد التقارير عن بعض الدول ان الشرطة هناك تقوم بجانب وفير من الخدمة الاجتماعية بين الصغار بما فى ذلك من تنظيم زيارات لتلاميذ المدارس الى مراكز الشرطة والقاء احاديث بالمدارس والمشاركة فى المناسبات الرياضية مع نوادى الشباب المحلية الى غير ذلك، ففى استراليا الغربية مثلا تقوم عملية الوقاية من جناح الاحداث بمعرفة رابطة الشرطة ونوادى الشباب الشعبية فى جميع ارجاء الدولة، كما تدل البيانات الواردة على ان هناك نوادى مماثلة للشباب تديرها اجهزة الشرطة سواء منفردة او بالاشتراك مع الهيئات الاخرى المهتمة بالوقاية من الجناح فى دول أخرى مثل السويد والدانمرك وبلجيكا وجمهورية المانيا الفيدرالية (سابقا) وبعض ولايات جمهورية الهند وغيرها.

وتبرز هنا اهمية معاونة الجمهور لجهاز الامن فى تلك الانشطة الوقائية التى تتطلب بحكم طبيعتها تعاملا مع الاهالى وتضافرا لجهودهم واهتماماتهم، هذا علاوة على الدور الوقائى للجمهور بالتعاون مع الاجهزة

الحكومية والهيئات الأهلية الاخرى المهتمة بهذا الشأن في المجتمع المحلى. ويمكن بصفة عامة ان يلعب ابناء الشعب دورا حيويا فى الوقاية من السلوك الاجرامي والجناح بالتعاون في تعزيز القيم الاجتماعية والمعايير السلوكية النابعة من النظم الاجتماعية الثلاثة وهى النظام الدينى والنظامان التربوى والاسرى حيث يقوم كل من البيت والمدرسة ودار العبادة برسالة هامة فى هذا السبيل.

ويلاحظ ان اجهزة الشرطة في كثير من الدول قد اتخذت خطوات معينة لكسب ثقة الاهالي وتعاونهم، مستخدمين في ذلك مختلف وسائل الاعلام بما في ذلك الصحافة والاذاعة والتليفزيون، علاوة على اشتراك رجال الشرطة فى المناقشات العامة والندوات والمناظرات مع الجماعات المحلية، واتاحة برامج تدريبية خاصة للهيئة العاملة بالشرطة، وتنظيم مايمكن تسميته باسابيع «تنمية الوعى» مثل اسبوع حماية الصغار واسبوع حماية المنازل واسبوع حماية المسنين واسبوع حماية المنشات العامة.

ومن اهم الوسائل المقترحه لدفع الجمهور الى تقدير اعمال الشرطة اشراك افراده كرجال امن متطوعين للقيام بالنشاط الروتينى للشرطة مثل اعمال الحراسة . كما ان لهذه الفصائل سلطة استدعاء الآباء إلى القضاء اذا ارتكب ابناؤهم سلوكا منافيا او فى حالة اهمالهم لاطفالهم.

ويبدو ان الفرصة مواتية فى بعض الدول النامية للقيام بنوع من التجريب الاجتماعى فى مجال تطبيق القانون وحفظ الامن، ومن الآراء المقترحة فى هذا الشأن البحث فى امكانية انشاء قوة أمنية تحتوى فى جوهرها على ضباط مهنيين مدربين على اعمال البحث الجنائى وكشف الجريمة بينما تعتمد فى اطارها العام على مفهوم الخدمة القومية، حيث يطالب المواطنون بصورة عامة بقضاء بضعة اسابيع كل عام فى خدمة تلك القوة، ومما يعزز هذا الرأى فكرة اشعار المواطن بانه جزء من نظام اقرار العدالة فى وطنه كما هو الحال بالنسبة لمطالبة المواطن العادى فى بعض الدول الغربية بالخدمة ضمن هيئة المحلفين فى المحاكمات الجنائية، علما بان انسياق الاهالى فى الاعمال المتعلقة بتنفيذ القانون امر دارج فى وقت الازمات وخاصة فى حالة الحرب او خلال الاضطرابات المدنية حيث ينتظم المدنيون كحراس للامن او كمراقبين للغارات الجوية الى غير ذلك من مستلزمات المحن والكوارث المحلية.

من اهم انواع التعاون الجماهيرى فعالية فى منع الارهاب استجابة افراد الشعب وخاصة فى المجتمع المحلى للتوعية الوقائية ضد الجريمة، التى تعتمد على جهود جهاز الشرطة بالتعاون مع أجهزة الاعلام بانواعها كالصحف والمجلات والاذاعة والتليفزيون ومع الاجهزة التربوية الاخرى مثل الجامعات والمدارس والنوادى والمساجد وهيئة رعاية الشباب الى غير ذلك، ولدينا فى مصر وغيرها من المجتمعات العربية نماذج عديدة من هذه التوعية الوقائية ضد الانشطة الاجرامية، ونجدها ظاهرة بشكل خاص فى اللافتات الملصقة بالشوارع والاماكن العامة التى تنبه الجمهور الى واجباته الامنية وكذلك فى بعض المحاضرات والندوات العامة وبرامج الاذاعة والتليفزيون، ولو انه يمكن التوسع فى تلك البرامج الاعلامية بأسلوب متميز يجمع مابين الترغيب والترشيد ويثير اهتمام الشباب بصفة خاصة، كما ان فى منابر المساجد وغيرها من دور العبادة مجالا حيويا لتلك التوعية الوقائية التى يتعين متابعة نتائجها بدراسة تطورات معدل الجريمة وكذا استطلاع الرأى العام .

ومن احدث التجارب الحديثة الناجحة الدالة على تعاون وتكاتف الجمهور فى الوقاية من الجريمة فى عديد من الولايات والمدن الامريكية مايسمى بمشروع «مراقبة الحى» الذى يشترك بمقتضاه اهل الحى فى برنامج وقائى بالتنسيق مع جهاز الشرطة المحلى، بحيث يراقب كل منهم مساكن الجيران فى حالة تغيبهم ويبلغون عن أى شخص غريب يحوم بالمنطقة او سيارة غير مألوفة تتردد على الحى.

وتتميز بعض المدن الامريكية ومن بينها مدينة ميامى بولاية فلوريدا ببرنامج وقائى من الجريمة وجناح الاحداث تتعاون فيه هيئة المدرسة مع جهاز الشرطة المحلى يطلق عليه «ملاحظة جرائم الشباب»، وطبقا لهذا المشروع يقوم مجموعة من طلبة المدارس المشتركين فيه بالتنسيق مع ادارة المدرسة وجهاز الشرطة وبعلم من اولياء امورهم بالابلاغ عن اولئك الطلاب الذين يميلون الى الانحراف او يقومون باعمال غير قانونية او يختلطون بانماط اجرامية خطيرة، حيث يقوم رجال الامن والمسئولون عن معالجة الشباب الضال باللازم نحوهم قبل ان يستفحل امرهم، وبينما يعاب على هذا المشروع اعتماده على فكرة التجسس على الاقران والزملاء بالمدرسة مما قد يؤدى الى تردد بعض الطلاب الصالحين فى الاشتراك به نجد ان المسئولين عن هذا المشروع يؤكدون رغبة وحماس الطلاب المشتركين به خاصة بعد مرورهم ببرنامج تدريبى يركز فيه على احتمال وقوعهم انفسهم او بعض افراد اسرهم ضحايا للجرائم التي يرتكبها بعض زملائهم بالمدرسة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٢

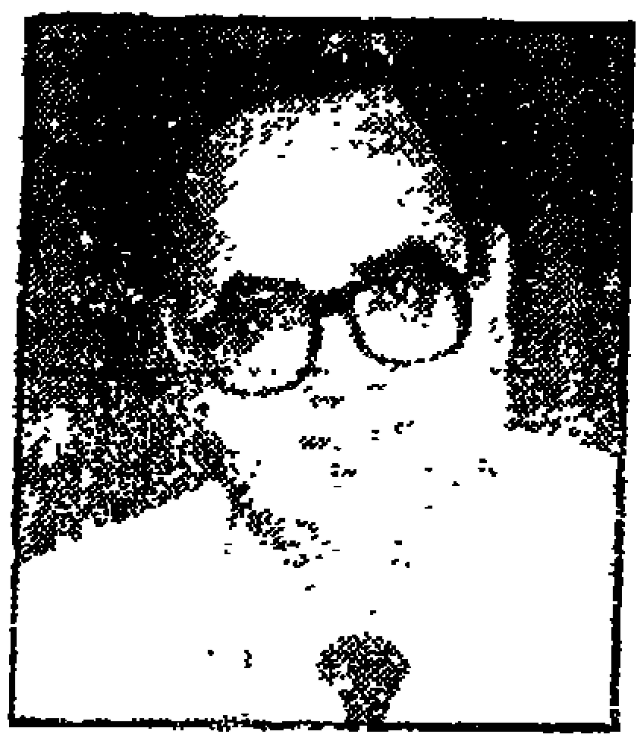
يعتبر ابلاغ اجهزة الامن عن الجرائم المرتكبة من اهم اركان التعاون فى كشف الجريمة، ومطاردة المجرمين من جانب افراد المجتمع، والواقع ان الحوادث الجنائية غير المبلغة تفوق المبلغة منها فى مجتمعات كثيرة قد نجد من بينها مصر وبعض المجتمعات العربية، ويرجع احجام الكثيرين عن الابلاغ عن بعض الجرائم الى عدة عوامل نجد من بينها الخوف من ضياع الوقت وطول الاجراءات من جهة ومن احتمال معاملة المسئولين لهم باسلوب جاف او سؤالهم بطريقة اتهامية من جهة اخرى، ونجد هنا انه بقدر ضرورة التزام المواطن المصرى بدوره الوطنى في الابلاغ عن الحوادث مهما كانت طبيعتها او طبيعة مرتكبيها ينبغى على رجال الامن ان يقوموا من ناحيتهم بمختلف وسائل التشجيع على الابلاغ عن الجرائم وان يكون لديهم الصبر ورحابة الصدر نحو المبلغ مهما بدا من تفاهة القضية او سذاجة البلاغ.

وجدير بالاشارة هنا ان جهاز الامن بمدينة لوزفيل بولاية كنتاكى الامريكية قد اهتم حديثا بتطبيق مايسمى بمشروع «وقف الجريمة» الذى يعتمد على تشجيع الاهالى على الابلاغ عن الجرائم وذلك باعداد تمثيلية عن كيفية وقوع جريمة معينة وعرضها على شاشة التليفزيون ضمن الاخبار المحلية لاثارة وترغيب المشاهدين فى الاهتمام بها، مع الاعلان عن مكافأة مالية تتناسب مع جسامة الواقعة لكل من يدلى بمعلومات مفيدة عن تلك الجريمة تؤدى فى النهاية الى القبض على المجرم وادانته علاوة على تأكيد الابقاء على شخصية المبلغ مستترة.

ويلعب افراد الجمهور دورا هاما فى التعاون مع الاجهزة الامنية والقضائية فى الكشف عن الارهاب بتطوعهم لاداء الشهادة اذا استدعى الامر مهما كان فى ذلك من تضحية لبعض من الجهد والوقت فاداء الشهادة واجب وطنى تحتمه المواطنة الصالحة والضمير الحى والشعور بالمسئولية، وفى كثير من الاحيان يكون لتعاون اهالى الحى فى تسهيل مهمة رجال الامن وذلك برفض التستر على الجناة أو اخفائهم، بالمحافظة على الآثار والادلة بمسرح الجريمة، والمساعدة فى جمع المعلومات واظهار الحقائق، ويكون فى ذلك سبب لتمكين المسئولين من ضبط المذنب واثبات الواقعة عليه واراحة المجتمع المحلى من شروره، غير ان هناك ظاهرة نلاحظها فى بعض المجتمعات العربية وينبغى التخلص منها حتى تاخذ العدالة مجراها ويدفع المذنب ثمن جريمته اذ كثيرا مايتجمع الاهالى حول رجل الامن اثناء قبضه على احد المتهمين او حول مواطن يحاول الابلاغ عن شخص اجرم فى حقه ويمطرونه بمختلف عبارات الشفاعة والرجاء مثل «المسامح كريم» او «العفو عند المقدرة» الى غير ذلك حتى يطلق سراح هذا الخارج على القانون الذى قد يقع بعضهم ضحية له فى المستقبل

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

عن الاسلام والوطن



د . محمد رضا محرم

عندما اضطر محمد بن عبد الله ان يخرج مهاجرا ، وقف الرسول الوفى للموطن والوطن على مشارف مكة دامع العينين يقول : « والله إنك لاحب ارض الله الى ولولا ان اهلك اخرجونى ما خرجت » .

وعندما نطق صاحب الرسالة الخالدة بالصدق وهو يبين اسباب وسبل وصور الاستشهاد قال : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون عرضه فهو شهيد ، ومن قتل دون أرضه فهو شهيد » . فإذا سلمنا بأن الوطن هو جماع الأرض والثروة والعرض فإن الاستشهاد فى سبيل الوطن حبا وتضحية وفداء يكون جزءا جوهريا من الايمان الصحيح برسالة الاسلام .

والسلم هو العلاقة الاصلية بين الناس فى الاسلام . ولا يخرج المسلمون عن هذا الوضع الطبيعى إلا إذا امتدت اليهم يد العدوان بالظلم او بالاخراج من الوطن بغير حق . ويفرض رد العدوان ويضبطه قول الله سبحانه وتعالى : « أذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير ، الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق إلا ان يقولوا ربنا الله » ، ثم قوله تعالى : « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » .

هذا عن حب الوطن والاستشهاد فى سبيله دفعا لعدوان خارجى يمكن ان يقع عليه ، اما عن الامن الداخلى والاعتداء عليه بالمحاربة والافساد فإن موقف الاسلام الدين والشريعة منه هو الآخر غاية فى التحديد والوضوح .

المحروسة

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٣

عن الحدود والأمن الداخلى

كثيرون اولئك الذين يتاجرون بالدين ويزايدون بدعاوى تطبيق الشريعة وهم أبعد الناس عن فهم جوهر الدين أو إدراك مقاصد الشريعة . وتبلغ المزايدة مداها الأقصى إذا ما تطرق الجدل الى الحدود الدينية . وقد فات هؤلاء ان الحدود لم تشرع كعقوبات دنيوية على الحاكم تطبيقها ، كما قال الامام المجتهد الشيخ محمود شلتوت ، إلا للجنايات التى تتصل بالحياة العامة ، والتى لها اثار سيئة فى حقوق الأفراد والجماعات ، والتى لها من عناوين الاغراق فى الشر اقصاها . والملفت للنظر أن عقوبة الحد تكون اكثر تحديدا ، واشد قسوة ، كلما كانت الجريمة ادخل فى الاخلال بالأمن العام وترويع المواطنين . ذلك ان الفقهاء يختلفون فى حد الردة وجودا وعدما ، ويختلفون ايضا فى شأن عقوبة الزانى المحصن حيث تقرر الأغلبية انها الرجم بينما يرى آخرون انها الجلد مثلما يحدث مع الزانى غير المحصن ، ثم إنهم يختلفون بخصوص عقوبة شارب الخمر إما بكونها عقوبة دنيوية غير ملزمة وإما بوقوعها جلدا للشارب عددا من الضربات فيه خلاف . وفى المقابل فإن العقوبات المترتبة على الاعتداء على الاموال بالسرقة او على الأمن العام بالمحاربة والافساد فى الارض ترد فى القرآن بجلاء يقطع الطريق على كل مكابر او مخادع . فالسرقة جاء بشأنها قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » . اما الاعتداء على الأمن العام بالمحاربة والافساد فقد جاء بشأنه : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم » .

شريعة للارهاب والتطرف

شريعة الارهاب والتطرف هى النقيض لشريعة الاسلام دين الأمن والاعتدال والوسطية . وقد خرج علينا المروجون للتطرف المناصرون للارهاب بفهم للاسلام وتوظيف له يهدم جوهر هذا الدين الحق . وقد بلغ الفجور الذهنى والنفسى بهؤلاء ان نظروا الى جرائم الاخلال بالأمن العام وترويع الناس ، مسلمين وغير مسلمين ، باعتبارها اعمالا بطولية يوجهها مرتكبوها ضد الحكومة الباغية وضد المجتمع الجاهلى بقصد تغييرهما وهدمهما وإحلال حكومة إسلامية ومجتمع إسلامى محلهما ! . وبدلا من الوقوف عند جوهر الجرائم التى تمت ، ووصفها بما تستحق أن توصف به ، فوجئنا بفلاسفة الارهاب والمنظرين له يخرجون علينا بتفسيرات وتبريرات هى الافك بعينه . فهم قد صوروا قتل السائح الأجنبى الذى يفد الى اراضينا ، ويحل فى ضيافتنا وحمايتنا وحماية الاسلام ديننا ، بأنه درء للمفاسد التى زعموا ان هذا السائح يأتى بها إلينا . وعندما قتل البغاة بعض الأقباط ، شركائنا فى الوطن ، وسلبوا متاعهم قالوا كاذبين إن القتلة قد استفزتهم تصرفات اتاها هؤلاء الأقباط او اتتها الكنيسة التى يتبعونها . وعندما تبين ان اغلب امراء الارهاب وابواق التطرف اصحاب ماضى عريق فى الاجرام او السفول الاجتماعى او الانحراف الفكرى خرج الافاقون يزعمون ان هؤلاء جميعا عادوا الى الاسلام من اوسع ابواب التوبة وانهم قد تطهروا من الأوزار القديمة لان الاسلام يجب ما قبله .

مؤخرا التقت كل احزاب المعارضة ، فيما عدا الذين ختم الله على قلوبهم وابصارهم ، على موقف واحد يرفض الارهاب ويدين الحرب التى يشنها اراذل التطرف وصبيان الارهاب على الوطن والمواطنين ، ويستنكر الافساد فى الارض ، ويطالب بالاخذ بشدة على ايدى هؤلاء العابثين بأمن المواطن ومصير الوطن . ولم يمنع الاختلاف مع الحكومة هذه الأحزاب ان تبارك الاجراءات الامنية التى اتخذتها السلطات المختصة لمواجهة طوفان الجرائم الذى غطى الوجه الآمن لمصر التى نزل فيها قرآن يقول :

« ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين » . بل إن هؤلاء كانوا اصدق مع النفس ، ومع الله ، ومع الاسلام الدين ، حين ابدوا الاستعداد للتعاون مع الحكومة من اجل مواجهة هذه النازلة التى المت بالوطن العزيز مصر . غير ان المروجين لاحاديث الافك الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ويلوون السنتهم بغير القول الحق لم

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

يرضوا عن هذا التوجه الذى اختطته أحزاب المعارضة . فخرج كبيرهم الذى يعلمهم السحر (والكذب صورة منه) يزعم ان كراهية الاسلام تعلو عند احزاب المعارضة على كل اعتبار آخر ، مما جعلها تقف مع الحكومة ضد الجماعات والتيارات الاسلامية باسم الحرب المعلنة على الارهاب .

وهنا مرة اخرى تتحول الوقائع الصارخة الى تصورات ذهنية مشوهة ومغلوطة . فالقتل للناس ، والسرقة للاموال ، والاشاعة للفوضى ، والافساد فى الأرض ، ليست هى الجنايات التى يرفضها الاسلام ويحد حدودا قاسية للذين يرتكبونها ، إنما الجناية حسب فهم هؤلاء المكابرين ان يضرب ولى الامر على ايدى العابثين والمفسدين . وبدلا من ان يرى فاقدو البصيرة فى فعل السلطة ومواقف الاحزاب الوطنية إقامة للشريعة الاسلامية التى ترفض الاعتداء على الانفس والاموال والافساد فى الأرض إذ بهم يرون فيها عداء للاسلام وحربا عليه .

شريعة تخدم الترابى والبشير

شاء الذين ينفخون فى نيران الفتنة باسم الدين ان يضعوا الوطنية فى موضع التناقض مع الدين . ومثل هذه التصورات الفجة لا تستقيم مع العقل او مع الشرع . فالانسان عندما يولد لايختار قومه ولا يختار وطنه ، ولهذا فإن القومية والوطنية انتماءان ليس للانسان منهما فكاك حتى وإن غاضب قومه أو هاجر من وطنه . وفى المقابل فإن الدين اختيار إرادى للانسان المؤمن به ، حتى وإن يكن قد ورثه عن أبويه . وعند الانسان السوى لا يوجد تعارض بين إرادة الايمان الحرة وبين الحتمين القومى والوطنى . فالتدين الحق صفة تلحق بالوجودين العرقى (القومى) والجغرافى (الوطنى) للانسان . والاسلام الدين ينهى الناس عن العصبية العرقية ولكنه لا يحرم الناس من انتماءاتهم الرشيدة المتحضرة . والقران يقر ان الناس قد خلقوا شعوبا وقبائل لكى يتعارفوا . والاسلام ، على مستوى الافراد ، يرفض ان ينسب الابناء لغير ابائهم ، وهو من باب اولى لا يقطع اواصر الارتباط بين الجماعات وبين اقوامها او اوطانها . وتكاد اسباب دخول المسلمين فى حروب ضد الاخرين تنحصر فى ظلم يقع عليهم او إخراج لهم من ديارهم ، وفى صياغة اخرى ان يحدث عدوان على اوطانهم (ولا نقول وطنهم : فالمسلمون عقيدة واحدة واوطان شتى) . والاسلام الدين لا يستبعد ايضا ان تختلف ولا حتى ان تتقاتل طوائف من المسلمين ، كما انه لم ينف صفة الايمان عن اى من هذه الطوائف إذا ما تصارعت مع بعضها البعض . غير ان الاسلام يوصى اتباعه ان يقدموا مساعى المصالحة على نطاق الشقاق ويامرهم ان يتقوا الله وهم يصلحون . وتقوى الله حين الصلح ان يحقوا الحق وان يقيموا العدل وان يرعوا مصالح طرفى الخصومة .

وشاءت الظروف والاحداث والتداعيات ان تضع المزايدين علينا باسم الدين فى امتحان صعب ، وان تكون العلامات التى يحصلون عليها فضيحة لهم وكشفا عن فهمهم المزيف والمشوه لكل من الاسلام والوطنية . فمنذ جاء البشير والترابى حاكمين للسودان والبساه القهر عمامة وخوذة وهما يدفعان بالعلاقات المصرية السودانية فى اتجاه التأزم والفساد . والعجيب ان فلاسفة التطرف ورعاة الارهاب فى مصر قد اختاروا ان يقفوا الى جانب البشير والترابى ضد وطنهم مصر الذى يفترض انه احب ارض الله إليهم ، وان اهلهم فيه احب الاقوام لهم . والاعجب ان همتهم قد قعدت بهم عن التزام التقوى بالنصح لكل من الترابى والبشير ان يكفا عن التحرش بمصر ، وأن يمتنعا عن الاستيلاء على مؤسسات التعليم المصرية فى السودان ، وان يقهرا اطماعهما فى مثلث حلايب الذى هو جزء من ارض مصر طبقا لاتفاقية دولية موقعة بين الطرفين المصرى والسودانى عام ١٨٩٩ ، وطبقا للفرمان الصادر عن السلطان العثمانى فى عام ١٨٤١ والذى تبين الخرائط الملحقة به حدود « باشوية مصر » وحدود ملحقاتها التى كان يطلق عليها آنئذ « السودان المصرى » .

لقد انحاز هؤلاء الى الاسلام المظهر وخانوا الاسلام الجوهر . فالترابى والبشير اصحاب رطانة إسلامية صارخة ومظهر اسلامى فج ولهذا سقط الساقطون فى مجال جذبهما . وغفل هؤلاء او تغافلوا عن الحق والعدل فى الامور والقضايا والخلافات التى ولدها التعصب المشترك لكل من الترابى والبشير ضد مصر .

فبدلا من توجيه اللوم الى الحكومة السودانية بسبب استيلائها على ١٧ مدرسة انشأتها مصر فى السودان

وتنفق عليها خدمة للأشقاء فى الجنوب إذ بقائلهم ينعق معقبا على القرار السودانى فيلوم مصر ، لأنها بددت بيدها كثيرا من إرثها فى مجال العلاقات التعليمية حين أوقفت منحها للطلاب السودانيين وحين حدت من توسعها فى المدارس فى السودان فى السنوات الأخيرة » .

وهو يخوف المصريين أن « يموتوا وتنفض سيرتهم » إذا ما ساءت علاقتهم مع السودان الضامن لتدفق مياه النيل . وبدلا من أن يطلب من البشير والترابى أن يتركا حلايب لأصحابها إذ به يغالط قائلا : « إن ما يجمعنا مع أهلنا فى الجنوب أوسع وأعمق من حلايب ومائة حلايب » وهذا قول باطل تنقصه التقوى ولا يحق الحق .

لماذا يصعب على الناس ، عامة وعلماء وفقهاء ، في العالم الثالث .. كلما كان هناك خلاف في الرأى حول مسألة تتصل بالدين بالذات ، ان يناقشوا الامر في هدوء ودون انفعال .. ودون سباب وتكفير وتخوين ؟ من خلال بحثه في جذور السؤال ، يحاول الكاتب البارز الاستاذ حسين احمد أمين ، بلورة وجهة نظره لمعالجة الموضوع الذى اختار عنوانا له : « التحاور والتعامل مع الجماعات الدينية المتطرفة » .

في مقال اليوم ، يستدل بحيثيات متنوعة على تحديد دائرة الجدوى والمشاركة في اطار من الامثلة التاريخية ذات الدلالة .

التحاور والتعامل مع الجماعات الدينية المتطرفة

١ - جدوى التحاور

الاصل في التحاور بين المفكر ونقاده ، او بين صاحب الرأى وخصومه ، هو ان يكون الحوار وسيلة لتنبيه المفكر او صاحب الرأى الى اخطاء انزلق اليها ، او اوجه قصور تعتور منطقة ، وتوسيع مدارك القراء او السامعين وفهمهم ، وتنمية معارفهم ، وتمكينهم من تكوين نظرة الى الامور هي اقرب الى الصحة . فهم جميعا شركاء في مهمة واحدة .. والمفروض ان يدرك المفكر او صاحب الرأى ان عليه ان يكون شديد الامتنان للمساعدة التي يقدمها النقاد والمحاورون له ، وان يكون على استعداد كامل لهجر النتائج التي توصل اليها الى غيرها متى ثبت له تناقضها مع مقتضيات المنطق ، والا يعرف التزاما غير الالتزام تجاه كل ما في الكون بحب استطلاع محايد .. وقديما قال الامام الشافعي :

« ماناظرت احدا قط فاحببت ان يخطىء . وماكلمت احدا وانا ابالى ان يبين الله الحق على لساني او على لسانه » .



حسين احمد أمين

غير ان مثل هذا التحاور لانكاد نجده الا فى مجال المعارف العلمية القابلة للاثبات والتحقق منها ، لا فى مجال الاراء . فالمعرفة قد تكون فى وقت من الاوقات غائبة (كجهل البشر فى الماضى بقابلية الذرة للانشطار) ، او قاصرة (كجهلنا اليوم بسبل علاج السرطان او الايدز) ، او حتى خاطئة (كظن الاوائل ان الشمس هى التى تدور حول الارض). غير انها دائما فى سبيل التطور والتقدم والتصحيح ، حتى تغدو ثابتة مثبتة لايختلف حولها اثنان .. والعلم ليست به حاجة الى شن حملات صليبية لابادة غير المصدقين بالنتائج التى توصل اليها بل ان القول برأى مخالف فى مجال العلم مطلوب ومرحب به ومشجع عليه، ويزيد من لذة البحث ، ويحاط المبتدعون فيه بكل مظاهر التبجيل والامتنان .. اما الاراء فغالبا ماتكون غير قابلة لان يجتمع عليها الناس ، وعرضة لان تتحكم فيها الاهواء والمصالح ، وان تختلف باختلاف الشخصية او اختلاف التجارب والخبرات ، وان تكون دائما موضع الجدل والنزاع ، والخصومة والقمع ، والارهاب والقتال ، بحيث يصبح من النادر ان يصبر امرؤ على الاستماع الى راى سياسى او اقتصادى او دينى يخالف رايه ، او أن يعرض قضيته عرضا موضوعيا تقديا هادئا مجردا عن الهوى . بل انه فى مجال الدين بالذات نرى الناس على استعداد لان يحرق بعضهم بعضا ، بل وان يحرقوا هم انفسهم ، بسبب الخلاف حول رسم علامة الصليب باصبع واحدة او اصبعين ، او حول ما اذا كان الله واحدا ذا مظاهر وطبائع متعددة او هو ثلاثة من طبيعة واحدة ، او ما اذا كان القران كلام الله مخلوقا محدثا او قديما قدم الله .

ففى مجال المعرفة نجد ان الطالب لو سال استاذه ان يبرهن له عمليا على ان الحديد يتمدد بالحرارة ، او ان الماء مكون من عنصرين هما الاوكسجين والايدروجين ، لاصطحبه الاستاذ الى المعمل ليجرى امام بصره من التجارب ماهو كفيل باقناعه . ولو انى شككت فى ان الاردن يقع فى الشمال الشرقى من مصر ، لكان بوسعى ان اقلع فى طائرة او سيارة فتوضح لى البوصلة اتجاهى وانا فى طريقى اليه .. اما فى ميدان الراى والعقائد فغالبا ما أطالب بتصديق امور من الصعب اثباتها والتاكد من صحتها او من خطئها ، وكثيرا مايقع عبء الاثبات على عاتق المكذب للافتراض لا على عاتق صاحب الافتراض . والملاحظ بوجه عام ، خاصة فى الامم المتخلفة ، انه كلما كان هناك خلاف فى الراى حول مسالة تتصل بالدين بالذات ، كان من الصعب على عامة الناس وعلى علمائهم وفقهائهم على السواء ، ان يناقشوا الامر فى هدوء ودون انفعال ، ودون سباب وتكفير وتخوين .. ونتساءل نحن : ما الذى يمكن ان يدفع امرءا الى الثورة والهياج والصراخ واطلاق اللسان بما لايليق لمجرد قراءته مقالا من بضع صفحات يتضمن رايا فى شان من الشئون الدينية لايتفق ورايه ؟ ما الذى يحول بينه وبين ان يرد على المقال على النحو التالى مثلا :

« قرات مقال كذا بقلم فلان ، واعتقد ان كاتبه قد اخطأ اذ جعل كلمة كذا مرادفة لكلمة كذا ، فى حين ان المعاجم العربية تعرفها بانها كذا وكذا .. كذلك فانى لا ارى رايه فى أن الدافع الرئيسى وراء كذا كان كذا ، واستند فى رايى هذا الى ما ذكره ابن اسحق فى سيرته ، وماذهب اليه الطبرى فى تاريخه .. ورغم انى اتفق مع الكاتب فى كذا فانى اخالفه فى اعتباره الامثلة التى اوردها كافية لاقامة الدليل .. وقد كان من واجبه ان يذكر المصدر الذى استقى منه حديث كذا اذ لم نوفق فى العثور عليه فى المراجع التى بين ايدينا . وسيسعدنا ان نقرا قريبا له تفسيرا اكثر تفصيلا وتوثيقا لهذه النقطة او تلك .. والمقال على اى حال ، ورغم الاخطاء التى نبهنا اليها ، لايخلو من فائدة . فقد كان له فضل ايضاح كذا وكذا . وياحبذا لو ان الكاتب التزم فى بحوثه التالية بمراعاة كذا وكذا ... » الى اخره

مثل هذا الاسلوب فى الجدال والحوار والنقد لايكاد يكون معروفا عندنا فى اى مجال من مجالات الفكر ، خاصة فى مجال الفكر الدينى .. اما الاسلوب الشائع فى بلادنا فهو : « انه قول لايقوله الا جاهل او مبتدع او كلاهما . وقد دل المقال على القصد السيىء من الكاتب للكيد لهذه الامة فى دينها وعقيدتها .. ولا ريب فى ان من يروج لهذه الافكار انما هو من صنف المنافقين الذين يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر ، ويكيدون للاسلام والمسلمين ، ويزعزعون ثقتهم فى عقيدتهم وانفسهم ، ويعملون على تمكين الاعداء من النيل منهم وتدمير كيانهم واستباحة اوطانهم وحرماتهم .. اننا لا ندرى ما الكفر ان لم يكن هذا الذى قاله . وهل قال اعداء الاسلام اكثر من هذا ؟

ونحن قائلون للكاتب ان ذهب الحياء فاصنع ماشئت وشاء لك الذين تكتب نيابة عنهم ... » الى اخره .

●●●

اعود فاقول : انه ما من شخص يدخل فى حوار دون أن تحدوه رغبة مخلصة فى معرفة الحق ، ودون ان يعبا بما اذا كان الحق هو مع رايه الذى دخل الحوار به ، ام مع راى خصمه ، الا خرج من الحوار وهو سالف رايه .. وبالتالى فان علينا بادىء ذى بدء ان نستبعد من امكانية الحوار الفعال المجدى مع الجماعات الدينية المتطرفة صنوفا معينة من الناس :

● المرتزقة ممن يتكسبون من وراء نشاطهم فى تلك الجماعات والعاملون فيها بوحى وتوجيه من جهات او دول اجنبية ،

● ذوو المطامع السياسية من الساعين الى الوصول الى الحكم عن طريق استغلال الدين والعاطفة الدينية

لدى افراد جماعاتهم الغافلين عن هذه المطامح لدى قادتهم ،

● العامة من الناس ممن لايعرفون فكرا او يملكون علما ، واوهمتهم قياداتهم انهم قد باتوا – لاول مرة – يفكرون ويقررون ويختارون لانفسهم .

● اولئك الذين يعود اعتناقهم لمبادئهم وتشبثهم العنيد بها ، لا الى تفكير عميق وبحث طويل موضوعى عن الحقيقة كما يتوهمون ، وانما الى أسباب فسيولوجية او نفسية او اعتبارات اجتماعية او اقتصادية . وقد سبق لفرويد ان عرف الاراء بأنها « اعتقاد المرء بصحة شيء ما لمجرد رغبته فى ان يكون ذلك الشيء صحيحا » أما بافلوف فيرجع اختلاف الاراء وردود افعال الأشخاص الى اختلاف طبيعة الجهاز العصبى لدى كل منهم . فالطبيعة البشرية تسعى دائما الى التوازن . وبتتابع الاحداث والمؤثرات والخبرات يعيد المرء ترتيب قيمة ومفاهيمه حتى يضمن استمرار هذا التوازن . وقد ينهار التوازن عند البعض او يختل متى تعرض الفرد لظروف قاسية ضخمة التأثير فينجم عن ذلك تهيج قوى يصيب النشاط العصبى باختلال يؤدى إلى اضطراب نفسى وإلى افكار ذات طبيعة متطرفة مريضة ان نرى بوضوح ان جميع هؤلاء لن يجدى معهم حوار . فالصنفان الأولان لاتهمهما معرفة الحقيقة فى شيء ، وكل مايعنيهما هو النفع الذاتى . وأما الثالث لهو اجهل من ان يكون قادرا على الدخول فى حوار . وأما الصنف الرابع فهو وان توهم فى ارائه الموضوعية انما يهمه – كما قال فرويد – ان يكون الرأى صحيحا بالنظر الى موافقته لاختلاله الفسيولوجى او النفسى . ولو ان شخصا من هذا الصنف من الناس كان مخلصا مع نفسه لقال قولة شبيهة بقولة دوستويفسكى الشهيرة : « لو ثبت لى ان المسيح ليس هو الحق ، لفضلت المسيح على الحق » .. مثل هؤلاء الذين تجد نفوسهم راحة معينة فى اعتناق اراء معينة ، بصرف النظر عما اذا كانت حقا ام لم تكن . من الواضح ان الحوار معهم غير مجد .

غير اننا حتى ان استبعدنا تلك النوعيات الاربع من الناس ، لوجدنا ان مسألة الحوار ذاته بين الافراد العاديين امر مضن غير كبير الجدوى . فالانسان بطبعه كائن عنيد ، لايدخل فى حوار على امل تصحيح بعض مفاهيمه او كلها متى سيقت له حجج قوية كان غافلا عنها ، وانما يدخل الحوار مفترضا الخطأ فى تفكير الغير ، ولاثبات خطأ الخصم ، فيتضاءل او يختفى الاهتمام بالحقيقة امام الاهتمام بالانتصار . وهو يحاول الظهور بمظهر الموضوعى المخلص فى الوقت الذى يوارى فيه ويخفى الحجج التى تنتقص من قوة رأيه وتوهنه . ولدى كل منا من الغرور الطبيعى مايجعله شديد الحساسية بالذات فيما يتعلق بقواه العقلية ، وهو امر لايسمح لنا عادة بالاقرار بالخطأ حتى لو ادركنا اننا مخطئون ، خاصة مع علمنا بأن اعترافنا بصواب بعض حجج الغير لايضمن ان هذا الغير سيعترف فى مقابل ذلك بصواب بعض حججنا نحن . ولسنا فى حاجة الى قراءة ماكيافيلى لقبول نصيحته للامير بأن يستغل كل فرصة يبدو فيها الخصم ضعيفا للهجوم عليه ، وإلا فعل الخصم نفس الشيء . بل إنه لكثيرا ما يلجأ المحاورحين يلمس قرب الهزيمة وافتضاح ضعف حجته إلى القول بانه لم يقرأ او يفكر فى الموضوع بما فيه الكفاية ، وبأن غيره من المعتنقين لنفس الرأى هم أعلم بأسانيده ، واقدر منه على الدفاع عنه .

●●●

وفى ظنى ان الحل الوحيد لهذه المشكلة المستعصية ، هو ان نحرص على ان نفكر طويلا قبل ان نشرع فى الكلام ، وعلى ان نبذل قصارى الجهد من اجل الوصول الى رأى سليم قبل الموافقة على الدخول فى حوار ، وعلى ان نلتزم فى كل حوار ندخله بمبدأ الامام الشافعى الذى سبق لنا ذكره .

غير اننا حتى ان افترضنا فى اطراف الحوار حسن النية ، والرغبة المخلصة فى معرفة الحقيقة ، وضعف الاهتمام بالانتصار على الخصم ، فان المشكلة ستظل قائمة : اولا بسبب مانبه اليه الفلاسفة منذ ديفيد هيوم فى القرن الثامن عشر الى الوضعيين المنطقيين فى قرننا هذا من اختلاف مفاهيم الكلمات ودلالاتها من شخص الى اخر ، ثم اختلاف تفاسير النصوص الدينية ، ثم التناقض الظاهرى بين بعض الايات القرآنية وبعض ، والتناقض الصريح بين بعض الاحاديث النبوية الصحيحة والاحاديث الموضوعة التى يؤمن الكثيرون من غير المتخصصين بصحة نسبتها الى الرسول ، واستناد كل طرف من اطراف الحوار الى ايات واحاديث وقصص فى السيرة النبوية تناقض مايستند اليه الطرف الاخر من ايات واحاديث وقصص .

لننظر مثلا الى الجدل العنيف الذى دار فى العشرينيات من هذا القرن – ولاتزال اصداؤه تتردد الى يومنا هذا – حول كتاب على عبدالرازق «الاسلام واصول الحكم » .. فالمؤلف من اجل اثبات براءة الاسلام من نظام الخلافة ظن ان اهم سبيل الى تحقيق غرضه التدليل على ان الرسول لم يجمع بين الرسالة والملك ، ولم يؤسس بالاسلام دولة سياسية مدنية كان هو ملكها وسيدها ، فاستند الى ايات قرآنية تنكر ان يكون للنبى شأن فى الملك السياسى ، مثل : (لا اكراه فى الدين) . (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هى احسن) . (فذكر انما انت مذكر . لست عليهم بمسيطر) . (فان اسلموا فقد اهتدوا ، وان تولوا فانما عليك البلاغ) . (أفانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟) . (وكذب به قومك وهو الحق . قل لست عليكم بوكيل) . (واعرض عن المشركين ولو شاء الله ما اشركوا . وماجعلناك عليهم حفيظا . وما انت عليهم بوكيل) . (فان أعرضوا فما ارسلناك عليهم حفيظا ، ان عليك الا البلاغ) . الى اخر ما استند اليه من ايات معظمها ايات مكية نزلت قبل ان يهاجر النبى الى المدينة ، وقبل ان يؤسس فيها حكومة ذات الطابعين الدينى والسياسى معا ، وقبل ان توحى الى ايات مثل :

(النبى اولى بالمؤمنين من انفسهم) . (وماكان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا) . (من يطع الرسول فقد اطاع الله) . (ماكان لنبى ان يكون له اسرى حتى يثخن فى الارض) . (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض) . (قاتلوا الذين لايؤمنون بالله ولا باليوم الاخر ولايحرمون ماحرم الله ورسوله ولايدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) . (واعدوا لهم

ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) .. الى آخره .

فثمة اذن ايات فى القرآن استند اليها على عبدالرازق ومناصروه ويستند اليها فى يومنا هذا ، الساعون الى التدليل على سماحة الاسلام واعتداله وسعة صدره وعزوفه عن استخدام الاكراه والعنف والفظاظة فى التعامل مع خصومه ، وثمة آيات استند اليها خصوم على عبدالرازق ويستند اليها فى يومنا هذا اعضاء الجماعات الدينية المتطرفة ممن ينكرون ان تكون ولاية النبى على قومه ولاية روحية بحتة كتلك التى كانت لاخوانه من الرسل الذين لم يخطر ببالهم تأسيس دولة او تنظيم حكومة ، ويذهبون الى انه لو كان النبى مبشرا ونذيرا فحسب ، وليس على قومه بوكيل ، وليس عليهم بمسيطر ، وليس عليه الا البلاغ ، وليس له ان يكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ، لما أشرف بنفسه على تطبيق حكمى قطع يد السارق وجلد الزانى وعلى جمع الزكاة وقسمة الغنائم وتعبئة الجيوش ومصادرة املاك بنى قريظة وقتل اسراهم ، ولما نزلت آيات مثل (فإن لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب) . (يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم) . (يا ايها النبى حرض المؤمنين على القتال) . (وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين لله) . (لئن لم ينته المنافقون والذين فى قلوبهم مرض والمرجفون فى المدينة لنغرينك بهم ثم لايجاورونك فيها الا قليلا . ملعونين اينما ثقفوا اخذوا وقتلوا تقتيلا) .

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٣/١/١٩٩٦

■ الإرهاب فى فكر المثقفين (١١٣)

السمات الرئيسية فى فكر جماعات الارهاب السياسى والتطرف الدينى

الشيخ مصطفى عاصى
عضو المجلس الأعلى للشئون الاسلامية

إن الغلو فى الدين والتطرف فى تطبيق مايظنه الغلاة أنه من أحكام الدين فى مواجهة المجتمع بعامة ونظام السلطة الحاكمة فيه بخاصة يرجع إلى عصر الصحابة كما ذكرنا فى مقال سابق وقد بلغ ذروته بمقتل عثمان والامام على رضى الله عنهما على يد الخوارج..

ثم تعرجت مسيرة هذا الغلو فى خفوت وخفية حتى عاودت الظهور فى عشرينات هذا القرن تحت مسميات متعددة ولأسباب مختلفة:

سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وطائفية وعرقية ومذهبية:

ألبسوها جميعا ثوب الدين ومسمياته.

والذى يعنينا الآن أن نوضح ونميز السمات الرئيسية لفكر واتجاهات جماعات التطرف والارهاب - والتى خرج معظمها من عباءة الجماعات الدينية السياسية - ويتعاطف معها - وبخاصة الإخوان المسلمين - بل وربما من باب تقسيم الادوار كما يرى بعض المفكرين..

وبعامة فالجماعات الدينية السياسية على اختلافها يدور نشاطها وفكرها وحركتها حول قضية محورية هى قضية «الحكم والسلطة» مثلما قال الشهرستانى فى كتاب «الملل والنحل» اعظم خلاف وقع بين الامة - عقب وفاة النبى صلى الله عليه وسلم - خلافهم حول الإمامة إذ ماسل سيف فى الاسلام على قاعدة دينية مثلما سل حول الإمامة فى كل زمان ومكان..

جـ ١ ص٥١

ورغم أن هذه القضية التى يدورون حولها الآن هى قضية سياسية مجتمعية إلا أن مدخلهم إليها هو الدين بشموله، وذلك لما للدين فى نفوس الناس جميعا من حب وتأثير:

لكن الغريب أن جماعات التطرف والارهاب لها فهمها الخاص ومعيارها المختلف فى فهم الدين.. تريد أن تلزم به الكافة:!!

يتلخص هذا الفهم وهذا الخطاب فيما يلى:

١ - التمسك بحرفية النصوص الدينية وحدها.. ودون فهم سليم لأسرار اللغة وعلاقة الإنسان بالزمان أو المكان وأهداف الشريعة السامية وبخاصة فى مجال المعاملات وشئون الدنيا مما يتغير بتغير الزمان والمكان..

٢ - وبالتالى فهم يضيقون على الناس ماهو متسع من رحمة الله تعالى وتيسيره على عباده فالدين فى نظر هؤلاء قائمة من المحرمات والممنوعات فى ظل عقوبات وزواجر صارمة دون وعى بشروط تطبيقها ومتى تنفذ مما يعطى إنطباعا لدى الكافة بأن الاسلام يحرم كل شئ فى الدنيا.. فالتعامل مع مخترعات العصر الحديث والأخذ باسباب العلم واحترام دور العقل البشرى كل هذا حرام..

وسماع الموسيقى والغناء وتناول الفنون حرام.. وخروج المرأة للعمل حرام. والتعامل بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات والمعتقدات الاخرى حرام.. إلى غير ذلك من المقولات الشاذة.. مع أن الله تعالى الرحمن الرحيم كلف عباده بالميسور من العبادة والطاعة.. ورفع عنهم الحرج والإصر والاغلال.. وأباح لهم الطيبات من الرزق وغيره.. فالاصل فى الأشياء الإباحة ويأتى التحريم والتأثيم لما فيه ضرر أو فساد بالإنسان أو المجتمع.. وقد نهى الله سبحانه عن الغلو فى الدين.. كما بين النبى محمد صلى الله عليه وسلم وهو القدوة والاسوة لامته انه بشر يأكل ويشرب.. ويصوم ويفطر. ويقوم وينام ويتزوج النساء.. ويأكل اللحم ويمشى فى الأسواق.. ويفرح ويحزن، ويتلو القرآن ويسمع الشعر من حسان وغيره.

٣ - كما يلاحظ على بعض هذه الجماعات النزوع إلى العزلة والاغتراب داخل الوطن والابتعاد عن تقاليده وعاداته والعكوف على مناقشة قضايا شكلية أو غيبية

(تؤثر بشكل مباشر في الشباب ومحدودي الفكر والثقافة) ولاتعالج القضايا الأساسية في المجتمع مع أن التدين الصحيح مكانه الاشتغال بهموم الناس. وساحته عالم الحضور والشهادة فالدنيا مزرعة الآخرة «وخير الناس أنفعهم للناس» كما يقول النبي (صلي الله عليه وسلم).

٤ - ومانلك إلا أن بضاعتهم في الوعي بحقيقة الدين قليلة. وبعدهم عن فهم مقاصده النبيلة التي إن تحققت - تحققت السعادة بسببها لكل البشر على السواء - فمنظرو الجماعات المتطرفة وقادتها الحركيون الكثير منهم من أنصاف المتعلمين أو أقل ولايعلمون من الدين السمح أو الفقه الصحيح إلا النذر اليسير ومن هنا لايحسنون النظر والربط بين الأحكام الجزئية الوقتية والأحكام الكلية العامة..

٥ - فإذا ماأردت الحديث إليهم أو حوارهم أصموا آذانهم «واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكبارا» وإن أجابوك - حياء أو مدارة ومداهنة - تلمس منهم روح التعصب للرأي والحكم المسبق على الأشياء مشككين في أهمية ماتقول أو عدم جدواه.. مما يحول قاعدة الاختلاف في الرأي بين الناس من ظاهرة نعمة ورحمة تغني العقل البشري بخصوبة الرأي ورجحان الفكرة.. كما يقول النبي (صلي الله عليه وسلم) «لا خاب من استشار» و«اختلاف أمتي رحمة» إلى ظاهرة نقمة وخلاف وعداء تنتهي بالأمة إلى الاختلاف والخذلان والضياع..

وبالتالي فاكثرية هذه الجماعات الرافضة لفكر العصر ولغته.. المعادين لسلطة الدولة المدنية: المنكرين على الانسان حقه في الاجتهاد والابداع لحل مشكلات حياته..

٦ - لاتحسن التعامل مع الغير أيا كان مسلما أو مسيحيا. وطنيا أو أجنبيا فهم في حالة توتر مع الجميع.. في الداخل والخارج..

٧ - كما أن هذه الجماعات لاتحسن ترتيب واختيار أولويات عملها..

وبالتالي لاتشغلها القضايا القومية الكبرى مثل قضايا الحريات والتنمية.. والحرب والسلام.. فنرى بعضهم مهتم بقضية الشكل والمظهر. فإطلاق اللحى ولبس الجلباب الأبيض دون «البدلة» يسبق عندهم قضية إطلاق الحريات العامة والدفاع عن حقوق الفقراء

٨ - وهكذا فالتطرف والغلو بعامة في الدين أو غيره يعتمد عند أصحابه على نظرة ضيقة للكون وللحياة.. فهم وحدهم أصحاب الحق وغيرهم لاشئ.. وعقيدتهم ورأيهم هما الصواب. والباقون على ضلالة وكفر.. وأفكارهم صالحة لحل كل قضية في أي وقت.. دون اعتبار للفروق والاختلافات الموضوعية: سياسية أو اجتماعية او اقتصادية.. ولهذا فنظرية المعرفة بمختلف قضايا الكون والانسان يجب أن تستمد سلامتها أو خطأها من مفهومهم ومنطقهم وحدهم او من تفسيرهم لكتاب الله وسنة رسوله دون تفسير غيرهم من العلماء والمفكرين..

لهذا فهم يخطئون كل رأي مخالف لرأيهم. ويدينون كل فكر لايوافق فكرهم.. ناهيك عن موقفهم من معتقدات أهل الكتاب وغيرهم فالجميع في نظرهم كفار وأعداء.. ومن هنا فالتصدي للمخالف لهم بالعنف والارهاب يعد في عرفهم لونا من الجهاد في سبيل الله يستحقون عليه الانفراد بدخول الجنة دون سواهم..

هكذا يتصورون فالمجتمع في نظر بعضهم كافر وعلماء الأزهر وغيرهم علماء سلطة. يجب التصدي لهم وتفريق الناس عنهم..

٩ - وبهذا الفهم السقيم يتحولون إلى شخصيات مريضة يدفعها اعتقادها إلى مايشبه مرض «الجنون الدوري» أي جنون العظمة كما يقول: علماء «الطب النفسي» فهم المضطهدون وحدهم رغم أنهم في نظر أنفسهم: أنهم أعظم الناس شأنا وأكثرهم حكمة وصوابا. وأقربهم إلى الله.. وبالتالي فهم أحق الناس بقيادة الامم. وأولاهم في حكم الشعوب وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يركبون الصعب ويمارسون الارهاب ضد المجتمع كله. لافرق بين حاكم أو محكوم. ولابين مسلم ومسيحي. ولابين رجل وامرأة متخطين الواقع والظروف والوسائل المشروعة لتغيير سلطة المجتمع بالطرق الديمقراطية عن طريق الشعب وهذا مشروع..

وحين يصل الأمر إلى هذه الدرجة من الهوس والتطرف يصبح الأمر ارهابا وسلطة لادينا ودعوة..

١٠ - وحتى نساعد المجتمع على الخروج من هذه الدائرة الجهنمية التي قد تكون مخططة ومدفوعة من أعداء امتنا وديننا..

أ - فليس هناك مناص من دراسة أحوال هؤلاء المتطرفين ومعرفة ظروف حياتهم ومعيشتهم اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا مع أهمية الفصل في النظرة والتعامل بين قيادات هذه الجماعات ومنظريها الضالعين في التطرف والارهاب والتصدي لهم بكل حزم وبين قواعد وجماهير هذه الجماعات وأغلبها من الشباب والصبية الذين يحتاجون إلى العلاج والمساعدة للخروج من هذه الدوامة وذلك بإيجاد فرص للعمل والاعتماد على جهدهم وعرقهم في الحياة المستقرة الكريمة. فالمثل الشعبي يقول «الإيد البطالة نجسة» والنجاسة تدفع صاحبها إلى ارتكاب اي جريمة تهزأ من المجتمع..

ب - وعلى الحكومات أن تزيد من مسئولياتها وخدماتها لكافة الشعب ماديا ومعنويا وبخاصة للمناطق الشعبية ذات التكاثر العشوائي وحل مشكلة البطالة والغلاء والأجور لكفاية المجتمع..

جـ - كما يجب توسيع دائرة الحوار القومي بين كل أطراف المجتمع المدني والديني مسلمين ومسيحيين من خلال التليفزيون والاذاعة والصحافة وتجمعات الشباب في الجامعات والمدارس والنقابات ومراكز الشباب والأحزاب السياسية على أساس المشاركة في مسئولية الوطن وحمايته من التمزق والتخلف والقبول بفكرة الصواب والخطأ والرأي والرأي الآخر..

ء - وعلى قيادات الاخوان المسلمين الإسهام في الحوار القومي والإعلان عن مواقفهم من هذه الجماعات رفضا أو تأييدا إذا كانوا يؤمنون بحرية الرأي.. وتعدد الأحزاب.. وتبادل السلطة حفاظا على وحدة أبناء الوطن وتنمية موارده.

□ الإرهـــاب فى فكـــر المثقفيـــن (١١٤)

خطـــاب الاسلام السياسى والعنف المستتر

رغم اننى من أوائل الذين اشاروا إلى أن الفرق بين «الاعتدال» و«التطرف» فى تيارات الإسلام السياسى فارق فى الدرجة لا فى النوع، فإننى تحاشيت المشاركة فى زحام الكتابة عن الإرهاب والتطرف لأسباب موضوعية ليس هنا مجال الإشارة إليها.

د. نصرحامد أبوزيد
استاذ بجامعة القاهرة

وليس الذى يحفزنى اليوم إلى الكتابة مجرد تناول الاستاذ فهمى هويدى لمقدمتى للترجمة العربية لكتاب المؤلف الغربي فرنسوا بورجا عن الاسلام السياسى، وإنما مايتضمن هذا النقد من آليات خطابية تتسم بالعنف وتفضى إلى الإرهاب الفكري، وتلك الآليات تحديداً ستكون محورا تحليليا لارداً على فهمى هويدى فقط، بل كشفاً لآليات الخطاب الذى يحرص على التخفى تحت قناع «الاعتدال»، فى حين أنه يغوص حتى الأذقان فى التطرف والعنف والإرهاب. وليس الحديث عن الخطاب التسلطى القمعى الإرهابى حديثاً جديدا أبتدئه من عندى، أى أنه ليس «بدعة» تستوجب «التكفير»، بل هو نهج فى الكشف عن آليات الخطاب الخفية استقر علمياً فى مناهج تحليل الخطاب فى الفكر الفلسفى والنقدى المعاصر.

ومن حسن حظ الأستاذ فهمى هويدى - والخطاب الذى يعد خطابه نموذجاً له - ان موضوع التحليل سيكون ماكتبه فى الاهرام يوم ٨/ ١٢/ ١٩٩٢م تعليقا على مقدمتى للكتاب وهى لاتتجاوز الصفحات العشر ومعنى ذلك أن مادة التحليل مادة محددة كمياً، وهو أمر يساعد المحلل فى إنتاج تحليل عميق كاشف فى هذه المساحة المتاحة للنشر. ولعل هذا التحليل الذى سأقدمه لآليات الخطاب أن يضيف آليات جديدة لتلك الآليات التى سبق أن رصدتها فى دراسة سابقة بعنوان «الخطاب الدينى المعاصر آلياته ومنطلقاته الفكرية». من هذه الزاوية أشكرله أن أتاح لى تلك الفرصة المزدوجة أن أشارك فى المساهمة فى تحليل أسباب العنف والإرهاب ولو على مستوى الخطاب من جهة، وأن أضيف إلى ماسبق أن كتبته إضافات جديدة من جهة أخرى.

والتطرف فى معناه اللغوى هو لزوم طرف فى مواجهة طرف آخر، فالمتطرف يلزم اتجاهاً معاكساً نقيضاً لخصم حقيقى أو متوهم، واقعى أو متخيل. وهو لايكتفى بذلك فحسب بل لايدرك الظواهر إلا فى سياق «تطرفى»، أى يدركها فى علاقاتها التطرفيه أو «المتطرفة». لذلك يحرص الخطاب الدينى للإسلام السياسى - مثلاً - أن يضع نفسه فى الطرف المقابل النقيض للخطاب القومى الذى يصر على وصفه بأنه «علمانى» حرصاً على تأكيد علاقة التضاد والتنافر بين الطرفين. وفى افتتاحية المقال المذكورلفهمى هويدى نلاحظ علاقات «التضاد» و«التطرف» التى ينشئها بين الكتابات الغربية عن ظاهرة الإسلام السياسى وبين بعض هذه الكتابات التى يصفها بأنها «مدهشة». فالخطاب الغربى الذى يتناول ظاهرة الإسلام السياسى يتسم عموماً بعدم التجرد والإنصاف، وبانتفاء الموضوعية والنزاهة عن منظوره، لذلك يندهش الكاتب - والدهشة تعبيرعن خروج الشئ من غير معدنه وأصله - من وجود بعض الكتابات الموضوعية المنصفة. يقول فهمى هويدى « من حين لآخر يفاجئنا بعض الباحثين الغربيين بكتابات عن الظاهرة الإسلامية تدهشنا فى مدى إنصافها وموضوعيتها».

نحن إزاء عناصر «المفاجأة» التى تفضى إلى «الاندهاش» من وجود كتابات غربية محايدة منصفة، الأمر الذى يعنى وصم كل الكتابات الغربية بعكس هذه الصفات. وهذا وصف للخطاب الغربى يضعه فى خانتين كل واحدة منهما فى طرف مقابل للطرف الآخر. ولسنا هنا بصدد مناقشة صحة الحكم أو صوابه بقدر مانحن بصدد الكشف عن بنية «التطرف» فى الخطاب موضوعنا. وتتأكد هذه البنية حين يصف فهمى هويدى الخطاب العربى عن ظاهرة الإسلام السياسى بأنه «خطاب غوغائى»، ويضعه فى نفس خانة «عدم الإنصاف» التى يضع فيها الخطاب الغربى، لكن الأهم من ذلك وصف تقديمى للكتاب على النحو التالى: «وإنما تبلغ المفارقة ذروتها حين نجد أن تلك الكتابات الغربية تقابل باستياء من جانب نفر من أولئك الباحثين العرب. وفى نموذج سنعرض له تواً، وجدنا أحدهم قد سجل ضيقه بكل ماجاء منصفاً وموضوعياً فى كتاب فرنسى صدر اخيراً عن الظاهرة الإسلامية فى شمال أفريقيا حيث وجه اللوم والإتهام للمؤلف، فى تقديمه للترجمة العربية من الكتاب لمجرد أنه التزم الحياد والمنهج العلمي، وخرج عن إطار الخطاب الغوغائى المعتمد فى العالم العربى».

نحن هنا مرة أخرى إزاء «مفارقة» يحرص الكاتب على تسجيلها بين منهج كاتب المقدمة وبين منهج مؤلف الكتاب المتسم بالتجرد والإنصاف والحياد. ويضيف فهمى هويدى إلى المفارقة تأكيد أن كاتب المقدمة سجل ضيقه بـ «كل» - كل وليس بعض - ماجاء منصفاً وموضوعياً. ويعود ليؤكد أن كاتب المقدمة يوجه اللوم والاتهام للمؤلف لمجرد أنه التزم الحياد والنهج العلمى، لالأى سبب آخر. بعبارة أخرى يحرص فهمى هويدى على وصف مقدمة الكتاب وعلى وصف كاتبها بالمعاداة التامة الكاملة لكل ماهو علمى وموضوعى ولكل ماهو محايد ونزيه فى الكتاب. ولاعجب فى ذلك من منظور الكاتب «المعتدل» أليس خطاب كاتب المقدمة جزءاً من «الخطاب الغوغائى المعتمد فى العالم العربى»؟! والمقال كله بعد هذه المقدمة الدالة الكاشفة محاولة لإثبات هذا التناقض الحاد بين كاتب المقدمة ومؤلف الكتاب، التناقض الذى يضعهما كل فى طرف مقابل للطرف الآخر ومعادله. ولأن هذا التصور دال على بنية عقل الكاتب فهو دال على بنية ذهنية «متطرفة» لاتدرك الظواهر إلا فى علاقات التناقض والتضاد والتطرف. ولنعد لمقدمة الكتاب التى يصفها فهمى هويدى لنرى مدى صدق تصوره أو مدى ايديولوجيته - وأعتذرله عن استخدام هذا المصطلح الغربى الكافر!! - المتطرفة ..

يبدأ كاتب المقدمة تقديمه للكتاب ببيان أهمية القارئ العربى، تلك الأهمية التى حفزته

للمساهمة بجهد المراجعة التى استغرقت عدة شهور، من عدة زوايا أولها « أنه يقدم ظاهرة الاسلام السياسى من منظور المراقب الغربى، أى الباحث الخارجى الذى تتمتع رؤيته بدرجة من الموضوعية قد لا تكون متاحة بنفس القدر من الوضوح للباحث العربى المسلم - سواء كان هذا الأخير متعاطفاً مع الظاهرة أم كان معارضاً لها الباحث هنا فى هذا الكتاب محايد إلى حد كبير، أى بقدر ماتسمح به حدود الموضوعية الإنسانية التى لا ينتفى فيها الانحياز انتفاء مطلقاً (ص ٧ من الكتاب)

هذا هو الحكم الكلى لكاتب المقدمة على الكتاب، وهو الحكم الذى تم شرح مبرراته على طول التقديم. والقارئ للمقدمة يدرك مدى الحرص على إبراز الإيجابيات، التى هى ذاتها الايجابيات التى حرص فهمى هويدى على إبرازها مستفيداً دون شك فى قراءاته للكتاب من تلك المقدمة، رغم «التطرف» البادى فى الحكم عليها وعلى صاحبها لاشىء إلا لأنه غير متطرف. مايطلبه فهمى هويدى فى الحقيقة هو التطرف فى الثناء على الكتاب دون الدخول فى حوار معه، ولأن كاتب المقدمة يحرص على الحوار من منطلق الحرص على الإفادة والثراء العقلى والمنهجى، فقد عرض إيجابيات الكتاب وناقش بعض سلبياته. هذا المنهج المنصف المحايد لا يرضى عنصرية «المتطرف» فلا يرى فى الكتاب إلا « الحقيقة» ولايرى فى المقدمة إلا «الخطأ» من الايجابيات التى ابرزتها المقدمة للكتاب - وتحدث عنها فهمى هويدى كذلك - أن الكتاب وان كان يناقش الظاهرة فى بلاد المغرب العربى فان النتائج تنسحب على الظاهرة فى مجملها فى العالم العربى. ومن تلك الإيجابيات الاعتماد على الشهادات ذات الصفة الوثائقية، وكذلك النظر إلى الظاهرة فى صيرورتها الاجتماعية والتاريخية مما ينفى عن الظاهرة الوصف الذى دأب عليه الإعلام العربى والغربى بأنها «نبت دخيل» ومن الإيجابيات التى رصدتها المقدمة بالإضافة إلى ماسبق ذلك كله إدراك المؤلف لتعددية الظاهرة من جهة، وإلى أسباب «العنف» الحقيقية من جهة أخرى، وهى الأسباب التى تجعل منه ظاهرة اجتماعية سياسية، وليست صفة تتوحد بالإسلام السياسى.

لم يأت فهمى هويدى فى الإيجابيات التى رصدها للكتاب بإيجابية واحدة لم يرصدها التقديم الذى وضعه فى خانة «العداء» و«الهجوم» و«الاتهام» للكتاب [illegible] مشكلة فهمى هويدى - ومشكلة الخطاب الذى يمثله. أنه لا يقبل أقا[illegible] ومن التسليم المذعن لأطروحاته دون نقاش. لايكفيه مثلاً أن يصف [illegible] بأنه تحليل عميق وخصب للظاهرة، ولاوصفه لدفاع المؤلف عن الإس[illegible] إلصاق العنف» به وحده بأنه دفاع مشروع إلى حد كبير «ص ١٠. [illegible] يطلب من كاتب المقدمة «عدم الاختلاف» والتسليم بكل ماجاء فى الكتاب [illegible]

إن الفارق بين الخطاب «المتطرف» وبين الخطاب «المحايد» أن الأخير [illegible] والاختلاف، بينما لا يتسع له صدر الأول، لذلك يقول كاتب المقدمة: « إن كتاب[illegible] الدرجة من الأهمية والعمق يستحق النقاش بقدر مايسمح به المجال، والنقاش [illegible] التحية الحقيقية «ص١٠» لكن النقاش - الذى هونوع من تحية الكتاب والاحت[illegible] وتقديمه للقارئ العربى - يتحول فى أوصاف فهمى هويدى إلى «غضب» يرى ف[illegible] هويدى أن أسبابه مفهومة، ثم يتطوع بشرح أسباب غضبى الذى توهمه قائلاً : «فالمؤل[illegible] الفرنسى كان حريصاً على التجرد والحياد ومستعداً للفهم والتفاهم بينما مقدم الكتاب - العربى المسلم - بدا شديد الحساسية إزاء الإسلام ذاته وشديد العداء للظاهرة الإسلامية ورافضاً لأى فهم أو تفاهم شديد وفى سياق الحديث عن موقف خطاب الاسلام السياسى من التعددية يرى فهمى هويدى أن كاتب المقال «العربى المسلم الهمام استشاط غضباً الخ. وأحيلك عزيزى القارئ لتقديم الكتاب لتتأكد بنفسك من صدق تصورات فهمى هويدى عن «الغضب» و«الغضب المستشيط» فى خطابى. ومن الواضح فى العبارات الواصفة أنها فى الحقيقة كاشفة عن تحول خطاب هويدى من « التطرف» إلى « العنف» وهو تحول طبيعى، فالتطرف يسعى إلى إلغاء الآخر، ولاسبيل لذلك إلا بالعنف.

آليات العنف فى خطاب هويدى عديدة، منها الإصرار على إيراد صفة « العربى المسلم» فى سياق الاستنكار والاستغراب، وفى سياق المقارنة مع الغربى غير المسلم. والعراق يفضى من خلال المقارنة لا إلى نفى الصفة فحسب، بل إلى إلصاق ماهو أشد من نقيضها. فإذاكان غير العربى وغير المسلم منصفاً ومحايداً إلى هذا الحد. فما الحكم على العربى المسلم الذى لا يكتفى بالتحيز وعدم الانصاف بل يستشيط غضباً ويهاجم ويتهم نحن هنا نكتشف عن محتوى« الخطاب ولانقول « المسكوت عنه حتى لايتوهم هويدى أننا سنتنطقه مالم يقل الحكم مفهوم لكن فهمى هويدى لن يقوم بالتنفيذ، فهناك جهة التنفيذ الجاهزة المستعدة، ثم يستنكر « المعتدلون» الإرهاب والعنف.

الآلية الأخرى من آليات العنف والارهاب فى خطاب هويدى أن يصف كاتب المقدمة «العربى المسلم» مرة أخرى بأنه «شديد الحساسية إزاء الاسلام ذاته وشديد العداء للظاهرة الإسلامية» هنا يفترض هويدى أن الظاهرة الإسلامية هى الاسلام ذاته وهذا ماأطلقت عليه فى دراستى السابقة « آلية التوحيد بين الفكر والدين» الظاهرة الإسلامية ظاهرة سياسيه كما أسهب فى تحليلها بورجا وكما وافقه هويدى، وأى موقف منها هو موقف سياسى وليس موقفنا من الدين. هويدى «المعتدل» كثيراً مايضع الفروق ويبدو

واعيا بمسألة تعدد التأويلات، وقد مدح أحد الكتابين الذين يناقشهما فى كفالة المذكور لإدراك هذا التعدد. كما مدح كتاب بورجا، وهو مديح شاركته فيه فى تقديمى لكتاب بورجا.

لكنه على مستوى اللاوعى - الذى ينكشف من تحليل بنية خطابه - يوحد بين الظاهرة والإسلام ذاته، لذلك يتهم كاتب المقدمة بأنه شديد الحساسية ضد الإسلام، ويقع فى نفس التوحيد بين الإسلام وتأويلاته المتعددة حين يستنكر نقدى لمقارنة بورجا بين «الشريعة» و« القانون الطبيعى».

يتجاهل الخطاب - الذى يمثله هويدى - تجاهلاً تاماً سياق الخطاب النقيض، ويلجأ إلى الاستشهاد على طريقة: « لاتقربوا الصلاة». من ذلك مثلاً أن يقول هويدى عن خلافى مع بورجا فى لغة استفزازية عدائية قمعية « أما صاحبنا العربى المسلم فقد اعتبر الإسلام تاريخياً أى أقرب إلى الفولكلور الذى انتهى زمانه(؟!! لاحظ الأوصاف الخطيرة). ورفض مقولة المؤلف أن الإسلام السياسى يمكن أن يستوعب القيم الغربية ... مصراً على أنه حالة ميئوس منها. ثم وصف الشريعة بأنها شفرة الهية مقدسة تحدد حدود حركة الانسان، وأنكر على المؤلف المقابلة بينها وبين القانون الطبيعى، مشيراً إلى تفوق القانون الطبيعى ("لاحظ كلمة تفوق» التى لم ترد) المتغير والمتحرك بينما الشريعة تعنى المقدس ومن ثم (لاحظ تركيب الجملة التى تجعل العلاقة بين القول والحكم علاقة سبب ونتيجة، وهى علاقة من صنع هويدى) تعود بالمجتمع إلى الثيوقراطية من باب خلفى»

فى هذا الاستشهاد خلط هويدى الموضوعات ولحص القضايا تلخيصاً مخلاً [illegible] فيها أوصافه وأحكامه موهما القارئ بهذا الخلط الماكر الخبيث أن كاتب المقدمة يناهض الإسلام دينا وعقيدة. وهذا إرهاب لايخيفنى - ولا يجب أن يخيف أحدا وأحكام لا تستحق عناء الرد والمناقشة فليس من قبيل الفطانة أن يناقش من لايرى فى التاريخ إلا الفولكلور، ومن يتحدث عن «الفولكلور» بهذا القدر من الاستخفاف.

أهم من ذلك كله أن الكاتب لايناقش أيًا من الأفكار التى اختلفت فيها مع بورجا مكتفاً بالأوصاف الموهمة بالانحراف الفكرى والزندقة والكفر والالحاد. ولا يكتفى خطاب هويدى بذلك كله بل يلجا إلى آلية من آليات نفى الآخر، هى التجهيل والحديث عن كاتب التقديم بوصفه احد أساتذة آداب القاهرة» يستحق وقفة تحليلية فى الكتاب ثم ذكر الاسم فقط دون الوظيفة، وفى مقال هويدى ذكر الوظيفة فقط مع تحاشى ذكر الإسم تماماً. لن أشير إلى مكالمة تليفونية منذ عام تقريباً شرفنى بها فهمى هويدى فى منزلى متسائلاً عن عناوين كتبى وأين طبعت وكيف يحصل عليها بقدر ماتهمنى الإشارة إلى هذا التجاهل للاسم اكتفاء بالصفات الساخرة. هل تقع صفة « أستاذ بآداب القاهرة» فى نطاق «السخرية» الملازمة لكل الأوصاف التى أطلقها هويدى على كاتب التقديم؟!! المقصد الكلى للمقال بافتتاحيته وخاتمة يؤكد هذه الدلالة الساخرة، الأمر الذى يطرح تساؤلاً آخر: هل السخرية من كونى أحد أساتذة آداب القاهرة لها علاقة بكون الكاتب أزهرياً ؟؟ وهل هى الطائفية القديمة، والثأر القديم بين الأزهر وطه حسين؟! ليت ممثلى الخطاب الدينى يكفون عن إشعال نار تلك الطائفية لأنها أوشكت أن تحرق الأخضر واليابس.

وختاماً إذا كان الخطاب بطائفيته وتطرفه وإرهابه يسعى إلى القمع فمن الطبيعى أن يتحرك من منطق «الاستعلاء» و«التفوق» و«الهيمنة» و«السيطرة».

من هذا المنطق يدعو لى هويدى فى آخر سطر من مقاله بالهداية. لكنى بدورى من منطق «التكافؤ» و«التساوى» أدعوه إلى قراءة أعمالى المنشورة والمعروفة والمتداولة، لالكى يصدر أحكاما لاتخيف أحدا ولا تخيفنى بصفة خاصة، بل يناقش ويتحاور، ولكى يثبت فعلاً وواقعاً انه ينتمى إلى فصيل سياسى يؤمن بالتعددية وبالحوار ويقر بحق الاختلاف. هذا ياسيدى أو الطوفان، مع تحياتى وعميق شكرى. ، وأرجو عزيزى القارئ أن أكون قد نجحت فى تجاوز كل أو معظم - ماهو شخصى وقدمت لك تحليلا عاماً كاشفاً عن العنف المستتر فى بنية الخطاب الدينى للاسلام السياسى من خلال نموذج فهمى هويدى فى مقاله بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٨

عندما نقول لا لدعاة الجهل والتطرف والمغالاة في الدين .. وعندما نواجه كل الأفكار السوداء التي تهدف إلى قتل الإرادة وروح الانطلاق عند المصريين .. وعندما نقاتل من أجل سلامة الوطن والدين معاً ، فإننا لا يمكن بأية حال من الأحوال أن نكون ضمن فريق كورال « بركان » الأناشيد الحكومية كما يزعم بعض الحمقى والمغفلين ..



وحيد حامد

فى حالة « الحيص بيص »:

المصدر : روز اليوسف

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٣

المباشرة حتمية .. وإذا كانت هاتان الدولتان لا شان لهما بالإرهاب فى مصر .. فإن الحكومة لابد ان تحدد هذا العدو بالادلة والبراهين ، لان من حق اى شعب ان يعرف الاعداء والمتامرين عليه . ومعرفة الاعداء لا تتم بفتح المندل او بضرب الودع او سؤال عم حسونة قارىء الكف او خالتى زنوبة قارئة الفنجان .. وقد صاحت جريدة الشعب قائلة الله اكبر ظهر الحق إيران بريئة والسودان بريئة .. والدكتور مصطفى محمود وجه الشكر لمسئول كبير منح البراءة لإيران والسودان وقال إن إسرائيل هى التى وراء الإرهاب .. وقال اخر إنها امريكا .. وسياتى من يقول إنها الهند او تايوان . وتصبح المسالة « سداح مداح » والحكومة غائبة او بمعنى ادق فى « حيص بيص » عاجزة تماما وغير قادرة على الحسم وتحديد من يساند الإرهاب .. ومن لا يساند الإرهاب

ولا ينتهى الامر عند ذلك فنحن نرى أحد كبار رجال الدولة يهون من شان جماعات التطرف وانهم « شوية عيال » وياتى كبير اخر ليقول عكس الكلام ويهول من شان هذه الجماعات ويصبح المواطن المصرى المسكين فى اشد الحيرة من هؤلاء السادة الكبار ويسال نفسه اليس لهذه الوزارة سياسة واحدة .. ورؤية واحدة .. وفلسفة واحدة .. ومنطق واحد .. أم ان لكل مسئول سياسته الخاصة ، ومنطقه الذى لايقبل بغيره .. وامام هذا التوهان والتشتت فإن الجماعات الإرهابية تعمل بكل هدوء وطمانينة .

فإذا انتقلنا إلى كيفية مواجهة الحكومة للجماعات الارهابية .. نجد انها تتبع نفس الطريقة الامنية التى تتبعها عند مكافحة ظاهرة التسول فى الشوارع فعندما تعج الشوارع بالمتسولين من كل نوع وصنف وتكثر الشكوى ينزل إلى الشارع رجال المكافحة يجمعون من يقدرون على الامساك به .. وتحرر المحاضر .. ويتم العرض على النيابة .. وغالباً ما يتم الافراج .. ليعود الحال إلى ماكان عليه . لأننا اصلا لم نقترب من زعماء عصابات التسول الذين يطلقون المئات من الصبية واصحاب العاهات ويوفرون لهم الإقامة والحماية .

ايضا عندما تنشط الجماعات الإرهابية وترتكب الافعال الاستفزازية التى تضايق الحكومة .. كضرب السياحة او قتل احد افراد الشرطة ، فإن القوات تتحرك ويتم القبض على عشرات الصبيان والشبان ونقول هذا امير وهذا نائب امير .. وينشط الجهاز الإعلامي ويفرح فرحة ذكر الاوز عندما يلقى بنفسه فى الماء .. وتكثر الاحاديث واللقاءات وتصبح الشاشة الصغيرة والإذاعة والصحف مثل سوق عكاظ الكل يتحدث هذا وزير وهذا مدير وهذا غفير .. والاخر رجل دين . وبعده رجل سياسة .. واحاديث مع مواطنين فى الشارع .. والكل يقول الحمد لله الذى ازاح الغمة .. بينما القيادات التى تخطط وتمول وتدبر وتكيد قابعة فى اماكنها آمنة مطمئنة تباشر الاعمال المسندة إليها بكل ارتياح وتدفع إلى الشارع المصرى بالمزيد من الشبان والصبيان الذين تم غسيل عقولهم وتم شحنهم بتعاليم الإرهاب ، وإذا لجات هذه الجماعات إلى الكمون فترة استراح رجال الامن وكانها « هوجة » وانتهت، وان الامن والامان عاد ليشمل البلاد إلى ان يروعنا حادث فج مؤلم ونعود إلى الوضع الذى كنا عليه حيث تتكرر الهجمات .. وتكرر التصريحات .. وتكرر البيانات .. ونرى نفس الوجوه من رجال الدين .. ورجال السياسة .. وكل احياء المصطفى عليه الصلاة والسلام .

والجماعات الإرهابية لديها قيادة واحدة .. وسياسة واحدة وثابتة ، وخطط محددة ومدروسة ، بينما الحكومة فى الجانب الآخر تتحرك عشوائيا بلا منهج او خطة مكتفية بزيطة إعلامية هى فى الحقيقة مجرد طلقة « فشنك » لا تقدم ولا تاخر .. لاننا تعودنا على منطق (كله تمام ياافندم) وكل شىء عال العال .. كما ان الجماعات الإرهابية ومن خلفها العقول الكبيرة المدبرة تؤمن بضرورة الفعل .. بينما الحكومة تؤمن بضرورة الكلام .. وكل صاحب عقل يدرك ان الفعل لابد ان تكون له نتيجة .. وان الكلام لن يكون إلا الكلام .. فقد اعلنوا انهم سيضربون السياحة .. وضربوها فعلا .. ولا سبيل إلى الإنكار فنسبة الإشغال فى الفنادق الآن ٥٠٪ رغم كل المحاولات المضنية التى بذلها رجال السياحة .. حتى المساهمة الإيجابية للسيد رئيس الجمهورية بسفره إلى مدينة الاقصر ومدينة الغردقة .. واختلاطه بالافواج السياحية ، وتم نقل هذه

الزيارات إلى انحاء العالم وكادت ان تعيد الثقة والطمانينة إلى كل راغب في زيارة مصر .. إلا ان الذين يقدرون اهمية الفعل اطلقوا احدهم ليلقى بعبوة ناسفة على اتوبيس سياحي في شارع الهرم . لم تظهر صورة الحادث في اى محطة تليفزيونية وإنما مجرد خبر صغير من عدة كلمات تناولته وكالات الانباء .. وفي اليوم التالى حدث الجفاف .. صحيح ان هناك من يصيح باعلى صوته ان مصر بلد الامان .. وان مصر بلد السماحة والكرم والطيبة .. ونحن اهل مصر نعلم ذلك جيدا ونصدق كل من يصيح بهذه الصيحة . ولكن كيف يصدقها اجنبى يرى الفعل ونتيجة الفعل ويتخذ قراره ؟!

وتتسع مساحة الحزن في الصدور عندما يعلن السادة الكبار ان كل الإجراءات الامنية قد اتخذت لحماية السياحة .. وان هناك طائرات هليوكبتر .. وكذا وكذا .. واناشد اى عاقل في هذا الوطن ان يدلنى على اى « خواجة » من اى جنسية يقبل ان يتحرك تحت الحراسة .. يتناول طعامه وعلى راسه حارس .. ويفرد جسده تحت شمس مصر وتحت قدميه مخبر .. وينتقل من مكان إلى مكان وفوق راسه طائرة عمودية .. او خلفه مصفحة .. بهذه الطريقة لن تكون اجازة .. ولا استجمام .. فالسائح يسافر للراحة لا ليخوض المعارك .. او يضع نفسه كهدف مباشر للنيران ..

ولاننا دائما نرفض الوقاية ونفضل العلاج ، فبدلا من العزم والتصميم على القضاء على الإرهاب . نكتفى بالحماية والحراسة رغم ان هذه الحراسة مهما كانت فإنها لن تمنع وقوع الكوارث بل ربما تزيد من حدتها ، وتصوروا معركة بين طاقم الحراسة واى مجموعة ارهابية وفوج سياحي بين النيران يبحث عن خندق يحتمي فيه ولا يجد ..

النهاية .. ؟

النهاية .!

هم يؤمنون باهمية الفعل ..

وحكومتنا تؤمن باهمية الكلام ..

والكلام لا يقوى على مواجهة الفعل ..

ودائما هو الخاسر ■

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٣

... من الثابت ان الهدف الحقيقى لاصحاب هذه الغزوة التترية هو شعب مصر ، وليس حكومة مصر .. ورغم ان هدفهم حكم مصر إلا انهم اذكياء جدا ويعلمون علم اليقين انه لن تكون لهم حكومة ودولة قائمة إلا بعد إحكام السيطرة على الشعب وتحويل مساره تماما وفصله عن كل نهضة علمية وحضارية وثقافية .

يعلمون أن حكومة بدون مساندة شعبية لا قيمة لها وعليه فإن الجهاز الإعلامى لهؤلاء الغزاة يعمل بشكل جيد جدا ومؤثر فى المجالات الشعبية . والكوادر المدربة لديهم تتحرك بين الناس من خلال خطة محكمة وعن طريق الاتصال المباشر تحقق نتائج مدهشة .. وتكون قاعدة جماهيرية لها تاثيرها وفاعليتها تحت سمع وبصر الحكومة الحالية (حفظها الله من كل سوء) والتى تواجه هذه المحنة بطريقة (الإمساك بالعصا من المنتصف) وبالتالى فهى تواجه ولا تواجه فى نفس الوقت .. وهى لاتحقق شيئا حاسما فى الحالتين .. واصحاب الدولة المنتظرة يعلمون ذلك جيداً ويستغلون هذا الامر لصالحهم وتم تصويب كل السهام السامة تجاه مصالح الناس لخلق حالة من التوتر الدائم والسخط وايضا الخراب الاقتصادى والكساد وهذه الامور عندما تقوى وتشتد فإنها كافية للإطاحة باى حكومة مهما كان [illegible]

[illegible] حكل الصدق إلى الشهداء

من ابناء مصر الذين يواجهون هذه الرياح العاتية التى تهب علينا محملة بغبار التعصب والفرقة والتخلف .. هم انفسهم الذين يواجهون كل الوان الفساد فى المجتمع بما فى ذلك الفساد الحكومى فى مختلف القطاعات .. لأن الهدف الأساسى هو سلامة الوطن اولا واخيرا وبالتالى فإنهم بالضرورة يصبحون مع الحكومة فى خندق واحد عندما يكون الهدف مصلحة الوطن

ويصبحون فى مواجهة الحكومة وكشف كل السلبيات من أجل سلامة الوطن .. ولان مشكلة الحكومة عندنا (حفظها الله) انها تنظر فى المرآة وترى نفسها اجمل الجميلات .. اما إذا نظرت إلى نفسها فى وجوه الناس فإنها تكره بل وتغضب إذا حاول البعض أن يساوى شعرة شاردة فى راسها .. وتلوى بوزها كاى عجوز شمطاء إذا لم تسمع كلمات الغزل والاستحسان .. والويل كل الويل لمن يقول لها إن وجهك شاحب وملامحك باهتة .. وكما ان للحكومة فريقاً يغنى لها .. وفريقاً يهتم بتجميلها فإن للشعب المصرى جماهير غفيرة تعمل وتحلم وتغنى .. وقد تتفق مع الحكومة أو تختلف إلا ان الانتماء والولاء للناس وللوطن اولا واخيراً .

وإذا كانت قضية الإرهاب هى اخطر القضايا التى تواجه المجتمع المصرى وتهدد امنه .. فإن الحكومة لها مواقف عجيبة يحتار اى مواطن عادى فى تفسيرها فلا توجد دولة فى العالم لاتعرف من هو العدو ومن هو الصديق .. خصوصا ان عندنا والحمد لله اجهزة امنية متعددة (مباحث - وامن دولة - مخابرات عامة - مخابرات حربية - امن قومى وغيرها) ومع هذا يخرج علينا كبار رجالات الدولة قائلين إن إيران تصدر إلينا الإرهاب .. والسودان كذلك .. وفى اليوم التالى يخرج علينا كبار آخرون من رجالات الدولة يقولون .. لا . لا . السودان حلو وجميل وشقيق واحنا طول عمرنا اخوات .. وإيران برضه حلوة وجميلة واحنا مسلمين زى بعض .. ويضرب المواطن العادى كفا بكف من الدهشة والعجب وهو يرى الكبار يكذبون الكبار فى حكومة واحدة .. وإذا كانت الحكومة باجهزتها المختلفة لا تعرف من الذى يغذى الإرهاب فى مصر .. ولا تملك إلا الاقوال المتضاربة فكيف يثق المواطن العادى بها .. ونسال انفسنا هل عجزت الاجهزة الامنية عن تحديد المصدر الخارجى للإرهاب او اختلفت فى شانه وتم ترك تلك المهمة للاستنتاجات الشخصية وبناء عليه اختلفت تصريحات كبار المسئولين ، وفى هذه الحالة لاتصلح هذه الأجهزة لحماية امن الوطن بقدر ما تصلح فى اشياء اخرى مثل لعبة «عسكر وحرامية» ، ام أن هذه الاجهزة تعرف وتحدد العدو تماما .. ولكن دائما يكون لرجال السياسة وجهات نظر اخرى .. وهنا نقول إن مواجهة الاخطار التى تهدد الوطن لا تحتمل وجهات النظر فإذا كانت إيران والسودان وراء الإرهاب فإن المواجهه

تعليق

بالعلم وليس بتفسير التوراة

رأفت الميهي

لا أعرف تحديدا عن أى بيضة واى دجاجة يكتب صاحب المقال المنشور في صفحة الحوار القومي بالاهرام بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٠. وإن كنت أتحسس في مقالته رغبة ساذجة في تمييع قضايانا وتشويه حركاتنا الوطنية، التى قامت فى المنطقة. وهذا بالطبع، وكما هو واضح من المقال، دفاع عن الأنظمة العربية التى كانت، ومازالت، جاثمة على صدورنا وتمنعنا ليس فقط من تحرير فلسطين، ولكن ايضا من تحرير انفسنا منها وهو يركب فى هذا الصيد الذى بدا له سهلا «حصانا» مبتذلا علق على جوانبه وفى مقدمة راسه كل الشعارات المعادية للسامية دون ان يخجل من أن يضع توقيع النازيين اسفل كل منها متصورا بهذا انه قد نجح فى وضعنا فى متاهة البيضة والدجاجة.

إننا لا نختلف مع كاتب المقال فى ان إسرائيل هى النموذج الفج لإرهاب الدولة ولكن هل هى الدولة الوحيدة؟ ما رايه إذن فى الولايات المتحدة الامريكية (وهى دولة مسيحية وليست يهودية). التى تقدم لنا بما تفعله مع شعب العراق، النموذج الأعلى لإرهاب الدولة؟. ونتفق معه في أن إسرائيل هى نموذج للدولة الدينية ولكن هل هى ايضا الوحيدة؟

ما رأيه ـ فى باكستان وإيران؟

إن كلمة الإرهاب التى لا يخجل من استعمالها، كما جاء فى نص مقالته ـ لها تعريفها العلمي المحدد، والذى لا يمكن ان يلتبس، الا عند من له غرض، مع الحركات الوطنية التى قامت ومازالت تحاول أن تقوم من أجل إرساء أكبر قدر من الديموقراطية والعدالة الاجتماعية فى مجتمعات تسيطر عليها أنظمة تتحسس مسدساتها، وتخرج جميع ترسانات أسلحتها، كلما سمعت أو هيىء لها أنها تسمع كلمة العدالة أو لفظه الديمقراطية أو حتى عبارة حقوق الانسان.

إن فلسفة العين بالعين والسن بالسن [وهى فلسفة تاتى من عمق الدين اليهودى ـ وليس فى هذا عيب لأن الاسلام جاء مكملا لما قبله من أديان] قد وضعت للمشرع حتى يتخذها قاعدة للقصاص ولم توضع للأفراد فيصبح كل فرد فى الوطن مسئولا عن الانتقام لنفسه وتعيش البشرية فى فوضى وترهل وعبثية.

ثم إن أسلوب اجتزاء مقتطفات من الكتب السماوية لدمغ ديانة معينة أو شعب كامل يؤمن بهذه الديانة، أسلوب بغيض يتجاهل ضرورة محاولة فهم الكتب السماوية بالتاويل وليس بالظاهر من النصوص، خاصة إذا كانت الأجزاء المجتزأة تأخذ بنية الأسطورة ومنهج الشعر. وإلا ماذا سيقول عندما يجتزىء أعداء الاسلام أيات محددة من القرآن الكريم ويفصلون بينها وبين ما قبلها وما بعدها ويتجاهلون علم «التأويل» ولحظات «التنزيل» وأسبابه؟!

لقد عانت الدراسات الأوروبية الاسلامية من مثل هذا المنهج غير العلمي وأصبحت ـ بكل أسف ـ مرجعا لكل من يريد مهاجمة الأمة الإسلامية والدين الاسلامى الحنيف. وهو نفس الشىء الذى حدث بالنسبة للسنة والسيرة النبوية الشريفة

إن الكتب السماوية جميعا لها قدسيتها، ويجب ان نجلها ونبتعد بها عن أى مداخلات سياسية كانت أو اجتماعية وإذا كانت هناك حاجة او حتمية للاستشهاد بأجزاء منها فيجب أن نتحسس موضع أقدامنا قبل أن نفعل.

إن الفكر الدينى الذى يجتاح العالم العربى حاليا، له بالفعل أسبابه السياسية، خاصة أنه يزدهر فى فترة تحول كبرى يشهدها العالم كله.

[لاحظ ازدهار الأصولية المسيحية فى أوربا وأمريكا فى الحقبة الأخيرة من هذا القرن]. ولكنه وبالتأكيد له أسبابه الاجتماعية والاقتصادية. فإذا أضفنا إلى هذا أن الذى يطفو على سطح هذا الفكر حتى أصبح يقوده هو الجانب المعادى للتقدم والعلم والحضارة،

أدركنا وعلى الفور. أن سبب الأسباب أو رئيسها هو التخلف الحضارى البشع الذى يسيطر على الأمة الإسلامية منذ ما قبل الغزو العثمانى بعدة أحقاب. وجاء الأخير ليؤكده ويرسخ من جذوره فى كل الولايات الإسلامية التى سيطر عليها. ولادراكنا أيضا أن حل مشكلة الارهاب وغيره من مشاكل المجتمع لا يأتى ولن يأتى إلا عن طريق انقلاب علمى شامل. إن العلم هو الحل الوحيد أمام أمتنا ولا غيره وهو لا يتعارض مع جوهر الدين الاسلامي ولا يتنافى مع صلب رسالته. به نستطيع أن نحل مشاكل مجتمعنا وأولها مشكلة الارهاب. فأنا - مثلا - ومن خلال قراءة متواضعة (وليس فيها تمحيص)، لظواهر الإرهاب والفساد فى المجتمع، أكاد أرى أن السبب الرئيسى فيها هو «صراع الأجيال»، تلك الأجيال التى تتعاقب فى فترات زمنية متلاحقة دون أن تجد متنفسا لها، حتى أصبح كل جيل يرى الأجيال التى سبقته عقبة كئودا أمام تقدمه مما يجعله ضحية لعمليات تسريب جانبية يتسبب عنها «نشع» فى بعض جوانب المجتمع وانفجارات فى جوانب اخرى، كما تظهر فى جنباته بؤر توتر وفساد ونكوص وعمى ألوان. ولكن لأننا غير علميين، ولا نرى إلا ذواتنا فى اللحظة الآنية، تبقى الحال على ما هو عليه ولا نحاول - بالعلم والتخطيط وبالاستخدام المنظم للمعلومات المتراكمة - فتح مسالك للترقي والتقدم لكل أجيال المجتمع. عمى الألوان والتقوقع على الذات والتخلف هى المسئولة عن هذا وليست اليهودية أو إسرائيل (تلك الشماعة التى تسعد الانظمة بوجودها، إذ تصبح هى فى حد ذاتها سببا لوجودها وتبريرا لبقائها). وهناك غيرى من يرى أن الارهاب وليد أزمة اقتصادية ناتجة عن سوء توزيع الثروات والعجز عن التخطيط وتعارض المصالح بين الرعية وأولى الأمر. وفئة أخرى ترى أن الهيمنة الاستثمارية لدول الغرب كذلك تعسفها! مع الشعوب العربية هما المولدان الحقيقيان للحركات الارهابية المبعثرة فى المنطقة مما يفسر الوضع الحالى وكأنه استمرار للحروب الصليبية.

كل هذه الأسباب وغيرها تحتاج الى تحليل. والتحليل لا يقوم إلا على أسس من العلم لا تعرف العاطفة أو الميل. هذا العلم الذى نشأ وتراكم وتطور بالجهد الانسانى وليس بجهد شعب أو شعوب معينة. غير أن القبائليين وأسرى التفكير «العائلى» والمرتعدين من فكرة «تعريض الرعية» للفحات العلم. هم الذين يتعمدون إضاعة وقتنا وجهدنا فى مناقشة فرعيات وقضايا ما أنزل الله بها من سلطان، مثل قضية البيضة والدجاجة.

كاتب التعليق: مؤلف ومخرج سينمائى

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٣

د. مصطفى الفقى فى معرض القاهرة الدولى للكتاب:

تنقية الاجواء العربية ضرورة لمقاومة العنف السياسى

□ القاهرة – سيد عبد الفضيل:

أكد الدكتور– مصطفى الفقى الوزير المفوض بالخارجية المصرية انه من الضرورى ايجاد أرضية مشتركة بين الدول العربية تسمح بالحديث عن تقارب عربي شامل لدعم التعاون الاقتصادى.

وقال فى ندوة عقدها بمعرض القاهرة الدولى للكتاب الخامس والعشرين ان الاقتصاد المصرى يدخل مرحلة متطورة ومتقدمة فى الفترة الحالية نظرا لجهود الاصلاح الاقتصادي المبذولة حاليا وان الاقتصاد الامريكي سيشهد انتكاسة خطيرة فى المرحلة القادمة، يقابله انتعاش اقتصادى كبير فى ظل الوحدة الاوروبية بأوروبا ودول شرق اسيا.

وطرح الدكتور مصطفى الفقى تصورا واضحا لمفهوم قومى يعتمد على معطيات الواقع العربى والتطورات الدولية كمحاولة للخروج من الازمة الراهنة وتجاوز العوامل التى ادت الى سقوط المشروع القومى للخمسينات والستينات.

وقال عن النموذج الذى طرحه ان حسم الطرح



د. مصطفى الفقى

التقليدي بين سبق الديمقراطية على محاولات الوحدة أو العكس طرح نظرى بحت، فالنظام السياسى وبالتالى مناخ الحريات من عدمه والتعددية السياسية من عدمها لاتقف كلها عوائق دون التحام الخطوط العريضة لسياسات الدول التى تنتمى لامة واحدة، والتوقف عن ازعاج الاقليات بالمفهوم التقليدى للعروبة، والسعى الى تضامن عربى لايتعارض مع الاقليات التى قاد

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٣

افـرادها منهـا روافـد التيار القـومى فى مـراحل معينة.

واشـار الى ضرورة استيعـاب المستجـدات فى الصراع العـربى الاسرائيلى، فلابـد ان يستـوعب الطـرح القـومى الجديـد تطـورات ذلك الصراع والانتقال من مرحلة العدو الى الخصم وصولا الى احتمالات التسوية الشاملة، وان الوضع فى العراق بدءا من اخطـاء قيادته الى معانـاة شعبه يمثل فى النهاية كارثة وقد يحمل فى طياته قدرا مستمرا من المرارة التى قد تدفع الى قدر من الانسلاخ عن تيار العروبة او الاتجاه لمزيد من العنف السياسى.

وبالنسبة للعلاقات العـربية - الايرانية اقترح الفقى التركيز على العوامل الايجابية مع استعداد العـرب لحسـن الجوار مع ايـران اذا كفت عن تصديـر القلاقل وتوقفت عن التـدخل فى الشئون الداخلية للدول. وحول الـدور الذى تقوم به مصر فى الطرح القومى المقترح اكـد ان مصر عليهـا ان تقود تيـارا عربيا رشيـدا يتحرك فى اطـار الواقع بدءا من تنقية الاجواء العربية على مستوى ثنائى الى احتمال الدعوة الى عمل جماعى عربى مشترك يواجه فى النهايـة تيار العنف السياسى المتمثل فى مـوجات التطـرف الذى يعتبر ابنـا شرعيا للفقـر والاختناق الاجماعى وسـوف يـؤدى التحسن الاقتصادى والانفراج السياسى الى تقلص تيار العنف السيـاسى وانحسـار مـوجـات التطـرف والارهاب، وردا على سؤال حول ان يكـون هناك توحد ايراني عراقي سـوداني قال الدكتور الفقى إن هذا التوحد يعـد محورا يهدف بالدرجة الاولى الى تقليص دور مصر وذلك لانه لايفيـد السودان او إيران ولايساهم فى حل ازمة العراق.

وفيما يتعلق بمشكلـة حـلايب قال الـدكتـور الفقى إن الخرائط المصريـة اقـدم الخرائط على الارض وان الحكمـة ستتغلب فى النهـايـة لحل المشكلة، فالسودان تجمعها بمصر روابط التاريخ، والجوار، والمياه المشكلة، والقضية الحالية ليست الا ازمة ثقة بين التصرفات غير المفهومة للسودان والتى لاتجد لها مصر اى تفسير.

وقال إن الالتحـام والتقارب العـربى الإيرانى من شانه ان يساهـم فى ايجاد استقرار عربى على كـافة المستـويـات وان تسـوية الصراع العـربى الاسرائيلى يساهم فى امتصـاص ٨٠٪ من عناصر التطرف.

المواجهة .. وجذور التطرف فى معرض الكتاب

● العنف هو الابن الشرعى للارهاب

« د . سعد الدين ابراهيم »

● يجب أن ننظر للمشكلة بأقدامها الثلاثة :

● التطرف .. الفتنة الطائفية .. الارهاب

« د . رفعت السعيد »

عندما نسى المتطرفون الآية الكريمة « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » فقدوا مساندة الجماهير وتسامح الحكومة

يجب إرجاع الأمور لمبدأ المواطنة الذى يعتبر الانحراف عنه تطرفا

د . وليم سليمان

جورجيت صادق

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : وطنى

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٣

تعتبر قضية التطـــرف والارهاب من أهم انقضايا الآى تفرض نفسها عـلى
الساحة المصرية فى الوقت الراهن وقام معرض القاهرة الدولى للكتاب فى العـام
الماضى ضمن سلسلة ندواته التى اقامها بتنظيم مناظرة شهيرة بين مؤيدى الدولة
الدينية ومؤدى الدولة المدنية ورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ان قضية التطـــرف
اهم من ان تنظم لها مجرد ندوة او حوار فخصصت فى الـــدورة الخامســة
والعشرين هــذا العـــام مجموعة من الندوات بدات منذ اليوم الاول للمعـــرض
وستستمر حتى يوم ٧ فبراير تحت عنوان ـ المواجهة ـ
وكانت هذه الندوة التى نغطى وقائعها باسم (تطرف ام ارهاب ؟ الجذور والحل)

نفى الاخـــر

تحدث فى البداية الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى والذى ادار الحوار فى الندوة .. وقبل ان يترك لباقى المتحدثين دفة الحديث اشار فى عجالة سريعة الى تعريف علماء الاجتمـــاع لمعنـــى التطـــرف ، واشار الى احصائية لعام ١٩٩٢ توضح ضحايا الارهاب من الابرياء وجـــــاء فى عجـــــالته

التطرف من وجهة نظر علماء الاجتماع وبالمعنى اللغوى البحت .. هو الحيد عن الطريق الوسط والخروج عن المالوف ســواء فى الفكر او السلوك .

معنى هذا ان المتطرف متزمت وينكر حق الاخرين فى التنوع ، وينكر شرعية الاختلاف ويصل الى حد نفى الاخر ، والعنف هو الابن الشرعى للتطرف .

وتوضح احصائية بسيطة عام ١٩٩٢ ان مصر شـــهدت تيارا ارهابيا غير مالوف فى تاريخهـــا الحديث فقد وصل عــدد ضحايا العنف والارهاب ٨٦ قتيلا و١٦٤ جريحا وذلك حتى ديسمبر فقط ، ولا يدخل فى هذه الاحصائية ، الجنديان اللذان اشار اليهما الرئيس مبارك فى خطابه الاخير فى افتتاح معرض الكتاب .

ولكى تتضح الصورة ونعـرف كيف امتد العنف الى الابرياء كان تقسيم القتلى كالاتى :

١٥ من قوات امن .
٣٦ جماعات اسلامية .
٢٥ من الاهالى الابرياء .
٢٢ من الاهالى القتلى مسيحيين و١٣ من المسلمين .

اما الجرحى فتقسيمهم كالاتى :

٣٠ من قوات الامن ..
٤٥ من الجماعات المتطرفة .
وما يقرب من المائة من الاهالى بينهم ١١ من المسيحيين والبقيـة من المسلمين .

العنف والتكفير

بعد هذه المقدمة الشاملة التى قدم بها د. سعد الدين ابراهيم الندوة وعرف من خـلالها المعنى العلمى للتطرف كان الحديث للدكتور رفعت السعيد امين عام حـزب التجمع فقام بعملية تشريحية لبداية جذور التطرف والتى قـادت فى النهاية الى ان الغرض الاساسى للمتطرفين هو تكفير كل من يخالفهم فى الرأى حيث انه لا دين ولا اسلام لمن عارضهم حتى لو كان من علماء الدين وجاء فى كلمته .

التطرف ليس جرعة زائدة من التدين لكنه موقف سياسى واجتماعى مصحوب بحالة من التعبئة تضع صاحبها فى قفص من نص مختار بعناية يضعه فوق المجتمع ، وقد اشار الى هذه الحالة سيد قطب احد اقطاب جماعات التكفير والهجرة فى كتـابه ـ معالم فى الطريق ـ حيث قال عن هــذه الحالة ـ الاستعلاء بالايمان ـ وهى حالة يفترض صاحبها نفسه انه اكثر ايمانا من الاخرين ، وانه اكثر احتراما منهم للدين .

وهناك نقطة اخـرى يجب ان نوضحها وهى الفرق بين الدين كمنحة الهية للبشر وبين الفكر الدينى كصناعة بشرية يمكن ان يختلف فيها البشر او يتفق معها . وكان الائمة الاربعة الشافعى وابن مالك وابو حنيفة وابن حنبل يختلفون معا دون ان يعتقد احد منهم انه الاقرب الى صحيح الدين ومن ثم فان الاخرين هم الابعد عن صحيح الدين : وعلى ذلك لم يكفر احد منهم الاخر .

والجماعات المتأسلمة تخلط بين فكرها وبين صحيح الدين ، وتعتقد انها هى وحدها التى تمتلك صحيح الدين ومن ثم تقف فى مواجهـة الاخرين .

واستطرد د. رفعت السـعيد ناتى الى عنوان الندوة ـ تطرف ام ارهاب ؟ الجذور والحل ـ والاوفق تغيير الاسم ليصبح ـ تطرف فارهاب ـ فالتطرف حالة تقود صاحبها وبالقطع الى الارهاب وفكر الجماعات الاسلامية يدور فى .. هل نحن جماعة من المسلمين ام جماعة المسلمين ؟ وهم يعتبرون انفسهم هم الجماعة المسلمة ، وهم اهل الحل والعقد فى الاسلام ومن والاهم فقد والى صحيح الدين ومن خـالفهم فقـد خالف صحيح الدين .

والارهاب هنا يصبح مفترضا لان هــذه الجماعات تريد تغيير نظام الحكم . وتوجد ثلاث وسائل لتغيير نظام الحـكم . اما عن طريق الانتخابات والديمقراطية .. والديمقراطيـة فى نظر الكثيرين منهم بدعة نصرانية ، والانتخابات كفر لانها تولى البشر حق التشريع ويؤكد ذلك الشيخ عمرو عبـد الرحمن امير امراء جماعة الجهاد فى كتابه ـ اصـناف الحـكام واحكامهم ـ فهو يرفض البرلمان باعتباره طاغوتا ، ويؤكد على ان كل من قال ان التشريع حق للبشر فهو ليس بمسلم ، فهم يعطون لانفسهم فقط حق التشريع باعتبارهم الجماعة المسلمة

كذلك فان التغيير لايكون عندهم

من طريق الحركة الجماهيرية‌طالما ان هذه الجماهير لا تقبل بما يقبلونه هم .. فهذه الجماهير كافرة .

ففى كتاب ـ حتمية المواجهة ـ الذى‌اصدرته الجماعة الاسلامية فى الدفاع الذى قدمه المتهمون فى قضية مقتل السادات للمحكمة .. يرون ان الفئة الممتنعة عن فكرهم كافرة .

المواجهة .. والحل

وجاءت الى الدكتور رفعت السعيد العديد من الاسئلة‌ارسلها عدد من الحاضرين الذين كانت تضج بهم القاعة ، وكانت كلها تدور حول معنى واحد .. كيف يمكن مواجهة الارهاب والتطرف؟ واجاب الدكتور رفعت السعد عن هذا السؤال بقوله :

لايمكن مواجهة الارهاب كما يتوهم البعض بان نمسك الامور من طرفها الاخير ..فيعتقد البعض ان مجرد القاء القبض على عشرات بل مئات من المتطرفين ، سينهى مشكلة التطرف والارهاب .. ولكن يجب ان ننظر للمشكلة على ان لها ثلاث اقدام هى : التطرف ، والفتنة الطائفية ، والارهاب .

ونحن نواجه مناخا عاما ردينا يتحتم تغييره سواء فى المدرسة او اجهزة الاعلام او التصرفات الرسمية التى تفرق بين‌المصريين بسبب اختلاف دياناتهم سواء فى تولى الوظائف العامة او فى حقهم فى بناء دور العبادة .

فالتعليم يشوبه الكثير من الاخطاء .. كما نقرا على ظهر الكراسات اثناء الحرب بعض الارشادات مثل ـ اطع اباك وامك ـ اغسل يديك قبل الاكل .

والان تغيرت العبارات الى ـ المسلم يغسل يديه قبل الاكل وبعده .

هل يعنى هذا ان القبطى لايفعل هذا ؟ ام انه غرس فى عقول الاطفال الصغار بان المسلمين وحدهم هم المعنيون بالخطاب ؟

ان تغيير هذا المناخ الردىء مسئوليتنا جميعا .. فلننهض لتغييره .

تيار تحول الى تطرف

وفى الكلمة التى القاها الاستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان استاذ التاريخ بالجامعات المصرية ومؤلف العديد من الدراسات فى التاريخ المصرى‌الحديث عبروبشكل فيه‌مسح تاريخى لبدايات التطرف وكيف ان الامر بدا كتيار اسلامى يعبر عن مبادىء الاسلام : وان الامر تدرج على نحو ما وفى ظل ظروف معينة حتى اصبح تطرفا .. وجاء فى تحليله :

المقصود بالتطرف انه التطرف الدينى والتطرف الاسلامى ،ولكن يجب ان نعرف ان العالم كله يعانى من التطرف وهو ما يسمى بالاصوليين سواء فى البوذية او المسيحية او الاسلام .

والتطرف ليس قاصرا على مصر

بدا الامر كتيار اسلامى فى العشرينيات عندما ظهر مبدا الوفد ـ الدين لله والوطن للجميع وفى ثورة ١٩١٩ والتى‌شارك فيها عنصرا الامة المسلمون والاقباط ، ومع ظهور الجامعة المصرية .. بدات الفتاة المصرية تنزع عنها الحجاب مع ارتداء الزى الطويل وهذا ازعج الدوائر الاسلامية ، فظهر الشيخ حسن البنا والف جماعة الاخوان المسلمين ، ولم تنشا فى بداية الامر لغرض‌ارهابى او تطرف ولكن لنشر المبادىء الاسلامية التى كان يعتقد انها تراجعت بعد ثورة ١٩١٩ ، ولكن نشا التطرف تدريجيا عندما خشى الانجليز اثناء الحرب العالمية الثانية من الاخوان المسلمين ، فبدا الاخوان بالاستعداد بتنظيم سرى : وبدا التطرف عندما اراد الشيخ حسن البنا الدخول فى انتخابات الوفد فى ٤ فبراير ولكن النحاس رفض على اساس ان الجماعات الدينية لا يحق لها الاشتراك فى السياسة الا من خلال حزب سياسى وبعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨ تسلح‌الاخوان المسلمون فاصدر النقراشى باشا قرارا بالغاء الجماعة ، فقام الاخوان بقتل النقراشى باشا ، وقامت الحكومة بقتل الشيخ حسن البنا .. ومن هنا بدا تبادل الارهاب بين الاخوان والدولة : ثم حدث تحالف بينهم وبين‌الضباط الاحرار ولكن حدث خلاف بينهم وبين جمال عبد الناصر بعد ذلك فدبروا مخططا لاغتياله ولكنه كشف مخططهم ووضعهم فى السجون واستراح منهم لمدة ١١ عاما ، وفى السجن الف سيد قطب احد زعماء التكفير والهجرة كتابه ـ معالم فى الطريق ـ والذى كفر فيه المجتمع والقوانين الوضعية جميعها .

واعدم سيد قطب وبعض قادة جماعته فى عهد عبد الناصر .

وما اود التاكيد عليه انجماعة الاخوان المسلمين عندما نسيت الاية الكريمة القائلة « وادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى‌هى احسن» فقدت المساندة الجماهيرية ، وايضا التسامح الحكومى ، وادى هذا الى معاناتهم .

تحديد المرجعية

اما الدكتور وليم سليمان قلادة وكيل مجلس الدولة والمستشار بالمحكمة الإدارية العليا سابقا ، وصاحب مؤلفات ودراسات عديدة فى‌التاريخ المصرى والوحدة‌الوطنية فقد ركز فى كلمته على المرجعية التى يمكن ان يعتبر العقل او الفكر على اساسها سويا او متطرفا .. ونلخص دراسته فى الاتى :

تحديد المرجعية ـ التى يمكن ان يعتبر الفعل او الفكر على

المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٣

اساسها سويا او متطرفا – مسالة هامة . وبداية فان الالتجاء الى النصوص لتحديد هذه المرجعية لن يكون حاسما فالنصوص تختلف فى تفسيرها لوجهات النظر ، وما قد يعتبره البعض تفسيرا مرجعيا لامر قد يرفضه الاخرون وتصبح هنا مسالة اختلاف فى الاراء ، ومن ثم يجد الفكر المتطرف مشروعية لها ما يبررها .

ولكن المرجعية التى يمكن ان تعتبر معيارا لوزن الفكر او الفعل هى الحركة الوطنية والدستورية والثقافة التى تنهض بها الجماعة وما تسفر عنه هذه الحركة الشاملة من مفاهيم ونظم تعبر عن اجماع الامة ، والحصيلة الاساسية لهذه الحركة هى مبدا المواطنة ، وللمواطنة عنصران :

العنصر الاول – مشاركة المواطنين فى السلطة وفى صنع القرار الذى يصدر عنها وهذه هى الديمقراطية .

المنصر الثانى المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات

ويحدث التطرف عندما يحدث انحراف عن مبدا المواطنة بعنصريه

وفى حديثنا عن العنصر الاول نجد ان الانحراف عن هذا المبدا بدا عندما حاول الملك فؤاد عام ١٩٢٤ ضرب النظام الدستورى : واعلان نفسه خليفة للمسلمين ، بعد ان الغى الاتراك الخلافة ، وعلى الرغم من ان الشعب المصرى ادرك حقيقة المقصود من مخطط الملك وانتهى الامر بتراجعه الا ان دعوة الخلافة تبنتها الجماعات الدينية التى بدات فى الظهور فى العشرينات والثلاثينيات ، وهى دعوة تنطوى على انتقاد النظام الدستورى الوليد ومنح الحاكم سلطات مطلقة تحرم الشعب من كل مكاسبه الدستورية ، وكانت النتيجة المنطقية دعم هذه الجماعات للملك والانجليز فى مواجهة النظام الدستورى ، وقد قام الشيخ الغزالى برصد هذه النتيجة فى كتاب حديث له صدر عام ١٩٩٠ هو – ازمة الشورى فى المجتمعات العربية والاسلامية .

اما العنصر الثانى فى المواطنة وهو المساواة بين المواطنين نعرف ان هناك انفصالا قاطعا استمر بين الحكام والمحكومين فى مصر ومحاولات المحكومين المتواصلة فى اختراق حاجز السلطة .. ومن المعروف ايضا انه منذ اربعة عشر قرنا يوجد فى مصر تعدد دينى – المسيحية والاسلام – وضمت هذا التعدد حياة مشتركة ليست مجرد تعايش بل تلاق ووحدة وكان الجميع مسلمين واقباط محرومين من ممارسة سلطة الحكم ثم قام المصريون بحركتهم لاختراق حاجز السلطة فدخلوا مؤسسات السلطة معا فى لحظة واحدة .

وهكذا جاء العنصر الثانى من عناصر المواطنة فقد كانت المساواة قائمة فى الحرمان والكفاح ، فاصبح من الطبيعى والحتمى ان تستمر المساواة فى الحقوق ، والواجبات بعد الوصول الى مؤسسات السلطة ، واكتشف المصريون فى وقت مبكر عدم جدوى الجدال الدينى واصبح هناك مساحة مشتركة من المفاهيم والقيم ، والاهداف يمكن ان يواصل المسلمون والاقباط حياتهم على ارضها .. تتغذى من تعاليم المسيحية والاسلام ويصبح المبدا هو ان الدين يساهم فى تكوين الانسان والانسان يصنع العالم بعقله ووجدانه وارادته : والانحراف او التطرف يحدث حين يحدث التفريق بين مكونات الجماعة والردة الى الجدال الدينى العقيم والى انكار حقوق الاخر الدينية فى حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية ، وكمثال على هذا ماجاء فى البرنامج الدينى ، الاسبوعى فى التليفزيون يوم الجمعة .. فسر المتحدث الايات القرآنية التى تحض على مودة اهل الكتاب بان هذه الايات لا تنطبق على من يؤمنون بان المسيح هو ابن الله ، ومن يقول ذلك فهو كافر ، وطبقا لذلك وطبقا لاحكام الشريعة فاما الاسلام او القتل .

وفى فتوى نشرت فى مجلة الدعوة عدد ديسمبر ١٩٨٠ عن حكم بناء الكنائس فى ديار الاسلام مضمونها عدم السماح ببناء الكنائس فى المدن الحديثة ولا تبنى كنيسة بعد دخول الاسلام البلاد ولا يجدد ما خرب منها

ممثل لكل المصريين

واشار الدكتور سعد الدين ابراهيم بعد ان انتهى الدكتور وليم سليمان من كلمته الى انه ترك للدكتور وليم الفرصة كاملة للحديث باعتباره ممثلا لاحد عنصرى الامة ولكن دكتور وليم بادر معترضا على ذلك فقال – بل انا امثل مصر والمصريين .

وهنا ضجت القاعة بالتصفيق الحاد .

جـــذور الارهــاب

فى ندوة بمعرض الكتاب

د . رفعت السعيد : الارهاب نتيجة حتمية لرفض الجماعات المتاسلمة للديمقراطية

د . وليم سليمان : وسائل الاعلام الرسمى تروج للفتنة الطائفية

شهد معرض الكتاب الدولى مناقشات ساخنة حول التطرف والارهاب كشفت عن اهداف الجماعات الاسلامية المتطرفة وجذورها التاريخية وإختلفت الآراء حول الاخوان المسلمين ، فبينما اكد د . رفعت السعيد ود . سعدالدين إبراهيم ان الاخوان المسلمين جماعة متطرفة تستمد افكارها الرئيسية من كتاب معالم على الطريق لسيد قطب الاب الروحي للجماعات الارهابية الحالية ، صنف د . عبدالعظيم رمضان الاخوان المسلمين كجماعة معتدلة مشيرا الى ان الاخوان بداوا فى فقد تعاطف الجماهير عند لجوئهم للعنف . واعترف بمشاركة الاخوان فى تدبير حادث المنشية لاغتيال جمال عبدالناصر .

وكشف د . وليم سليمان قلادة عن دور وسائل الاعلام للترويج للفتنة الطائفية سواء فى التليفزيون أو الصحافة .

وأكد د . رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع أن التطرف موقف فكرى سياسى وليس نزعة دينية ، فالتطرف ينطوى على الاستعلاء على الآخرين بالايمان ، والمتطرف يعتقد انه اكثر إيمانا من الآخرين وبالتالى فهو افضل من الآخرين .

وفرق د . رفعت بين الدين كنصوص وبين الفكر الديني كفكر انسانى صيغ للبشر يمكن الاتفاق او الاختلاف حوله مشيرا الى أن الائمة الاربعة اختلفوا ولم يدع أحد منهم أنه الاقرب الى صحيح الدين ، وبالتالى لم يكفر أحدا منهم الآخر . ولكن الجماعات « المتأسلمة » يختلط فكرها بصحيح الدين ، وبالتالى تقف فى مواجهة الآخرين بالاستعلاء بالايمان . وتعتبر الجماعات « المتأسلمة » نفسها أهل الحل والعقد فى الاسلام ، وهنا يصبح الارهاب مفترض وطبيعى ، لأن هذه الجماعات تقول بتغيير نظام الحكم .

واضاف د . رفعت ان هذه الجماعات ترفض الانتخابات ، ويصفونها بأنها بدعة « نصرانية » ، فالانتخابات عندهم كفر لانها تؤدى الى برلمان له حق التشريع .

واستشهد د . رفعت باقوال الشيخ عمر عبدالرحمن أمير جماعة الجهاد « المتطرفة » فيقول ان عمر عبدالرحمن يرفض الانتخابات لانها طاغوتا ، وكل من قال أن التشريع حق للبشر فهو غير مسلم ، فهم يعطون أنفسهم حق التشريع .

واضاف د . رفعت ، وفى كتاب « حتمية المواجهة » للجماعات المتطرفة اكدوا أن الفئة من المجتمع الممتنعة عن فكرهم كافره وأن كانت مسلمة تنطق الشهادتين ، ويكون قتالهم واجبا وإبتداءا حتى وإن لم تبدأ هذه الفئة بالقتال .

وقال د . رفعت أن الشيخ حسن البنا ايضا كتب نفس المعنى ، ورفض الثورة والاعتماد على الجماهير ، ووصف الحركة الشعبية العامة بأنها فتنة .

واكد د . رفعت أن العنف يكون نتيجة طبيعية لرفض الجماعات « المتأسلمة » الاعتماد على حركة الجماهير والبرلمان .

وأرجع د . رفعت السعيد العنف الى تكفير المجتمع ، وقال أن حسن البنا كتب عدة مقالات حول الدين والسياسة كفر فيها المسلمين والمجتمع تحت شعار أن المجتمع لايحكم بما أنزل الله مستعينا ببعض النصوص التى أولوها وفقا لاغراضه الخاصة .

وفى كتاب « حتمية المواجهة » يكفرون ليس الحاكم فقط ، بل الطائفة التى تعاون الحاكم وأن صلوا أو صاموا او ادعوا تطبيق الشريعة الاسلامية يوما ما .

وقال د . رفعت أننا هنا امام موقف فكرى يؤدى الى التكفير والذى يؤدى الى التطرف والارهاب كنتيجة طبيعية وحتمية .

وأضاف أن الجماعات « المتأسلمة » تكفر حتى علماء الدين ، وأطلقوا عليهم « علماء السلطة » ، واتهموهم بتحريف العلم والدين لخدمة أسيادهم الحكام ، كما يكفرون دعاة الوحدة الوطنية كما جاء فى كتاب « حتمية المواجهة » ، وكما ذكر شكرى مصطفى امير تنظيم جماعة التكفير والهجرة أن كل المجتمعات القائمة

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٣

الآن مجتمعات كافرة .

واكد د . رفعت السعيد انه لايوجد معتدلين فى الحركات الدينية المتاسلمة حتى الاخوان المسلمين .

وقال ان « سيد قطب » مؤلف كتاب « معالم فى الطريق » واحد قيادات الاخوان المسلمين هو الاب الروحى للجماعات الارهابية الحالية . حيث كفر سيد قطب فى كتابة المجتمع والحاكم . ثم قالت جماعة الاخوان المسلمين انها ترفض هذا الكتاب وان المستشار مامون الهضيبى المرشد العام قد اصدر كتابا ردا على هذا الكتاب ، إلا ان زينب الغزالى قالت فى كتاب لها أن الهضيبى اقر أن كتاب معالم فى الطريق هو أحد المصادر الاساسية لفكر الاخوان السملمين . كما وصف كتاب « الشهيدان » حسن البنا بأنه « البذرة » ، وسيد قطب « الثمرة » .

واكد د . رفعت أن بداية الاخوان استخدام العنف كانت بقتل الخازندار وليس كرد فعل لتصرفات الدولة .

وفى نهاية كلمته اشار د . رفعت السعيد إلى اهم القضايا التى تنادى بها الجماعات الاسلامية وهى تكفير الحاكم ومن يعاونه والمجتمع وايجاز

تغيير المنكر بالايدى لاحد آلرعية وهنا مكمن الخطورة ، وتعبيد الناس لربهم ، أى فرض العبادة على الجماهير بالقوة .

واكد ان كل الجماعات المتاسلمة ترفض الديمقراطية ومبدأ تداول السلطة والتعددية الحزبية على اعتبار ان هناك حزبان فقط حزب الله وحزب الشيطان ، وهم حزب الله وبالتالى لايقبلون ان يجادلهم أحد او ينازعهم السلطة إذا ماوصلوا اليها .

وكشف د . سعدالدين ابراهيم استاذ العلوم الاجتماعية بالجامعة الامريكية عن حصاد العمليات الارهابية والعنف عام ١٩٩٢ ، فقال ان عدد القتلى بلغ ٨٦ قتيلا منهم ١٥ من قوات الامن ، و٣٦ من افراد الجماعات الاسلامية المتطرفة ، و٣٥ من الاهالى الابرياء من ضمنهم ٢٣ مسيحيا . بينما بلغ عدد المصابين ٢٠٠ مصاب منهم ٣٠ من قوات الامن ، و٤٥ من الجماعات المتطرفة بالاضافة الى ١٢٥ مصابا من الاهالى الابرياء مسلمين ومسيحيين .

واشار د . سعدالدين الى العوامل الاقتصادية والسياسية التى ادت الى ترعرع التطرف والعنف مؤكدا على مسئولية الحكومة عن التطرف والارهاب .

نشأة التطرف

وإختلف د . عبدالعظيم رمضان المؤرخ المعروف مع د . رفعت السعيد ود . سعدالدين ابراهيم فى الحكم على الاخوان المسلمين ، فهو يرى أن جماعة الاخوان المسلمين من المعتدلين وليس من المتطرفين رغم تاكيدات أن حادث المنشية المدبر لاغتيال جمال عبدالناصر كان وراءه الاخوان المسلمين .

وارجع د . رمضان نشأة التطرف الدينى الى العشرينيات من هذا القرن مع ظهور القومية المصرية ، وظهور شعار حزب « الوفد » الدين لله والوطن للجميع فى اعقاب ثورة ١٩١٩ والتى شارك فيها

واشار د . وليم سليمان إلى مانشر فى مجلة الدعوة علم ١٩٨٠ ، فقالت المجلة ان مدن المعادى والعاشر من رمضان وحلوان لايجوز إنشاء كنائس بها باعتبار ان مسلمين انشاوها وعمروها . كما لايجوز بناء كنائس فى الاسكندرية لان المسلمين فتحوها بالقوة ، اما المدن التى دخل فيها المسلمون عن طريق مسلح بين اهلها فالراى الابقاء على مافيها من كنائس ، ولاتبنى كنائس جديدة الا اذا كان ذلك ورد فى نص اتفاقية الصلح بينهم ، وينتهى المقال بانه لايجوز انشاء كنائس على الاطلاق او تجديدها .

على مشارف القرن الـ ٢١

هذا مجرد نموذج للحوارات الدائرة اليوم : ان استند المفكرون الاسلاميون، المسمون بالمستنيرين ، او رجال الدين الموصوفون بالاعتدال ، الى اية (لا اكراه فى الدين) ، رد عليهم افراد الجماعات الدينية المتطرفة يستشهدون بالآيات المدنية التى ذكرناها لتونا . وبما ذكره الطبرى فى تفسيره من ان اية (لا اكراه فى الدين) نسختها الايات التى تحض المؤمنين على القتال واية (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه) . وإن استنكر البعض حادثا كحادث اغتيال فرج فوده ، ووصفوا الفعلة بالدناءة والمخالفة لروح الإسلام السمحة ، مستشهدين باية (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة . وجادلهم بالتى هى احسن) ، استشهد مجادلوهم بمجموعة من القصص الواردة فى كتب السيرة المعتمدة ، كسيرة ابن اسحق ومغازى الواقدى ، تروى كيف اوفد النبى جماعات من اصحابه لقتل شعراء هجوه ، او حرضوا عليه فى شعرهم كفار قريش .. يقول الواقدى :



حسين احمد امين

« كان كعب بن الأشرف شاعرا . وكان يهجو النبى وأصحابه ويحرض عليهم كفار قريش فى شعره . فقال رسول الله : من لى بابن الاشرف فقد آذانى ؟ فقال محمد بن مسلمة : انا اقتله . قال النبى : فافعل . فمكث ابن مسلمة أياما لا يأكل .

فدعاه رسول الله فقال : تركت الطعام والشراب ؟ قال : يارسول الله ، قلت لك قولا فلا ادرى أفى لك به أم لا . قال رسول الله : عليك الجهد ، شاور سعد بن معاذ فى امره . فاجتمع ابن مسلمة ونفر من الاوس فقالوا : يارسول الله ، نحن نقتله . فمضوا حتى اتوا ابن الاشرف فضربوه بأسيافهم . واحتملوه حتى اتوا النبى فوجدوه واقفا على باب المسجد . فقال : افلحت الوجوه ! قالوا : ووجهك يارسول الله ! ورموا براسه بين يديه . فحمد الله على قتله . فلما اصبح رسول الله قال : من ظفرتم به من رجال اليهود فاقتلوه . فخافت اليهود فلم يطلع عظيم من عظمائهم ولم ينطقوا ، وخافوا ان يبيتوا كما بيت ابن الاشرف » .

هذا عن القرآن والسيرة . فاما عن الحديث فنحن نعلم يقينا كيف استخدم اسم النبى فى نشر الاكاذيب ، وكيف حورب كل تزوير واختلاق للاحاديث بتزوير المزيد ، حتى اصبح فى جعبة كل فرقة او مذهب او اصحاب راى مجموعة ضخمة من الاحاديث التى تطعن فى الفرق والمذاهب والآراء الاخرى . وقد كان المعيار دوما لدى هؤلاء واولئك ان الغاية تبرر الواسطة ، وان اية وسيلة مهما حوت من التلفيق والبهتان لاغبار عليها ولا مطعن فيها مادامت تخدم غرضا نبيلا كتعزيز الايمان ، وارجاع الحق الى اهله ، وتنحية الفاسقين عن تدبير امور المسلمين ، او استئصال جذور الفتنة .

وقد كان للاحاديث واحكام السنة اخطر دور فى تكييف حياة المسلمين الى يومنا هذا ، بل انها كادت ـ لكثرها ـ تنافس الاحكام القرآنية فى مدى عمق تاثيرها . فالكثير من التنازع بين الجماعات ، ومن مظاهر سلوك افراد الجماعات الاسلامية ، وسخط الاتقياء على بعض جوانب حياتنا المعاصرة ، يقوم على اساس من الحديث ، صحيحه وكاذبه .. وقد قامت بين ظهرانى امة الاسلام وشاعت بين شبابها مذاهب ترى بدعة ، ليس فقط فى كل مايعارض السنة ، وانما ايضا فى كل مالايمكن اثبات انه من السنة ، فكان ان حرمت هذه المذاهب امورا مثل شرب القهوة ، واستخدام الملاعق والسكاكين ، بل وحتى الطباعة ، بحيث يمكن القول بأنه لو قدر لهذه المذاهب ان تسود ... العيش فى ظل ... ظروف حيا... والخلفاء ... وبان الك... بات ... الاجتماعى ...

ان الاجتهاد ... بانقضاء اجل ابى حنيفة ... ذكراه ومذهبه بعد وفاته . فبالر... ان الحديث باتت له نفس المكانة العليا فى كافة المذاهب ، فقد ظل الفقهاء دوما يعملون فكرهم ويصلون الى الراى بالاجتهاد . غير انهم صاروا اذا ارادوا الخروج به وتدريسه يلجأون اما الى وضع الاحاديث ، او الى تفسير الاحاديث القائمة تفسيرا يوافق رايهم ، حتى يلقى الراى قبولا لدى العامة واولى الامر ، وحتى يخرسوا المعارضين . وفى راينا ان فى مثل هذا الموقف اهانة للراى ، وامتهانا لحرية الفكر ، وتكبيلا لايدى العلماء والمفكرين ممن تابى عليهم ضمائرهم اختلاق الحديث . كما نرى فيه افسادا للتحاور وإذمم المتحاورين ، اذ يرون اتباع كل مذهب مغرض ، وأصحاب كل راى خاص ، يستشهدون بالاحاديث لضمان الغلبة واحراز النصر ، فيحذون حذوهم ، ويتخلقون باخلاقهم .

ثم نأتى الان الى مثال حى أسوقه من واقعنا الراهن : أفراد من بعض الجماعات الاسلامية المتطرفة فى القاهرة وصعيد مصر يهاجمون احتفالات بالجامعة وغيرها فيحطمون الالات الموسيقية ويضربون المغنين والمغنيات استنادا الى أحاديث منسوبة الى النبى تحرم الموسيقى والغناء .. عقب ذلك يظهر على شاشة التليفزيون المصرى بعض رجال الدين والمفكرين الاسلاميين « المستنيرين » يدينون هذا السلوك مستندين الى سندين لا ثالث لهما : ان الاحاديث التى تحرم الموسيقى والغناء أحاديث ضعيفة او موضوعة ، وان ثمة احاديث « صحيحة » تحلل الموسيقى والغناء ، وقصصا فى السيرة النبوية تثبت ان النبى ، أو احدى زوجاته ، أو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، كان يستمع الى الموسيقى والغناء ويستمتع بهما .

الى هذا الحد من التخلف اذن قد بلغنا ! اثبات قضية من القضايا قد بات عندنا محصورا فى اثبات ورود حديث بصددها أو نفى ورود حديث ..

المصدر : الأهالي

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٣

قد افهم عداء بعض المتعصبين ضيقى الافق للغنــاء والمـوسيقى بسبب مايخالونه حديثا صحيحا .. غير انى لا افهم ان ياتى دفاع « المستنيرين » عن الموسيقى والغناء مستندا الى حديث او سيرة لا الى اعتبارات العقل والمنطق .

هل بوسعنا ان نتخيل شابا المانيا يتحدث عن الموسيقى على النحو التالى :

« اننى شديد الولع بالموسيقى لانى قرات ان مارتن لوثر ـ قدس الله روحه ـ مر يوما هو وزوجته بقوم فى قرية فيتنبرج يعزفـون ويغنون ، فشرعت زوجته تغنى مع القوم ، بينما وقف لوثر امامها وهو يهز رأسه استحسانا . وفى قول آخر ، ظل يدق الارض بمقدمة قدمه مسايرا للنغم .. اما عن ثقتى من ان الموسيقى هى من اهم الفنون طرا ، واجداها على البشرية فنابعة عن القصة التى اوردها ادموند لودلو ، عن هنرى لوتريل ، عن اوين فليتهام ، من ان بعض رفاق لوثر سالوه يوما « ماقولك يامارتن فى بابا روما الذى يكره الموسيقى ؟ » فأجاب لوثر : « دعوكم منه ، فهو لايفقه شيئا » . (وهو حديث متفق عليه) .

هل يمكن ان نصادف المانيا يتحدث على هذا النحو ؟ المعرفة عند الفرنجة هى استخدام المعروف فى اماطة اللثام عن المجهول . والمعرفة عندنا معشر المسلمين قائمة جاهزة كاملة بين اغلفة الكتب ، وكلما كانت الكتب اقدم كانت المعارف اصح .. هذا هو موقف متخلفينا ومستنيرينا على سواء .. قد لا اعبأ كثيرا بالقرار المتخذ بشان تحريم الموسيقى او تحليلها . غير ان الكارثة الحقيقية فى رايى هى فى المنهاج ، صحته او فساده .. وقد بدأت الحضارة الغربية الحديثة حين شرع فرانسيس بيكون فى مستهل القرن السابع عشر يتشكك فى النتائج التى وصل اليها ارسطو (وكانت من المسلمات فى القرون المظلمة) ، فأصر على رفض المسلمات ، واخضاع كل شيء للتجــربـة ولاعمــال العقــل والتفكير .. فان كان موقف مستنيرينا فى اواخر القرن العشرين على ماهو عليه ، فمن ذا الذى سيعد امتنا ياترى لاستقبال القرن الحادى والعشرين ؟

●●●

وختاما اقول اننى لست من المؤمنين ، بوجه عام ، بجدوى الحوار مع الجماعات الدينية المتطرفة :

فالبعض يرفض التحاور اصلا خشية ان يعرض نفسه للمفاهيم « الخاطئة » فيضل ،

والبعض غير قادر عليه لقلة بضاعته من العلم .

والبعض لن يتسنى ابدا اقناعه لارتباط مصالحه أو مطامحه بالرأى الذى يتبناه ،

والبعض لايريد الاقتناع لأنه يجد الراحة والعزاء فى الموقف الذى اتخذه دون سواه ،

والبعض لن يجدى التحاور معه لاختلاف مفاهيمه اللغوية واسانيده الـدينية عن مفـاهيم محـاوريـه واسانيدهم .

وانما يبقى الأمل معقودا باقناع وتنبيه وتكييف الشباب الذى لم يكون له رايا بعد ، ولما ينخرط فى سلك مثل تلك الجماعات المتطرفة .. تنبيهه الى اهمية معرفة اسباب نزول الآيات والاحاطة بملابساته .. اقناعه بأن السبيل الى جعل الاسلام مهيئا لمجابهة مشكلات العصر الحديث مجابهة ايجابية فعالة هو الأخذ بروحه لا الالتزام بأحكام معينة متناثرة ، بحيث تغدو اشاراته وتوجهاته العامة بمثابة البوصلة التى تهدينا سواء السبيل فى اى مكان اوزمان كنا فيه .. وتكييفه حتى يقبل فكرة ان الدين لاينشأ فى فراغ ، وانما يظهر فى مجتمع معين وزمن معين ، فتتلون تعاليمه بالضرورة بظروف ذلك المجتمع ، ومقتضيات ذلك الزمان ، وتراغيها . فالدين حقيقة مطلقة وردت فى اطار تاريخى ، وظهرت فى بيئة اجتماعية انعكست معالمها عليه ، وذلك من أجل ان يلقى القبول ، ويحظى بفهم الغالبية ، ويضمن الانتشار .. ليس هذا فحسب ، وانما يمر الدين بعد ذلك بحقب تاريخية متتالية ، وينتشر فى مجتمعات متباينة ، فيتراكم عليه المزيد فالمزيد مما هو محلى محض ، وعارض مؤقت . وعلينا من اجل ان نجابه اليوم التحديات الجسيمة التى تهدد كياننا ذاته ، والتى تثير التساؤل حول حقنا فى البقاء ، ان نتصدى لمهمة فصل الجوهرى الخالد الصالح لكل زمان ومكان ، عن العرضى الزائل الذى يثقل كاهلنا ، ويقيد خطواتنا ، ويعمينا عن الطريق .

علينا ان نقنع شباب امتنا بأن هذه هى مهمته الحيوية ، ومسئوليته الحضارية الرئيسية ، وانـه مالم ينهض بها يكون قد تنكر لواجبه تجاه دينه .. فالنهوض بها يمثل الاساس الواقعى الوحيد لاى تطور مستنير فى المستقبل ، ان شئنا ان يكون لنا مستقبل .

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٣

هؤلاء قالوا عن الارهاب :

الهدف الاضرار بمصر اقتصاديا

● د . مصطفى الفقي :

هذه الظواهر لاتنفصل عن هموم مصر ، فهناك اتجاه للعنف السياسي بسبب الإحباط العام والفراغ الناجم عن انحسار المشروع القومي بالدرجة الاولى فلو ملأنا الساحة بمعطيات قومية فقد نكسب الشباب في توجه قومي يبعده عن العنف السياسي المستتر بالدين ، فالإرهاب نوع من الرفض الاجتماعي له اسباب اقتصادية واجتماعية وإحباطات وإحساس باليأس .

● د . سعد الدين ابراهيم :

هناك علاقة بين العنف والتطرف ، فالعنف هو الابن الشرعي للتطرف لتصفية الآخرين ، ومن هنا يكون العنف هو الطريق المفضل للمتطرفين ويصبح هو اسلوب التعامل حتى مع الابرياء وقد شهدت مصر عام ١٩٩٢ عنفاً إرهابياً غير مألوف بلغ احصائيا ٨٦ قتيلا و١٦٤ جريحا !

● د . رفعت السعيد :

التطرف ليس نزعة دينية ولكنه موقف فكرى وسياسى ينطوى على الاستعلاء بالإيمان على الآخرين والذى يجعل صاحبه يعتقد بانه اكثر إيماناً منهم ، ونحن نجد الآن موقفاً واضحا ومحدداً هو التطرف الذى يؤدى إلى التكفير .

● د . عبد العظيم رمضان :

التطرف لا يقتصر على الإسلام فقط او مصر فقط . فالعالم كله تجتاحه موجة من التطرف يطلق عليها الاصولية فى الهند وامريكا وانجلترا وقد بدأ التطرف فى مصر بعد انتهاء الحكم العثمانى وظهور القومية المصرية والمد الوطنى الذى برز خلاله شعار الدين لله والوطن للجميع ، ووحدة الهلال مع الصليب ، ومشاركة المرأة فى العمل الوطنى .. ولكن فكرة التطرف لم تكن مطروحة حتى ظهور جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها العام حسن البنا الذى رأى ضرورة ان يكون المسلم قوى البنية فأخذ فى تكوين جماعات تتدرب على الرياضة والسلاح .

● د . وليم سليمان قلادة :

الوحدة المصرية ، والتعدد الدينى لم تكن لتقوم لولا اقتناع كليهما بعدم جدوى الفرقة فهناك مساحة مشتركة بينهما تتغذى من تعاليم الإسلام والمسيحية ، فالدين يساهم فى تكوين الإنسان ، والإنسان يصنع العالم ، فالتطرف والخروج عن الجماعة يتناقض مع المساحة المشتركة من القيم ويترتب عليه الرجوع إلى الجدل الدينى العقيم .

● د . محمد شرف :

اتساءل عن مفارقة تتمثل فى تزايد المساحات الإعلامية المعطاة لأخبار الرياضة واخبار الحوادث واخبار النجوم فاين هى اخبار العلم الذى يسلح الإنسان ضد الجهل والامية وبالتالى ضد الانحراف والتطرف .. فى رايى ان عدم تكافؤ الفرص والبطالة لهما دخل كبير فى نمو التطرف والأسلوب الذى اراه لمواجهته هو النهج الإسلامى الذى يعالج الفوارق بين الطبقات الغنى منها والفقير ، والمنتج وغير المنتج وكذلك التضامن الاجتماعى .

● د . سامية الخشاب :

المتطرفون قلة تعانى من مشكلات نفسية واجتماعية وهناك عوامل دفعتهم إلى طريق

التطرف مثل البعد الاسرى لان عدم الانتماء للاسرة وعدم التكيف الاجتماعي يدفعهم إلى الارتماء في احضان جماعات الإرهاب لذا يجب إحياء دور الاسرة التي تحيط الابناء بالرعاية والحب واشباع الحاجات العاطفية والمادية .. اما البعد الثاني فهو البعد التعليمي فاين الانشطة الفنية والرياضية واين هي حصص الموسيقى والهوايات وكذلك فالمسجد يمكن ان يكون له دور فعال عن طريق عقد ندوات لتوعية الشباب وتنوير العقول .

● د . وسيم السيسى :

يقول د . زكي نجيب محمود ان التعليم هو الذي يعلمنا كيف نبدع وكيف نقبل الراى الاخر ، ومن يريد استجلاء دور التعليم في التطرف عليه ان يعود للتاريخ حتى يتعرف على جذور التطرف ، وإذا كان مجتمعنا يعاني من نسبة عالية من الامية فإن التليفزيون يعد الوسيلة المتاحة امامنا لإنارة العقول بقيام لجنة عالمة متخصصة تستوعب دوره واهدافه .

● د . طارق الدسوقي :

هناك جهات خارجية صدرت إلينا المخدرات والإرهاب وهو ليس ظاهرة ، ولكنها احداث فردية هدفها الإضرار بمصر اجتماعيا واقتصاديا وللإساءة إلى الإسلام باعتباره دينا « همجيا » ، ومواجهة ذلك يجب ان تتم من خلال التنمية الشاملة في كافة النواحي والمجالات . كما ان للإعلام دورا ومسئولية يجب ان يضطلع بها في تلك القضية بعدم إغفال الابعاد الاجتماعية او تجاهلها .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٣

من باب النقد

«تصنيع» خطاب التطرف والارهاب من «خامات» الهبوط

لم يتفق «النقاد» ومؤرخو الثقافة الحديثة المصريون ، المتابعون للانتاج المحلى فى مجالات فنون المسرح والسينما والغناء (بوجه خاص) قدر اتفاقهم على هبوط مستوى «الحوار» فى هذه الاعمال . والحقيقة اننا نستطيع ان نضع كلمة : «الخطاب» مكان كلمة : «الحوار» فى الجملة السابقة ، لان هؤلاء النقاد لايتحدثون عن هبوط مستوى «مفردات» الكلام اى الفاظه فى هذه الاعمال فحسب ، وانما يتحدثون عن «كلمات» تعبر عن أفكار بعينها او عن «فكر» متكامل : والخطاب كما اصبحنا نعرف ، هو «فكر يعبر عنه الكلام المنطوق او المكتوب» ومن المستحيل - بالطبع - ان نفصل بين الاثنين .

ونحن لسنا فى حاجة الى ان نجهد انفسنا كثيرا ، أو أن نضيع الكثير من مساحتنا المحدودة هنا ، لكى نثبت ان هذه الأعمال ، ذات الخطاب الهابط ، تعبر بالفعل عن نوع ، وعن مستوى «الذوق» و «العقلية» اللذين تركناهما يستشريان ويسودان الغالبية العظمى من «جماهيرنا» خلال نصف القرن الأخير على الاقل ... ولن اكون مغاليا اذا زعمت اننا قمنا - دون قصد غالبا - بالترويج لهذا النوع الهابط من الذوق ومن العقلية ، بينما كنا - أو كان المنتجون والمروجون لهما - يتخيلون أنهم يقومون بـ «تسلية» الجماهير ، أو امتاعها والترويح عنها ، ومخاطبتها بالاسلوب الذى تفضله ، والذى يعبر عنها ، لقد فعلوا ذلك - على سبيل المثال - منذ البرنامج الاذاعى الشهير (الفكاهى) : «ساعة لقلبك» الذى بدأ فى اوائل الخمسينات ، والذى «تخرج» منه عشرات « الاساتذة » و «الاستاذات» من نجوم الفن الهابط (ثم تلامذتهم من بعدهم) .. وهم الذين استشروا بعد ذلك فى المسارح واستوديوهات السينما ، او استوديوهات «التسجيل» وملأوا الشرائط التى نعرفها او نسمع عنها ، ونشكو من سيطرتها على اذاننا وعلى اذواقنا ، وعقولنا فى «التاكسيات» وفى «ميكروفونات» المقاهى ، ثم انهم الذين تولى جهاز التليفزيون الترويج لهم بشدة ومساعدتهم على ان يبسطوا سيطرتهم الذوقية والعقلية باذاعة مسرحياتهم ، وافلامهم (وحدها تقريبا طوال مدة طويلة منذ الستينات) وعلى ان ينشروا ، ويثبتوا انواعا بعينها من «الخطاب» الغليظ ، الذى تحطمت فيه وتلوثت قيم ومؤسسات جليلة : من قيم العمل او الايمان ، الى مؤسسات الاسرة او المدرسة او الجامعة او «الثقافة» نفسها ، بينما جرى - من خلال نفس الاعمال - تكريس «مؤسسات» الجهل والصعلكة والاستسهال والتسفل اللفظى والتنطع السلوكى والتسلق الاجتماعى ...

ولكل ذلك ، فليس من حقنا الان ، ان نندهش عندما نكتشف ان «الفقيه» الذى يقتنع الناس - من طبقات وفئات عديدة - بفتاواه ، كان فى الاصل طبالا للغوازى ، او بلطجيا فى صالة او «غرزة» .. وان هذا «الفقيه» المزيف ، أمى لايقرأ ولايكتب ، وان اتباعه الذين يرسلهم يطلقون علينا النار (لكى يدخلوا الجنة) هم من امثاله أو - فى الغالب - اقل منه فى «المستوى العلمى» : ليس من حقنا ان نندهش من ذلك ، والا فلماذا لانندهش حين يردد اطفالنا كلمات (وافكار) يسمعونها من شرائط الاغانى او المسرحيات او الافلام التى تمثل ثقافة الانحطاط وخطابه ، أو لماذا لانندهش حين نسمع فقيها متطرفا يرتدى مسوح «الرسمية» وهو يصف عددا كبيرا من المواطنين بالكفر ، وهو نفس الكلام الذى يؤكده كتاب مدرسى رسمى ، ويؤكده ايضا ذلك الفقيه الامى الذى كان فى الاصل طبالا للغوازى ؟!

صحيح ان تلك الاعمال «الفنية» كانت ولاتزال تستخدم «خطابا» استعارته - فى الغالب - من «الخطاب» الشائع على السنة فئات بعينها من «الشعب» : فئات تغلب عليها الامية من ناحية ، وترسبت لديها - من ناحية اخرى - عادات فكرية وسلوكية متعصبة وجاهلة وسوقية عبر قرون القهر والخرافة وسيادة الاجانب وسيطرة انماط مشهورة من الخوف والجبن الاخلاقى والنفاق الاجتماعى ، حتى تكونت لديها انواع بالغة الهبوط «اللفظى - الفكرى» من «الخطاب» . وذلك فى مقابل انواع «خطاب» اخرى ، اكثر رقيا ، موروثة او مستحدثة : ولكن النوعين كليهما (الموروث والمستحدث) ظلا يستخدمان اشكالا من التعبير لاتتناسب ابدا مع انواع «الخطاب الشعبى » من ناحية ، ولاتستهدف ابدا التأثير المتفاعل (حتى على مستوى الخطاب الدينى ، او الخطاب السياسى) فى ذلك الخطاب الشعبى .

فى الوقت نفسه كان «جهازنا التعليمى» المدرسى يسير فى طريق مواز لمسيرة الجهاز «التعليمى الفنى والاعلامى» : ومراجعة بسيطة لمناهج تعليم «اللغة العربية» ذاتها ، ستؤكد ذلك من ايام «طريقة شرشر » المشهورة بسطحيتها وسذاجتها والغائها لدور «التفكير» فى تعلم اللغة ، حتى الان : حيث تسود طريقة تعليمية عتيقة تجبر التلميذ - بالتفاصيل الغزيرة المزدحمة - على ان يعتبر « اللغة » مجرد مادة للحفظ ، وليست اداة للاستيعاب والفهم والادراك والتفكير والاستنتاج .. الخ. أن تلاميذ الستينات ، الذين تعلموا اللغة العربية ، بطريقة «شرشر» ربما يكونون الان هم الذين يتولون تدريس اللغة العربية ايضا بالطريقة الجديدة (ومناهجها بالغة الازدحام بالتفاصيل الكثيفة وشروح الشروح) .. اضافة الى أنهم قد يكونون الان يتولون تدريس مواد اخرى كثيرة تستخدم نفس اللغة العربية - ويتطلب استخدام «اللغة» فيها قدرة متطورة على الاستيعاب والادراك والفهم والتحليل والاستنتاج (الرياضيات مثلا ، او الفلسفة والمنطق او التاريخ وعلم النفس ... او علم الاجتماع الذى تم الغاؤه ... او علم الدين بما يقوم عليه وما يحتويه من «نصوص» وتفاسير وشروح تاريخية وفقهية ... ولغوية اساسا !!)

هكذا نستطيع القول ، بأن « جهازنا التعليمى» بكل فروعه : المدرسى والفنى والاعلامى ، قد لعب دورا بالغ الخطورة فى تكريس ظاهرتين نعانى الان من نتائجهما :

الاولى هى ظاهرة الانفصال (او الازدواج) اللغوى ، او «الخطابى» بين لغة وخطاب هابطين يرجع هبوطهما لاسباب تاريخية محددة (نشات حركة نهضتنا وتنويرنا الاولى لمعالجتها وتصحيحها) ... وبين لغة وخطاب آخرين ، اكثر رقيا ، ولكنهما اكثر ابتعادا عن «عقلية» جماهيرنا وعن ذوقها ، ثم واصلا الابتعاد الى «اعلى» فيما كان «الخطاب الشعبى» يبتعد الى اسفل باستمرار ، ويتكرس تسفله بفضل اعمال بعينها ، هى الاكثر انتشارا فى الاذاعة والمسرح والسينما والغناء الخ ..

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٣

اما الظاهرة الثانية فهى ظاهرة الانفصال (ان لم يكن العداء المتبادل) بين نوعى الخطاب «الراقى» : النوع الموروث ، والنوع المستحدث ، واللذين يمكن ان نصفهما او ان نطلق عليهما اسماء : الخطاب السلفى ، والخطاب التنويرى ، او : الخطاب التراثى ، والخطاب الحديث .

ولكل من الظاهرتين مساهمتها فى التمهيد لصنع «خطاب التطرف والارهاب» وفى تكريس التخلف واهدار جهود التقدم والنمو ، ولكل منهما وقفة ضرورية ، حتى نتبين كيف جرى تصنيع خطاب التطرف والارهاب - دون قصد - من «خامات» الانحطاط او الهبوط فى ظروف تغيرت ، وينبغى ان نغير ماتركته فينا من تقيحات .

«ناقد»

سامى خشبة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأذاعة والتليفزيون

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

نور الفكر يواجه نار الارهاب

وعلماء النفس والاجتماع يؤكدون :

التليفزيون هو الطريق للمواجهة

لقد إختلفت الاراء حول مفهوم التطرف وتحديد اسبابه وعوامل مواجهته .. ولكن الذى لاشك فيه ان للتطرف ابعادا نفسية واجتماعية غالبة .. وهذا ما اكدته الندوة التى عقدت بمعرض القاهرة الدولى للكتاب تحت عنوان "الابعاد الاجتماعية والنفسية للتطرف" والتى بداها د . محمد شرف بقوله : "إن الانفجار السكانى والامية التى وصلت إلى ٧٦٪ من نسبة السكان يمثلان الارض الخصبة لنمو التطرف فى مصر .. كما ارى انه يجب على اجهزة الثقافة والاعلام ان تركز على اخبار القلم الذى يسلح الانسان ضد الجهل والامية وبالتالى ضد الانحراف والتطرف .. وفى رايى ان عدم تكافؤ الفرص والبطالة لهما دخل كبير فى نمو التطرف . ولذلك فالاسلوب الذى اراه لمواجهة التطرف هو النهج الاسلامى الذى يعالج الفوارق بين الطبقات " .

وتتساءل د . سامية الخشاب استاذ علم الاجتماع : لماذا اصبح هؤلاء متطرفين ؟ ثم تجيب : إن هذه الظاهرة عارضة ومقضى عليها بالفناء ، وهؤلاء المتطرفون قلة من افراد المجتمع يعانون من مشكلات نفسية وإجتماعية ويطلق عليهم غير اسوياء ، لانهم لم يستطيعوا التكيف مع النظام الاجتماعى فخرجوا عليه وبحثوا عن غيره تعويضا لهم عن النظام الذى لم يتكيفوا معه .. والذى دفعهم لذلك عوامل ثلاثة اولها واهمها البعد الاسرى مما يتيح لجماعات الارهاب استمالتهم بما تقدمه لهم من اشياء مادية وغيرها لاجتذابهم ولذلك نرى ضرورة إحياء دور الاسرة القديمة التى تحيط ابناءها بالحنان والرعاية والحب وتشبع حاجاتهم العاطفية والمادية على حد سواء عن طريق الام والاب ، فقد شاع اخيرا مايطلق عليه تانيث الرعاية الاسرية حيث تقوم الام بدورها ودور الاب المهاجر إلى دول الخليج ، وكذلك احيانا يكون لعمل المراة اثر سلبى على التنشئة الاسرية ، وانا لست ضد عمل المراة ولكن ادعو الى الاهتمام بالاسرة اولا فهى البيئة التى تربى ذوات الافراد .

وتنتقل د . سامية للحديث عن البعد الثانى الذى حددته كسبب للتطرف وهو غياب الانشطة الفنية والرياضية من النظام

المصدر : الإذاعة والتليفزيون

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٣

التعليمي ، ثم تتساءل : اين همزة الوصل بين الأسرة والمؤسسة التعليمية ؟

واين يجد الشاب القدوة الصالحة ؟ وكيف اعاقب شابا على سلوكه المتطرف وهو فاقد للقدوة في المدرسة وفي البيت ؟!

فالاستاذ يجب ان يكون والدا ، بالمثل ، الوالد يجب ان يكون استاذا ، ولهما دور هام وايجابي في توجيه الفرد وترشيده ومساعدته على حل مشكلاته .. اما البعد الثالث في رايي فهو اهتزاز القيم والنسق القيمي ، فحن نؤمن بالتغيير كسنة من سنن الحياة ، لابد ان يعمل الجهاز الاعلامي على تثبيته وترسيخ تلك القيم الاصيلة حتى لاتستغل عناصر معينة او تستقطب من خلال ذلك الخلل .. والحل في رايي هو الرجوع الى الاسباب فلابد ان نراجع عملية التنشئة الاسرية والنسق التعليمي والاعلامي والقيمي كدور إيجابي .

● ويبدأ د . وسيم السيسي حديثه مشبها التطرف بالثورة الكبرى في العلوم وقال : "إذا كان انيشتاين لخص ثورة العلوم في معادلته الشهيرة ..

فعلينا ان نحصر موضوع التطرف ونحدد اسبابه وابعاده اسوة بقول حكيم من العصر العباسي : «من ترك القليل حتى يكثر والصغير حتى يكبر استحق ما وقع عليه" اى اننا لابد ان نواجه التطرف ، وهنا اذكر قول د . زكي نجيب محمود : إن التعليم هو الذي يعلمنا كيف نبدع وكيف نقبل الرأى الاخر ومن يريد استجلاء دور التعليم في التطرف عليه ان يعود للتاريخ حتى يتعرف على جذور التطرف فليرجع إلى ايام الفتنة الكبرى والى عظمة النظام الاسلامي في العصر العباسي الاول .

ويضيف د . وسيم : كما ان على المرأة دورا كبيرا في مواجهة هذا التطرف لانها هي التي تربي النشء على ماهي عليه ، وإن كانت هي مضطهده الى حد إلغاء المحكمة الدستورية العليا حقها في طلب الطلاق إذا ماتزوج زوجها باخرى ومادامت قد قبلت هذا فالطبيعي ان ينشا طفلها على الاضطهاد والقهر والاستسلام ، ولذا لابد ان تاخذ المرأة حقوقها كاملة لان فاقد الشيء لايعطيه .

● واخيرا يقول د . عارف الدسوقي عن دور الاعلام في مواجهة التطرف إن معظم الدراسات التي اتيح لي فرصة الاطلاع عليها او التي قمت بها او شاركت فيها تثبت انه ليس هناك تطرف ديني بالمعنى الشائع لان المتطرف دينيا هو الرجل المتصوف الذي يتسم بالسماحة .. ولكن هناك جهات خارجية صدرت لنا الارهاب ، كما صدرت لنا المخدرات من قبل والارهاب ليس ظاهرة ولكنه احداث فردية تم تخطيطها للاضرار بمصر إجتماعيا واقتصاديا ، وللاساءة الى الاسلام . وهناك مؤشرات تدل على هذا المخطط الخارجي تتمثل في الاشارة الى مايتعرض له المسلمون في كافة انحاء العالم مما يندى له جبين الفرد وجبين المجتمع .. ونرى ان مواجهة ذلك يجب ان تتم من خلال التنمية الشاملة في كافة المجالات وفي كل المدن والقرى والنجوع بدون التركيز على المدن الكبرى .. كما ان للاعلام دورا ومسئولية يجب ان يضطلع بها في تلك القضية بعد إغفال الابعاد الاجتماعية او تجاهلها عمدا او عن غير عمد .

رجال الدين والمفكرون :

التطرف مخالف للشريعة

التطرف مخالف الشريعة

□ المشروعات السياسية فى الاسلام مستمدة من الناس

●● ماالفرق بين التطرف والتدين ؟ وهل من الدين او التدين ان نغتال رجال الامن القائمين على حمايتنا او اغتيال ضيوفنا من السائحين ؟ هذه الاسئلة وغيرها كثيرة اجاب عليها رجال الدين والمفكرون فى ندوة ساخنة بمعرض الكتاب بعنوان : "الدين والتطرف" ..

□ المفكر الاسلامى د . محمد احمد خلف الله يحدد مظاهر التطرف التى إنتشرت مؤخرا قائلا : "بالنسبة لحوادث الاعتداء التى وقعت اخيرا على رجال الامن والشرطة فلا ارى ما يبررها لان القرآن ذكر لنا ان هذه المسائل كانت متروكة للرسول فى حياته ، ومن بعده متروكة لاولى الامر ، ولا اقصد بهم الحكام او رجال الشرطة ، وإنما هم كما ورد فى القرآن اصحاب الاختصاص ، اى ان المختصين بالامر هم الذين يملكون تحقيقه .. وإذا طبقنا هذا على الواقع نجد ان المختصين بحماية الشعب هم رجال الامن .. فهم القادرون على تحقيق الامن سواء بوضع القوانين او باى تعامل اخر وعليه فان وقوف بعض المتطرفين دونهم وتحقيق وظائفهم مخالف لشريعة الله عز وجل .

واذا ما انتقلنا الى السياحة نجد ان القانون الدولى هو الذى يحكم علاقاتنا بالقادمين من دول العالم المختلفة ثم انهم ضيوف علينا والمفروض ان يمارسوا حياتهم حسب دينهم وليس حسب ديننا وعلى اساس من المواثيق والاتفاقات الموقعة بيننا وبينهم والله تعالى يقول : "واوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا" وفى هذا حث على الوفاء بالعهد حتى إن كانت مع المشركين ومن هاتين الناحيتين نجد ان التطرف عندنا ليس فى سبيل الدين وليس من مصلحته وانما هو مخالف له بل هو اعتداء على تعاليم الاسلام .

● وحول الفرق بين الدين والتدين قال د احمد صبحى منصور ان التطرف لا ينبع من الدين بل من التدين ، وفرق هائل بينهما لان الدين هو الذى انزله الله على الرسل والتدين هو مدى التطبيق والتمسك بكتاب الله تعالى فالدين يقول ما ينبغى ان يكون اما التدين فهو وصف لما هو كائن ودائما هناك فجوة بين ما ينبغى ان يكون وما هو كائن .. كما ان الدين الالهى لايتاثر بظروف اهل الارض بل يحاول ان يؤثر فيهم ليسمو بهم . اما التدين فهو يكتسب ملامحه من ظروف اهل الارض ونقائصهم ومن تطرفهم ايضا .

والسؤال الذى يطرحه د . صبحى منصور ثم يجيب عليه هو : متى بدا هذا الفكر المتطرف فى التاريخ الاسلامى ؟

الاجابة : بدا منذ ان كان الرسول حاكما فى المدينة من قبل المعارضين لدين الله تعالى الذين كانوا يظهرون للرسول الحب والطاعة ثم تتبدل احوالهم بمجرد ان يولوا له ظهورهم وينزل القرآن يحكى ذلك ويامر النبى : "فاعرض عنهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلا" . وكذلك امر الله النبى بالنسبة لاولئك الذين رفضوا النزول معه الى المعارك والغزوات الدفاعية بالا يصلى على احد منهم إن مات. فهذا الفكر السياسى المتقدم كان فى اول دولة اقامها النبى صلى الله وسلم ، وإستمر هكذا فى عصر الخلفاء الراشدين حتى ورث المسلمون نماذج كسرى وقيصر فتغيروا ، وكان اول المغيرين معاوية بن ابى سفيان . ولم يكن

هذا الانتقال سهلا حيث قتل خلاله عشرات الالوف من المسلمين ، وانتهكت الكعبة وقتل كذلك الكثير من أهل البيت .

والتطرف نوعان : تطرف دينى إذا كان خاصا بفئة قليلة . اما إذا إنتشر وطمع فى السيطرة على الناس فهو تطرف دينى سياسى ، وهو بنوعيه مخالف للاسلام فى امور جوهرية . فبينما يقرر الله تعالى حرية العقيدة ويدع الانسان يختار بين الايمان والكفر يقوم التطرف على الاكراه فى العقيدة غير مبال بقوله تعالى : "لا إكراه فى الدين" . ومعناه انه لا اكراه فى الدخول فى الدين ولا فى التمسك به ولا فى الخروج عنه . والنبى يوصى بتبشير الكافرين بعذاب اليم ، ولم يوص بقتلهم او بايذائهم على أى شكل .

وإذا ما تحول التطرف الدينى الى تطرف دينى سياسى فهو مخالف للاسلام ايضا فى استمداد المشروعية .. فالتطرف الدينى السياسى يدعى إنه يستمد المشروعية من الله وفى الاسلام استمداد المشروعية السياسية من الناس واعظم الحكام فى تاريخ المسلمين محمد صلى الله عليه وسلم اتى الناس برسالته عن اختيار وهاجروا معه وتجمعوا حوله واقاموا له دولة عن اختيار وقال له ربه عز وجل : "فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الامر فاذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين" والمعنى انك لو كنت فظا غليظ القلب لتركوك وانصرفوا وحينئذ لن تكون لك دولة ولن تكون حاكما لانك تستمد حكمك عليهم ومسئوليتك السياسية نحوهم من اجتماعهم حولك .. إذن المشروعية تستمد فى الاسلام

وهذا التطرف السياسى الاموى ظل إلى ان جاءت الخلافة العباسية . وإختلف شكل التطرف حين خطب ابو جعفر المنصور فى عرفات قائلا : "ايها الناس إنما انا سلطان الله فى ارضه اسوسكم لتوفيقه ورسله ولقد جعلنى خازنا على كيله اقسمها باذنه.. الخ" ومن هنا ظهر تعبير الرعية. والرعية هى الغنم . ولايمكن للراعى ان يستشير الغنم ، إذن لابد ان يستبد برايه . وفى هذا خلاف كبير للاسلام ، لان الحاكم فى الاسلام كما قلنا يستمد القوة السياسية من رضا الناس. والنبى كان يمارس الشورى على اكمل وجه لانها فريضة إسلامية ليس على الحاكم فقط بل على المسلمين ايضا ، وهذا واضح فى سورة الشورى .

وعليه فاذا كنا نحب الله ورسوله فلابد ان نحتكم الى كتاب الله تعالى ، ارسل رسوله ليكون رحمة للعالمين . والآن علينا ان نفحص نوعية التدين السائدة حتى لاناتى بالتدمير الى وطننا .

ويتساءل سمير مرقص : ما الذى يربط بين الدين والتطرف ؟ ويجيب : فى تصورى ان الذى يربط بينهما هو الانسان فهو العنصر المشترك برغم ان هناك إختلافا جوهريا بين وضعيته فى الاثنين ، فهو بالنسبة للدين موضوع ، وبالنسبة للتطرف ذات ، الدين يصنع الانسان ، والانسان يصنع التطرف ، الدين يعدل ويحث على المحبة والتعايش مع الاخرين من خلال المساحات المشتركة للقيم ، والتطرف ينفر من الاخر . فهما نقيضان ..

إذن لماذا يتطرف الانسان ؟

فى تصورى إن تطرفه نتاج للواقع، غير إن المهم ان نفرق بين إنسان يحاول التكيف مع الواقع واخر يجعل بينه وبين الواقع مسافة ، فيقطع الحوار مع الاخرين وينظر الى الحقيقة من وجهة واحدة ، والنتيجة الطبيعية لذلك انه إما ان ينعزل حول نسق فكرى خاص به وإما ان يواجه الواقع فى ضوء هذا ولامانع فى هذه الحالة من ان

يعيد توظيف الدين .

ويضيف . وعندئذ أقول إن التطرف ليس تدينا أو جرعة زائدة من التدين بل هو موقف سلبي مصحوب بحالة سلوكية عنيفة وحالة فكرية جامدة .

وللتطرف أسباب عديدة فالبعض ـ كما يقول سمير مرقص ـ يرجعه إلى عام ١٩٦٧ باعتباره عام سقوط الحلم ، والبعض الاخر يرجعه الى ظاهرة السيادة الغربية والغزو الثقافي .. ويمكننا الاخذ بكل هذه الاعتبارات معا. وإذا اردنا ان نتتبع التطرف في ربع القرن الاخير نرى إنه مر باربع مراحل : الاولى .. مرحلة النشأة والولادة وتوجد ظاهرة التطرف بالدين وكان ذلك في عامى ٦٧ ، ٧٠ . والثانية وكانت في عامى ٧٠ وحتى ١٩٧٧ وهي التي اصبح للتطرف فيها انصار واتباع ومكان في الساحة السياسية . والثالثة تمثلت في المواجهة بين باقي أطراف المجتمع الديني والنظام السياسي وكانت بين عامى ٧٧ و ١٩٨١ . الرابعة : من عام ٩١ وحتى ١٩٩٣ وكانت عبارة عن محاولة إقامة مشروع في ضوء الظروف الموضوعية الجديدة . وخلال كل هذا ولد نوع من الطائفية جعل الشاب يسلك مسلكا سلبيا تجاه الآخرين وجعله يحمل تمجيدا للذات ورغبة في التسيد والتميز على الآخر . وما ادعو إليه اليوم هو ان نلغي الارتباط بين الدين والتطرف ليعود الدين قوة دافعة للانسان لاعمار الوطن ويصبح التطرف بهذا ظرفا إستثنائيا عارضا .

المصدر : الأذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٣

شجرة التطرف .. كيف امتدت جذورها .. ؟!

من هو المتطرف ؟ وماهو التطرف ؟ وماهي اسبابه ونتائجه ؟ ثم ماهي علاقة التطرف بالعنف وعلاقة كليهما بالارهاب ؟ وهل بالضرورة ان يكون التطرف دينيا ؟ وهل يرتبط فقط بالجماعات الاسلامية ؟ واخيرا ماهي "روشتة العلاج" التي تقينا من هذا الثالوث المرعب .. العنف .. التطرف .. الارهاب ؟ هذه الاسئلة المحيرة هي التي دفعت بمعرض الكتاب في يوبيله الفضي للدخول وسط نيران المناقشة الملتهبة بين علماء يمثلون تيارات فكرية مختلفة .

بدأ د . سعد الدين ابراهيم حديثه بإيضاح العلاقة بين إلعنف والتطرف ، فالعنف ـ كما يقول ـ هو وليد التطرف الذى يهدف الى تصفية الاخرين جسديا ، وقد كان عام ١٩٩٢ شاهدا على ذلك حيث قتل ٨٦ وجرح ١٦٤ ، وكان القتلى والجرحى من الارهابيين والابرياء ، مسلمين ومسيحيين ، واكد د . سعد ان التطرف ليس نزعة دينية ، ولكنه موقف فكرى وسياسى ينطوى على الاستعلاء بالايمان على المجتمع ، وقال إن التطرف يسبق الارهاب ، واعطى مثالا على ذلك بالشيخ عمر عبدالرحمن الذى يرفض البرلمان ويذهب الى القول بانه ليس مسلما كل من قال ان التشريع من حق البشر ، وكان يكفر كل من يختلف ومعه ويطالب بقتله ، فالمبدا الاساسى فى فكر الاخوان المسلمين هو ان قوة المسلمين تبدا بقوة الجماعة ، ثم بقوة العقيدة ، ثم بقوة السلاح ، ومن هنا يقول د سعد الدين ابراهيم إن الاخوان يستخدمون القوة العملية كما ذهب قائدهم سيد قطب فى كتابه "معالم على الطريق" الذى يكفر فيه الحاكم والمحكوم .كما ذهب المستشار الهضيبى الى ان هذا الكتاب يعد من اهم المصادر الاساسية لفكر الاخوان المسلمين .

وعن جذور التطرف قال د . رفعت السعيد انها تمتد من فترة استخدام الاخوان المسلمين للسلاح وتنتهى بما الت اليه نظمنا التعليمية والتى شهد قسمة حادة بين ماهو مسلم وماهو مسيحى وتساهم فى نفى هذا الاخر المسيحى لتخلق بهذا اول خيوط التطرف والعنف لدى الطفل المصرى فى مراحله التعليمية الاولى .

وردا على سؤال عن اسباب التطرف وهل هو وقف على الجماعات الاسلامية ؟ اجاب د . سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع قائلا : إن اسباب التطرف قد تكون إقتصادية او سياسية او فكرية وهى تؤدى إلى ترعرع العنف ، لكن فى نفس الوقت لايمكن ان تجزم بان العنف حكر على الجماعات .الاسلامية فهناك متطرفون فى العالم كله ، وليس فى مصر فقط .. مثل قوات الخمير الحمر فى كمبوديا ، والصرب فى يوجوسلافيا والصهاينة فى اسرائيل .. وغيرها ..

وفى تعريفه للتطرف قال د . سعد الدين ابراهيم : إن التطرف هو الخروج عن المالوف ، وعن الطريق الوسط ، وعدم اقرار الفرد بمبدا امتلاك الآخر للحقيقة . وهذا يؤدى الى نفى الآخر وتصفيته بدنيا وجسديا .

وعن علاقة التطرف بفكر الاخوان المسلمين يرى د . سعد الدين ابراهيم إن الاخوان المسلمين قاموا بصفقة مع السادات حين وظفهم لضرب التيار الناصرى ، واستمروا بعد ذلك فى نفس الصفقة لاسباب تكتيكية حيث لم يظهر انهم قد تورطوا فى الفترة الاخيرة فى مواجهة دموية مع السلطة وإن كان هذا لا يعنى انهم غير متطرفين ! ويضيف : "لقد بدا الاخوان فى عمل ائتلافات مع الوفد وحزب العمل وبداوا فى اختيار طريق الجهاد السلمى وهذا قربهم من عملية صنع القرار السياسى ، وهذا الاسلوب التكتيكى يجب تشجيعه .. ونتمنى ان يتحول اسلوب الممارسة الحزبية للاخوان الى ما يشبه الاحزاب المسيحية فى اوربا لانها وصلت للسلطة بنفس السيناريو السابق .

اما د . رفعت السعيد فيؤكد ان الاخوان المسلمين بداوا طريق الارهاب بقتل الخازندار ، وقال حسن البنا عندئذ : إن هذا

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الإذاعة والتليفزيون

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٣

ليس من الدين فى شىء" . لكن هناك بعض كتابات من الاخوان المسلمين تؤكد ان حسن البنا رغم نواياه الطيبة كان يعطى اوامر بممارسة بعض الاعمال الارهابية .

ويرى د . عبدالعظيم رمضان اننا يجب ان نفصل بين مرحلتين فى تاريخ الاخوان حيث ظهرت كجماعة دينية ، ودعت الى الطرق السلمية وهذا استمر فى الفترة من ١٩٢١ إلى ١٩٤٠ . ثم بدأت المرحلة الثانية بظهور التيار السرى ، وبعد ذلك ظهر التنظيم المسلح . وهذا يعتبر فى نظرى تحديا للدولة ، لانه سيقود إلى حرب اهلية . والغريب ان النحاس باشا قد عرض عليهم فى هذه الفترة ان يكونوا حزبا سياسيا لكنهم رفضوا ذلك بدعوى انهم جماعة دينية .

وعن راى د . عبدالعظيم رمضان فى تطبيق الشريعة الاسلامية قال :

ـ لو نظرنا للتاريخ سنجد ان الحكومات الاسلامية لم تكن اسلامية بالمعنى الدقيق للكلمة .. اللهم إلا حكومة الرسول والخلفاء الراشدين ، حيث بدأ الحكم بعدها ياخذ الشكل السياسى ، ومن هنا فانا لا اؤمن بفكرة الشريعة الاسلامية لاننى اطبق دينى وشعائره فى كل مكان وزمان ..

ويضيف : دعونى استشهد براي بعض الاخوان المسلمين فى مسالة الشريعة الاسلامية : فالمستشار الهضيبى يقول : إن القانون المدنى مطابق للشريعة فيما عدا الربا ، وهذا اعتراف ضمنى من الاخوان

بعدم التعارض بين القانون المدنى والشريعة الاسلامية .. إذن لماذا يصرون على تطبيق الشريعة ؟!

وردا على سؤال حول نظرة الاخوان المسلمين لمسالة الديموقراطية قال د . رفعت السعيد :

يجب ان نطرح ذلك السؤال الذى اثاره الاخوان وهو هل الشورى ملزمة ام غير ملزمة ؟ وفى الاجابة "الاخوانية" عن هذا السؤال سنعرف نظرة الاخوان المسلمين للديموقراطية . ففى كتب الشيخ حسن البنا ـ المرشد العام للاخوان المسلمين ـ يرى ان الشورى غير ملزمة وان من حق البعض مخالفة مكتب الارشاد ! بل يرى حسن البنا ان اهل الشورى يكونون من رجال الدين او رؤساء القبائل والعائلات !

ويضيف د . رفعت السعيد : هل هذا كلام ؟ واية ديموقراطية تلك التى تنفى الطرف الاخر ؟!!

وفى ختام الندوة طرح الحاضرون سؤالا كبيرا وهو كيف نقضى على ظاهرة الارهاب والتطرف ؟ .. فاجاب د . رفعت السعيد :

ـ يجب تغيير النظرة تجاه مناهج الدراسة وبعض الارشادات التى توجد فى كتب المدرسة ، ويضرب مثالا على ذلك ببعض النصائح التى تكتب للصغار مثل المسلم يحب النظافة ، فهل يفهم من ذلك ان القبطى لايحب النظافة ؟! ويضيف : إن هذه الاساليب تكون بداية انفتاح الصغار على التطرف فى الراى وتزكية العنف فى الحوار .

شارك فى التغطية
محمد أبوشادى
محمد مسعد
دعاء السنجرى

قراءة فى ندوات الإرهاب بمعرض الكتاب:

التيار الدينى المستنير من أكبر القوى المؤهلة لمواجهة التطرف

برغم تحفظاتنا الثابتة والمبداية.. على الخطوط العامة.. والتوجهات الفكرية الاحادية.. التى حكمت الرؤية العامة لندوات معرض الكتاب.. والتي استهدفت فى الاساس الهجوم على الإسلام والإسلاميين.. وعرضنا لها سابقا.. فلم يكن من الممكن ان نتجاهل هذه الندوات.. وما شهدته من بعض الومضات الفكرية المضيئة.. والتى غطت عليها جحافل الافكار الإرهابية.. وجعلتها تتوه فى الزحام الاحادى.. كما لم يكن ممكنا أن نقف موقفا سلبيا من هذه الجحافل الفكرية.. ونتجاهلها.

* كانت اولى الندوات.. هى تلك الندوة التى حاولت البحث عن «جذور التطرف».. وفيها شن د. رفعت السعيد هجوما شرساً على الإخوان المسلمين.. وبخاصة حسن البنا وسيد قطب.. واتهم الجماعات الإسلامية والاخوان... بانهم ديمقراطيون إلى ان يتولوا الحكم.. ديكتاتوريون عندما سيحكمون.

ولعل المتامل المحايد لهذا الكلام.. من السهل عليه اكتشاف عدم موضوعيته وتجنيه على الحقيقة.. فهو يتخيل انهم سينهجون نهج الديكتاتورية.. عندما يتولون الحكم.. وذلك تخيل خاطئ لان كل الفصائل الإسلامية تدعو لإعمال الديمقراطية والشورى فى ظل النظام القائم.. كما انهم لم يحكموا، ولم نر ديكتاتوريتهم حتى يتكرر هذا الاتهام.

ولعل د. رفعت السعيد قد ناقض نفسه.. وكان اكثر تجنياً فى اللقاء ذاته عندما اعترف فى موضع آخر بان المرشد الهضيبى قد رد على من يكفرون المجتمع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٣

والحكام.. ثم عاد وانكر عليه ذلك.. ودعونا نقرأ ما قاله د. رفعت السعيد «المبدأ الاساسي فى فكر الاخوان المسلمين هو أن قوة المسلمين تبدأ بقوة الجماعة.. ثم بقوة العقيدة ثم قوة السلاح [وهل يختلف أحد على ذلك؟!].

ومن هنا أقول: إن الاخوة سيستخدمون القوة العملية [لاحظ اللغة التنبؤية]، كما ذهب قائدهم سيد قطب الذى أصدر كتابه (معالم على الطريق) الذى يكفر فيه الحاكم والمحكومين.. ثم قالت جماعة الاخوان إنها ترفض هذا الكتاب وأن مرشدها الهضيبي.. قد أصدر كتابا رد فيه على سيد قطب.. ولكن –والكلام مازال لرفعت السعيد– «زينب الغزالى قالت فى كتاب لها أن الهضيبى قد ذكر انه يرى أن هذا الكتاب يعد من المصادر الاساسية لفكرهم».

ولاتعليق.. سوى لفت النظر إلى الفرق بين أن يكون كتاباً ما مصدراً من مصادر الفكر.. وبين أن يكون دستوراً محرضاً على الفعل.. فالكتاب أحد مصادر فكر الاخوان.. وليس المصدر الوحيد.

* أما د. عبد العظيم رمضان.. فقد بدأ حديثه بشكل موضوعى لكن سرعان ما تشابه مع نفس الطرح الذى احتفى به د. رفعت السعيد..حيث ذكر فى البداية.. أن المقصود بالتطرف. هو التطرف الدينى الإسلامى.. وأن التطرف لايقتصر على الإسلام فقط.. أو مصر فقط.. فالعالم كله تجتاحه موجة من التطرف يطلق عليها «الاصولية».

ولعل فى هذا التشابه بين الطرحين.. ومحاولة حصر مصدر العنف فى الاخوان فقط.. دون باقى التيارات التى امتلأ بها تاريخ مصر منذ العشرينيات وحتى الآن.. ما يجعلنا نتوجس خيفة من الغرض الخفى وراء هذا الهجوم.

* لكن هذا قد يهون.. أمام الطرح الخطير الذى طرحه د. وليم سليمان قلادة فى نفس الندوة حينما قال: «الحركة المصرية الوطنية كانت حصيلتها الاجتماع على مبدأ حق المواطنة.. وهذا الحق له شقان: الأول: مشاركة الجماهير فى السلطة وإصدار القرار. والثانى: المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات».

ثم راح يحلل لهما.. ويدلل عليهما فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر.. بما يفهم منه أن التفرقة بين المسيحى.. والمسلم هى أساس التطرف.

* وفى نظرنا أن القول بـ «حق المواطنة» قول حق يراد به باطل.. فى هذا التوقيت بالذات.. فليس حق المواطنة موضوعا وارداً فى المناقشة.. كما لايجب أن يكون وارداً.. لانه يحمل فى طياته محاولات التفرقة بين عنصرى الامة.. كما أنه يعيد فتح موضوع سبق أن أغلق لحظة أن دخل الإسلام أرض مصر.. واستقر بين ربوعها.. فلا مجال للحديث أو التفرقة بين المسيحى والمسلم..

وقد أثار د. رفعت السعيد هذه المسألة مرة أخرى وبصورة أخطر عند مناقشته كتاب د. غالى شكرى «أقنعة الإرهاب»

* وقد روج د. رفعت السعيد ود. نصر حامد أبو زيد ود. غالى شكرى للفكر العلمانى فى هذه الندوة، حتى أن د. نصر حامد أبو زيد قد قال: «إن الدين ليس بمرجعيه شاملة.. وأن العلمانية حركة فكرية متطورة ومن حقنا أن نخترع علمانيتنا الخاصة.. فكريا وسياسيا.. وإلا كنا متولين واقفين عن الثوابت».

ولتحيا العلمانية!

* وفى مقابل الطرح السابق الذى ذهب إلى أن الانحراف عن عناصر حق المواطنة هو سبب التطرف.. فإن سمير مرقص قدم طرحاً مغايراً فى ندوة «الدين والتطرف»، عندما قال: «إن التطرف موقف اجتماعى سلبى.. وأن الإسلام فى مصر عبر تاريخها.. لم يعرف التطرف إنما عرف التصوف الوجدانى والتطرف الحالى يرجع إلى أسباب معظمها اقتصادية.. بدأت منذ عام ١٩٦٧.. عام سقوط الحكم وماتلاه من غزو لنا بالفكر الغربى والثقافة الغربية» وأكد على: «ضرورة فك الارتباط بين الدين والتطرف لأن الدين هو القوة الدافعة للانسان.. نحو اعمار الوطن ووحدة الجماعة والتطرف ظرف استثنائى وعارض».

متابعة:

سمير الطنطاوى

وبالطبع فقد جاء هذا الكلام فى نفس الندوة التى حضرها د. محمد أحمد خلف الله.. ود. أحمد صبحى منصور.. وهاجم فيها د. خلف الله النساء اللاتى ترتدين الحجاب.. وكذلك التيار الإسلامى متهماً إياه بممارسة الإرهاب..

* ومن بين الندوات.. التى كان المتحدثون فيها موضوعيون إلى حد كبير تلك الندوة التى انعقدت تحت اسم «التطرف ومؤسسات المجتمع المدنى» وفيها ذكر «حمدى السيد»: «إن اتهام التيار الدينى المستنير بتأييد التطرف فيه خسارة.. فى مواجهة التطرف والارهاب خاصة بعد نجاح هذا التيار فى النقابات المهنية من خلال انتخابات ديمقراطية.. وكسبه أرضا جديدة.. من خلال الحوار.. وبدأت وتفان فى خدمة الجماعات المختلفة.. كما أنه قدم رموزاً جيدة رضى عنها المثقفون والعمال فالتيار الدينى المستنير يقبل بالتعددية والديمقراطية والحكومة المدنية ويجمع على شرعية الدستور».

وأضاف قائلاً: «إن التيار الدينى المستنير من أكبر القوى المؤهلة لمواجهة التطرف.. فهم يؤمنون بان وصول التطرف إلى الحكم قد يكونوا هم أول ضحاياه».

* كما اتفق د. حسن نافعة مع د. حمدى السيد على ضرورة عدم وضع التيار الدينى المستنير فى زمرة المتطرفين الذين يرفضون كل مؤسسات المجتمع وهى جماعات سياسية وليست دينية.

كما أكد على أن مؤسسات المجتمع المدنى تقع بين مطرقة الإرهاب والتطرف.. وسندان الدولة.. ولابد من الانطلاق للتغيير، وإلغاء بعض القيود التى تحد من دورها..

* أما نبيل الهلالى.. فقد أكد على أن مصر اليوم تقع بين شقى رحى، يتمثلان فى الإرهاب والإرهاب المضاد.. كما أن حقوق الانسان بالفعل تقع بين مطرقه وسندان.. ونحن ضد النظرة الأحادية التى تؤيد كل ما تقوم به الدولة من تطرف مضاد وإرهاب.. وتصب جام غضبها على المتطرفين وبالمثل ضد النظرة المناوئة لها.

وأضاف قائلاً: ومأساتنا أن الدولة تمارس التصفية الجسدية فى مواجهتها للتطرف والجماعات الدينية.. وهو نفس المنهج الذى يتبناه الإرهابيون،

فبلادنا أسيرة دائرة دموية من الإرهاب والإرهاب المضاد.. ولابد من كسر تلك الدائرة للخروج من الازمة.. ولن تنجح محاولاتنا ابداً مادمنا نتبنى منطق أنه لن يفل الإرهاب إلا الإرهاب. وما يستتبع ذلك من اجراءات أمنية ومواجهات بوليسية

وطالب نبيل الهلالى باطلاق حرية تكوين المؤسسات.. وإلغاء قانون الاحزاب، وضرورة وأد ما يدبر من إعطاء الحق لرئيس الجمهورية فى فرض مجلس للنقابة.. فلايمكن إلغاء رأى الجمعية العمومية للنقابة أو جزء منها.. وإعطاء هذا الحق لشخص واحد هو رئيس الجمهورية..

* وأعتبر د. مصطفى كامل السيد ان قضية التطرف قضية اقتصادية فى المقام الاول.. ولننظر إلى المواقع، التى تقع فيها أحداث العنف أو الإرهاب كما أن العنف لايمارس من جانب الجماعات الدينية.. أو التى ترفع شعارات الدين السياسى فحسب.. فقد مارسته الدولة من خلال جهاز الشرطة فى أبو حماد وغيرها.. ونتائج ذلك قد تكون اكثر خطورة من غيرها.

* واختتم سيد ياسين الندوة مؤكداً على أنه لاينبغى مصادرة أى فكر أو رأى.. ومناقشته بصورة ديمقراطية.. مع مراعاة أن عليه أن يقبل بالتعددية وإقامة الحوار بين كافة الفصائل المختلفة بما فيه خير هذا الوطن.

* وفى ندوة «الابعاد الاجتماعية والنفسية للتطرف».. أكد د. محمد شرف على أن عدم تكافؤ الفرص والبطالة لهما دخل كبير فى التطرف.. ولذلك كان الاسلوب الامثل لمواجهة التطرف هو النهج الإسلامى الذى يعالج الفوارق بين الطبقات الغنى منها والفقير المنتج وغير المنتج.. ثم العدل فى الحكم فالعدل هو صمام الأمن، الذى يوصد الطريق أمام التطرف ويمنح المجتمع استقراره.. كذلك التضامن الاجتماعى.

* كما أكد د. عارف الدسوقى على أن دراساته أثبتت أن هناك جهات خارجية صدرت إلينا المخدرات والإرهاب.. وأن جهاز الاعلام الرسمى -للاسف- شارك مع الاعلام الخارجى فى تضخيم تلك المسألة.. فهى -فى نظره- ليست ظاهرة لكنها أحداث فردية خطط لها للإضرار بمصر اجتماعيا واقتصاديا وللإساءة إلى الإسلام بتصويره على أنه دين همجى.

* هذا عن بعض الندوات التى تناولت قضية التطرف، والتى شهدت بعض الرؤى الفكرية التى تستحق أن نتفق معها أو نختلف.. أما البقية الباقية والتى كانت خالية من أى مضمون اللهم إلا الهجوم على الإسلام والإسلاميين.. والقول بعموم الكلام دون فهم موضوع المناقشة.. واستيعاب أبعاده فهى لاتستحق أن نقف عندها.

* ومن تلك الندوات ننتقل فى عجالة سريعة إلى بعض الندوات الثقافية الأخرى فنستمع إلى د. جلال أمين وهو يتحدث فى ندوة «السلطة والثقافة.. فى عصر عبد الناصر والسادات ثم مبارك».. فيؤكد على أن المثقف والمبدع المصرى فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينات.. يعانى حالة أغتراب مرجعها شعوره أن القضايا التى يعانى منها الوطن والمواطنين هى قضاياه وحده، وأن الحكومة مشغولة بقضايا أخرى غير قضايا الشعب والوطن.. وإن العلاقة بين حكم الرئيس مبارك وبين المثقفين لم تشهد سوى عامين فقط من الرضا والقبول هما ٨٢و٨٣.. عادت بعدهما إلى التوتر بسبب أن المثقفين اكتشفوا أن التوجهات والسياسات الداخلية والخارجية هى نفس توجهات فترة حكم السادات.. وأن الحكومة فى واد والشعب فى واد أخر وأن الديمقراطية الحقيقية غائبة وان المسموح به منها.. مجرد هامش أو بوادر للديمقراطية.

* ثم نستمع إلى ألفريد فرج.. وهو يؤكد على انه ليس هناك ازمة ابداع فلدينا قدرة وقوة ثقافية كبيرة جداً لكن هناك ازمة انتفاع.. ومحاصرة للابداع ومنعه من الوصول إلى القاعدة الجماهيرية العريضة، ثم وهو يطالب الحكومة بأن ترفع الحواجز عن الثقافة.. وأن تدعها تنتشر بشكل طبيعى وأن يتم ربط الثقافة بالعملية التعليمية.

* ثم نستمع أيضا إلى د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن -الاقتصادى الكبير- وهو يؤكد على أننا نكرر نفس تجربة اسماعيل فى الاستدانة.. وإن الديون تؤثر على قراراتنا فى الداخل والخارج وإن السير فى عملية الخصخصة يجب أن يتم ببطء شديد.. مراعاة للظروف الداخلية.

* وإلى الشاعر الفلسطينى الكبير سميح القاسم وهو يقول: إن السلطة تتهم المثقف بالتطرف واللاعقلانية.. وإن المثقفين العرب تعرضوا للقمع فى مختلف أنحاء الوطن العربى.

* كما نستمع إلى الفنان يوسف شاهين. وهو يتساءل: لماذا يطلبون منا الاشتراك فى المعركة بعد حدوث الكارثة؟، ومن الذى أتى بهؤلاء المسئولين الذين يقررون مصيرنا؟ وأنه فى حالة عدم وجود صورة للتخاطب فإن اللجوء إلى العنف والتطرف واليأس يكون بديلا مطروحاً.. وإنه آن الاوان لان تكون هناك ديمقراطية حقيقية.

* وأخيراً.. هل يكف د. سمير سرحان عن استثمار منصبه فى مغازلة السلطة ... مثلما حدث بأستضافته سمير رجب فى اللقاءات الفكرية.. وعدم إقامة الندوة التى كانت مخصصة لمناقشة كتاب هيكل «حرب الثلاثين عاما».. وهل يكف عن توظيف منصبه لمصالحه الخاصة مثلما حدث واستضاف رئيس تحرير جريدة الشرق الاوسط السعودية (التى يكتب فيها) فى أحد اللقاءات الفكرية.

الإرهاب فى فكر المثقفين (١١٥)

منابع فكـــر المتطـرفين: رؤيــة مغايــــرة

الشيخ خليل عبد الكريم

راجت بين عدد من الكتاب مقولة مفادها ان افكار جماعات العنف الإسلامية هى ذاتها افكار الخوارج، وفى راينا انها خاطئة تماماً. وفى سبيل الكشف عن خطئها نبدأ بكلمة تصحيحية عن الخوارج، خاصة ان الذين يتحدثون عنهم يستعملون (ال) الاستغراق، ذلك ان كثيراً من رؤسائهم الأول كان من خيرة الصحابة شهد مع الرسول عليه الصلاة والسلام غالبية المشاهد إن لم يكن كلها، وحضر بيعة الرضوان التى أكدت آية قرآنية رضى الله تعالى ورسوله الكريم عمن اشترك فيها، وبعضهم ساهم فى فتوح فارس والشام، وحركة الخوارج كانت ضرورة تاريخية لازمة لافكاك عنها بمعنى انه كان لابد من حدوثها لأسباب أهمها اثنان:

الأول: ان دولة المدينة التى أقامها الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى يثرب بدات خطوطها العريضة تظهر بجلاء لكل ذى عينين (انظر كتابنا «قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية»، وطفقت ملامحها فى البروز فى عهد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بشكل كان من المستحيل الالتفات عنه، خاصة بعد أن أثمرت الفتوحات ثمراتها الأسطورية. وقيام الدولة له آليات وموجبات مغايرة، ولقد احس بذلك عثمان بن عفان - رضى الله عنه - فنطق بقالته الشهيرة «إن الله ليزع بالسلطان ما لايزع بالقرآن» وبدأ المسلمون يتحولون نهائيا من اعضاء فى «أمة» يجمعهم الحب والإيثار والتعاطف والتراحم.. إلخ إلى «رعايا» فى دولة لها سلطة وسطوة ومؤسسات جديدة عليهم مثل «الجيوش» التى تولت الفتوحات والتى حلت محل «السرايا» التى كانت تقوم بـ «الجهاد فى سبيل الله». وكان من المظنون أن يدرك على بن ابى طالب - كرم الله وجهه - ذلك التغيير الجذرى فى بنية المجتمع والسلطة، ولكنه كان «رجلاً وقذه الورع»، ورغم ملكاته الفذة التى لاينكرها إلا جاحد إلا انه أراد أن يعيد «مجتمع الأمة» كما كان فى عهد النبى وصاحبيه، ولكن الظروف الموضوعية رفضت ذلك بالكلية ومن ثم اصبحت الغلبة لمعاوية - رغم الفوارق الشواسع بين الرجلين - لأنه فطن ومشهور عنه الدهاء أن الزمان قد استدار، ومن المستحيل أن يعود القهقرى.

ونشوء الدولة - اى دولة - يستدعى بروز معارضة مسلحة او غير مسلحة، وهو الدور الذى نهض به الخوارج، وكانت دوافعهم إليها (المعارضة المسلحة) هى التى شكلت السبب:

الآخر: وهو استئثار الأرستقراطية القرشية بمقاليد الدولة لأن الأئمة من قريش وبثمرات الفتوحات التى سبق أن وصفناها بأنها أسطورية، ولذا لم يكن مستغرباً أن يصرح وال قرشى فيما بعد هو سعيد بن العاص - والى الكوفة -: «إنما هذا السواد بستان قريش». كما ذكر الطبرى فى كتابه (تاريخ الرسل والملوك) ص ٣١٨ - الجزء الرابع - طبعة دار المعارف بمصر، وكان الخوارج من قبائل الجزيرة العربية البادية هم الذين حملوا على كواهلهم عبء الفتوحات ومكنوا لها بسيوفهم وتعمدت بدمائهم، فلما حان وقت تقسيم الغنائم التفت إليهم الارستقراطية القرشية بالفتات واستأثرت وحدها بالكعكة الشهية، فكان لابد لهم من الخروج او الثورة خاصة وأن «النصوص المقدسة» تقف فى صفهم، ولقد تميز فكر العديد من فرقهم بالعقلانية والاستنارة خاصة فى مسألتى الإمامة والعدالة الاجتماعية.

تلك هى الظروف التاريخية التى أفرزت حركة الخوارج، ولذا ليس مصادفة انها لم تتكرر بعدهم على طول التاريخ الإسلامى. وحتى أخلافهم الذين بقوا حتى الآن فى الجزائر وليبيا وعُمان فهم خوارج بالاسم وإن شئت فقل بالفكر أو الفقه لا بالحركة؛ ومن ثم نخلص إلى أن تشبيه جماعات العنف الإسلامية بهم قفز على التاريخ وتجاهل لكل ظروفه الموضوعية.

بالهجرة من مكة انتهى عهد الاستضعاف وتحمل العذاب، وأصبحت يثرب «المدينة» مستقراً لمجتمع جديد هو أمة المسلمين التى انصهر فيها الأنصار (الأوس والخزرج) والمهاجرون سواء من قريش أو من غيرها، وتولى الرسول عليه الصلاة والسلام القيادة بجانب مهمته الرسالية، وتغير الحال عما كان عليه فى السابق وغدا من اللازم تأمين الوجود للتبشير بالعقيدة (عقيدة التوحيد) أولاً ثم بعد ذلك رد الدسائس الداخلية وصد العدوان الخارجى لتأكيد الوضعية الجديدة بل وإثبات هيبتها، وحل الجهاد محل الصبر على

الأذى.

فكانت الغزوات والسرايا والبعوث وتمت مواجهة الأعداء بطريقة حاسمة لامهادنة فيها، حتى ولو كانوا لايحملون السلاح بل يسهمون في المناواة باللسان مثل كعب بن الأشرف وأبى رافع سلام بن أبي الحقيق اليهوديين، وكان من الطبيعي بل البديهى أن تجىء النصوص المقدسة متوافقة تماماً مع مستلزمات هذه الفترة.

فإذا كانت النصوص مثل:

«صبراً آل ياسر فإن موعدكم الجنة» متفق عليه.

و«لكم دينكم ولى دين» الآية ٦ من سورة الكافرون وهي مكية.

و«أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن» الآية ١٢٥ من سورة النحل وهي مكية.

إذا كانت هذه النصوص توافقت مع فترة الاستضعاف فى مكة.

فإن نصوصاً مثل:

«عن عبد الله بن عمرو عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: القتل فى سبيل الله يكفر كل شىء إلا الدين» أورده البيهقى فى كتاب السنن الصغير.

و«عن أبى هريرة قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أى الأعمال أفضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله، قال: قيل ثم ماذا؟ قال: ثم الجهاد فى سبيل الله...» أورده الدارمى فى سننه.

و«واقتلوهم حيث ثقفتموهم» الآية ١٩١ من سورة البقرة وهي مدنية.

و«فخذوهم واقتلوهم حيث ثقفتموهم» الآية ٩١ من سورة النساء وهى مدنية.

و«فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد» الآية ٥ من سورة التوبة وهى مدنية، وهى المعروفة بـ «آية السيف» والتى يجمع ثقاة المفسرين أنها جبّت آيات المسالمة والصفح والعفو، نقول إن نصوصاً مثل هذه كان من المحتم أن توائم مرحلة يثرب أو مرحلة الاستقواء والتمكن.

إذن السنة العملية والنصوص المقدسة فى العهد المدنى كانا لمواجهة مرحلة تاريخية معينة هى مايمكن أن نسميه مرحلة تأسيس الإسلام وهى مرحلة لها مواصفات خاصة انقضت بانقضائها، ولذلك فإن التمثل بنصوصها ونوازلها ومحاولة تطبيقها على حالتنا الراهنة من قبل جماعات العنف الإسلامية يدخل فى باب التأويل المستكره والتأويل المذموم حسب توصيف كتب التراث لتفسيرات منحرفة فى زمانها أو من باب التلوين والقراءة المغرضة حسب تعبير د. نصر حامد أبوزيد فى أبحاثه وكتاباته المتميزة؛ فلاعامة المسلمين فى مصر أو فى غيرها من الدول العربية والإسلامية يماثلون أفراد القبائل التى عادت الرسول عليه الصلاة والسلام، ولاحكام العرب والمسلمين يقارنون بصناديد قريش وزعماء ثقيف وغطفان وهوازن وغيرهم ممن تصدوا لحربه ولامجتمعنا الراهن يشابه فى أى وجه من الوجوه مجتمع الحجاز فى مكة والطائف ويثرب زمن البعثة.

هذه هى النقطة الجوهرية التى غابت عن الكتّاب والدعاة، ولو أنهم بعد أن دللناهم عليها يشمرون عن سواعدهم لتوضيح الفروق الجوهرية لفتية جماعات العنف الإسلامية بين موجبات مرحلة التأسيس وبين مستلزمات عصرنا الحاضر فإنهم لاريب سوف يحققون تقدماً ملموساً بدلاً من الانطلاق من مقولة مغلوطة وهى تشبيه أفكارهم بأفكار الخوارج.

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٣

محمد حسنين هيكل يتحدث عن

الاسلام السياسى

لا دين بلا سياسة!

□ قابلت حسن البنا فى « أخبار اليوم » واعتذرت عن تحرير جريدة الاخوان

□ البنا أول من حول الاجتهاد إلى فعل عام

حوار عادل حمودة

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٣

أكثر من « بوابة » للحوار يمكن الدخول منها إلى مدينة « الرأى » التى يسكنها ويحكمها محمد حسنين هيكل .

إنه واحد من أهم ١١ صحفياً فى العالم .. وكتبه تترجم إلى ٣١ لغة .. وتنشر مقالاته فى أشهر الصحف الأمريكية والبريطانية .. وتدعوه جامعات الدنيا لاستعراض خبراته ..

ومع ذلك لانجد مطبوعة عربية واحدة ، تحتمل مايكتبه لمدة طويلة ، متصلة ..

وعندما وافق على أن يقول ماعنده وجها لوجه ، فى نقاش مفتوح ، وسط زحام جمهور « معرض الكتاب » ، مرة واحدة فى كل سنة ، لم تستمر التجربة ..

ووجدت من يخشاها ومن ثم انتقل التربص برأيه من القلم إلى اللسان .

لكن .. هذا لايمنع أن « بوابات » الحوار الصحفى معه لاتزال مفتوحة .. بلا حذر ، وبلا حرج .. وبدون جمارك تسأل عن المحظورات .. أو الممنوعات ..

ونحن لانجد سوى هذه البوابات لنعرف مافى عقله من أفكار ، وما فى ذاكرته من أسرار ، وما فى خزانة وثائقه من معلومات .. وهذه الأدوات ، والمشارط ، تتجه مثل سهام النار إلى قلب الأحداث المجنونة التى تقفز من حولنا .. وجعلتنا نشعر أننا نعيش فى سيرك اختلطت فيه الوحوش الكاسرة بالمهرجين .


عبد الناصر


السادات

هزيمة بوش ودموع العرب التى ذرفوها عليه .. نحن وكلينتون والرؤية التى لم تثبت فى سماء البيت الأبيض .. الإسلام السياسى وحوادث العنف .. المرأة والسلطة فى زمن الوسائل الخفية التى تحكم السياسة .. وغيرها من القضايا التى تشغلنا ، ويغطيها الضباب . وتجعلنا نقف على أظافرنا ، ونشب لعلنا نطول الأفق ، ونرى مايخفيه المستقبل من مفاجآت .

ويملك هيكل أسلحة تشريح مثل هذه القضايا .. فهو لايزال على اتصال بأشخاص يعرفون مفاتيح العالم . وفى مكتبته مابين ٢٠ - ٢٥ ألف كتاب . وفى الكمبيوتر الذى يحتل إحدى حجرات مكتبه - المطل على النيل - مابين ٧ - ٨ ملايين كلمة .. ثم إنه يسجل فى أوراقه الخاصة مايسمعه ومايراه ، وهو مايعتبره .. « غير قابل للنشر » .. بالإضافة إلى وثائق حصل - أو عثر - عليها ، وبعضها مجرد قصاصات صغيرة بخط زعماء العالم ، وعلى رأسهم بالقطع جمال عبدالناصر .

وكنت قد طرحت فى الأسبوع الماضى ، قضية وثائق الثورة ، وأوراق جمال عبدالناصر ، وماجرى لها ، وجاءت سيرة هيكل فى الموضوع ، فكان من الطبيعى أن يكون هذا الموضوع إحدى بوابات الحوار .

إن كثيرا مما يجرى حولنا ، او يمر علينا يجعلنا نفتقد هيكل ، ونتذكره ، ونتمنى معرفة رايه فيه . وخاصة انه يؤمن بالقول المعروف لفيلسوف قديم « قل كلمتك وامضى » . كما انه يؤمن - على حد قوله - بان مستقبله وراءه .. والمقصود انه صنع نفسه وحفر تاريخه ، ولم يعد يبغى سوى وجه الحقيقة المجردة .. ومهما اختلفنا او اتفقنا معه ، فإنه يظل واحدا ممن يستحقون الإنصات ... لو تكلموا .

وقد جرى الحوار مبكرا فى صباح بارد .. فهو ينام قبل منتصف الليل .. ويستيقظ قبل ان تطرق الشمس ابواب السماء .. ويمارس رياضة خفيفة ، لم يمنعه عنها إلا حادث عارض وقع له مؤخرا فى « الغردقة » استدعى شد اطراف الجرح المفتوح بعشر « غرز » اطمان على سلامتها الدكتور إبراهيم بدران .

إنه رجل منظم جدا بطبيعته . الساعة الثامنة صباحا تجده جالسا إلى مكتبه حتى الساعة الثالثة بعد الظهر . وهو يذكرك بإصرار نجيب محفوظ على الإبداع المنظم والمتصل يوميا

وإلى جانب مكتبه تمثال للكاتب المصرى الجالس القرفصاء . رمز الداب على الكتابة منذ ٤ آلاف سنة .. وهو الداب الذى لاتُخطئه فى هيكل وهو يعمل .. او وهو يتكلم .

- بكامل اناقته - والسيجار فى يده .. احيانا يشعله .. واحيانا يكتفى بإشعال عود الكبريت .. حسب سخونة حماسة لما يقول .

وقد عودنا هيكل على المفاجاة عندما يكتب او يتكلم .. ويمكن ان تكون المفاجاة فى رقم يمس الناس .. او تكون المفاجاة فى سر تاريخى يكشفه بعد ان كاد يختنق تحت تراب الإهمال والنسيان .

واتصور ان اولى مفاجات هذا الحوار تاريخية .. كان الحوار قد بدا من محطة الإسلام السياسى .. وراح هيكل يتدفق ، جامعا فراشات الكلام من حقول متنوعة ، وبينما يلتقط فراشة ملونة من حقل التاريخ . قال

- حسن البنا كان يجلس فى مكتبى فى « اخبار اليوم » .

□ تقصد المرشد العام الأول لجماعة الإخوان المسلمين ؟

ـ نعم .. كان في مكتبي ينتظر عبدالرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية كي يعطيه احد بيانات الجماعة .. وقد عرض حسن البنا عليّ بعد ذلك سكرتارية تحرير جريدة « الإخوان المسلمون » . ولكني اعتذرت . كان ذلك في سنة ١٩٤٦ ، في وقت أراد فيه الإخوان اصدار جريدة لهم . وقد عهدوا بالمشروع إلى عبدالحليم الغمراوي وكان محرراً في « الأهرام » .. ولسبب او لآخر قال الغمراوي للبنا إننا بحاجة إلى شبان للجريدة .. وكان يبدو وقتها انني يمكن ان اكون صحفياً واعداً .. فرشحوني .. وذهبت إلى حسن البنا في مقره العام بالحلمية ، بعد ان اخذت موعدا بعد صلاة الجمعة .. ودخلت المسجد : في وقت كان يخطب فيه البنا خطبته الشهيرة التي وصف فيها الإخوان برهبان الليل وفرسان النهار .. وبعد ان انتهى البنا فتحنا موضوع الجريدة .. واتذكر انني سالته سؤالا مهنيا عن قارئي الجريدة .. من يكون ؟ .. وكيف تصل إليه : فقال : « إذا كنت تتحدث عن التوزيع فلا تقلق من هذه الناحية » .. انا كنت اتساءل عن محتوى الجريدة ونوعية قارئها .. وهو سؤال سهل وصعب في وقت واحد .. لكنه قال إن مصر بها ٤ آلاف قرية ، كل قرية منها بها مكتب دعوة يضم ١٢ فردا ولو اشترى الجريدة هؤلاء فقط لكان التوزيع ٤٨ الفا قبل النزول إلى الباعة

□ هذه نشرة لا جريدة .

لذلك قلت له إن هذا غير ممكن .. واضفت انني اخشى ان اقول إن في دعاوى الوطنية ودعاوى الدين . والدعاوى الكبرى لابد ان نفرق بينها وبين سلعة تباع . لأن القارىء عندما يدفع قرشا في صحيفة . فهو يختار مايرضي مزاجه ، فلا تقيده بما تتحدث عنه .. ابعد عنه موضوعات الدعوة ، والوطنية .. دعه يختار السلعة التي يعتقد انها انفع له ..

ولا تضيع وقتك معه .. وكان من المتوقع ان نختلف .. وهو ماحدث .. ثم بعد ذلك سافرت حتى لايتكرر العرض .

□ لكن .. رفض العرض لم يمنع عدسات كاميرتك الشخصية من التقاط ملامح حسن البنا النفسية والقيادية

ـ أتفق او أختلف مع حسن البنا لكن هو رجل بلا جدال انشا حركة ووضع اساسا لفكرة استمرت طويلا

□ بمعنى :

ـ كل جيل يحاول ان يعيد ترجمة مواريثه إلى لغة الواقع .. مثلا الشيخ محمد عبده . في بداية هذا القرن .. اجتهد فكريا .. وكان اجتهاده اساس المدرسة السلفية الحديثة ..

اما حسن البنا فقد اقترب بالاجتهاد الديني من الفعل العام ، وفعل ذلك داخل ملابسات سياسية وإقليمية معينة ، لم يكن معزولا عنها .

يعني فكرة تشجيع الإخوان لم تكن في عزلة عن فكرة مقاومة اغلبية الوفد وهذا من طبائع التطور في المجتمع .. إن كبار المتعاطفين مع الإخوان من الساسة القدامى كانوا من البارزين في التوجه الملكي .. واقول « التوجه الملكي » بمعناه الحسن .. وليس السيىء .. لاننا مع الاسف الشديد ، من كثرة استعمالنا لكلمات في حملات [illegible] هذه الكلمات بإيماءات سيئة .. إننا نحاول [illegible] الاعتبار لبعض الكلمات حتى ننقيها من شوائب العيب .. لقد جعلنا كلمة « الإصلاح » من الكلمات السيئة ، رغم انها كلمة طيبة

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣

وجعلنا كلمة العدل الاجتماعي موازية لمعنى سيىء ..وهكذا .

□ قل لنا مثلا للسياسيين الذين تقصدهم هنا !

ـ على ماهر مثلا .. كان من رجال القصر .. وكان متعاطفاً مع الإخوان .. وكان مهتما بقضية الشرق والرجوع للسابق .

□ لقد تطورت وتغيرت حركة الإخوان .. ويمكن أن نقول تهورت .. وخلقت فيما بعد مايسمى الآن بالإسلام السياسى .. ومن رحم هذه الحركة خرجت جماعات العنف التى تطلق الرصاص .

ـ أحس أننا فى كثير من المرات نعالج أمراضنا أو مشاكلنا على طريقة السحر والأحجبة ، بينما نجد أنه إذا أصيب أحد بمرض ذهب إلى الطبيب المختص وقبل أن يقترب الطبيب من المرض يطلب رسم قلب وتحليل دم وأشعة على الجسم كله تقريبا . وعلى ضوء النتائج يكون التشخيص .. يحدث ذلك الآن فى كل شىء .. لاتقوم بأى خطوة إلا إذا عرفت أين تذهب .. بما فى ذلك السياسة .. والسياسة بطبيعتها هى بالدرجة الأولى « رغبة تأمين » .. كل نظام هدفه أن يبقى فى السلطة ، وبالتالى فهو يطوع مالديه من برامج وأفكار للبقاء والاستمرار فى السلطة .. لكنه لايريد السلطة فى حد ذاتها .. وإنما لتنفيذ مايعتقد أنه صحيح أو مناسب !

□ كلمة « تأمين » توحى دائما بالأمن .. الأمن بمفهومه المباشر .

ـ إننا لانقصد الكلمة بهذا المعنى الذى يستدعى صورة البوليس الممسك بعصاه . لكن نقصد الكلمة بمعناها الأكبر .. وهو أنك تستطيع أن تمارس حياتك العادية دونما تهديد .. وتستطيع السلطة أن تنفذ برامجها دونما اضطراب .. ومن ثم يدخل تحت « التأمين » علاقة السلطة فى الحوار مع كل الأطراف والقوى الأخرى .

□ هذا يتفق مع ماسبق إن قلته .. إن هدف المجتمع فى النهاية هو تنمية مصالحه وصيانة أمنه .

ـ لكن المشكلة أن بعض المجتمعات فى لحظات الحصار ، أو لحظات الضيق ، والأزمات يلجأ إلى أبسط أنواع الأمر يلجأ إلى أمن القمع والقوة ، دون أن ينتبه إلى ماتشيره تحاليل الدم وصور الأشعة . فتكون ضرباته غير مؤثرة . وليست موجهة مباشرة إلى البؤرة الميكروبية .

□ هل توافق على مصطلح « الإسلام السياسى » ؟

ـ طبعا .. فهناك إسلام سياسى .. وكل دين به سياسة فالسياسة هى تسيير أمور الناس وتنظيم شئونهم والدين يعطى الناس إجابات عن كل مايطلبونه و مايتصورونه أنهم يريدونه

الدين إذن سياسة . إنما العبادات خارج السياسة .. وكيف لايكون الدين سياسة ورئيس الدولة فى انجلترا ـ على سبيل المثال ـ هو رأس الكنيسة إنما إذا قلت إنك تريد عمل فصل فهذه قضية أخرى ، يجب أن يقبلها المجتمع ، ويجب أن يعتبر الدين قضية متعلقة بالتاريخ ، وأنه وعاء من الثقافة أما إذا لم يحدث ذلك فلابد أن تدرك أنه سياسة وأنه فاعل سياسى بالدرجة الأولى

الدولة نفسها تمارس الدين فى السياسة .

فدعوى الرجوع عن القرارات الاشتراكية كانت بفتاوى شرعية .

□ والبعض افتى بأن قوانين الإصلاح الزراعى كانت حراما .. وسبق أن افتوا بأن الصلح مع إسرائيل حلال .

ـ المشكلة انك لا تستطيع ان تكون انتقائيا .. إذا اردت ان تسير في طريق فعليك ان تقطعه حتى النهاية .. لاتستطيع ان تقول إنك هنا علمانى . وهنا إسلامى !.

□ إنها حالة مزمنة جربناها في كل العصور .. حالة الوقوف على السلالم !

ـ المجتمعات لابد ان تتسق مع بعضها انت اخترت انا لا اناقش اختيارى . ولكن امض في اختيارك حتى النهاية ولا ترجع في منتصف الطريق ومن ثم لا يجوز تضييع الوقت بأن الدين سياسة أم لا ؟ .. فهو سياسة . وقد حدث ذلك باختيارنا .. وبكل مواثيقنا التى عملناها .. فدستور ١٩٢٣ نص في مادة متأخرة دمجت اللغة العربية بالإسلام . وهو النص الذى اعتمده جمال عبدالناصر في دستور ١٩٥٦ . لكن بعد صفقة الإخوان مع السادات جاء دستور ١٩٧١ في مادة متقدمة عن الشريعة الإسلامية .

وإذا اخذنا هذا المنطق بالقول بأن واقع الدين سياسة ، وإذا كنت تقول بأن هدف المجتمعات هو الاستقرار والترقى والتقدم وصيانة الأمن ، وان الدين كفل هذا مباشرة في عصور معينة ، نقول إنه جاءت عصور اخرى في الاجتهاد الإنسانى اضافت إلى تعاليم الدين الكثير من الثراء .. لم يحدث هذا عندنا فقط وإنما حدث في العالم كله . ونحن شأننا كغيرنا سرنا في هذا التطور الدين موجود ركيزة لكن التجربة الإنسانية اضافت وبنت حوله الكثير

□ لكن الناس في كثير من الأحيان يتجاهلون هذه الإضافة .. ويعيدون في عصر لاحق قوانين الحياة في عصر سابق .. مستندين في ذلك على الدين .. وكأن الدين هو إصرار على الماضى فقط .

ـ الدين مرجعية .. وإنما هذه المرجعية لاتحتاج لها إلا عندما تتأزم الأمور .. فترجع وتقول إنك تريد تفسيراً .. ان المرجعية هنا مثل القانون لاتحتاج إلى استحضار نصوصه والاستشهاد بها حرفا إلا إذا وقعت في مشكلة مع انه في كل الأحوال سائد وموجود ومستقر

انا استغرب من إثارة قضية الأصالة والمعاصرة ليس هناك شىء اسمه أصالة . ولا آخر اسمه المعاصرة فإذا أنا إنسان حى فإن الموروث فاعل . والمكتسب ايضا فاعل . وكلاهما يتسق في داخلى

لكن يأتى التصادم عندما يمر المجتمع بأزمة وينقسم على نفسه .. ساعتها يتذكر المرجعية ويعود إلى النصوص .. ويقترب جدا من المنابع والاصول . وبصورة حرفية ضيقة لأنه في خلال تجربته الإنسانية كانت هذه النصوص مسكونة في اعماقه ، وتحيطه من كل جانب ويستلهم منها الكثير !

□ هذا إذن سر عودة الإسلام السياسى ؟

ـ انت اليوم في ازمة . والإسلام سياسة والناس تريد تفسيراً للأزمة .. لأنها في شك وحيرة إذن تعود إلى النصوص لتنقذ نفسها من الضياع وهنا نسأل عن سبب الضياع .

إن اول اسباب الضياع انك الهين هوية مجتمعك أو زرعت التناقض في هذه الهوية لم تستطع أن توفق بين الوجوه المختلفة للهوية وضعت الإسلام في تعارض

مع العروبة . مع انه لاتعارض فمصالح ماليزيا الإسلامية ليست اقرب الينا من مصالح اى دولة عربية . إن هناك داخل الكيان الإسلامى الكبير جزيرة عربية ، ليست منعزلة وإنما لها خصوصية خصوصية الجغرافيا والتاريخ والاتصال والعمل المشترك . فإذا خلقت شكاً فى هذا وجدت الضياع امامك .

ايضا نحن اخطانا فى شان مشروعات التنمية التنمية فى العالم الثالث - وحتى فى العالم الأول - الدولة تقوم فيها بدور رئيسى

وهو ماتنصلنا منه ومن ثم اقتربنا اكثر من الضياع .

ومنذ سنوات طويلة ونحن نواجه التيارات الجديدة - الوطنية والتقدمية - التى ظهرت فى الخمسينيات والستينيات بالدين .. قلنا إنها معادية للإسلام .

انا لا اقول ذلك اليوم للعودة إلى الامس .. ابدا .. فكل جيل من واجبه ان يراجع ما كان وان يعيد امتحان المقولات الاساسية المتعلقة بوجوده . وان يعيد تفسيرها .. لكن لا اعرف سابقة فى التاريخ لعدول بالكامل عما كان وإدانة بالكامل له .. كما جرى لنا .. وكنا فى ذلك - للاسف الشديد - اداة مفعول به اكثر منا فاعلا وقد حدث اختراق لنا والاختراق هو الظاهرة الطبيعية للمحاولات المستمرة لفرض السيطرة الاجنبية علينا

انا اوافق ان نقف امام الامس ونناقشه ونحدد اخطاءه . ولكن محاولة نفيه كما حدث لا اوافق عليه .. وهذا سر الأزمة التى وصلت إلى حد العنف .. وقبل ان نخرج

وندين كل مانراه حولنا من مظاهر عنف لابد ان نتساءل عما جنته يدانا . إن بعض الشباب الذى يستخدم العنف تدرب فى افغانستان ، وهؤلاء دعتهم جهات - نحن والنظام فى ذلك الوقت كان يعلمها - إلى الجهاد فى سبيل الله ، وتم تدريبهم وتسليحهم

وإرسالهم إلى افغانستان .. ولسنوات طويلة تم تلقينهم مثلا معينا ومن اجل هذا المثل حملوا السلاح فى ظروف ملتبسة .

اى واحد من هؤلاء كان يستطيع ان يعرف ان الذى يدربه هو جهاز المخابرات الامريكية لكنه تغاضى عن ذلك فى سبيل الإسلام .. كان هناك ١٥ - ٢٠ الف شاب فى العالم العربى تعرضوا إلى هذه التجربة وعاشوها . هل هؤلاء مجرمون ام ضحايا انا مستعد ان اقول إنهم ضحايا .

□ **لقد استخدموهم ثم صرخوا منهم بعد ذلك**

- وايضا مجموعات الشباب التى خرجت ووجدت انه ليس هناك يقين ، فإذا بها ترجع إلى النص الأصلى تطلب تفسيرا . ومن ثم تعيد امتحان هذا النص فى حياتها الآن .. لقد قلنا إن كل ماكان قبل الثورة باطل .. وكل ماكان فى وقت جمال عبدالناصر - باطل وكذلك ماكان فى وقت انور السادات .. طيب ولكن الا تدرك ان معنى هذا ان كل الأجيال الموجودة لابد ان تبحث عن هوية اخرى لنفسها .

كل مجتمع لابد ان تكون عنده هوية .. وفكرة مركزية سواء اسميتها ايديولوجيا ام اى شىء آخر .. إنما دون هوية . ودون فكرة مركزية محركة يصعب جدا على المجتمعات ان تندفع إلى الأمام او حتى تتحرك

فإذا قلت لى إننى اخذت منك هويتك وفكرتك المركزية وكل رؤاك للعالم فماذا افعل سوى العودة المتزمتة إلى النص

وعندما ينقلب العدو إلى صديق .. والعكس .. فلماذا لاتختلط الأمور ؟.

في واقع الأمر نحن أمام مشكلة أمان مجتمع أكبر منها مجرد مشكلة تأمين بالقوة ليس فقط بالنسبة للشباب وإنما بالنسبة لنا جميعا .

وللحوار بقية عادل حمودة

الأسبوع القادم

وثائق عبد الناصر .. أين ؟

المرأة والسلطة والسياسة الخفية

نحن وكلينتون والاحترام

قضية ورأى

احسنت هيئة الكتاب صنعا اذ طبعت الاعمال الكاملة لشهيد الكلمة الدكتور فرج فودة الذى نذر حياته دفاعا عن حرية الاعتقاد فى مصر المتحضرة وحرية المصريين فى انتخاب حكومة مدنية تحكم وفقا للصالح العام للأمة المصرية وقدم روحه الطاهرة على مذبح التعصب المقيت دفاعا عن هذه المثل العليا . وهيئة الكتاب تؤدى بذلك واجبا قوميا ان لم تنهض به حق عليها اللوم وتحتم على سائر الوطنيين الشرفاء ان يسالوها الحساب . فالدولة التى تعد الهيئة احد اجهزتها مفوضة من قبل الشعب فى حماية حاضر الامة ورعاية مستقبلها والدفاع عن انبل ما فى ماضيها والدولة المدنية التى يقودها سياسيون محنكون ، وليس رجال دين يتهجون ابجديات العمل السياسى . كما هو الحال فى ايران الخومينية هى المستقبل الذى ينتظر كل امة تريد ان يكون لقدمها موطىء تحت شمس القرن القادم ؟ فهى الدولة التى تحترم حدود الوطن ولا تقيم تناقضا كاذبا ومفرضا بين الايمان وحب الاوطان . وهذا هو جوهر ما دعا اليه الشهيد وكان يتاسى فى ذلك بمصرى عظيم هو رفاعة الطهطاوى الذى ساهم فى بناء مصر الحديثة التى تفخر باختلافها عما جاورها من بلدان الشرق الاوسط ، وكان الراحل الكريم يسير فى ذلك على درب الزعيم الوطنى الخالد سعد زغلول الذى قال « الدين لله والوطن للجميع » .

بيومى قنديل

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢-٢ فبراير ١٩٩٢

الكاتب الذى لا يعرف قشعريرة الصدام مع العالم ،
يتحول إلى قلم « فلوماستر » أليف ، استؤصلت منه غدد الرفض والقنص
وبهذا المعنى لا يخشى محمد حسنين هيكل أن يصل الحوار
معه إلى مناطق الخطر .. ومستودعات البنزين .. والمتاعب
سريعة الاشتعال .
وقد بدأ طريق الحوار - فى العدد الماضى - بمحطة الإسلام
السياسى .. وقبل أن نغادر هذه المحطة أضاف هيكل :

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

– في واقع الامر نحن امام مشكلة .. امام مجتمع .. وهي مشكلة اكبر من مجرد تأمين بالقوة .

[illegible]

والتعليم والعمل .. لكن في اواخر السبعينيات بدأت مظاهرة الارتداد .. وعاد غطاء الراس .. ولا اقول الحجاب .. إن هذا الغطاء راية احتجاج على عدم فهم مايحدث .. راية يقول اصحابها : نحن نستسلم ونرفع الراية البيضاء .. نحن لا نعرف شيئاً مما يجرى حولنا ، لذلك فإننا نستر ونحمي رؤوسنا .

□ إنها حماية مؤقتة وعاجزة للعقول الحائرة .

– إنها مظاهر واعراض مشكلة .. ونحن كمجتمع لم نتفق على ماهية هذه المشكلة .. نحن نرى جزءا واحدا منها فقط هو الجزء المهدد للامن .. ونتصور انه كل المشكلة .. وهذا ليس صحيحاً .. والصحيح اننا نواجه مشكلة لا نعرفها .

□ كيف لا نعرف المشكلة واصوات الرصاص والضحايا اصبحت عالية الآن ؟

– اسمع .. المشكلة ضاربة في تاريخنا الحديث .. فالحركة الدينية الراغبة في الفعل المباشر ، او في الوصول مباشرة إلى السلطة ، بدأت بصدام الإخوان مع النظام الليبرالي الذي كان يمثله الوفد في تلك الفترة [illegible] [illegible] ومصطفى النحاس [illegible] وتصاعد الصدام [illegible] ١٩٤٨ [illegible] فلسطين ، حيث استغل الإخوان ما حدث من اضطراب وانهيار .. في ذلك الوقت كنت صحفياً شاباً .. واتذكر ان كل دور السينما كان بها قنبلة .. واتذكر الاغتيالات التي لم تتوقف .. احمد ماهر .. النقراشي .. الخازندار .. سليم زكي .. وغيرهم .. لم يكن يمر شهر إلا وتقع حادثة مدوية .. ودخل النظام في مواجهة .. ونجح النظام في المواجهة رغم انه كان ضعيفاً .

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

□ كيف ؟

- لانه كانت هناك بدائل اخرى مطروحة على الساحة .. الاشتراكية .. الديمقراطية .. والفكرة الدينية .

□ ومعظم هذه البدائل اختفت الآن .

- لقد شككنا فيها ووصمناها بما لم يكن فيها .

□ لكن المشوار بدأ بعد ثورة يوليو .

- بعد الثورة كانت فترة الخلخلة الأولى للإخوان .. إن القمع لم يكن سبب القضاء على الإخوان .. وإنما الذى انهى الموضوع تحد اكبر في كافة شئون الوطن .. مشروع قومى استوعب الطموح والآمال .. في سنة ١٩٦٥ جاءت ازمة جديدة فجرها سيد قطب .. وانا مستعد ان احترم رؤية سيد قطب ، لكنه في النهاية هو رد فعل وليس فاعلا ، فقد تاثر بافكار ابو الاعلى المودودى القادمة من باكستان .. وانصار سيد قطب لا يخفون ذلك .. وهى افكار اعتقد انها غير قابلة لان تعيش في مصر .. فهى افكار مناسبة لاقلية مسلمة تعيش في محيط من الاغلبية الهندوكية .. ومن ثم هى تعبير عن احتجاج ، انسلاخى ، كامل من جو يمتلىء بالتعصب والفتنة .. وهو جو لا وجود له في العالم العربى .. فكل شىء هنا على نحو ما ، اكثر اتساقاً وإن عنفت الصراعات الفكرية والسياسية والاجتماعية .

□ إذن لماذا وجدت هذه الأفكار من يتحمس لها ؟

- عندما تنظر إلى سنة ١٩٦٥ تجد انها في غاية الاهمية بالنسبة لمصر .. في تلك السنة انتهت خطة التنمية الاولى ، والمرحلة الأولى في السد العالى ، وانفقنا استثمارات قدرها ٣٠٠ ، ٤٠٠ مليون جنيه - وهو مبلغ ضخم في ذلك الوقت - ولم يشعر الناس بعائد بسبب طبيعة هذه النوعية من المشروعات والاستثمارات ، فبدأ التململ ، ثم ازداد التململ بسبب ازمة حرب اليمن ، وبسبب الاعراض الجانبية المصاحبة لبقاء نظام في السلطة لمدة طويلة .. وفي هذا المناخ ظهرت حركة محدودة ، تمت مواجهتها ، بصرف النظر عن كيفية ذلك .

□ لكن هذه المواجهة لم تمنع تفريخ اجيال جديدة شابة اعتبرت سيد قطب زعيمها ، رغم انه لم يعد على قيد الحياة .

- إن ذلك حدث فيما بعد حينما وجدت الأفكار الانسلاخية مناخاً من الاغتراب الفكرى والاقتصادى بدأ يستشرى في اجواء الانفتاح وما صاحبها من مظاهر .. فحادثة الفنية العسكرية - التى اعتقد انها حركة احتجاجية - يمكن ان نقول إن بعض افرادها كانوا من المحتجين على ماحدث في ١٩٦٥ .

□ كان مثيراً للدهشة ان تحدث واقعة الفنية العسكرية بعد ٦ اشهر فقط من حرب اكتوبر ، وهى الحرب التى اعادت لنا الكثير مما فقدناه في حرب يونيو .

- ابتداء من بعد حرب اكتوبر كانت التوجهات والاختيارات. - والتى لا اناقش صحتها - من شانها ان تحدث تناقضا بين حاضر المجتمع ، وماضيه .. ولم يكن تناقضا بالدرس والتحليل وإعادة الفحص ، وإنما كان تناقضا بالحملات والتشهير .. كان من الممكن ان نقول ان مصر - الثورة انجزت مرحلتها ونحن نريد ان نستبدلها



القاهرة

بشىء اخر .. لكننا قلنا إن الأمس كان إجرامياً ، مع ان جزءا من الذين قالوا ذلك ، كانوا شركاء في الماضى .. لقد زرعوا في الناس عقدة الذنب وحاسبوهم على مالم يرتكبوه .. وبعد هذه الاختيارات اصبحنا مجتمعا بتروليا دون أن يكون لدينا بترول .. مستوى الأسعار والتطلعات ومستوى الفوارق بين الطبقات .. ولاحظ ان مجتمع البترول هو المجتمع الذى اختار قبل غيره في العصر الحديث ان يظهر على الناس بعباءة الإسلام .

هذه الحيرة ، وهذا التناقض هو الذى اخرج إلينا اجيال الاحتجاج .. ولقد رايت بعضهم في السجن .. في سنة ١٩٨١ .. كان كل الموجودين بقايا مما كان ذات يوم ، ماعدا شباب التيار الدينى الجديد ، الذى بدا رافضا لكل ما هو قائم .. ويكاد يكون رافضاً للحياة .

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

مثال ذلك .. شاب كان في السنة النهائية بكلية الهندسة ، عندما حاولت ان اكلمه في السياسة رفض ، وقال : إنها شئون دنيا .. وعرفت انه كان في خلوة بالجامع عند القبض عليه لمدة ٤٠ يوما .. وكان عمره ٢١ سنة .. ومعني ذلك انه يفضل الانسحاب من الحياة ويرفضها .

وهؤلاء الشبان - عندما تراهم وتسمعهم - تقول على الفور إنهم ليسوا منتمين لمحن صدام التيار الدينى والسلطة في ١٩٤٨ ، و ١٩٥٤ ، و ١٩٦٥ ، ولا لشرارات حوادث العنف التى وقعت في ٧٤ و ١٩٧٧ .. لكنهم وافد جديد على الساحة ، وهو وافد قادم من باب المجتمع وليس من باب الدين .

الدين بالنسبة لهؤلاء هو عودة إلى الاحتماء بالنص .. فالنص هو القانون الوحيد الذى يمكن ان يكون معه ، وهو مفهوم له ، وفي غياب الاشياء الاخرى ، لايجد سواه .. كما انه يعطيه ولاء غير محدود ، وتصرفا جريئا ، مثل إلقاء قنبلة على اتوبيس سياحي ، دون ان يدرى ما هى السياحة ، وماذا تفعل ؟

□ وربما لا يدرى ما هى السياسة ايضاً ؟

- نعود مرة اخرى ونؤكد ان كل دين سياسة ، فالدين في واقع الامر محاولة لتفسير الحياة منذ نشاتها إلى نهايتها ولك ان تختار .. وفي الإسلام الله موجود معك ، وليس مفارقا لك ، وهو يراقب تصرفاتك .. ولكن افة الدولة الإسلامية ، كانت الضعف السياسى ، وتصارع الولاة .. وهذا حدث في كل دين .. ولكن في المجتمعات الاخرى - سواء كان هذا صحيحا ام خطا - قوانين السياسة منفصلة عن تعاليم الدين .. المجتمع الامريكى مثلا لا ينفق على مدرسة دينية .. ولكن .. في بعض الولايات نجد من يمنع تدريس نظرية النشاة والتطور لداروين .

وكما في السياسة ، في الدين ، كل قضية إما ان تجد من يتكلم عنها ، او من يستغلها ، ثم بعد ذلك لابد ان ترى كيف حدث ما حدث وما هى اسبابه ؟ ولماذا لجانا إلى الكهنة ، ولماذا رجعنا مرة اخرى إلى قرب النصوص الحرفية من غير الاستعانة باجتهادنا الإنسانى الذى نحن مكلفون به .

إذا فعلنا ذلك فانا اعتقد اننا سنكتشف ان المشكلة ليست كبيرة إلى هذه الدرجة ، وفي واقع الامر فهى ليست كبيرة .

في مصر مشكلة وازمة .. نعم .. ولكنها ليست ازمة الدين او ازمة التيار الدينى .. هنا مجتمع يحتج على اشياء يراها ولا تعجبه ولا يوافق عليها ، وليست لديه وسائل تغييرها .. لذلك يلجا إلى الابتعاد ويندفع إلى شيء اخر .. وإذا جئنا إلى هؤلاء المحتجين ، فالحقيقة انهم ليست لهم هذه الفاعلية التي ننسبها إليهم .

وإذا جئنا إلى موضوع السياحة بالذات .. انا اعتقد انها خطا من جانب الدولة .. لان ما جرى من حوادث كان محصوراً ولا يساوى كثيراً .. هم الذين يكبرون هذه الاشياء .. فلو حصرنا كل حوادث ما نسميه الإرهاب سنكتشف انها جميعاً محدودة ، وتحدث في مجتمعات طبيعية ، عادية ، لان في كل المجتمعات هناك قلة من الناس يصل بها الاحتجاج اليائس إلى القيام باى عمل من هذا القبيل .

في امريكا احد المواطنين اغتال كيندى رئيس الجمهورية .. هل قال احد إن امريكا قد جنت وان كل من فيها مجانين ؟.. دع قصة اغتيال الرئيس السادات فهذه لها ملابساتها وظروفها ، لكن دعنا نتحدث عما نراه اليوم .. الذى حدث ان كاتبا قد اغتيل .. وجبهة في الاقتصاد الوطنى قد ضُربت ، او يبدو ذلك .. ومع هذا فحتى هذه الهجمات محدودة جداً .

□ هل هذا معقول ؟

- انا افرق بين ما هو موجود اليوم وما يمكن ان يوجد غداً .. لان هذه الحوادث المحدودة التى نراها اليوم هى عملية تدريب وبروفات عما يمكن ان يحدث غداً .. لذلك انا خائف من الغد . اما ما يحدث اليوم فلست قلقا منه إلى هذه الدرجة .

الكارثة التى احدثت هذا الاثر الاقتصادى انك ضخمت الحوادث وجعلتها خارج حدودها .. النتائج التى حدثت جاءت بسبب المبالغة .. وانت لم تبالغ لانك مجنون .. وإنما لان حساباتك تنحصر في انك راغب في عزل هذه الفكرة عن المجتمع ، وعزل هذا التيار عن الجماهير .. كل هذا يحدث اليوم وفي الذهن ما سيحدث في الغد .. الموجود اليوم لا يقلق .. صبى صغير القى بورقة في معبد الكرنك يحذر فيها السياح من الاقتراب .. انت كبرت هذه الحادثة وقامت الوكالات بنقلها عنك . والناس في الخارج تعرف انك افضل حكم على شئونك .. وعندما وجدوا اننا نكبر ذلك ، كان من الطبيعى ان يسايرونا .

□ الخوف إذاً من الغد ؟

- نعم لان اللعبة بين الدولة والجماعات لعبة على المستقبل .. الدولة لا تخاف منهم الان وإنما تريد ان تعزلهم عن الناس لانها تخشاهم غداً .. وهم من

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٣

جانبهم لا يتبينون ماذا يفعلون .. هم ساخطون وغاضبون وناقمون ، والناس لاتسايرهم فى العنف وإنما تسايرهم فى جزء كبير من الانكسار .

إن الشعور العام للناس هو ضيق مما يحيون فيه وإحساس بالانكسار .. والبعض يتصور ان ما يدور فى قمة المجتمع غير معروف فى القاع .. فى اكبر ٧ فنادق فى القاهرة نجدهم يحصلون على دخل من ٢٣ ـ ٢٥ مليون جنيه شهرياً من تكاليف الزفاف والحفلات الخاصة ، وهذه الارقام من دراسة لجامعة اجنبية عن انماط الحياة الجديدة فى مصر وهى تؤكد انه إذا كنت تتصور ان هذا غير مسموع فى اسفل المجتمع تكون واهما .. فلا يمكن ان ننسى ان مجتمع القمة الكسول ـ حتى فى مباذله ـ لا يستطيع ان يخدم نفسه وهو فى حاجة لمن يقدم له الطعام والشراب .. والذى يفعل ذلك ينقل ما يراه ويقول .. وما يقول يزيد من حالة الانكسار والتباين والتمايز والتفاوت .. وهذا فى اعتقادى نوع من الإرهاب .



□ تقصد أن ظاهرة الإرهاب لها اسباب اجتماعية ؟

ـ اسباب اجتماعية حقيقية .. والناس المنضمون إليها ليس ما يفعلونه هو خيارهم الاول ولا الاخير .. الخطر فى الغد .. عندما تستفحل هذه الظواهر دونما علاج .. ما فعلته الحكومة هو انها عزلت هذا التيار .. ولكنها ركزت جهدها فى الاكتفاء بالعنف دون غطاء سياسى .. واصابتهم بضرر اجتماعى فإذا بنا ندخل فى حلقة مفرغة .

□ كل ذلك يؤكد اننا لم نعرف المشكلة بدقة .

ـ نحن ايضاً لم ندرسها ولم نحللها ولو قمنا بذلك سوف نكتشف ان الجسم كله ليس مريضاً وليست الظاهرة بالدرجة الكبيرة التى نتصورها.. سنجد ان هناك مرضاً محدداً وفى مكان ما وتستطيع من هنا ان تبدا العلاج .. نحن امام خطر حقيقى ولكن علينا ان نحدد هذا الخطر بدقة لنحدد نوع المواجهة .. ومن هنا ننطلق .

بدون ان نفعل ذلك نكون كمن يتخبط فى الظلام ، وانا احد الذين يعتقدون ان الحركات المتوسلة بالإسلام هى من اضعف ما يمكن فى هذه اللحظة .. فهى ليست على مستوى ما كانت عليه فى ١٩٤٨ ، و ١٩٥٤ بالتاكيد ، وفى اعتقادى ان الموجود حاليا هو توسل بالدين إلى شىء اخر غير محدد فى الساحة الاجتماعية .

وعند تشخيص الظاهرة نقول إن هذه الحركة بلا قيادة وتيارها العام ليس دينا بالدرجة الاولى ، لكنها بالرغم من ذلك تعبير عن حالة عامة فى المجتمع .

واول شىء يجب فعله هو البحث عن حجم الجزء المنظم فى هذه الحالة .. ولابد ان نسلم ان هناك بؤرا قابلة او قادرة ان تاخذ قيادة تيار بهذا التوجه .

□ كيف يكون العلاج ؟

ـ لابد ان نتفق اولاً على ان ما يحدث ليس علاجا .. العلاج يبدا بان يكون لك هوية وتستقر عليها وتعلم ان الهوية ليست موضة او تقليعة .. ولابد ان تعرف من انت ؟ وماذا تفعل ؟ وما هو هدفك ؟ .. والمشكلة انه بسبب الاوضاع والتطورات والضرورات السياسية اصبحت تخلط بين ما هو هوية وما هو دور ، التبست كل المسائل واختلطت .. هل انت عربى ام فرعونى ؟ اختار .. اجعل المجتمع يختار .. وقل له : اين سيذهب بالفرعونية .. اما إذا كنت جزءا من العالم العربى فلابد ان تستقر هذه المسالة فى ذهنك .. والهوية فى النهاية لابد ان تكون متسقة مع التاريخ والعصر والمستقبل والواقع .

□ نحن عرب .

□ اى نوع من العرب .. نحن مجتمع قام فى الغيط والترعة والمصنع والكتاب ، وصنع اشياء وليس عالة على احد ، وما فعله اثر فيمن حوله وخلق دائرة ابعد بكثير جدا من الحدود السياسية ، لكنه الآن ليس واضحا ولا يفرق بين الوسائل والغايات .

□ كيف نكون اكثر تحديدا ووضوحا ؟

ـ قبل اى شىء اخر عليك أن تعيد ترتيب مخك ،

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢ ٢ فبراير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثم تعيد ترتيب خطابك العام للناس . لابد ان تجعل الناس مجتمعين على هدف ، وان يكون هذا الهدف حقيقة .. لا اتحدث عن مشاريع المجارى ولا المدارس .. وإنما اتحدث عن تصور .. إلى اين نذهب ؟ وماذا نفعل إذا استطعنا الوصول .

□ لكن الاعتداء على المجتمع لايستطيع الانتظار حتى نحدد ذلك ؟

ـ لا احد يقول ان نترك المجتمع يُعتدى عليه فى انتظار تبلور هويته .. قدرة المجتمع تختلف عن قدرة الفرد .. بمعنى ان المجتمع يستطيع ان ينهض بمسئوليات متعددة فى وقت واحد لان المجتمع قادر بحكم اتساع حدوده والفرد محصور .. اعمل سياسة امنية مستنيرة ، لكن هذه السياسة لابد ان يكون عندها تصور عن المكان الذى تضرب فيه ، وفى الوقت نفسه لابد ان يكون هناك من يتولى عملية تحديد الهوية .

□ هل الهوية التى تقصدها مستوحاة من العهد الناصرى ؟

ـ نحن نقول إن الحياة بالنسبة لاى مجتمع مستمرة لكن كل جيل يعيد تفسير مهامه على ضوء المتغيرات التى حدثت فى العالم ، والمشروع القومى يجب ان يدخل هذه المتغيرات فى حسبانه .. فلا استطيع ان اقول اليوم .. قومية عربية او وحدة عربية .. لانى لو قلت ذلك أكون حالما .. لكن بالرغم من ذلك القومية العربية موجودة ، والاسباب الداعية إليها مستمرة ولكن علىّ ان اعيد تفسيرها على ضوء احتياجات العصر .

لانقول اليوم إنه لتحديد الهوية لابد من وحدة عربية .. لان الصورة فى العالم العربى اصبحت مختلفة ، ولكن لابد ان نجد توصيفا للدور الإقليمى .. الهدف هو نفس الهدف لكنك ستعيد ترجمته بما يلائم الظروف الواقعة .

وعندما نتكلم عن مشروع التنمية .. أكاد ان ازعم ان هناك بعض الإشارات الصحيحة والإيجابية فى المجتمع المصرى فى هذه القضية ، لكن اقول فى نفس الوقت إن احدا لايجمعها مع بعضها كمحاولة لتقديم صورة واضحة .

لايتعب الناس اكثر من الغموض وانصاف الحلول والعجز عن التوصيف الناس تتقبل القضية التى توضع امامها كاملة وقابلة للمناقشة او قابلة للإقناع بقدر ماهى قابلة للمناقشة .

قضية التنمية قل لى ما هو منطقك بالنسبة للتنمية . هناك اشياء تتم لاباس بها واشياء اخرى غير مفهومة وهناك مصالح تتحرك ، لكن قل لى ماذا تريد أن تفعل فى التنمية ؟ .. هناك تخبط ما بين التمسك بالقطاع العام وبيعه .. العالم كله

الآن يتحدث عن التنسيق والتكامل بين دور ضرورى للدولة ودور ممكن وضرورى للقطاع الخاص .. الصين منذ ٤ سنوات تنمو بمعدل ١٢٪ ، ولم ترتكب الحماقة التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى .. كارثة الاتحاد السوفيتى الكبرى حدثت عندما عجز عن الدخول فى الثورة الصناعية الثالثة .. لقد كنا على خلاف مع التجربة السوفيتية فى كل شىء .. هم بداوا بالصناعات الثقيلة ونحن بدانا بالصناعات الاستهلاكية .. وعندما تحولنا إلى الصناعات الثقيلة لم يحدث نقص فى السلع الاستهلاكية كما حدث فى الاتحاد السوفيتى ، حيث كانت ارفف المحلات خالية باستمرار . ولم يحدث إطلاقا ان الغيت الملكية الفردية فى مصر حتى فى عز الحديث عن الاشتراكية كان نصف الاقتصاد ـ الزراعة ـ قطاعا خاصا ، ومعظم التجارة الداخلية ، ونصف الصناعة تقريبا .



المصدر : روز اليوسف
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢ ـ ٢ فبراير ١٩٩٢

□ لكن المتغيرات التى تريد ان نضعها فى الحسبان ونحن نعيد صياغة مشروع قومى جديد يصعب حصرها فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد !

ـ ليس هناك نظام عالمى جديد وإنما فوضى عالمية ، وقد كنت انا ـ وفى وقت مبكر ـ اول من قال بذلك .. لكن لا احد ساعتها اراد ان يسمع او ينصت.لكن هذه الفوضى .. لايمكن ان تمنعنا من الاجتهاد ولو بعض الوقت لتحديد رؤانا للهوية والتنمية ولعلاقتنا بالآخرين وبالعالم .. هناك مجالات كثيرة نحن واشباهنا فى العالم الثالث نستطيع ان نتحرك فيها ونقاوم .. لكن الذى حدث هو اننا جلسنا مستسلمين لنوع من الفوضى والدول من حولنا تنهار ، ونظم اخرى تسقط ، وقدرة المجتمعات على التعايش مع بعضها تقع ، وهذا موجود فى كل مكان حولنا .

نريد سياسات متكاملة ، من ضمنها مسئوليات للمجتمع .. ومن ضمن هذه المسئوليات ان اجعل الحياة مقبولة بالنسبة لمن يسكن على ارض هذا الوطن !

□ متى يشعر الناس باللامبالاة ؟

ـ عندما يشعر اغلبهم الا دخل له فيما يجرى حوله ، او يشعر بان امرا يثقل على ضميره ولايستطيع شيئا . هذا يحدث فى المجتمع . لكن هذه ليست لامبالاة غير مسئولة وإنما هى اعراض اشياء متناثرة .. اشياء كثيرة لا استطيع عملها ولا إبداء الراى فيها ولذلك تسود حالة الاغتراب .

□ اشياء مثل إيه ؟

ـ هل يعقل ان يكون برنامجنا الاقتصادى مستورداً من صندوق النقد الدولى .. كان علينا ان نسال هل هو مناسب ام لا ؟ ومع ذلك انا اقبل ان يكون الصندوق امامى ، ولكن لايكون كل برنامجى ، هذا مع العلم اننى لا ارى سببا فى اخذ برنامج الصندوق ببساطة لاننا بين دول العالم الثالث الأحسن حظا فى التدفقات المالية التى جاءت إلينا .. منذ سنة ١٩٨٠ وحتى الآن ، جاءت إلينا تدفقات مالية تصل إلى ١٤٢ مليار دولار ، وهذا المبلغ لم يتح لأى بلد فى العالم الثالث ، وكان لابد ان يكون بالنسبة لنا قاعدة انطلاق ولدينا الوسائل التى تسمح بذلك .

هذا القطاع العام الذى لدينا ليس خاسرا .. هو يكلف باعمال لاتتيح له الربح احيانا .. لكن فى واقع الأمر اقتصادياته معقولة وقدراته هائلة .. لنقل ان ١٠٪ غير جيد لكن الباقى شىء جاد فى الحقيقة .

والدليل على ذلك ان اكبر بيوت الاموال فى الاستثمار المالى ، وليس الصناعى تاتى إلى مصر الآن لتقتنص فرصة الانقضاض عليه .. إنهم يعتقدون بوجود فرصة هائلة للشراء .. لن يمكثوا طويلا .. سيدخلون إلى سوق إمكانياتها ضعيفة ليشتروا . وعند ارتفاع اثمان الأصول بعد فترة سيقومون بالبيع ، ثم يصفون مكاتبهم ويذهبون .

إنه ليس استثمارا وإنما وجد امامه فجاة فرصة سيستغلها ويرحل بعد ذلك .

ويتوقف هيكل قليلا ليسحب نفسا من سيجاره .. فى انتظار السؤال التالى .. وكان عن الإسلام والغرب ، ووثائق عبد الناصر ، وكلينتون والعرب ، وقد تصورت ان المساحة المتاحة فى هذا العدد تسمح بالاستطراد .. لكن تصورى خاب .. ومن ثم لامفر من الانتظار إلى الأسبوع القادم .

عادل حمودة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣

فتنــــة .. أم حركـة سياســية ؟

عند نقطة معينة ينبغي التوقف، والتساؤل بلاتردد: هل أفلحت أساليبنا في علاج أمراضنا؟ ماطرأ ومالزمن من قبل منها؟ وإذا كانت أعراض الفتنة قد تقيحت بالصديد والدم.. وطفحت ظواهرها الموجعة بين طائفتي الأمة.. فهل تفضي المواجهة الراهنة إلى اجتثاثها؟ ، أم هي تجربة وجولة تعاود بعدها الفتنة بأشواك اشد حدة..؟ وإلى متى نبقى نجرب .. ونترنح بين طرق المعالجة.. دون أن نشخص بالدقة مكانها؟ وربما يقتضي ذلك بداية تحديد مانواجهه:

هل هي في لبها فتنة دينية؟ أم هي غلاف لحركة سياسية «محلية واقليمية» تسعى لزعزعة الدولة والاستيلاء على السلطة بالقوة

وتدل مراجعة ماتبع منها.. على ان اعتبارها «فتنة» قد وجه هذه الطرق لفترة، متمثلة في قوافل الاوقاف.. وسرادقات التوعية الدينية وللمصالحة، واسداء النصح من المشايخ والقساوسة والمسئولين بالحسنى، والتوسع في الصفحات الدينية والفتوى، وامسيات الحوار التليفزيونية، فضلا عما يبرزه تحليل مضمون معظم مقالات النخبة، ورغمها فقد تضاعف مايشير الى استفحال العلة، بما تفاجئنا به من تفجرها في قرية فيومية منعزلة. او نجع اسيوطي اسفل جبل أجرد، أو عزبة طينية وسط مستنقع.. أو عشش من الروث حول مدينة تلبد، هازئة بطرق حصارها وتطويقها، مهددة ومغتالة من يقاومها.. ومغلقة لبعض القرى والاحياء الحضرية، وطاقتها العدوانية، وبما يفرض توصيفها كحركة طامحة اساسا للسلطة، حركة تستمد قوة اندفاعها من تيارات عاتية، عالمية واقليمية ومحلية، اهمها:

أولا: المؤشرات العالمية:

* جذرية التغيرات العالمية.. بداية من تهاوى النظم الشمولية في شرق اوروبا .. الى تلاشي الاتحاد السوفييتي نفسه.
* تاجج الدعاوى العرقية والدينية الانفصالية عالميا، بل وفي مناطق كان للمتصور أنها بعيدة عنها «اوروبا».
* تعمق الهوة بين العالمين الغني والفقير.. وانقطاع الحوار تماما بينهما.. والتثبيت القاطع للهيمنة والتبعية.
* خروج العالم الفقير من التاريخ المعاصر..بحكم انفراد القوى المتقدمة بافاق العلم والتكنولوجيا.

ثانيا: المؤشرات الإقليمية:

* تجسد النموذج الثيوقراطي للدولة في ايران.. ومن بعدها افغانستان، وانتشار افكار الثورة الاسلامية.
* اخفاق الدولة الوطنية في ادارة وتنمية مناطقها «الصومال ، تشاد.. وغيرهما»
* وضوح استحالة تغيير نظم الحكم في المنطقة بغير القوة «الجزائر.. وغيرها».
* تعمق الهوة الاقتصادية بين الدول الغنية «البترولية» والفقيرة «غير البترولية».
* فشل المنظمات الاقليمية في احتواء او معالجة مشكلة واحدة وربط الأمن القومي بالقوى الأجنبية.
* تفكك العلاقة بين السلطات الحاكمة

ثالثا: المؤشرات المحلية:

* ضغوط العوامل الاقتصادية الساحقة من الغلاء والبطالة والمرتبات،
* رائحة الفساد العفنة والرشوة والواسطة والمحسوبية وتهريب الاموال.
* فقدان الأمل في التغيير باستمرار الوجوه وتزييف الانتخابات وتدني الأداء وتفجر المشكلات.
* تخلف العملية التعليمية وزيادة الأمية بسبب مضمون المقررات وتكوين المعلم.
* تخبط المشروع الثقافي العام والتباس دور التراث والأصالة المعاصرة وتراجع الفكر القومي.

فإن صدقت المؤشرات والمقاييس السابقة وجاء دور التوصيات وجب التمييز بين :

* الشريحة التي عبرت عن تمردها بالتطرف والارهاب.
* رصيد التمرد الاجتماعي المخزون مثل طاقة الزلزال.

وهذا التمييز يقتضيه الواقع المتفجر بشتى الاحتمالات، ويتبعه تنحية «الفتنة» كتشخيص.. فما هي الا غلاف ومخزون قريب لطاقة العدوان، واستبعاد توصيف الشريحة الأولى بالصبية المخدوعة المنقادة. استبعاد يمهد للعلاج ويتسق مع توصيفها البديل كحركة سياسية أخطأت الطريق لعيوب في النظام.. عيوب الانهيارات، ويتداعى عنه التخلي عن التصدي لها بأسلوب القبضة الحديدية.

د . عمر الفاروق

جريمة ميدان التحرير تصعيد خطير، وعلينا أن نعرف كيف نواجهه

الجريمة ليست دليل قوة مرتكبيها.. وربما دليل يأس

المواجهة الأمنية ضرورية للعنف.. والحوار مطلوب مع الفكر المتطرف

ادار الحوار
محفوظ الأنصارى
أعده للنشر
رياض سيف النصر
اشترك فيه
محمد أبوالحديد
جلال السيد
بدوى محمود
محمود نافع
سمية عبدالرازق
سمية أحمد
يسرى السيد
سلوى محيى الدين
تصوير: جوده شعبان

د. قدرى حفنى

■ نخوض صراع المتشابهين وهو أصعب من صراع المختلفين

الظروف الاجتماعية ليست دائماً سبباً للتطرف
كل التيارات السياسية مطالبة بالاتحاد ضد العنف

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٣

فؤاد علام :

▫علماؤنا يجب أن يعرفوا أفكار المتطرفين ليناقشوهم فيها

▫اقرار الأمن سهل.. الصعب هو حل المشكلة

▫السيطرة على النقابات المصرية.. قرار دولى

هذه الظواهر تحتاج إلى وقفة ودراسة

لماذا كان الاقبال على انتخابات مبارك عام ٨١ عظيما رغم الخطر

كيف أغوى الفكر الخاطئ الشباب.. وفشل الفكر الصحيح فى أجتذابهم

لماذا لم يضبط أزهرى واحد فى قواعد المتطرفين

□ الجمهورية : هل التصعيد الذى يقوم به المتطرفون ، فى عملياتهم الاخيرة ، وخاصة تفجير مقهى وادى النيل .. دليل على قوتهم أم على ضعفهم ؟

● ● فؤاد علام : فى العادة تلجأ التنظيمات السرية إلى دخول مواجهات مع السلطة ، تكون بمثابة « اختبار قوة » ، كما تستهدف من وراء هذه المواجهات ابعاد لأجهزة الامن عن الكوادر الرئيسية للتنظيم ، ويقدمون ضحايا من العناصر القاعدية .

واذا لم يتم اختراق التنظيم السرى من جانب الأمن ، يصعب وقف عمليات التصعيد .

● ● قدرى حفنى : لو أتنا عدنا للجذور .. لوجدنا مجموعة من الشباب، تكفر المجتمع ، وتصارع من أجل اثبات هويتها وتحقيق أفكارها التى ندينها ، وهؤلاء الشباب يعتبرون المجتمع كله كافرا وانا لا يعنينى اذا كان هذا التصعيد دليل قوة ، أم من علامات الضعف ، الأهم أنه تصعيد فى النهاية وعلينا ان نعرف كيف نواجهه ، ونعيد حساباتنا .

□ الجمهورية :ماذا تقصد باعاده الحسابات ؟

● ● د . قدرى حفنى :

مراجعة المواقف واعادة الحسابات تعنى انه يجب علينا ان نتحرك ، ألم يحن الوقت بعد لكى نطرح أننا فى حاجة الى ميثاق جديد ، يمكننا ان نتعايش معا فى مواجهة العنف .

اقصد ان كافة التيارات السياسية فى مصر مطالبة بأن تتحد جميعا ضد العنف حتى لو كان الثمن السماح بالتطرف الفكرى

الحوار .. مع من

□ الجمهورية ومن الذى يعطل الحوار ؟

● ● د. قدرى حفنى : القاء المسئولية على الطرف الاخر لن يحل المشكلة لاننا نحن الذين نمسك بالسلطة ، ونحن الاغلبية التى تستطيع ان تطرح الحلول

وقد يعنى تعطيل الحوار من جانبنا اننا نخاف ان يؤدى التطرف الى العنف وانا ارى ان هذا الامر غير صحيح بالمرة .

لقد دفعتنا هذه المخاوف الى تقييد حركة الجمعيات الاهلية ، ومنع الطلاب من العمل السياسى كما لم تمارس الاحزاب الشرعية دورها . ويجب ان تتوزع مسئولية هذه الاحزاب بتوزع المسئولية الاقلية والاغلبية . لا يمكن ان تتساوى مسئولية حزب يمثل الاقلية مع حزب يمثل الاغلبية

واتصور اننا باعتبارنا نمثل تيار الوسط . تيار الاعتدال ان واجبنا يحتم ان نبدأ فى فتح الطرق والنوافذ امام هذا الحوار

□ الجمهورية : متى حدثت واقعة استخدام الحوار لاقناع طرف يسعى للسلطة بان يتوقف عن محاولاته ؟

● ● فؤاد علام من حق أى تيار سياسى ان يسعى للوصول الى السلطة بالطرق المشروعة نحن نتفق على ان تداول السلطة امر مشروع ونختلف حول الاسلوب

● ● د. قدرى حفنى : مسألة السعى للوصول الى السلطة ، امر لا يجب ان ندينه ، والامر المدان هو العنف ، كل الاحزاب الشرعية تسعى لتداول السلطة . المشكلة تكمن فى محاولة القفز على السلطة بالعنف

□ الجمهورية : هل العنف الذى يعانى المجتمع من تصعيده ، وافد الينا من الخارج .. ام انه من صنعنا ؟

● ● د. قدرى حفنى : اعتقد ان ما يحدث افراز طبيعى من داخلنا ، وما لم نواجه هذه الحقيقة ، سنكون دائما على الطريق الخطأ ، حاولت ان اقارن بين تصوراتنا عن انفسنا ، وعن الارهابيين او مهما كانت تسميتهم ، وتصوراتهم عنا ورؤيتهم لنا ففوجئت بأن هناك ما يقرب من التطابق بيننا .

صراع المتشابهين

□ الجمهورية : كيف ؟!

● ● قدرى حفنى : كلانا يرى انه لا سبيل لقبول الآخر كما هو ، لابد ان يتغير فكرا وسلوكا .. او يستبعد

- كلانا .. يرى انه قد استنفد صور الحوار ولم يعد سوى اسلوب القوة .

- كلانا .. يرى الآخر اما جاهلا او عميلا ، نراهم جهلاء بحقائق العصر وعملاء لقوى اجنبية . ويرونـ[illegible] بالاسلام وعملاء لقوى اجنبية .

- كلانا .. يرى انه قد أوضح اهدافه للطرف الآخر ولم يعد هناك ما يقدمه

- كلانا . يرفع راية الاسلام الحق ويرى ان المستقبل له وحده ، وان الاخر يمثل الدكتاتورية .

- كلانا يرى ان المواقف لا تحتمل المراجعة . وان الشدة مع الآخر هى السبيل الوحيد للتراضى

- الخلافات داخل معسكرينا متشابهة . هم يبحثون هل يكفى تكفير الحكومة ام المجتمع كله ، ونحن نبحث هل يكفى اجتثاث العنف .. ام الفكر المتطرف كله .

- وكلانا ينتقى من سلوك الآخر ما يدين الآخر نحن فى رأيهم نقيم المساجد ، لتغطى اقامة الحانات واباحة الخمور . ومن جانبنا لانجد فيهم الا العنف

- كلانا يرى ان الاتفاق مع الآخر يعنى اعترافا بشرعيته وهذا امر مدان تماما

وهكذا نحن امام صراع المتشابهين وهو صراع اكثر حدة من صراع المختلفين . والصراع الداخلى اشد عمقا واكثر تأثيرا من الخلاف بين جماعة واخرى

بين التطرف والعنف

والزعم بان الافكار المتطرفة تؤدى للعنف ولا سبيل الا كبتها لا يمت للعلم بصلة ان علم النفس يقول نن أطلاق التعبير العلنى يحد من ممارسة العنف

والتطرف فى الفكر لا يساوى العنف .. لأنه لا يوجد سلوك متطرف وانما يوجد فكر متطرف كما لا يوجد فكر عنيف ، وانما يوجد سلوك عنيف .

الفكر المتطرف مطلوب فى الوطنية والتدين ، لكن الإرهاب مدان . واذا كان الصراع بين مجموعتين من ابناء مجتمع واحد ، وهما يستخدمان نفس الاليات فى الصراع ، هل الامر المحتمل ان ينجح طرف فى القضاء على الطرف الآخر عضويا .

القضاء على طرف خطأ .. ولابد من البحث عن حل يكفل وجود الاطراف دون عنف ، وهو حل ليس سهلا .

وما اطرحه هو ان نحدد اهدافا متواضعة نجتمع حولها تتمثل فى شعار [illegible] الفكر يتطرف ، ونتطرف حياته فكريا ، ولكن يكون التزامنا الاساسى ادانة العنف .. ومواجهة العنف ، فى اطار ان ممارسة العنف مسئولية من يمارسه ، وان يكون سلاحنا الاساسى ممارسة السلام الهجومى .

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٣

تجربة التكفير والهجرة

● ● فؤاد علام اتفق مع الدكتور قدرى على ان الحوار ضرورة ، وان الدعوة بان المواجهة مع الفكر المتطرف ، يجب ان تكون بالسلاح تحتاج الى وقفة ، وهناك تجارب تستحق الدراسة منها ، اننا واجهنا جماعة الاخوان المسلمين باساليب بوليسية منذ عام ٢٨ ، ومع ذلك استمرت وزاد انتشارها محليا ودوليا .

اما جماعة التكفير والهجرة ، فقد توصلنا من خلال الحوار مع رموزها . وامكننا عن طريق الاقناع ان نتوصل الى اندثار هذه الجماعة ، وهذا يؤكد ان فكرة الحوار مهمة

وانا لا انفى اهمية المواجهة الامنية بل هى هامة جدا ، لكننا نواجه اعداء يعملون فى الخفاء ، ونريد الى جانب المواجهة الامنية ان يطرحوا افكارهم فى العلن ، ولا سبيل الى ذلك الا الحوار المباشر ، ويجب ان تكون افكارهم واسانيدهم معروفة لدينا .

ويؤسفنى القول ان المؤسسات الدينية لا تعرف ما يطرحونه من افكار واسانيد فقهية حتى ترد عليها ، او تناقشها

والحوار معهم يهدف الى توعية الشباب حتى لايقع فى براثنهم . وتوعية كوادر هذه الجماعات لانها لا تعرف مبادىء الدين السليم . وهناك ظواهر امنية خطيرة فى الاحداث الاخيرة تتطلب المتابعة ، منها :

● استخدام صغار السن فى اعمال ارهابية وتكليفهم بحمل السلاح ، وهؤلاء يمثلون القوات الجديدة التى ستحارب معركة الارهابيين فى الحاضر والمستقبل .

● ان الاسلوب الاخير الذى اتبع فى تفجير مقهى التحرير ، يعتبر اسلوبا متطورا بخلاف ما سبق من عمليات ، لانه استخدم تكنولوجيا حديثة ، مما يدل على ان تدريبهم على مستوى عال

● ان التنظيمات الارهابية توجهت لضرب الاقتصاد القومى والسياحة ، وهذا يجعلنا نتوقف اذا ما كان هناك عنصر اجنبى للتأثير فى الاستقرار وضرب الاقتصاد المصرى .

الحوار مع من ؟

□ الجمهورية : تطالبون بأهمية ان تحاور الدولة او يحاور المجتمع المتطرفين ، ولكنكم تتغافلون عن ان هؤلاء المتطرفين لا يظهرون على الساحة . ومن ثم السؤال هو : الحوار مع من ؟

● ● فؤاد علام : الحوار مع قياداتهم سواء داخل السجون او خارجها . هناك مئات حكم عليهم فى قضية السادات . مثل عبود الزمر وهو رمز من رموز الجهاد وغيره وهم يحركون الاحداث من داخل السجون ، كما كان يحركها سيد قطب عام ١٩٦٥ وكذلك الطوخى محمد طه . لقد دخل سيد قطب السجن ١٩٥٩ واصدر كتابه « معالم فى الطريق » الذى اصبح يمثل ايدلوجيتهم التى تمسكوا بها

● ● قدرى حفنى : ليس الحوار مع من نختار . يوجد ناس داخل السجون يمكن محاورتهم . ولو افترضنا انه لا يوجد احد منهم فى السجون ، وان هناك من يعمل فى الخفاء . علينا ان نعلن الدعوة للحوار .

□ الجمهورية : قد يتعارض الحوار مع استقرار الامن ؟

● ● فؤاد علام : اقرار الامن ابسط الامور وهذه مسألة فنية يعرفها اصحابها جيدا لكن الصعوبة تتمثل فى حل المشكلة ذاتها فاذا اتبعنا اجراءات علمية مدروسة يمكن اقرار الامن فى ٣ شهور

والدليل على ذلك انه أمكن تحقيق الاستقرار الامنى فى اقل من ٣ شهور فى عام ١٩٨١ عقب اغتيال الرئيس السادات رغم وجود تنظيمات سرية كثيرة اجهزة الامن تمتلك معلومات كثيرة ، لكن القدرة على القراءة واستخلاص النتائج والتحليل هى الاساس . وكذلك القدرة على اختراق التنظيمات السرية واستخلاص النتائج من التحقيقات واستظهار الحركة السرية ممن تم القبض عليهم ، وهذا يحتاج الى دراية فى توجيه الاسئلة للمتهمين . لا ان يوجه احد الاسئلة مثل متى اصبحت مسلما ؟!

لقد قامت الجماعات الارهابية بتطوير اساليبها . وكذلك تقدمت اساليب الشرطة ، ولقد عاصرت مرحلتين مرحلة حكم الرئيس عبد الناصر وكان الاعتماد على الاجراءات البوليسية ، وعندما جاء السادات وبدأ الانفتاح الديمقراطى ، اقتضى الامر ان تطور الشرطة نفسها

الصدق .. والمصداقية

● ● قدرى حفنى : اود ان اوضح ان المطالبة بالحوار لا تندرج على القتلة . لا حوار معهم مطلقا . انما حوارنا يجب ان يكون مع الفكر المتطرف .. ونحن يجب ان نحاور الفكر دون تحفظ ، وليس هدف الحوار اقناع قادة الجماعات بصحة فكرنا ، وانما الهدف هو الوصول الى الجماهير ، وحماية الشباب والاطفال الذين يساندونهم . والحوار لا يعنى الاعتراف بشرعية الآخر بشكل قانونى ، ولكنه يعنى الاعتراف بوجوده . هناك جماعات منظمة داخل المجتمع ندينها . وندين تصرفاتها ، ولكم لا يصح ان نقول انهم يمثلون قلة تافهة ، وانما هى جماعات موجودة داخل المجتمع .. شئنا ام ابينا . وهى تمارس افعالا خطيرة ، ولابد ان نتصدى لها بالحوار

وان نتوقف امام سؤال هو . كيف تمكن قادة هؤلاء - بفكر بالغ السذاجة - من اقناع الشباب بان يقدم نفسه فداء لهذا الفكر الخاطىء بينما اصحاب الفكر الصحيح لا يقدمون الا اليسير دفاعا عن فكرهم ؟!

ونحن نفرق فى العلوم الانسانية بين الصدق والمصداقية فالصدق ان تقول كلاما مطابقا للواقع والمصداقية ان يصدقك الناس فليس كل كلام صادق مصدق . لأن المصداقية تأتى نتيجة الاقتناع بشخص الداعية نفسه اولا . وهؤلاء الشباب الذين وقعوا ضحية الافكار المتطرفة اقتنعوا بالداعية قبل ان يقتنعوا بالفكر . لأن دعاة الفكر الصحيح غير مقتنعين

الظروف الاجتماعية بريئة

□ الجمهورية . هل التطرف قضية متعلقة بالفكر فقط ام بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ايضا ؟!

● ● قدرى حفنى : يتردد كثيرا ان الظروف الاجتماطرف قضية متعلقة بالفكر فقط ام بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ايضا ؟!

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٣

● ● قدرى حفنى يتردد كثيرا ان الظروف الاجتماعية هى السبب ، ولا شك انها عامل مهم ، لكنها ليست سببا كافيا ، فليس كل من يعيشون فى ظروف اجتماعية سيئة يتطرفون ، ولا جميع من يعيشون فى ظروف حسنة لا ينضمون الى هذه التنظيمات هناك مسائل متعلقة بالفكر . مثلا ظاهرة الانتحار وتفسيرها .. نجد ان الفقراء اقل انتحارا ، والاغنياء اكثر انتحارا . وكلما ارتفعنا الى شريحة اكثر غنى ورفاهية وجدنا نسبة الانتحار اعلى ، لأن هؤلاء لديهم الوقت الذى يكفى للتفكير والانتحار .. اما الفقير فيعمل طول الوقت لكسب عيشه .

السلوك اذن محصلة عوامل عديدة ، تتفاعل كلها وتمارس تأثيرات مختلفة ، هناك اخوة يقيمون فى منزل واحد ، وكل منهم يختلف عن الآخرين

□ الجمهورية : كيف نجح المتطرفون اذن فى تلقين الاطفال الفكر الخاطىء ، ولم نستطع حمايتهم ؟

● ● قدرى حفنى : ان الصبية فى هذه السن يغيرون العالم ، ودليلنا اطفال الحجارة فى فلسطين ، اما استجابة هؤلاء للتلقين فترجع الى اننا جميعا نمارس التلقين ، وهم ابناء هذا المجتمع الذى يعتمد على التلقين .

وفى حدود ما اقرأ عن قضايا الارهاب لفت انتباهى .. انه لم يوجد بين المقبوض عليهم فى كل القضايا ازهريا واحدا ، لأن التعليم فى الازهر فيه بذرة الخلاف والحوار فهو يدرس اختلاف الرأى بين الأئمة ، وحق الاجتهاد وحينما يأتى امير ليلقنه سيجد من الازهرى مقاومة . على عكس طلبة او خريجى الكليات العلمية . حيث الحقيقة فى العلم مطلقة

ظاهرة عالمية

● ● فؤاد علام : كانت هذه التنظيمات تعتمد فى الماضى على اصحاب الاتجاهات الدينية وخاصة الازهريين . لكنهم الآن ابتعدوا عنهم وفقدوا الثقة فيهم

• وانا كرجل امن يعنينى ان يضبط المتطرف الذى يحمل السلاح حيا ايا كان الثمن لانه بالنسبة لى مخزن معلومات لابد من استخراجها . حتى استطيع الوصول الى اسلوب تجنيده ومن جنده

□ الجمهورية : اذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية ليست العامل الاساسى وراء نمو العنف فى هذه المرحلة فما هو العامل الاساسى اذن ؟!

● ● فؤاد علام : ظاهرة العنف ليست مصرية وليست ظاهرة مجتمعات متخلفة ، ولكنها موجودة فى المجتمعات المتقدمة ، وهى نتاج فكرة الحقد على المجتمع وقبولها ، ولا يوجد عامل غالب على العوامل الاخرى

● ● د. قدرى حفنى : يجب ان نعترف ان الدراسات نادرة فى هذا المجال ، وهى تقتصر على ٣ دراسات اعدها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ولكن المجال يحتاج الى دراسات اعمق واتصور ان الارهاب يقل فى المناخ المنفتح . ففى مصر صدر ذات يوم كتاب : « لماذا انا ملحد » ؟ وانا لا اسعد طبعا بصدور مثل هذا الكتاب ، لكن صدر كتاب آخر .. « لماذا انا مسلم » ؟ يرد عليه ويفند الآراء التى يتضمنها ، لذلك انا ارى انه لابد من توفير المناخ للافكار المختلفة لكى تتصارع علنا . حتى يقل تأثير العمل السرى او اللجوء اليه

□ الجمهورية : ما هى حدود البعد الدولى فى تحويل التطرف الفكرى الى حركة ارهابية ؟

● ● فؤاد علام : لقد توصلنا عام ١٩٦٧ الى تقارير تؤكد ان البعد الدولى يلعب دورا رئيسيا ، وكما سبق القول ان ضرب السياحة لابد ان يكون لتحقيق اهداف خارجية . ولكن هذا لا يعنى التواكل ، ولا الركوز الى العشوائية فى المواجهة . لأن العشوائية فى المواجهة لا تحقق الهدف المرجو فى الامن ، الذى يستكشف كافة ابعاد وقدرات التنظيمات الارهابية . من تسليح وتدريب . ويحدد ساعة الصفر قبل ان ترتكب اى جريمة اما الاعتماد على الحملات الامنية ، فهو اجراء مكمل

□ الجمهورية : التطورات الاخيرة فى اساليب المتطرفين ، هل تعنى انهم يأسوا من الوصول الى السلطة الا عن طريق العنف ؟

● ● د. قدرى حفنى . هناك احتمال ان يكون هناك فريق منهم . يرفض الاسلوب الديمقراطى ولا يرى الا العنف واحتمال ان يكون هناك فريق اخر يرى ان السبيل الديمقراطى هو السبيل المطلوب . ولكن قياداتهم تؤكد لهم ان اى محاولة لتغيير السلطة سيتم سحقها

□ الجمهورية هل كان تحركنا فى مواجهة الارهاب فى التوقيت المناسب . ام ان الامر قد اصبح متأخرا ؟

● ● د. قدرى حفنى : غير مسموح ان نقول ان الوقت قد فات الوقت لم يفت . والقول بذلك قد يكون مبررا للانسحاب . او مبررا لتصعيد العنف والمطلوب وضع خطة لمواجهة العنف تبدأ من الطفولة . جوهر هذه الخطة الاعتياد على تقبل « الاخر » كما هو وانه يجب ان نعترف بأن هناك « غيرنا » .. مسلم ومسيحى غنى وفقير . هناك غيرنا يختلف عنا وان الحقيقة نسبية

لا يوجد انفصال زمنى

□ الجمهورية : لماذا يتصاعد الارهاب فى متوالية عشرية ، اى كل عشر سنوات ؟!

● ● فؤاد علام : لا اعتقد ان هذا الامر صحيح ، الارهاب موجود ولم يحدث انفصال زمنى فى حوادث العنف . قد تكون هناك احداث كبيرة أو صغيرة ولكنها مستمرة وستبقى حتى تنتهى الحياة والملاحظ ان الامن دائما مجنى عليه فى احداث العنف .. وان التنظيمات الارهابية هى التى تبدأ طريق العنف . حاولوا اغتيال عبدالناصر .. ومن قبل احمد ماهر .. والخازندار واستولوا على محلات الاخوة المسيحيين ، وحاولوا نسف القناطر الخيرية لاغراق الدلتا وقاموا بمحاولات لتفجير وزارة الداخلية والمحاكم لاحداث فوضى واباحوا سرقات البنوك وخططوا لقتل شخصيات سياسية ودينية وقتلوا الشيخ الذهبى والسادات وفرج فودة

□ الجمهورية . ما هى الثوابت التى يستند اليها فكر هؤلاء المتطرفون . وما هى المتغيرات ؟

● ● فؤاد علام : الثابت في فكرهم تكفير المجتمع . ويختلفون في اسلوب الوصول الى الحكم فالاصل لديهم جميعا ان المجتمع كافر بعض هذه التنظيمات تؤمن بفكرة الانقلاب البعض الآخر يرى ان الاسلوب الانسب هو التحريض واحداث الاضطرابات . وان الجماهير ستؤيدهم لأنهم يرفعون شعار الحكم الاسلامي

واذا كانت القاعدة العريضة من هذا التيار تطالب بالديمقراطية كوسيلة للوصول الى الحكم . فان ذلك مجرد مناورة تكتيكية لأن الصدام مع السلطة كان باهظ الثمن

وقد تم اتخاذ قرار في احد مؤتمرات الاخوان بالخارج هو الوصول الى السلطة عن طريقين :

الاول : التسلل من خلال المؤسسات النقابية والديمقراطية . وهو ما نراه الآن في مسيرة الاخوان وسعى التنظيم للسيطرة على النقابات .

الثاني : استخدام تنظيم سرى يستخدم في الوقت المناسب

□ الجمهورية : هل السماح بوجود حزب ديني يحل مشكلة التطرف ؟

● ● فؤاد علام . وجود حزب ديني يؤدي الى تفتيت المجتمع

التربية السياسية السليمة

● ● قدري حفني : انا لا اخاف من قيام حزب ديني ، واذا قام لا أعتقد ان الاغلبية ستنضم اليه . قيام الحزب الديني في ظروف ديمقراطية عادية لا يمثل خطرا اذا توافر السماح باطلاق حرية الاحزاب جميعا . والضابط الوحيد والاساسي هو [illegible]

□ الجمهورية : لماذا ضعفت الحركة السياسية في الشارع المصري . وانحسر عدد المشتغلين بالقضايا العامة ؟

● ● فؤاد علام : الحس السياسي متوافر في الشارع المصري . لكنه يحتاج الى التربية السياسية الصحيحة ، ووجود الريادة والقدوة وان يكون للاحزاب دور كبير في استيعاب الشباب

وتحضرني تجربة هامة للدكتور عبدالمنعم عمارة فقد قاد تجربة في انتخابات الجامعات عن طريق مجموعة « حورس » وفازت هذه المجموعات مما يؤكد ان الحس السياسي والوطني بخير

□ الجمهورية : ما هي العوامل التي تعوق عملية تجديد قيادات الاحزاب السياسية ؟

بين الطمأنينة واليأس

● ● قدري حفني لا توجد اسباب واحدة . هناك ضمور وكسل مرجعه الطمأنينة . واخر مرجعه الاستسلام او اليأس

ما يقلل حركة حزب الاغلبية هو الاطمئنان الى اغلبيته ، اما احزاب الاقلية فيهددها اليأس من ان تكون اغلبية والتغيير لن يحدث الا بدخول دماء جديدة شابة ، لكن لا احد يسمح لها بالدخول ، ولا هي على استعداد لبذل جهد من اجل الدخول وطرق الابواب المغلقة كما انه لا توجد مصداقية لما يقال

لقد اعددنا دراسة عن اسباب عدم المشاركة الشعبية في الانتخابات . وكان السؤال لماذا لم تدلوا باصواتكم !

تباينت الاجابات .. اما بسبب عدم الاهتمام الموقف المضاد للنظام ، والغالبية كانت مع النظام لكنها تشعر انه ليس في حاجة الى مؤازرتها وانهم اذا وجدوا ان الحكم مهدد ، فلن يتوانوا عن تأييده . وقد حدث ذلك بالفعل عندما استشعروا الخطر عام ١٩٨١ ، اقبلوا جميعا وادلوا باصواتهم وانتخبوا مبارك . في اكبر نسبة مشاركة في الانتخابات تعرفها مصر منذ ١٩٥٢

وهذا سلوك عقلاني . فالشعب المصري لا يتحرك الا في المحن

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٣

هل الديمقراطية كفر ؟!

المستشار
محمد سعيد العشماوى

ترى جماعات الإسلام السياسى.. بفصائلها المتطرفة والارهابية.. أن الديمقراطية كفر بالله سبحانه. ذلك أن الديمقراطية تجعل الحكم للشعب والتشريع للناس، فى حين أن الحاكمية - فى تقدير هذه الجماعات - هى لله وحده، كما أن حق التشريع هو لله سبحانه، وليس لبشر حق الحكم او حق التشريع. وهم يرون ان هذه المسالة من مسائل الأصول لا الفروع، إذ أنها تدخل فى صميم الشهادة بان لا إله إلا الله، وهى من ثم مقدمة على كل اركان الإسلام. فمن ينطق بالشهادة يسلم بأن الحكم والتشريع هما حق الله تعالى لاحق الناس، ومن يدعى ان الحكم والتشريع حقوق للناس - كما ترى الديمقراطية - فإنما يكون قد أسقط شهادته بوحدانية الله وأشرك معه البشر، فكفر بالله تعالى، مهما تمسك باركان الدين الأخرى.

ذلك مجمل مفهوم جماعات الإسلام السياسى بأن الديمقراطية كفر، وهى مسألة تدخل فى صميم اعتقادهم، وتتعلق - كما أنف البيان - باصول العقيدة لابفروعها. ومن يدعى منهم موافقة على الديمقراطية، فإنما يفعل ذلك من قبيل التكتيك أى الإجراء المؤقت حتى يحدث لهم التمكين فيسفروا عن حقيقتهم ويكشروا عن أنيابهم ويعلنوا عن فهمهم المرحلى للديمقراطية بانها مجرد جسر لهم يصلون به إلى السلطة وأنها - فى الواقع - تعنى لديهم مقولة واضحة: صوت واحد، لشخص واحد، مرة واحدة. وهذا ماحدث نصا فى الجزائر منذ عام. ذلك أن جبهة الإنقاذ إدعت موافقتها على الديمقراطية، ثم مارستها يوم الانتخابات مع العنف والتزوير، وما أن كسبت الجولة الاولى نتيجة لذلك، حتى أعلن الرجل الثانى فيها - وقد استشعر التمكين من السلطة - أن الديمقراطية كفر، فوصم بهذا القول الاجراء الذى كاد أن يحمل جماعته الى السلطة، والزم معارضيه مواجهته ومواجهة جماعته خارج نطاق الديمقراطية التى أعلن أنها كفر.

وبيان وجه الحقيقة فى هذه المسالة امر يهم كل مسلم، وكل مصرى، وكل إنسان، لانه يتصل بصميم عقيدة الإسلام، ويتعلق بنظام الحكم واسلوب التشريع، ويحدد مفاهيم الكفر ويسفر عن حقيقتها.

١ - وفى شان حاكمية الله، فإن ذلك يقتضى الفهم السليم والوضوح المستقيم. فالله سبحانه يحكم الكون كله بالقوة والاطلاق، لكنه لايحكم اى دولة أو أى جماعة بالفعل والواقع. فالحكم هو حكم الناس للناس يسال عنه الحكام إن أخطاوا ويثابون إن أحسنوا. والقول بغير ذلك يؤدى إلى إضفاء عصمة وقداسة على الحكام، فماداموا لايحكمون فى الحقيقة والواقع إنما الحكم لله، فيكون قولهم قول الله وفعلهم فعل الله وحكمهم حكم الله. لايجوز لأى شخص أن يعارضه أو يخالفه. ومن جانب آخر، فإنه - إن كان الحكم لله فعلا - لما جاز أن يترك الله حكمه للبشرفى جميع أنحاء العالم فى شتى الأحوال والأوقات. ثم أين كان حكم الله عندما اختلف على بن أبى طالب مع عثمان بن عفان؟ وهل كان الخليفة عثمان يحكم حكم الله عندما عارض علىٌ حكم الله هذا؟ وأين كان حكم الله بين على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان؟ هل كان هذا الحكم مع علىٍّ فيكون معاوية قد استلب حكم الله وبذا قامت الدولة الأموية كلها خلافا لحكم الله؟! وهل عندما أسقطت الدولة العباسية الدولة

الأموية تكون قد أزالت حكم الله لصالح المعارضة أو اثبتت حكم الله بينما دمغت التاريخ الأموى كله باغتصاب حكم الله! وهل يؤدى ذلك كله إلى إثبات عدم شرعية التاريخ الإسلامي كله؟.

إن الحكام دائما يقولون إنهم يقيمون حكم الله ليضفوا على حكمهم عصمة وقداسة، بينما تدعي المعارضة ـ على مدار التاريخ الإسلامي ـ انها تريد إقامة حكم الله، فتدمغ الحكام بانهم يغتصبون حق الله، فاين الحقيقة بين هؤلاء وهؤلاء؟ وهل يجوز صبغ نظام الحكم ـ اى حكم ـ وأسلوب المعارضة ـ أى معارضة ـ بصبغة دينية تؤدى إلى قيام حروب دينية، أو تزييف معنى الجهاد، او تنشر أعمال الإرهاب؟

الآية الكريمة «ان الحكم الا لله» سورة الانعام ٦: ٥٧، سورة يوسف ١٢: ٤٠ تعنى أن الله وحده هو الذى يقضى فى مصائر الناس، ولاتعنى الحكم بالمعنى السياسى، لأن لفظ «الحكم» فى القرآن الكريم، وفي اللغة العربية وقت نزول القرآن، تعنى الفصل فى الخصومات أو تعنى الرشد والحكمة، ولاتعنى الحكم السياسى الذى يعبر عنه القرآن الكريم بلفظ «الأمر»، «حتى إذا فشلتم وتنازعتم فى الأمر» «فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر» سورة آل عمران ٣: ١٥٤، ١٥٩.

ب ـ وفيما يتعلق بالتشريع فإن القرآن الكريم اقتصد فى الأحكام التشريعية واقتصر على بعض الكليات وبعض الأحكام الجزئية تاركا التفصيلات وباقى الأحكام الجزئية لتشريع الناس. فمن مجموع ٦٠٠٠ آية فى القرآن الكريم لاتوجد إلا ٨٠ آية تتعلق بالتشريع ولم تزل نافذة. وكل التشريع القرآنى يتصل باحكام الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والميراث والوصية) وأحكام عامة في المعاملات المدنية وحكم مفصل فى إثبات الديون وأربع عقوبات (حد السرقة، والقذف، والزنا، والحرابة) أما حد الردة فلم يرد فى القرآن وورد فى حديثى أحاد عن النبى (صلى الله عليه وسلم) ويرى بعض الفقهاء، أن أحاديث الآحاد هى للإستئناس ولاتحدد حكما شرعيا: أما عقوبة شرب الخمر فلم ترد فى القرآن او فى الحديث محددة مقدرة، وإنما حددتها الأمة ـ بعد النبى ـ ومن ثم فهى تعزير ولو أن الله سبحانه أراد أن يستقل بحق التشريع ولايتركه للناس يجتهدون فيه حسب ظروفهم ـ فى نطاق القيم والمبادئ الإسلامية ـ لما ترك كبيرة ولاصغيرة فى التشريع الا أوردها، لكنه ـ سبحانه ـ أراد، والإسلام دين العقل، أن يترك للأمة حق إعمال العقل وتبرير الاجتهاد للوصول الى أحكام تشريعية لشتى مناشط الحياة، وان يكون للأمة كذلك حق العدول عن تشريع إلى تشريع آخر كلما تغيرت الظروف أو تبدلت الأحوال.

وقد إجتهدت الأمة ـ من خلال الفقهاء والعلماء ـ فوضعت نظام التعزيز الجنائى وقدمت تشريعات ضافية فى كل نواحى الحياة مدنية وتجارية وغيرها، بالقياس أو بالرأى.

وقد يقال إن ما صدر عن الشريعة - بالقياس او بالرأى - يعد شريعة كذلك، وهو قول خاطئ يسوى بين مانزل من الله وماصدر عن الناس. يضاف الى ذلك أن ثمة خلافا كثيرا بين المذاهب والفقهاء، فهل هو خلاف فى الشريعة ام اختلاف فى الفقه. فالمذهب الجعفرى (الشيعى) يرى أن الولاية ركن من الدين، ويجيز زواج المتعة، ويرى إحاطة البنات بالميراث (أى أن ترث الإبنة الواحدة كل التركة لا نصفها فقط) بينما ترى كل المذاهب السنية غير ذلك. فهل هذا الخلاف يدل على تعدد المذاهب الفقهية أم يعنى تعدد الشريعة نفسها، بحيث تكون ثمة شريعة شيعية وأخرى سنية! وفى نطاق المذاهب السنية فإن مذهب أبى حنيفة لايجيز للزوجة أن تطلب التطليق على زوجها إن هو ألحق بها الإيذاء وأرهقها بالضرر، أو إن غاب عنها مدة تزيد على سنة، لكن مذهب مالك يجيز ذلك، وعن هذا المذهب أخذ القانون المصرى للأحوال الشخصية مع أنه يعتمد المذهب الحنفى أساسا له. فهل يعنى ذلك إختلاف المذاهب أم أنه يعنى الخلاف فى الشريعة ذاتها بحيث يكون كل مذهب شريعة بذاته، وبذا تعدد شرائع الاسلام بدلا من أن تكون شريعة واحدة.

إن آيات القرآن ينبغى أن تفسر وفقا للمصدر التاريخى لنزولها، (وهو التعبير الذى ورد فى كتابنا حصاد العقل المنشور سنة ١٩٧٣) أو تبعا لأسباب التنزيل (هو رأى كثير من الفقهاءوالمفسرين، على ماورد فى كتابنا أصول الشريعة المنشور سنة ١٩٧٩) أما تفسير آيات القرآن على عموم الفاظها فهو يؤدى إلى إضطراب شديد فى فهم الشريعة وإلى اختلاف كبير بين المسلمين ينتهى إلى تكفير الجميع وتشويغ الاتجاهات المضادة للديمقراطية والحرية والإنسانية.

فالذين يرون أن الديمقراطية كفر، هم بذواتهم الذين يرون أن آية السيف «وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين لله» سورة البقرة ٢: ١٩٣ قد نسخت كل آيات حرية الاعتقاد والاختيار فى القرآن مثل آية «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» سورة الكهف ١٨: ٢٩، وآية «لا إكراه فى الدين» سورة الكهف ٢٩: ٥٩، وذلك وفقا لتفسير لفظى لايرعى المصدر التاريخى للآيات ولا أسباب تنزيلها، ينتهى إلى تكفير الجميع، وإعلان الحرب على كافة المجتمعات اسلامية كانت أم غير إسلامية. مع أن آية القتال خاصة بمشركى مكة وحدهم، وقد نفذت فعلا.

فهل الذى يزعم أن القرآن الكريم نسخ آيات حرية العقيدة وحرية الإختيار عندما تمكن من الحكم فى المدنية بمامون ان ينسخ قوله بالديمقراطية إن هو تمكن من الحكم؟

وذلك مانريد له جلاء واضحا من الآن حتى يتبين الصادق منهم من المدعى تقية ورياء.

وجهة نظر

العنف

العنف كاد يصبح ظاهرة فى حياتنا.. أجل لايخلو عصر أو مجتمع من عنف ولكنه لم يكن ظاهرة تتكرر مع توالى الليل والنهار. وأنباء العنف لاتنقطع، تسمع عنها فى مجال السياسة فى حكايات اغتيالات دامية، وفى مجال الأسرة نسمع عن قتل الأبناء للآباء أو الآباء للأبناء، وفى الشارع فى المشاجرات الدامية لأسباب تستحق أو لاتستحق، وخطف الزوجات، والاعتداء على الأعراض، والسرقات بالاكراه، وفى وسائل النقل، حيث يمارس القتل علنا وفى وسط الزحام. وطبعا تذكر ما يقع فى المدارس بين التلاميذ والمربين، وما يحدث بين الأزواج. حقا لم يعد العنف استثناء ولكنه ظاهرة، بل يوشك ان تمر أخباره دون اثارة تذكر، وكأنها لازمة من لوازم الحياة اليومية. ولم يكن الزلزال إلا مشاركة من الارض وقواها الخفية فى مسلسل العنف ومعاركه. ونحاول ان نجد تعليلا للظاهرة .. فنحصى ما تزخر به حياتنا من سلبيات مثل: عنف السلطة فى المعاملة، الأزمة الاقتصادية، سوء الخدمات، البطالة، انسداد الطرق أمام الشباب، وعدم احترام حقوق الانسان. والحق انه لايمكن الا يكون لتلك العوامل أثرها فى خلق ظاهرة العنف، ولكن العنف يطالعنا بعد ذلك فى اوطان هى المثل فى الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتوازن الاقتصادى والحضارى، مما يجعل من العنف ظاهرة عالمية ويزيد تعليله صعوبة وغموضا.

ولكن يبدو ان الحقائق نسبية. وان نظرتنا الى المجتمعات الراقية تختلف عن نظرة أهلها لها. فهناك أيضا توجد سلبيات وان كنا لانتصورها كذلك، وها هى الاحصاءات تحدثنا عن أكثر من ثلاثين مليونا من البشر يعيشون تحت مستوى الفقر فى الولايات المتحدة أغنى بلاد العالم، وملايين من مرضى الاعصاب والقلق وضحايا المخدرات، اضافة الى ذلك فان احساس شعوب الامم المتحضرة بنقصها اشد من شعورنا بنقصنا واحتجاجهم عليه أشد كذلك.

خلاصة القول ان سلبياتنا تصلح تفسيرا للعنف فى حياتنا، وان هدفنا الأول فى الحياة يجب ان يكون فى القضاء عليها، وهو هدف واجب أيضا بصرف النظر عن علاقته بالعنف، بل لعل العنف يكون من دوافع النهضة باعتباره رد فعل وتحذيرا وتحريضا دائما على الاصلاح.

نجيب محفوظ

الاحساس العام باليأس والاحباط يدفع الى العنف والارهاب

في الواحة مع .. الدكتور أسامة الغزالى حرب

الدكتور اسامة الغزالى حرب واحد من نخبة المثقفين والسياسيين. الذين تضمهم جمعية النداء الجديد. انه امينها العام،

وهو رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية»، وكان الى وقت قريب مديراً بالنيابة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

ومشكلة النخبة عندنا. ان الناس لا يفهمون شيئا مما تقول حتى بدا الأمر وكأنه حرص على ان تاتى العبارات معقدة، والمصطلحات غامض ة.

هذه مشكلة كانوا يجدونها فى كتابات العقاد. وكانوا يسألونه ان ينزل للناس والقراء، وهو يرد: ولماذا لا تصعدون انتم؟

ولكنك لن تجدها مع الدكتور اسامة ، فالفكرة عندها واضحة، فتاتى الجملة ـ بالضرورة ـ اوضح

وللدكتور زكى نجيب محمود رأى موجزه انك إذا صادفت اديبا او مفكرا يجد عسرا فى التعبير عما يريد، فاعلم عن يقين ان ما فى دماغه غائم، ومشوش... والدكتور اسامة لا يصادف صعوبة لا فى استدعاء الفكرة، ولا فى التعبير عنها

احداث العنف والارهاب . تطفو على السطح من وقت لاخر. وفى كل مرة تتجدد الاتهامات وينشغل الناس بالتفاصيل ويضاف تفسير جديد الى ما قيل من قبل من اجتهادات

ومع كل حادث يكون الطرف الاخر اى الارهابيين هم المخطئون، وهم الذين يركبهم الغلط على طول الخط، ورغم ان ذلك صحيح، الا اننى قررت ان افترض العكس بمعنى ان الدولة هى المخطئة بينما الارهابيون على حق.. مجرد افتراض!! له ما بعده.

وهو قائم على ان «طبيعة» الممارسة الديمقراطية و«مفهومها» لدى النظام الحاكم، لها علاقة كبيرة بتكرار احداث العنف بل وتزايدها.

والعلاقة هنا علاقة سبب ونتيجة بمعنى انه بسبب الخلط فى «طبيعة» الممارسة الديمقراطية ومفهومها.. وبسبب انها ديمقراطية «بالمقاس» وحسب المزاج يتخلق الارهاب.. ويتوالد.

هذا رأيي.. فما رأى الدكتور اسامة؟

** قال: لا اوافق على الربط الميكانيكى بين احداث العنف وما اصطلح على تسميته بالاعمال الارهابية. التى تتضمن عمليات القتل وتفجير القنابل وماشابه ذلك.. وبين ظروف الممارسة الديمقراطية.

* قلت: لماذا؟

** قال: لانه ربط ينطوى على خلط شائع وخطير.

فمن الصحيح ان ضعف قنوات التعبير الحر، للقوى المعارضة، قد يدفعها الى انتهاج اساليب غير مشروعة للتعبير من رأيها. ولكن هذا شئ، والارهاب شئ اخر تماما.

لذلك فإن الواقع هو عكس ما نقوله تماما، بمعنى اننا نلحظ فى العالم كله ان عمليات الارهاب، بالمعنى المحدد، ظهرت وانتشرت بالذات فى البلاد الديمقراطية وهذا يصدق على كافة البلاد التى لا يجادل احد فى اعتبارها بلادا ديمقراطية ليبرالية. مثل: الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا و ايطاليا واليابان والهند.. الى اخره

وعلى العكس لم نسمع ابداً باعمال ارهابية فى النظم الشمولية فالاتحاد السوفييتى القديم لم يعرف العمليات الارهابية، وكذلك بلاد شرق اوروبا

سليمان جودة

ومعها مصر الناصرية.. وإنما عرفتها مصر الساداتية مثلما نعرفها الان.

* ماذا تقصد؟

** اقصد ان المناخ المنفتح سياسيا يشجع كافة القوى على اتباع كل الاساليب فضلا عن ان العلنية تساعد على ذيوع مثل هذه الأعمال.

ولكن الاهم قبل كل شىء، هو ان الارهاب لا يمكن ولكن الاهم قبل كل شئ هو ان الارهاب لا يمكن ان يفسر لاعتبارات سياسية، انه يفسر لاعتبارات اقتصادية واجتماعية ونفسية وايديولوجية.

ان الارهابى شخص محبط يعانى من مشاكل عديدة، ولا يعتبر القنوات الشرعية للتعبير. قنوات ملائمة او كافية لما يريده لسبب بسيط وهو انه يرفض من الاصل هذه الشرعية.

لذلك يختار الرصاص والعنف حتى لو كانت متاحة امامه القنوات الشرعية. لان المنطق الذى تقوم عليه هذه القنوات.. مرفوض من جانبه من الاساس.

اما القوى التى تقول ان التضييق عليها يؤدى الى خروجها عن الشرعية. فهى قوى مستعدة من حيث المبدأ للقبول بالشرعية القائمة.

ولكنها محرومة او محجوبة عنهما.

* قلت: تقصد القوى الاسلامية شبه الشرعية او المعتدلة؟

** قال: نعم

* قلت : ولكن هناك خلطا بينها وبين الارهابيين بحيث يبدو الطرفان وجهين لعملة واحدة؟

** قال: هذا الخلط له اسباب عديدة اهمها يعود للقوى الاسلامية شبه الشرعية او المعتدلة نفسها. ذلك اننا لم نر منها ابدا ـ مع الاسف الشديد ـ معارضة مبدئية وقاطعة للارهاب بل على العكس وجدنا من كثير من رموزهم، نوعا من التبرير المباشر او غير المباشر لكثير من هذه الاعمال الارهابية.

واعتقد ان ابرز مثال هنا هو موقف تلك القوى من واقعة اغتيال د. فرج فودة فلم يرد الى علمى باى شكل، ان ايا من ممثلى التيار السياسى الاسلامى المعتدل قد ادان او شجب بشكل قاطع هذا العمل الارهابى. بصرف النظر عن الاتفاق او الاختلاف مع افكار د. فرج فودة

* ولكن .. الا ترى ان دوافع الارهاب فى اى من البلاد التى ذكرتها. تختلف عن دوافعه فى مصر؟

**. بالطبع تختلف ولكن يجمع بينها الاحساس العام بالاحباط واليأس، ذلك الاحساس الذى يعود لاسباب ايديولوجية او دينية او سياسية او اقتصادية.

ففى مصر مثلا الاسباب الاقتصادية قوية جدا، والاسباب الاجتماعية والنفسية واضحة فى الولايات المتحدة وحالات الاحباط القومى نجدها بالنسبة للجيش الجمهورى فى بريطانيا. والتعصب الايديولوجى فى المانيا واليابان.

ولكن يبقى العامل المشترك وهو الاحساس باليأس والاحباط، والاعتقاد بان العنف وترويع المجتمع هما السبيل الوحيد لفرض الافكار والمعتقدات السائدة لدى بعض الاشخاص.

* قلت: بحسبة بسيطة يتضح ان الدولة تزيد كل يوم من عوامل اليأس والاحباط لدى الشباب، بدليل ان حوادث العنف لا تتوقف، بل تزداد؟

** قال: ازدياد نسبة هذه الحوادث دليل على ان هناك بيئة تفرخ الارهاب وهذه البيئة خليط من الاحباطات

المختلفة، وكلما خفت حدة المشكلات الاجتماعية والنفسية كلما توقعنا بالضرورة قلة احتمالات وقوع احداث عنف، فضلا عن ان كفاءة المواجهة الامنية عنصر مهم في محاولة القضاء على النشاط الارهابي.

* ولكن يبقى السؤال قائما. واعني تقصير الدولة كجهاز حاكم في الاساس؟

** اعتقد انه قد بذلت جهود طيبة، ومع ذلك فإن هناك حاجة لجهد اكبر بكثير، غير انه من المهم بيان ان هذه الجهود ليست مطلوبة من الدولة فقط، انما هو جهد مطلوب من كافة مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك الاحزاب السياسية والنقابات وكافة صور النشاط الجماعي التي تخرج المواطن من سلبيته، وتساعد على دمج اعداد متزايدة من المواطنين في الحياة العامة.

* وماذا تملك مؤسسات المجتمع المدني، في ظل نظام حكم يسيطر على كل شيء ويفرض عليها قيودا جديدة كل يوم؟!

** بالتأكيد الدولة هي الطرف الاكثر قدرة في مجال توفير الخدمات ومع ذلك فنهضة مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الاحزاب، تساعد ليس فقط على دفع عمليات الازدهار الاقتصادي وهي جزء لا يتجزأ من عمليات محاصرة الارهاب وانما ايضا تساعد على ترسيخ الاعتقاد لدى المواطن بحقه في ان يعبر عن رأيه، وان يصر على امكانية هذا التعبير بكافة الوسائل والاساليب ومن ثم يحترم حقوق الاخرين في التعبير عن ارائهم وانتهاج الاساليب المتحضرة في عملية التعبير هذه حتى ولو كان ذلك في سياق التصادم مع السلطة القائمة.

* تقول ان المواجهة الامنية عنصر مهم في التصدي للارهاب.. ولكن واقع الحال يقول انها صارت العنصر الاول والاخير وليست مجرد عنصر مهم؟!

** اوافق على ان الدولة في البداية كانت تعتمد على الاساليب الامنية بالدرجة الاولى،

ولكن من الانصاف القول بانه قد بدأت منذ فترة مبكرة، محاولات للحوار والتعامل السياسي مع الازمة وان كان بعضها لم يصادف نجاحا ملموسا مع افراد الجماعات المتشددة.

ولكنني اعتقد بشكل عام ان هناك ادراكا متزايدا لدى الدولة، بضرورة الالتفات الى الاسباب الاقتصادية والاجتماعية لتلك الظواهر وخاصة في ضوء حقيقة مهمة هي ان المناطق التي كانت مواطن تقليدية للجماعات المتطرفة هي اكثر البيئات تدنيا في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وفي احوالها المعيشية بوجه عام. كل ذلك استلزم بسرعة لتحسين احوال هذه المناطق، وان كانت المواجهة الحاسمة ترتبط بدفع الاقتصاد القومي ككل.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٣

قضية الإرهاب وزاوية الاقتراب

تمثل زاوية الاقتراب لتفهم اى ظاهرة، المدخل الذى يتحكم في المخرجات والنتائج التى يتوصل اليها الباحث ، وهى التى تفرض منهج التفسير للظاهرة والمحور الذى تدور حوله محاولات استجلاء ابعادها، ثم الربط بين الاسباب والنتائج والحلول المقترحة لمواجهة النتائج واجتثات

د. أحمد جلال عز الدين

خبير الارهاب الدولى

الجذور والاسباب وفى مجال العلوم المادية يمكن للباحث بسهولة ان يكتشف خطأ زاوية الاقتراب حين يضع فرضية تكذبها التجربة، فيعود لاختبار فرضية اخرى حتى يصل الى الفرضية الصحيحة التى تصمد للتجربة ، وتوصل الباحث الى نظرية او قانون يربط بصورة حتمية بين الاسباب والنتائج.

والامر ليس كذلك للاسف فى مجال العلوم النظرية، ومن بينها تفسير السلوك الانسانى خاصة السلوك المنحرف الذى يتصاعد الى درجة الجريمة ، فلم يصدق حتى الآن تفسير واحد يقدم الحل النهائى للسؤال الازلى عن سبب او اسباب الانحراف الى الجريمة، فقد قال دارون نظرية اختلف فيها فرويد وقال اوجست كونت صاحب المدرسة الوطنية افكارا اختلف معه فيها كثيرون، وتعددت نظريات ترجع الجريمة الى سبب واحد ، وتجمعت نظريات تقول بفكرة السبب المتعدد، وعلى مدار التاريخ تسمع البشرية عن اوكار تسود لفترة من الزمن ثم ياتى من يهدمها بفكرة جديدة وهكذا دواليك.

ويقع المثقفون وقادة الرأى وبعض المسئولين فى مصر فى مازق محاولة تفسير الهجمة الارهابية الشرسة التى تعانى منها مصر فى ايامنا هذه، وركونا الى الكسل العقلى والحلول السهلة والتى تفتقد منطقية البحث العلمى ، اعتاد المتحدثون على ارجاع الاسباب الى امور اطلقوها فى عبارات مرسلة ، منها ان الارهاب هو نتيجة حتمية لنقص الديمقراطية، وان البطالة والفقر وارتفاع الاسعار وازمة المساكن وغيرها هى السبب الذى يقف وراء الارهاب، بينما قال البعض ان مناهج التعليم المتخلفة وارتفاع نسبة الامية ونقص الوعى الدينى وتقصير الدعاة هى اسباب التطرف الذى تحول الى ارهاب ، وبلغ استخفاف البعض حد القول بان نقص الخدمات وسوء حالة المرافق هى الدافع للارهاب ، وهذه كلها اراء لها احترامها لدى قائليها ، ولكنها تفتقد المنطقية او التبرير العلمى .

ويكفى للرد ببساطة على ذلك بايراد الحقائق التى تقول ، انه فى عقد الثمانينات وقع فى اوروبا الغربية حوالى ٤٥٪ من عدد العمليات الارهابية على مستوى العالم، ولم يقع فى الدول الديكتاتورية والشمولية سوى ٠٫٠٣٪، والمنطق يقول بناء على ذلك انه لا علاقة بين الارهاب وبين نقص الديمقراطية او حتى انعدامها.

اما العوامل الاقتصادية مثل البطالة والفقر وارتفاع الاسعار وازمة المساكن، فينفى صلتها بالارهاب، ان دولا غنية جدا مثل اليابان والولايات المتحدة والسويد وهولندا والمانيا وفرنسا هى من اكثر دول العالم معاناة من الارهاب ، ولاشك ايضا ان مثل هذه الدول تحظى بدرجة فائقة من الخدمات ومستوى عال من المرافق ، ويضاف الى ذلك ايضا انعدام نسب الامية فيها وارتقاء مستوى التعليم.

وناتى بعد ذلك الى قضية التطرف الدينى نتيجة نقص الوعى وتقصير الدعاة، ونقول ان التطرف موجود فى كل الديانات السماوية، فالصرب شعب متطرف دينيا منذ القرن الماضى، وهم كارثوذكس لهم منظمات عملت فى البلقان واوروبا منذ مطلع القرن ، والكروات كانت لهم منظمات قديمة مثل المنظمة الشهيرة USTASAHA وهم كاثوليك حاربوا الصرب والمسلمين وغيرهم فى اوروبا، وهناك منظمات بروتستانية كثيرة فى بريطانيا،

وفى اسبانيا توجد منظمة المناضلين من اجل المسيح الملك وغيرها ، وفى الولايات المتحدة تتناثر عشرات من المهوسين دينيا فيما يسمى Sects و Cults بلغت حد وجود منظمات من عبدة الشيطان، وفى اليهودية يوجد الحاريديم والكيشيت وجوش امونيم ورابطة الدفاع اليهودية .. الخ، كما نعرف فى الاديان غير السماوية السيخ ونمور التاميل والسنهاليين وغيرهم، بالاضافة الى المنظمات الاسلامية مثل حزب التحرير الاسلامى ومنظمة الدعوة الشعبية والجهاد الاسلامى التابعة لحزب الله ومنظمة جهيمان العتيبى والجهاد الاسلامية والجماعة الاسلامية وغيرها على امتداد العالم العربى والاسلامى .

مما سبق نتاكد من ان الارهاب ظاهرة عالمية، وانها ظاهرة ملازمة للصراع السياسى، فهى ليست مجرد جرائم عادية، وانما هى ظاهرة سياسية ومن ثم فان زاوية الاقتراب لفهمها تكون من منطلق فهم دورها فى الصراع السياسى.

واول ما يجب ان ندركه هو ماهية الارهاب ، انه وفق تعريف مبسط «استراتيجية عنف منظم ومتصل يمارس من خلال حملة من اعمال القتل والاغتيال وزرع المتفجرات واحتجاز الرهائن والتخريب او ماشابه ذلك من اعمال او التهديد بها بقصد خلق حالة من الرعب العام وبهدف تحقيق اهداف سياسية.

فهو اذن استراتيجية ، اى اسلوب فى الصراع ينتهجه طرف ضعيف لم يستطع تحقيق اهدافه بوسائل سلمية.

وهو عنف منظم ومتصل Systematic والضحايا فيه غير مقصودة بذاتها غالبا بقدر ما تحمل رسالة الى افراد المجتمع، ان كل فرد ومنشاة فيه قد تكون الضحية التالية للارهاب.

ان تعدد نوعيات الاهداف التى تقع عليها العمليات الارهابية ، واماكنا بل واحيانا عشوائية انتقاء الاهداف هو نشاط مخطط يهدف الى خلق حالة من الرعب العام.

ان الاهداف التى يسعى الارهاب الى تحقيقها هى ضرب النظام الاجتماعى عن طريق اهدار امنه القومى بضرب المصالح الحيوية والقيم الجوهرية وفرص التنمية، وهذه اهداف سياسية محضة، وهذا هو ما يفرق بين الارهاب (كاحدى صور العنف السياسى) وبين انشطة الجريمة المنظمة مثل المافيا الايطالية والكوستا نوسترا فى امريكا وكندا وغيرها ، وعادة ما يقع الكتاب فى خطا ادراج المافيا فى منظمات الارهاب ، مع ان المافيا لا شأن لها بالصراع السياسى وتهدف فقط الى كسب مال حرام (وحتى كلمة مافيا لا تعنى من الجريمة المنظمة الا تلك العصابات فى صقلية اما عصابات نابولى مثلا فاسمها كومورا وعصابات كالابريا اسمها ندراجيتا) اذا كان ذلك كذلك فما هو دور الارهاب فى الصراع السياسى، وان الباحثين الاستراتيجيين يدرجون الارهاب فيما يسمى بصور الصراع الاقل حدة من الحرب Low intensity conflict، فهو احد البدائل للحرب التقليدية نتيجة المحاذير العديدة التى تحيط باستخدام الحرب لحل الصراع السياسى ، وكما قال كلاوتزفتس ان الحرب «سياسة باساليب اخرى» فان الارهاب هو حرب بلاقانون وهو اسلوب دنىء يلجا اليه طرف ضعيف لفرض ارائه وافكاره السياسية على الخصوم، بل انه وبعض صور العنف السياسى الاخرى يطلق عليها «الغزو من الداخل» وبصرف النظر عن الانتماءات الايديولوجية والعقائدية المتباينة للتنظيمات الارهابية فى العالم، فانها جميعا تستخدم نفس الاسلحة واساليب العمليات والتكتيكات وطرق التجنيد والتمويل والتسليح، والفروق بينها فى ذلك فروق فى الدرجة وليست فى النوع، فمثلا ثبت من احصاءات العمليات الارهابية خلال عشر سنوات فى عقد الثمانينات ان المنظمات الارهابية فى العالم استخدمت المتفجرات فى ٨٦٪ من العمليات الارهابية، سواء منها المنظمات اليمينية المتطرفة او اليسارية المتطرفة، وان منظمة فوضوية لاتؤمن بالله او الدين او القانون او الاعراف مثل الجيش الاحمر الالمانى RAF ، اعتمدت تماما فى تمويلها على سرقة البنوك بينما تعتمد منظمات اخرى دينية متطرفة على سرقات محال الذهب للحصول على الاموال اللازمة لانشطتها.

ومن هنا فاننا يجب ان نكف عن محاولات البحث عن اسباب سانجة للارهاب ، وانما يجب ان نتعامل معه باعتباره بديلا لحرب تقليدية معلنة ضد امننا القومى ، ويهدف الى تغيير النظام الاجتماعى بالقوة والعنف ويهدد مواردنا القومية باعتبارها احد اهم المصالح القومية، كما يهدد قيمنا الجوهرية المتمثلة فى التماسك الاجتماعى والسلام بين الاديان الذى هو الى جانب كونه قيمة جوهرية هو ايضا احد عناصر القوة الشاملة للدولة. ويهدد الارهاب ايضا فرصنا فى التنمية التى هى - وفق نظرية لها وجاهتها - جوهر الامن القومى.

ان مواجهة الارهاب مجردا عن دعاواه هى المدخل السليم للتعامل مع الظاهرة باعتبارها نمطا من انماط العنف السياسى البديل للحرب ، وان الدفاع ضد اخطارها هو دفاع عن الامن القومى ، واول ما يجب ان نفعله فى هذا المجال هو ان نعرف بيقين من هو صاحب المصلحة فى هدم النظام الاجتماعى وهدم الامن القومى المصرى ، ومن هم وراء الصبية والصغار الذين يعيثون فى الارض فسادا .

ان القضية ليست مجرد حادث قتل او تفجير هنا وهناك ، ولكنها حملة عنف منظمة لغزو مصر من داخلها والوصول بها الى منزلق لا يعرف مداه الا الله .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الاوسط
التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٣

التطرف والموقف العقلاني في الفكر العربي الإسلامي

التطرف.. وآيديولوجيا التكفير

كان الخوارج اول طائفة في الاسلام وباسم الاسلام. وقصة نشاتهم معروفة. كانوا من أصحاب علي في نزاعه مع معاوية وكان من بينهم مؤمنون اتقياء يتقمصون المثل الأعلى الاسلامي في العدل والمساواة والصدق في الفكر والمعاملة. وكانوا يعتقدون بأن الحق مع علي، مؤمنين بذلك إيمانهم بالاسلام ذاته، وكانوا يرون أن منازعة معاوية له مكابرة وخروج عن الحق. وجعلهم من القبائل البدوية الفقيرة الساكنة بشرق الجزيرة العربية والتي كانت دائما في منافسة ونزاع صامت في غالب الأحيان مع بني امية وبني عمومتهم بني هاشم. وعندما اخذت الحرب بين علي ومعاوية تهدد كيان الاسلام واقتنع كل فريق ان انتصاره غير مضمون وان الخسارة في جميع الأحوال ستكون جسيمة قبلوا فكرة «التحكيم» واتفقوا ان يعين كل فريق من ينوب عنه في مفاوضات هدفها حل المشكل سلميا. ولما راى فريق من أصحاب علي وهم الذين سيسمون



محمد عابد الجابري

● ... ولم يقتصروا على هذا النوع من التطرف السياسي باسم الدين بل لقد مارسوا على معاصريهم ارهابا نفسيا فجعلوا التزام الواجبات واجتناب المحرمات جزءا من الايمان وحكموا بالكفر على كل من تساهل فيها.

بالخوارج، ان التحكيم قد يؤدي إلى الصلح بين علي ومعاوية وبالتالي الى نوع من التحالف بين بني امية اهل معاوية وبني هاشم اهل علي، وان ذلك قد يكون على حساب القبائل الاخرى، قبائل شرق الجزيرة خاصة، قاموا واعترضوا على التحكيم واطلقوا شعارهم المشهور: «لا حكم الا الله».

لقد اعترضوا على علي بن ابي طالب لكونه قبل ان يحكم الرجال في قضية كانوا يرون ان حكم الله فيها واضح: فمعاوية وجنوده هم بغاة في نظرهم خرجوا على الامام يريدون اغتصاب الحكم بغير رضى المسلمين، وبالتالي فالواجب قتالهم بنص القرآن بوصفهم بغاة يعيثون في الارض فسادا. ولما حاول علي بن ابي طالب اقناعهم بان الامر ليس على هذه الصورة قالوا له ان الامر لا يخلو عما تكون قد قاتلت معاوية وانت موقن انك على حق وانه على باطل، وفي هذه الحالة يجب أن تواصل القتال لاحقاق الحق وهزم الباطل، ما انك قاتلت وانت غير متيقن بكون الحق معك وفي هذه الحالة ستكون قد تسببت في قتل المسلمين بغير حق.

ولما ألح عليهم علي بان المسألة ليست على هذه الصورة الحدية: إما... وإما، وانه لا بد من مراعاة مصلحة المسلمين ولا بد من حقن دمائهم، خرجوا عليه واعتبروه ظالما مثله كمثل معاوية، فاجتمعوا وخطب فيهم زعيمهم قائلا: «اخرجوا بنا من هذه القرية الظالم اهلها» مشيرا بذلك الى قوله تعالى: «وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا. الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفا» (النساء 75-76).

هكذا نجد انفسنا امام آلية يستعملها المتطرفون في كل زمان، آلية تقمص وضعيات سابقة والتصرف وكأنهم فعلا في تلك الوضعية. لقد تقمصوا من خلال هذه الآيات وضعية النبي وهو في المدينة قبل فتح مكة، وجماعة من المسلمين نساء واولادا ومستضعفين من الرجال تحتجزهم قريش في مكة مانعة لهم من الهجرة الى المدينة للحاق باهليهم وذويهم، فنزلت تلك الآيات تدعو المسلمين الى القتال لانجاد اولئك المحتجزين. الشيء الذي سيتحقق من خلال المسلسل الذي توج بفتح مكة. هكذا اخذ الخوارج ينظرون الى غيرهم ممن لم يخرجوا معهم، سواء من اصحاب علي او من اصحابهم هم انفسهم، ينظرون اليهم بوصفهم كفارا تجب معاملتهم بما أمر الله ان يعامل به كفار قريش وهو القتل، بينما عاملوا اليهود والنصارى بوصفهم اهل كتاب يعترف بهم الاسلام. وهكذا كانوا اذا صادفوا في طريقهم مسلما لم يخرج معهم قتلوه واذا صادفوا يهوديا او نصرانيا تركوه.

وهكذا اخذوا يلتمسون الحجة لصواب موقفهم من آيات في القرآن ينتقونها ويعزلونها عن سياقها وأسباب نزولها ويطبقونها حرفيا لصالحهم وضد خصومهم.

من ذلك مثلا ان نافع بن الازرق، زعيم الازارقة وهي اقوى فرقة منهم ينتمي الى بني حنيفة من شرق الجزيرة، كتب الى من بقي من الخوارج مقيما في البصرة قائلا: «والله انكم لتعلمون ان الشريعة واحدة والدين واحد، ففيها المقام بين أظهر الكفار. ترون الظلم ليلا ونهارا وقد ندبكم الله الى الجهاد فقال: «وقاتلوا المشركين كافة» ولم يجعل لكم في التخلف - عن القتال - عذرا في حال من الاحوال... وانما عذر الضعفاء والمرضى والذين لا يجدون ما ينفقون ومن كانت اقامته لعلة ثم فضل عليهم مع ذلك المجاهدين فقال: «لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله».

وهكذا نرى كيف تقمص نافع الازرق، هنا ايضا، وضعية الرسول عليه الصلاة والسلام، فاعتبر الدين واحدا كما كان زمن النبي ووضع نفسه ضمنيا مكان الرسول صلى الله عليه وسلم ووضع من خالفه في موضع من كان يحارب النبي فاعتبرهم كفارا مشركين مطبقا عليهم قوله تعالى «وقاتلوا المشركين كافة» منتزعا عبارة من آية فعزلها عن سياقها وسبب نزولها وصرف معناها الى ما يريده هو ليس الى ما تعنيه في واقع الامر، ذلك ان سياق الآية ومناسبة نزولها يتعلق بالاشهر الحرم التي يمنع فيها القتال، وكان العرب اذا كانوا في قتال وحلت الاشهر الحرم وفضلوا الاستمرار في القتال قالوا سنعوض الشهر الحرام بشهر اخر من شهور السنة بعد انتهاء القتال، وذلك هو الشهر النسيء، وقد نزلت الآية في ذلك ونصها: «إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض، منها أربعة حرم، ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن انفسكم وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين. إنما النسيء زيادة في الكفر...» (التوبة 36 - 37) والاشهر الحرم هي ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب. واذن فلا سياق الآية ولا مناسبة نزولها ولا مضمونها العام يسمح بتوظيفها فيما وظفها نافع بن الازرق، ذلك ان الآية تندرج في سياق خاص: ذلك ان الرسول كان قد أبرم معاهدة مع مشركي مكة، فنقضوها فأذن الله لرسوله بقتالهم، وكان ذلك في زمن الحج، زمن الاشهر الحرم.. الخ. وهكذا نرى نافع ابن الازرق يضع نفسه في وضعية النبي في حادثة معينة خاصة ويضع خصومه في وضعية خصوم النبي عليه الصلاة والسلام. اما الآية الاخرى المتعلقة بالقاعدين، فقد نزلت في جماعة لم يخرجوا مع النبي في غزوة بدر. ومعلوم ان الخروج للقتال ليس فرض عين وانما هو فرض كفاية، ولذلك اقتصر القرآن على ... حديفا، اذ فضل المجاهدين على القاعدين لا غير. اما نافع بن الازرق فقد

تجاوز ذلك فتيرا من القاعدين من الخوارج وحكم عليهم بالكفر، محملا الآية التي ذكرها اكثر مما تحتمل. ليس هذا وحسب بل لقد تصرف على العكس تماما مما تقرره الآية السابقة على تلك، والتي تدعو المجاهدين الى التثبت وعدم قتل الناس بمجرد الظن. يقول تعالى قبل الآية المذكورة مباشرة: «يا ايها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً، تبتغون عرض الحياة الدنيا» (النساء 94) وقد نزلت هذه الآية في فريق من الصحابة كانوا في طريقهم الى الجهاد فصادفوا رجلا لمجرد الشك فيه...اما الخوارج فلم يكونوا يتركون مكانا لشك، فهم، كجميع المتطرفين، كل شيء عندهم يقين: إما ان يكون الانسان معهم فهو مؤمن وإما الا يكون معهم فهو كافر. هكذا يبدو واضحا كيف يؤدي التطرف باسم الدين الى تجاوز الحدود التي رسمها الدين. ولكن أليس التطرف بالتعريف هو «مجاوزة الحدود».

وكما تقمص الخوارج وضعية النبي صلى الله عليه وسلم ازاء الكفار من قريش تقمصوا كذلك ما يخدم تطرفهم من وضعيات الانبياء السابقين. وهكذا كانوا يقتلون اطفال المسلمين الذين لم يكونوا من اتباعهم. وعندما سئل نافع بن الازرق عن مستنده في ذلك، مع ان الاطفال غير مكلفين، قال: «إن نبي الله نوحا عليه السلام قال: «رب لا تذر على الارض من الكافرين دياراً، إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً» (نوح 26 - 27) ويضيف نافع: «فسماهم بالكفر وهم اطفال وقبل ان يولدوا. فكيف كان ذلك في قوم نوح ولا نكون نحن نقوله في قومنا، والله يقول: «أكفاركم خير من اولئكم أم لكم براءة في الزبر» (القمر 43-44) والخطاب هنا موجه لقريش.

ولم يقتصر الخوارج على هذا النوع من التطرف السياسي باسم الدين، بل لقد مارسوا على معاصريهم ارهابا نفسيا فجعلوا التزام الفرائض واجتناب المحرمات جزءا من الايمان وحكموا بالتالي بالكفر، اي باهدار الدم، على كل من تساهل فيها.

فهذا نجدة بن عامر الحنفي رئيس فرقة سميت باسمه (النجدات) وقد انشق عن اصحاب نافع. يحكم على مرتكبي الذنوب من مخالفيه بالكفر، قال في خطبة له: «من زنى فهو كافر ومن سرق فهو كافر ومن شرب الخمر فهو كافر ومن شك في انه كافر فهو كافر». وهكذا اصبح التكفير مذهبا لهم، فصح ان يسمى هذا النوع من التطرف في الدين بآيديولوجيا التكفير، وككل آيديولوجيا فإن الخطأ إنما يكون في رأي الخصم وحده، اما صاحب الآيديولوجيا فهو مصيب دائما. وهكذا نجد صاحبنا نجدة الحنفي يستثني اصحابه من احكام الكفر التي اصدرها، اذ قال ان من ارتكب تلك الذنوب من اصحابه يبقى مسلما وان الله يعذبه في غير نار جهنم ثم يدخله الجنة بعد ذلك.

على ان الخوارج الذين حصروا الايمان في انصارهم وحدهم لم يستطيعوا الحفاظ على نوع من الوحدة بينهم، بل لقد انقسموا فرقا عديدة كل فرقة تخطئ غيرها من فرقهم وتكفرها، فكانوا اعوانا لخصومهم على انفسهم، فتشتتوا وذهبت ريحهم.

ذلك هو مصير التطرف: الانقسام والاقتتال والاضمحلال، ولذلك لم يحدث قط ان نجحت اية طائفة متطرفة في صنع التاريخ. لقد ظل المتطرفون دوما على هامش التاريخ.

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ١٢ مارس ١٩٩٤

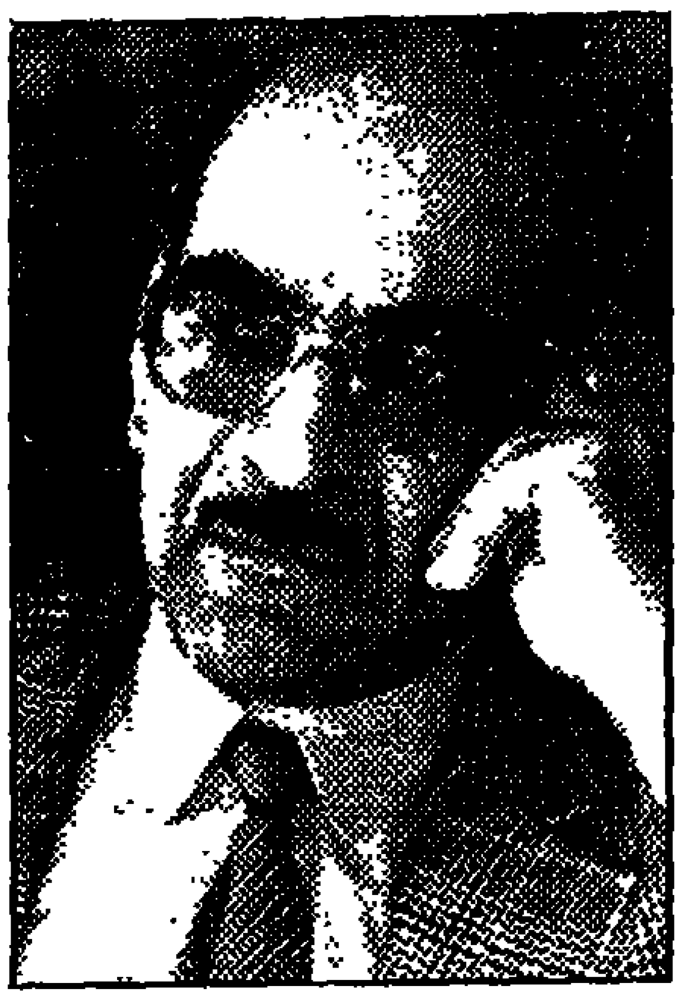
التطرف والموقف العقلاني في الفكر العربي الإسلامي

التطرف بين التعالي بالسياسة وتسييس المتعالي

المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢



محمد عابد الجابري

> وخطورة هذا النوع من التطرف ليست فقط في كونه يقوم على تزييف وعي الناس عن طريق الكذب الآيديولوجي الصراح بل ايضا، وهذا اخطر، لانه يدفع الى قيام ردود فعل مضادة من نفس النوع ترتفع الى مستوى العقيدة.

لا شك اننا سنرتكب خطأ جسيما ان نحن حصرنا التطرف في الأفراد والجماعات التي تمارسه خارج السلطة السياسية أو ضدا عليها. ذلك ان التطرف، كما قلنا وكررنا القول هو في الاغلب الاعم رد فعل، وكثيرا ما يكون المبتدئ بالتطرف هو الدولة، فهي المؤهلة بسهولة للانزلاق اليه وذلك اما بنوع ممارسة الحاكمين للسلطة من اجل الحفاظ على الحكم، واما باستغلالهم الحكم.

على ان التطرف الذي تمارسه الدولة لا ينحصر فيها تقوم به من تجاوزات في استعمال القوة واللجوء الى القمع المادي، بل هناك تطرف أخر لعله اكثر خطورة لأن مفعوله يبقى خفيا فلا تظهر ردود الفعل عنه الا بعد وقت ليفتح الباب لـ«الآخر» للقيام بتطرف مماثل.

نقصد بذلك التطرف الذي يمارسه اصحاب الدولة لاضفاء الشرعية على حكمهم بتوظيف الدين توظيفا سياسيا عندما لا تكون ثمة شرعية سياسية . انهم يلجأون الى التعالي بالسياسة لجعل حكمهم يعلو على كل شرعية بشرية.

وخطورة هذا النوع من التطرف ليست فقط في كونه يقوم علي تزييف وعي الناس عن طريق الكذب الآيديولوجي الصراح بل، وهذا اخطر، لانه يدفع الى قيام ردود فعل مضادة من نفس النوع ترتفع الى مستوى العقيدة وتكتسي صورة تسييس المتعالي. وقد عرف صدر الاسلام، وعرفت العصور اللاحقة كما يعرف عصرنا الحاضر، هذين النوعين من التطرف: تطرف الحاكمين وما يثيره من ردود فعل متطرفة. والغالب ان الحاكمين ينسون انهم هم الذين بدأوا التطرف بالتعالي بالسياسة فينحون بالائمة على التطرف المضاد لكون اصحابه يلجأون الى تسييس المتعالي. والامثلة التاريخية التالية ذات دلالة في هذا المقام.

وخطب زياد بن ابيه في اهل البصرة عندما قدمها عاملا عليها لمعاوية فقال: «أيها الناس إنا اصبحنا لكم ساسة وعنكم زادة، نسوسكم بسلطان الله الذي اعطانا ونذود عنكم بفيء الله الذي خولنا»، وعندما مات معاوية خطب خلفه يزيد ابنه مبررا منذ الحمدلة توليه الحكم بان ذلك من ارادة الله ومشيئته فقال: الحمد لله الذي ما شاء صنع، ومن شاء اعطى، ومن شاء منع، ومن شاء خفض ومن شاء رفع وسار الخلفاء الامويون على هذا النهج في تكريس ايديولوجيا الجبر طلبا للشرعية فاسبغوا على انفسهم القابا تجعل وجودهم من وجود الله مثل «خليفة الله في الارض» و «أمين الله»...الخ وهي الالقاب التي كانت تكرس تكريسا بواسطة الشعراء والقصاص وخطباء الجمعة الرسميين. ليس هذا وحسب بل لقد عمدوا الى وضع احاديث ترفع من شأنهم وتجعل مقامهم عند الله أسمى من مقام جميع البشر لا يسري عليهم ما يسري على الناس من عقاب في الآخرة، اما الدنيا فهم ملوكها. وهكذا نسبوا الى النبي انه قال: «الامناء ثلاثة جبريل وانا ومعاوية» كما نسبوا اليه حديثا يقول: «اللهم علم معاوية الكتاب ومكن له في البلاد وقه العذاب» ولما توفي معاوية عمم خلفاؤه هذه الادعاءات عليهم جميعا فنسبوا الى النبي انه قال: «ان الله تعالى اذا استرعى عبدا رعية كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات» وانه قال ايضا: «ان من قام بالخلافة ثلاثة ايام لم يدخل النار» وخطب هشام بن عبد الملك حين ولي الخلافة فقال: الحمد لله الذي انقذني من النار بهذا المقام» واحضر يزيد بن عبد الملك «اربعين شيخا شهدوا له انه ما على الخلفاء حساب ولا عقاب».

وياتي رد الفعل على هذا النوع من التعالي بالسياسة على صورة تسييس المتعالي، وذلك ما ستفعله الفرق المعارضة من قدرية ومرجئة وجهمية، وهو رد فعل سيكتمل على مستوى الفكر والنظر مع المعتزلة الذين سيقررون اصولا خمسة، دينية في ظاهرها وسياسية في مضمونها جعلوها اساس مذهبهم في الدين، وهي التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فالتوحيد سيعني كما قال مؤسس الفرقة واصل بن عطاء: «ان الله لا يوصف بالعلم

ولا بالقدرة والارادة والحياة كما يوصف بها البشر»، وهذا من الناحية الدينية تنزيه لله عن مشابهة مخلوقاته، ولكن هناك وراء هذا المعنى الديني مضمون سياسي يتمثل في سحب البساط على دعاوى الامويين السابقة والقائلة بإن الله اراد لهم الحكم وأراد ان لا يحاسبهم الخ. ذلك ان هذه الدعاوى لا تستقيم في اذهان الناس الا اذا كانوا يتصورون ارادة الله وعلمه ومشيئته على غرار ارادة الانسان وعلمه... اي على انها صفات تضاف الى الذات. اما اذا تصورنا صفات الله على انها هي وذاته شيء واحد، لا فصل بينها، فإننا سنكون قد اقمنا مسافة لاحدود لها بين الله واعمال البشر، فيكون الله خلق البشر وزودهم بالقدرة على الفعل وبالحرية والارادة وتركهم يخلقون افعالهم، اي يأتون بها من عندهم، مما يجعلهم يتحملون وحدهم مسؤولية ما يعملون، وبالتالي يكون الامويون قد غصبوا الحكم بارادتهم مما يحملهم مسؤولية افعالهم.

ويأتي اصلهم الثاني اي «العدل» ليعزز هذا المعنى. ذلك ان المقصود به عندهم - اعني المعتزلة - هو «نفي الظلم عن الله تعالى» وهذا مبدأ ديني في ظاهره ولكن هناك وراءه مضمون سياسي: ذلك لان معنى العدل عندهم يتضمن اولا «ان الله لا يجبر احدا على فعل شيء ثم يعاقبه عليه»، وبما ان الله قرر العقاب في الآخرة فلا يعقل ان يكون قد اجبر احدا في الدنيا على فعل ما يستوجب ذلك العقاب، فالعقاب في الآخرة اقرار للحرية والمسؤولية في الدنيا، ويعني العدل عندهم ثانيا ان «الله لا يفعل الا الاصلح»، ومعنى ذلك ان الخلل السائد في الدنيا لا يمكن ان يكون قد صدر عن الله وانما مصدره الانسان، وبالتحديد الحكام.

وفي هذا الاطار يندرج اصلهم الثالث والرابع: فالوعد والوعيد معناه ان الله لا بد ان ينفذ ما ذكره في القرآن من وعد اي ثواب، ومن وعيد اي عقاب، فلا يجوز عندهم ان يعاقب الله فاعل الخير فيكون قد خلف وعده ولا ان يغفر لفعل الشر فيكون قد خلف وعيده. والمضمون السياسي لهذا المبدأ واضح، فهو رد مباشر على ما كان يقوله الامويون من ان الله لا يعاقب الخلفاء. واما المنزلة بين المنزلتين فهو رد مباشر على الخوارج في حكمهم على مرتكب الكبيرة بالكفرة (ايديولوجيا التكفير: الحلقة السابقة). لقد رأى المعتزلة انه من العدل ان توجد منزلة بين الايمان والكفر: فمرتكب الكبيرة، مثل القتل والزنا الخ، من المسلمين ليس كافرا مطلقا وليس مؤمنا مطلقا، وانما هو في منزلة بين المنزلتين: فهو لم يستجمع خصال الايمان فيكون مؤمنا حقيقيا ولا هو خرج عن الاسلام فيكون كافرا، وسيعاقب في الآخرة بوصفه كذلك.

وأما الاصل الاخير من اصول المعتزلة فهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو مبدأ اسلامي معروف، جعل منه الخوارج اساس مذهبهم فقاموا يغيرون المنكر بايديهم، اما عامة المسلمين فجعلوا منه مبدأ اخلاقيا اي سلوكا مطلوبا قولا وفعلا عند الاستطاعة مع اتقاء الفتنة، اما المعتزلة فقد رفعوه الى مستوى العقيدة مما يعطيه مضمونا سياسيا اذ يغدو الجانب التطبيقي لاصولهم السابقة، فيكون الامر بالمعروف هو الدعوة الى العمل بالعدل والتوحيد الخ.. والنهي عن المنكر وهو الدعوة الى ترك ما يخالف اصولهم. (انظر تفصيل ما تقدم في كتابنا: العقل السياسي، الفصل التاسع).

الموقف العقلاني المعتزلي ذا مضمون سياسي يتمثل في تسييس المتعالي رداً على التعالي بالسياسة. انها عقلانية تقوم على ممارسة السياسة في الدين، تجنبا لتسمية الامور السياسية باسمائها الحقيقية. لقد تكلمت عنها من وراء حجاب الدين، ولذلك لم يكن لها مستقبل على صعيد الفكر والفلسفة.

كتاب الاسلام والسياسة

عن مجمع البحوث الاسلامية صدر كتاب الاسلام والسياسة للدكتور محمد عمارة وللكتاب عنوان فرعى هو « الرد على شبهات العلمانيين »ويبدأ الكتاب بتمهيد عن الاسلام والسياسة يزعم ان كل تعريفات ومناهج واساليب وممارسات السياسة عبر التاريخ والاقطار والامصار قاصرة ومنحرفة فيما عدا مايبشر به الكتاب عن السياسة الشرعية التى تتغيا بتدبير عمران الدنيا تحقيق سعادة الآخرة . وفى هذا التمهيد يقدم المؤلف التعريف الموهوم لديه عن العلمانية الغربية باعتبار انها ليست فصلا للدين عن الدولة وانما هى فصل له واستبعاد لمعاييره من كل شئون العمران البشرى ، المعرفية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية والاخلاقية

ثم يتحدث المؤلف عن اسلامية الدولة ليؤكد ان « الخلافة » دون غيرها هى الشكل المعتمد لديه للحكم السياسى ويزعم ان اقامتها انما هو واجب دينى ويكاد يصورها اصلا من اصول الدين ثم يحاول المؤلف الترويج للحاكمية باعتبارها المكون المسيطر على اداء دولة الخلافة الاسلامية التى يتغياها ، اما باستخدام ذات الرطانات التى توظفها جماعات التطرف الدينى مثل حاكمية الله ، وحاكمية الدين وحاكمية الشريعة ، واما برطانة محدثة ابدعها واسماها « اسلامية العمران » وعرفها بأنها : « عبادة المخلوق للخالق فى شئون العمران الدنيوى ، كما ان الصلاة والصوم وغيرهما من التكاليف الفردية هى عبادة المخلوق للخالق بها تؤدى شعائر التكاليف الدينية » . ومن هذه البدايات المختلة ينطلق الكاتب للحديث بلغة كارهة للتطور والتنوير عما يتوهمه اختراقات علمانية للدين الاسلامى من الغرب الخارجى ، او من اهل الداخل من مفكرى مصر امثال الشيخ على عبد الرازق والدكتور الشيخ طه حسين وينهى المؤلف كتابه بتناول ما اسماه بالشبهات التى يسوقها الذين يتصورهم علمانيين حين يبدون تخوفهم من سيطرة البعض باسم الدين على شئون الحكم الدنيوى وفى مقدمتها التجاوز حين ممارسة التطبيقات البشرية باسم الدين والاستبداد بالمجتمع تحت ادعاءات دينية لا اساس لها من صحيح الدين ثم استثارة الاقليات وتكريس الطائفية وشق الصف الوطنى .وقد اتصف رد الكاتب لهذه الشبهات بالدعائية والتناقض والتركيز على اعتماد المنهجيات الكلامية التى

د . محمد رضا محرم

تؤسس على الجدل القح .

والملاحظة الاساسية الاولى عن هذا الكتاب انه يكشف عن ان الدكتور عمارة يدخل به ميدانا جديدا عليه ليس هو فارسه ولن يكون . فالذى يقرر خوض معركة ضد الغرب وعلمانيته يلزم ابتداء ان يمتلك ادوات التواصل مع الثقافة الغربية بألسنتها الاصلية ، ومع الحضارة الغربية من خلال المعاينة والمعايشة بتجسيدات الفكر الدينى والسياسى لهذه الحضارة .وهو ان توفر له الحد الادنى من هذه الادوات كان لابد مدركا ان العلمانية فى الغرب ليست هى المقابل للالحاد ، وانما هى المقابل للكهانة . كما ان العلمانى هو الانسان المؤمن العادى فى مقابل الكاهن او القس او رجل الاكليروس . ثم ان العلمانية على المستوى السياسى ليست فصلا للدين عن الدولة ، وليست فصلا للدين عن المجتمع (او العمران البشرى وفق الرطانة المعتمدة) وانما هى تحديدا الفصل بين السطان الدينى للكهنة وبين السلطة المدنية فى المجتمع . وعموما فتلك قضية لاتهم مجتمعات المسلمين حيث لاكهان ولاكهانة ولا سلطة دينية فى الاسلام ، والدولة فى الاسلام مدنية فى هياكلها وفى توجهاتها ومقاصدها . ولهذا فمن التجاوز وصف المسلم الذى يعترض على الدولة الدينية بأنه يناوىء الدين ، وتكون القاعدة الاصح ان « كل المسلمين علمانيون » .

والملاحظة الاساسية الثانية ان افتقاد المؤلف للتوافق بين منهجية بحث قديمة تربى عليها وبين عجزه عن الامساك بجوهر الموضوع الذى يتناوله وعن الاحاطة به (وهو العلمانية تحديدا) قد افضى به الى تقديم عرض مهلهل ، ملىء بالثغرات ، متخم بالتناقضات . وربما يكون السبب وراء هذا ان صديقنا الدكتور عمارة هو الآن فى حالة تحول يراها البعض تطورا لم يبلغ النضوج بعد ، بينما يزعم آخرون انها واحدة من انهيارات آخر العمر التى تلحق بالكثيرين من المثقفين والمفكرين .

اما الملاحظة الاساسية الثالثة فتتمثل فى ان التوجهات والمرتكزات الجديدة للدكتورعمارة انما هى ذات التوجهات والمرتكزات التى تعتمدها جماعات الاسلام السياسى المتشددة والتى تنحرف بممارساتها عن الروح السمحة للدين الاسلامى وجوهره

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

الموقف العقلاني من ثقافة الغير



محمد عابد الجابري

لم يكن الخوارج وحدهم الفرقة المتطرفة في تاريخ الإسلام بل كانت هناك طوائف اخرى عديدة من اقدمها «الغلاة» وهم الذين تبنوا التشيع لآل البيت وانتسبوا الى العمل لفائدتهم فغالوا في حق الائمة الشيعة حتى رفعوهم الى مرتبة الالوهية. ومنهم من طرده الائمة فدعا لنفسه وادعى النبوة وانصراف الإمامة اليه.

لقد حاك هؤلاء الغلاة نظرية ميثولوجية في الإمامة وظفوا فيها ما ترامى اليهم من الموروث الديني الميثولوجي السابق على الإسلام من غنوصية وهرمسية وفيثاغورية محدثة فضلا عن الاسرائيليات وعناصر من الديانة المانوية وما تفرع منها.وكان هؤلاء وتنظيماتهم السرية هم الاصل في التنظيمات الباطنية التي كانت تعمل على إسقاط الخلافة العباسية وتاسيس اخرى مكانها باسم التشيع لآل البيت، وقد نجحت الإسماعيلية منهم في إنشاء الخلافة العبيدية الفاطمية في تونس ثم في مصر. وكان من الطبيعي ان تتصدى الدولة العباسية لهذه الحركات الباطنية السرية في المجال الذي فضلت هذه الاخيرة النشاط فيه، مجال الهيمنة الإيديولوجية. وبما ان الباطنية قد قالوا بغفران الإمام خاصة وبالغنوص عامة، وهي المعرفة التي يدعي اصحابها انهم يتلقونها إلهاما وإشراقا وباتصال مع القوى العلوية الخفية، وبما ان الطريقة الكلامية، طريقة المعتزلة خاصة لم تكن لتجدي مع الفلسفات الغنوصية الباطنية، فلقد لجات الدولة العباسية الى السلاح الوحيد القادر على مواجهة الغنوص سلاح المنطق والفلسفة خاصة بهدف مواجهة الفلسفة الدينية الغنوصية التي تبنتها الباطنية. وهكذا انتقل الصراع السياسي الى ميدان الثقافة، ميدان علوم الاوائل خاصة. ....

وكان من الطبيعي ان يقلق الفقهاء والمتكلمون ورجال الحديث في الإسلام من هذا «الاحياء» الشامل لعلوم الاوائل. وقد عزز قلقهم ذاك انحراف الباطنية عن الفهم السني للإسلام واصطدام ثوابت العقيدة الدينية مع بعض ثوابت الميتافيزيقا اليونانية. وهكذا ذهب بعض الفقهاء الى تحريم الاشتغال بعلوم الاوائل من تنجيم وكيمياء وسحر ومنطق وفلسفة، واشتد بعضهم في ذلك فاعتبروا الاشتغال بها كفرا. وهكذا طرحت مسالة علاقة الإسلام والمسلمين بعلوم الاوائل التي كانت تشكل في ذلك الوقت «علوم العصر» وخاصة منها المنطق والفلسفة، فكان طبيعيا ان يتصدى الفلاسفة لترتيب العلاقة بين الدين والفلسفة، وكان الكندي أول من قام بهذه المهمة. وقد مكنته مكانته كاحد رجالات الدولة، إضافة الى حاجة هذه الى المنطق والفلسفة لمواجهة الباطنية كما قلنا، فضلا الى حاجتها الى علوم أخرى كالطب والفلك والحساب والهندسة، مكنه ذلك كله من معالجة الموضوع بحرية. ينطلق الكندي من تقرير أن الفلسفة ليس هدفها شيئا آخر غير طلب حقائق الاشياء وعلى راسها معرفة الحق الأول اي الله، تماما مثلما هو هدف الدين.وإذن فالفلسفة لا تتعارض مع الدين فهي إنما تعلمنا كيف نصل الى الحق بمحض عقولنا، فيجب إذن ان لا نقف منها موقفا معاديا بدعوى انها من علوم الاوائل الذين كانوا يدينون بغير دين الإسلام وينظر الكندي الى المسالة من زاوية ضرورة تراكم المعرفة واستفادة أبناء كل عصر من علوم ومعارف الاجيال السابقة «فواجب علينا إذن ان لا نذم القدماء وان قصروا عن بعض الحق، فلقد كانوا لنا انسابا وشركاء فيما افادونا من ثمار فكرهم التي صارت لنا سبلا وآلات مؤدية الى علم كثير عما قصروا عن نيل حقيقته، ثم يضيف: «وينبغي لنا ان لا نستحي من استحسان الحق واقتناء الحق من اين اتى وإن اتى من الاجناس القاصية والامم المباينة لنا، فانه لا شيء اولى بطلب الحق من الحق، وليس ينبغي بخس الحق ولا تصغير قائله ولا بالآتي به».

وياتي ابن رشد بعد ان كان الغزالي قد كفر الفلاسفة في إطار الحرب التي شنها على الباطنية الذين كانوا في عصره يوظفون العلوم الفلسفية لصالح مذهبهم، ياتي ابن رشد ليرد على الغزالي والفقهاء المناهضين للفلسفة بدعوى انها تجر الى الانحراف عن الدين كما حصل للباطنية، ياتي ابن رشد إذن ليقرر انه «ليس يلزم من أنه إذا غوى غاو بالنظر فيها - كتب القدماء - وزل زال، إما من قبل نقص في فطرته وإما من قبل سوء ترتيب نظره فيها او من قبل غلبة شهواته عليه او انه لم يجد معلما يرشده الى فهم ما فيها... - ليس يلزم من ذلك - ان نمنعها عن الذي هو اهل للنظر فيها... بل إنا نقول إن مثل من منع النظر في كتب الحكمة من هو اهل لها، من أجل أن قوما من اراذل الناس قد يظن بهم انهم ضلوا من قبل نظرهم فيها مثل

«وإذا كان هذا هكذا فقد يجب إن ألفينا لمن تقدمنا من الأمم السالفة نظرا في الموجودات... أن ننظر في ذلك الذي قالوه من ذلك فما كان موافقا للحق قبلناه منهم وسررنا به وشكرناهم عليه وما كان غير موافق للحق نبهنا عليه وحذرنا منه وعذرناهم» ابن رشد.

من منع العطشان من شرب الماء البارد العذب حتى مات - عطشا - لان قوما شرقوا به فماتوا».

ثم يقارن ابن رشد حال الفلاسفة بحال الفقهاء، فإذا كان هناك فعلا من انحرف بسبب اشتغاله بالفلسفة من دون أن يكون أهلا لها «فكم من فقيه كان الفقه سببا لقلة تورعه وخوضه في الدنيا، بل أكثر الفقهاء هكذا نجدهم، وصناعتهم إنما تقتضي بالذات الفضيلة العملية» وليست هي الدافع لهم الى عدم التقوى والورع. وإذن فكما لا يجوز الطعن في الفقه بسبب عدم التزام بعض الفقهاء للفضيلة فكذلك لا يجوز الطعن في الفلسفة لنفس السبب.

أما الطعن في المنطق لكونه من علوم امم غير مشاركة لنا في الملة فقول يرده منطق الفقهاء انفسهم، ذلك «ان الآلة التي تصح بها التذكية أي الذبح - ليس يعتبر في صحة التذكية بها كونها آلة - سكينا - لمشارك لنا في الملة او غير مشارك، فالمعتبر فيها هو ان تكون حادة غير نجسة لاغير كما يقرر الفقهاء.

وأما تكفير الفلاسفة بسبب ما قالوا به من اراء في مسائل عويصة على الفهم مثل مسالة قدم العالم أو حدوثه فإن ابن رشد يرى «أن المذاهب في العالم: مذاهب الفلاسفة والمتكلمين في تفسيره - فهي ليست تتباعد كل التباعد حتى يكفر بعضها او لا يكفر، خصوصا وآراء المتكلمين الأشاعرة الذين ينتمي اليهم الغزالي ليست مستخلصة من نصوص شرعية ظاهرة قاطعة بل إنما هي تاويلات المتكلمين «فإنه ليس في الشرع ان الله كان موجودا في العدم المحض، ولا يوجد هذا فيه نصا أبدا» ولذلك فتاويلات المتكلمين وآراء الفلاسفة كلها اجتهادات: «ويشبه أن يكون المختلفون - من متكلمين وفلاسفة - في هذه المسائل العويصة إما مصيبين ماجورين وإما مخطئين معذورين».

وبناء على ما تقدم، وإذا كان القدماء قد سبقونا في تشييد مناهج للبحث واكتساب معارف «فقد ينبغي ان نضرب بايدينا في كتبهم» إذ لا بد «ان يستعين في ذلك المتاخر بالمتقدم» لانه لا يمكن ولا يعقل ان يبدأ كل جيل وكل امة البحث في العلوم من الصفر، بل لا بد ان يبني الخلف على ما توصل اليه السلف، سواء في علوم الفلسفة او في علوم الدين، ولو بدأ الناس في الفقه من الصفر لدى كل جيل وعصر لما كان فقه. ثم يضيف ابن رشد قائلا «وإذا كان هذا هكذا فقد يجب إن الفينا لمن تقدمنا من الامم السالفة نظرا في الموجودات واعتبارا لها بحسب ما اقتضته شرائط البرهان ان ننظر في ذلك الذي قالوه من ذلك وما اثبتوه في كتبهم، فما كان منها موافقا للحق قبلناه منهم وسررنا به وشكرناهم عليه، وما كان غير موافق للحق نبهنا عليه وحذرنا منه وعذرناهم».

الموقف العقلاني لا يقوم على التعصب بل على التسامح، على التماس الأعذار للغير. إنه ينطلق من مبدأ إن الحقيقة ليست في ملك أحد، بل هي للجميع.

المصدر : الحياة
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٣

«الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك» لعبدالعظيم رمضان

مجموعة مقالات تناقش الاصوليين ومواقفهم

□ القاهرة - «الحياة»:

■ تعتبر المقالات الصحافية مصدرا مهما من مصادر الكتابة التاريخية لانها ترصد الاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتتابعها بالراي والنقد، وتساعد بذلك على تكوين صورة الحدث التاريخي ورسم لوحة الحياة الفكرية والصراعات الحزبية والتغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهذا ما دفع الدكتور عبد العظيم رمضان، استاذ التاريخ المعاصر في جامعة المنوفية الى جمع المقالات التي نشرها خلال الاعوام العشرة الاخيرة في صحف مختلفة في كتاب صدر اخيرا في القاهرة عن «الهيئة المصرية العامة للكتاب» تحت عنوان «الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك».

وزع رمضان هذه المقالات في ٩ فصول مقسمة تقسيما موضوعيا، من دون اغفال التسلسل الزمني. ولعل المقالات التي ضمها الفصل الاول من الكتاب تلخص جوهر التحدي الذي يواجه مصر في عهد الرئيس حسني مبارك، فهي تتناول «التطرف الديني» و«الاسلام السياسي» من خلال تتبعها قضية تطبيق الشريعة الاسلامية، كما تتناول قصة الخلافة الاسلامية، والحكومات الاسلامية عبر التاريخ والحركة الاسلامية في مصر والممارسات السياسية للحركة الدينية، والارهاب تحت مظلة الدين ومواجهة فكر التكفير وقضية حجاب المراة وغيرها.

يقول رمضان تحت عنوان «الارهاب تحت مظلة الدين»: «لم يفرض الارهاب باسم الدين نفسه على المسرح السياسي المصري كما فرض نفسه في السنوات الاخيرة بعد حرب ١٩٧٣ وما تبعها من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، الامر الذي كان من شأنه ان يثير اهتمام الدولة من جانب ورجال القلم والفكر والدين من جانب اخر، ويدعو الى دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية بغرض التوصل الى مواجهتها مواجهة سليمة».

ويقول في مقال اخر عنوانه «محاكم التفتيش مرة أخرى»: «لست أدري هل ما نشاهده في أيامنا هذه من ردة دينية تتمثل في الرجوع بالفكر الديني الى عصور الظلام الحضاري هو من افراز حكم ديكتاتوري عسكري ظل يجثم على صدر البلاد تحت شعارات التقدم والاشتراكية والوحدة والعلمية والقومية، بينما هو يحبس الفكر المصري داخل الاطر التي رسمها هذا الحكم، في انتقاله من مرحلة الاصلاح الزراعي الى مرحلة التأميم تحت وصاية ثورة تموز (يوليو) وبإلهامات فكر ضباطها الفلسفي؟ أم ما نشاهده لا صلة له بثورة تموز (يوليو) وانما هو افراز عصر السادات الذي يعد انقلابا في كثير من مظاهره على هذه الثورة».

ويضيف في موضع آخر من المقال نفسه: «لست اعتقد أن اهل التكفير يخدمون احدا بمنطقهم الفاسد في تفسير بعض آيات القرآن الكريم باكثر مما يخدمون اليهود والفكرة الصهيونية، لاننا إذا اخذنا بتفسيرهم فإن الله تعالى يكون قد فضل اليهود على العالمين وذلك بعموم اللفظ في قوله تعالى: «يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم، واني فضلتكم على العالمين»، وتكون فكرة الارض الموعودة - وهي فلسطين - دعوة حقيقية بنص قول الكتاب الكريم: «وواعدناكم جانب الطور الايمن» فلا زلت اذكر في الاربعينات من هذا القرن حين كان دعاة الصهيونية في بلدنا يرددون هذه الآيات لإيهام الجماهير الاسلامية بحق اليهود في فلسطين وكيف كان الجهلاء يرددون وراءهم هذه الآيات من دون تفكير في اسباب نزولها - بل ياخذونها على مطلق لفظها».

وفي مقال اخر عنوانه «يا فضيلة الشيخ» والشيخ هنا هو جاد الحق علي جاد الحق شيخ الازهر، يقول الدكتور رمضان: «المعركة الدائرة بين المتطرفين الدينيين والعقلانيين حول التكفير والحاكمية، التي تعد من أكبر المعارك التي تؤثر على مستقبل مصر، سلبا أو ايجابا، بعد أن جد فيها عنصران بالغا الخطورة: العنصر الاول هو انتقال التطرف من جماعات التكفير التي تعمل في الخفاء الى بعض كبار الكتاب الاسلاميين

المعتدلين، والعنصر الثاني هو خروج افكار التطرف من النشرات السرية والكتيبات التي تقرأ في دائرة شديدة الخصوصية الى صفحات اوسع الصحف القومية في مصر انتشارا، بكل ما يمثله ذلك من نقلة هائلة للفكر الديني المتطرف تضعه في مركز التاثير الواسع المدى على القاعدة الشعبية العريضة في بلادنا وتمهد

التربة اللازمة والمناخ المطلوب عند حدوث اي قفز الى الحكم من جانب المتطرفين، بعد ان كان الافتقار إلى هذه التربة المناسبة يمثل اكبر عقبة في وجه مثل هذا القفز، بسبب اعتدال جماهيرنا وكراهيتها للتطرف والغلو وفهمها المستنير للدين».

هذه المقدمة سبقت كلاما مباشرا كتبه الدكتور رمضان تعليقا على خطاب كان شيخ الازهر ارسله الى الكاتب الاسلامي فهمي هويدي ونشره الاخير في جريدة «الاهرام» في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٨ واعتبر رمضان ان هذا الخطاب نقل الازهر - كمؤسسة دينية - الى جانب التطرف الديني ونقله من موقفه السلبي في مواجهة التطرف الى جانب المساندة الايجابية النشطة له بكل تاثير ذلك على مستقبل بلادنا السياسي بل وعلى مستقبل نظام الحكم الحالي.

والخطاب الذي يشير اليه رمضان هنا يتضمن الاسباب التي استند إليها الازهر في مصادرة كتابي المستشار محمد سعيد العشماوي «الاسلام السياسي» وتطبيق الشريعة الاسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة». وفي الخطاب يقول شيخ الازهر إن الكتابين يحتويان على «سموم توجه الى ابناء مصر، بخاصة، والى شعوب الأمة الاسلامية بعامة»، والكتابان المشار إليهما يفندان فكر التكفير والحاكمية، ومن ثم فإن ما ورد فيهما يدخل في إطار الخلافات الدينية المشروعة التي تستخدم فيها الكلمة الطيبة والمجادلة بالتي هي احسن.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٣

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لِمَ كل هذه القســــوة ؟

د . جلال أمين

قررت في الشهر الماضي أن أجدّد معرفتي بتاريخ مصر القديمة، وان اعيد زيارة الأماكن الأثرية بين الأقصر وأسوان، وان اضيف إلى ذلك معبدي أبوسنبل، وهما معبدان اعترف، بشيء من الخجل، بأني لم اكن قد رأيتهما من قبل.

كانت آخر مرّة ازور فيها هذا الجزء من مصر منذ ٢٨ عاما، وكانت الجهود وقتها تجري على قدم وساق من اجل نقل معبدي أبو سنبل من موقعهما الاصلي، المهدد بالغرق بمياه السدالعالي، إلى موقعهما الحصين الحالي. واستغرقت عملية نقل المعبدين اربع سنوات، فلم تتم إلا في ١٩٦٨. ومنذ هذا الوقت جرفتني مشاغل الحياة عن التفكير في مصر القديمة، حتى قررت هذا العام أن الغياب قد طال، واشتقت إلى ان اعرف أي نوع من المشاعر سوف ينتابني هذه المرة، إذ أرى مقابر الديرالبحري، أو معبد الكرنك.. الخ

كنت اعرف ما قد أصبحت عليه مشكلة السياحة من أهمية للاقتصاد المصري، ولكن مطالعة الأرقام شيء، ورؤية السياح بلحمهم ودمهم، وهم يتنقلون بين معبد وآخر، رائحين غادين في حماس ونشاط شيء آخر تماماً. لم أكن قد شاهدت من قبل هذه الأعداد الغفيرة من السياح في مصر في مكان واحد، من مختلف الجنسيات، يرتدون اشكالا والوانا من الأزياء: شبان مرحون مليئون بالحياة، وشيوخ طاعنون في السن، لفت نظري من بينهم على الأخص رجل عجوز، اوربي او امريكي، وقد انحنى ظهره حتى لتكاد لا ترى وجهه، ويستعين بعصاه على صعود التل المؤدي الى المعبد، تحت حرارة الشمس المحرقة في وسط النهار يحفزه الى كل هذا العناء شوق عارم إلى رؤية ما انتجه العقل البشري منذ اربعة او خمسة آلاف سنة، وما تفتق عنه خيال الانسانية من فنون وأساطير، وما اسفرت عنه في تلك الحقبة الزمنية البعيدة، حيرة الانسان الابدية إزاء الموت، وطموحه الأزلي إلى الخلود.

لايسع المرء وهو يرى كل هؤلاء الناس إلا أن يشعر بأن ما يوحّد الانسانية أهم بكثير جدا مما يفرقها ، حتى ليسأل المرء نفسه عما إذا كان هذا الذي نراه في صعيد مصر، هو فقط تراث الفراعنة، أم انه تراث الناس جميعا، أيا كانت أجناسهم والوانهم؟ وهل جاء السياح من كل مكان ليروا ما بناه أجداد المصريين أم ما بناه أجدادهم هم؟ والحقيقة أني شعرت نحو هؤلاء السياح بقدر كبير من الامتنان، ليس فقط لما يجلبونه لمصر من عملات أجنبية، وما يحدثونه من نشاط في الاقتصاد المصري، وما يولدونه من دخل للآلاف المؤلفة من الأسر الفقيرة في مصر، التي أصبحت تعتمد اعتماداً أساسيا على ما يشتريه هؤلاء السيّاح من مختلف السلع والخدمات، ولكني شعرت أيضا بالامتنان لما يبدونه من اهتمام بتراث مصر، وما يتحملونه من مشقة لرؤيته وتامله، وقلت لنفسي: إن هؤلاء لا يمكن أن يشعروا نحونا بغير الحب، فقد قرأوا في تاريخنا مادفعهم إلى تحمل كل هذه المشقة والنفقات، ورأوا من مجدنا القديم ما يبعث على التقدير، ورأوا من الصور والتحف والنقوش مالابد أن يشعر المرء منهم بأن ما يوحّد بين الناس اهم بكثير مما يباعد بينهم. إذ أيا كان الاختلاف بين عصرنا وعصر الفراعنة، بين عاداتنا اليوم وعاداتهم وقتئذ، بين ديننا ودينهم، فالمنقوش على الحجر يدلك على أن المشاعر والحاجات الانسانية الأساسية هي هي لا تتغيّر الأزياء واللغة وشكل التاج ونوع الأسلحة.. الخ ولكن النوازع الإنسانية الأساسية تبقى كما هي دون تغيّر يذكر: أسباب الألم هي هي، ودواعي السرور هي هي.

ولكن ما أن وطئت قدمي مطار القاهرة، حتى سمعت هذا الخبر الفظيع عن انفجار عبوة ناسفة في أحد مقاهي ميدان التحرير، أودى بحياة سائح تركي وسائح سويدي واثنين من المصريين. وتصوّرت ما يمكن عليه شكل هذا السائح التركي، أو ملامح ذلك الشاب بالسويدي، الذي جلس ليحتسي الشاي أو القهوة، ولا يمكن أن يكون في قلب أي منهما اي شعور غير الحب لمصر والمصريين، فإذا بشخص مجنون يقرر أن يضع حدا لحياتهما على هذا النحو، لتحقيق هدف غير مفهوم وغير معقول.

الحّ عليّ منذ سمعت هذا الخبر المشئوم سؤال واحد: لماذا يصرّ بعض الناس كلما وجدوا شيئا جميلا على أن يقضوا عليه؟ وما هي تلك الجريمة التي ارتكبناها وملأت صدور بعض الناس بهذا القدر من القسوة؟

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٣

وجهة نظر

ما أحلى الرجوع اليه

في فترة زمانية واحدة تلقينا عدة من حوادث الارهاب والفساد كانها كانت على ميعاد، من ناحية تتابعت انفجارات مقهى وادى النيل وسيارات السياحة واشتباكات اسيوط فتقضى على ارواح بريئة وتوجه ضربات غادرة الى الاقتصاد القومي. ومن ناحية اخرى تبرز ضمن مسلسل الفساد قضيتان بشعتان، الاولى عن الاغذية الفاسدة، والثانية عن الدعارة في مراكز الادارة العليا والقضاء، فتوجهان ضربات قاتلة صوب قيمنا الروحية والاخلاقية، وتمزق الجمهور بين الناحيتين، ينظر الي الاولى بمنتهى الجزع والى الاخرى بمنتهى الحزن والاسى. الارهاب يهدد ارواح ابنائه واقتصاده، والفساد يهز من الاعماق قيمه ومثله العليا.

والحق انه ما من وطن يخلو اليوم من العنف. والحق انه لا وطن اليوم يخلو من فساد. ولكن الامم المتحضرة تتصدى للارهاب بهدوء وفي نطاق القانون مطمئنة الى سلامة بنيانها وثبات اركانها. كما انها تطارد الفساد في مكامنه ولا تفرق في تطبيق القانون بين اى فرد واكبر الرءوس فيها. بذلك يقع الارهاب والفساد في المجتمع دون ان يمس اركانه او يهز قواعده.

وفي مجتمعنا نحن بالذات اصبح الارهاب ظاهرة كما اصبح الفساد ظاهرة وحديث الرائح والغادي. وقد يكون الفساد - ضمن سلبيات اخرى - من اسباب ظهور الارهاب او سبب استفحاله على الاقل. من اجل ذلك يجب ان نستيقظ وان نعيد النظر في كل شيء. المعركة لا تكسب بالرصاص وحده، ولكن على الدولة ان تقنع الناس بان ما تمثله خير مما لدى الخصوم. ولن يتم ذلك الا اذا قدمت له الحرية والعدل والقيم السامية، وهيهات ان يتحقق ذلك الا عند سيادة القانون واحترام حقوق الانسان وبتر كل عضو فاسد. وهل من طريق الى ذلك خير من الديمقراطية الكاملة والرجوع الى الشعب؟

نجيب محفوظ

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : .... ٢٩ مارس ١٩٩٣

المسكوت عنه، فى هذا الحديث، كثير، لاعتبارات أكثر، ليس هنا، هو مجال الخوض فيها.

ولكل مقام، كما قالت العرب، مقال.

ومقال اليوم، أو ما سوف تقرأ من السطور التالية - على لسان الدكتور مصطفى الفقى - هو ما سمح به المقام، وما اتاحته الظروف.

والدكتور الفقى، المدير السابق لمكتب رئيس الجمهورية لشئون المعلومات، عقلية مبدعة، ومنظمة، وعنده عقل لا يعرف غير التفكير الحر، والرأى الصريح.. وربماكانت هذه مشكلة!!

وموقع الرجل، سواء فى مكتب رئيس الجمهورية من قبل، او فى وزارة الخارجية حاليا، يفرض عليه ان يحتاط فى الكلام، وان يحرص على اختيار الألفاظ، وان يزن الحروف - قبل الكلمات - بميزان الذهب.

ولذلك، كاد مشروع الحديث معه، ان يجهض فى مهده.. لولا انه رأى متسعا - بغير حرج - للكلام.

ندفع ثمن الإرهاب مرتين

حوار:
سليمان جودة

قمقمه، وارتد سهمه الى صدر السادات.

ولا يزال هناك رأى، بل آراء، تقول ان الدولة تغذى التطرف - بعد ان صنعته - بما تفعل وبما تأتى من تصرفات وسلوكيات.

وقد اردت ان نرى مدى صحة، او دقة هذا الرأى، الذى يلقى المسئولية كلها على الدولة.

طرحت سؤالى على الدكتور الفقى فقال: لقد كان هناك رأى متكرر، مؤداه ان العنف يؤدى الى مزيد من العنف، وبوصول الرئيس حسنى مبارك الى السلطة عام ٨١، تصورنا ان صفحة جديدة قد فتحت بين الدولة وعناصر التطرف المختلفة.

ولقد حاولت الدولة من جانبها، وضع حد للعنف السياسى، والتطرف الدينى والاجتماعى، وتركت للقضاء مهمة محاكمة كل من يقع تحت طائلة القانون فى هذا الاتجاه، وبدت الاحكام فى معظمها، وكأنها تحاول بالفعل ان تفتح الصفحة الجديدة بين الدولة، وبين جماعات التطرف.

والتصعيد المتبادل ليس حلاً!؟

رياح

** قلت : معنى الكلام، ان الرياح قد جاءت على غير ما

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....٢٥ مارس ١٩٩٢..........

تشتهى السفن؟

** قال : النتيجة لم تكن كما كان متوقعا، فقد حدث استثمار حقيقى لروح الديمقراطية ومناخ الحريات، فتصاعدت حدة التطرف،وتكررت احداث العنف السياسى، الذى يتجه لضرب مقومات الاقتصاد المصرى، وهز الاستقرار السياسى.

وعلى ذلك، فالصورة حاليا، تبدو وكأن النتائج قد جاءت بغير ما توقعته المقدمات.اضف الى ذلك، ان الفكر المتطرف الذى يلجأ الى اساليب العنف، انما يرتبط بظواهر اخرى، تتصل بالتاريخ السياسى فى العقود الثلاثة الاخيرة، الى جانب الظروف الاقتصادية والتراكمات الاجتماعية.والمعادلة الصعبة، حاليا، هى كيف نضع حدا للعنف السياسى، والتطرف الاجتماعى، دون ان تتأثر التجربة الديمقراطية، أو ينهار القدر الذى أتيح حتى الآن من الحريات السياسية.

مواجهة

* قلت: ربما كان هذا هو السؤال الحقيقى يا دكتور؟!

** قال: المواجهة هى مواجهة الجميع ويجب ان نبحث عن صيغة لوحدة المصريين، سياسيا واجتماعيا، فى مواجهة سنوات المستقبل القادمة.

* قلت العنف، فى وقت من الاوقات، كان متجها – بصورة او بأخرى نحو الاقباط – ولكنه، فى السنوات أو الشهور الأخيرة، استدار الى الدولة كسلطة وكنظام حاكم.. كيف تفسر ذلك؟!

** قال: قوى التطرف المختلفة تسعى الى النيل من هيبة الدولة، واستقرار الحكم، وتوجه ضرباتها الى الشرطة والى الاقباط والسائحين الاجانب. ولا شك ان ذلك يعنى فى مجمله، أنها محاولة لاعطاء اشارات عن استمرار المواجهة، فى حلقات مختلفة تأخذ مسارا تصاعديا واضحا.

والدولة مطالبة فى النهاية، بأن تحفظ الاستقرار، وتكفل الحريات، وتضمن سلامة المواطنين. ولا شك ان الشرطة تبذل فى ذلك جهودا مضنية، ولكن المواجهة ليست ابدا بوليسية فقط، فهذه حلول تشبه نظرية الفعل ورد الفعل. انما المواجهة الحقيقية هى مواجهة شاملة، تشترك فيها كل القوى السياسية فى المجتمع، بدءا من الاحزاب والنقابات والاتحادات، وطلائع المثقفين فى الجامعات وخارجها.

* قلت: كيف؟!

** قال: مواجهة يجب ان تبشر بقيم العصر، وتعتمد على مقومات الاستنارة الفكرية من التاريخ المصرى المعاصر. ولست اشك فى ان الأزهر الشريف سوف يتقدم الصفوف ليمارس دوره التاريخى العظيم، الذى لعبه فى كل أزمات مصر الحديثة.

معنى

* قلت: هناك قاعدة عسكرية تقول، انه اذا التقى طرفان، وانتصر احدهما – أيا كان شكل النصر – فإن انتصاره قد لا يعود لقوته، بقدر ضعف الطرف الآخر.. انها مقولة يضرب بها المثل كثيرا، فى الصخب او الحجم غير العادى، الذى يصاحب العنف فى مواجهة الدولة كطرف ثان. ما رأيك؟!

** قال: لا يجب تصور الأمر، على انه معركة عسكرية، بين الدولة وبين جماعات او افراد تلجأ الى العنف، وتخرج على دائرة الشرعية، انما يجب أخذ الامر من منطق شيوع الظاهرة وانتشارها فى العالم الاسلامى وخارجه. فالمطلوب هو البحث السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى اسباب الظاهرة، وفقا لاطار تاريخى معروف.

ان القضية تمس المسلمين بوجه عام، لأن صورة الاسلام تتأثر فى اعين الآخرين، حين يحاول البعض – افتراء – الربط بينه وبين العنف والإرهاب بصوره، من خطف واغتيال وسطو على الآخرين.

ان الاسلام فى جوهره دين السماحة، والحكمة والموعظة الحسنة.ولا شك اننا كمسلمين، ندفع الثمن فى وقت واحد مرتين.

المرة الاولى بالمعاناة من الارهاب فى الداخل.والمرة الثانية بتشويه صورتنا بسبب ذلك فى الخارج، فضلا عن الخسائر الفادحة التى يتعرض لها الاقتصاد القومى، فى ظل ظروفنا التى نعرفها جميعا.

تصعيد

*قلت: ذكرت ان الحلول البوليسية، تشبه نظرية الفعل ورد الفعل، وبالتالى فهى ليست مجدية، ولا تؤدى – فى النهاية – الى حل حاسم.. بينما الأمر يمضى كما نرى، فى اتجاه التصعيد المتبادل.. فكيف يمكن تصور الحل، فى ظل هذا التصعيد من جانب الطرفين؟!

** قال: لا اعتقد ان التصعيد المتبادل، قد ادى لحل اية مشكلة فى أى زمان أو مكان. بل المطلوب هو ان تتحرك الاغلبية الصامتة وان تشارك بفعالية فى كسر حلقة الإرهاب بصوره المختلفة، والاتجاه نحو فتح مزيد من قنوات الديمقراطية ونوافذ العمل السياسى، وتحديد أسس واضحة لـ«عقد اجتماعى» بين كل القوى السياسية والاجتماعية فى اطار مشروع وطنى عام، تقبل بحد ادنى منه كل الاطراف، محكومين فى ذلك بالمصلحة العليا لمصر الوطن والدولة، قبل اية اتجاهات سياسية، ورغم كل الاختلافات الحزبية.

مشكلة

** قلت: وهل مجرد وجود «عقد اجتماعى» بين الاطراف المختلفة، يحل المشكلة؟

** قال: ان الامر ليس سهلا، والمسألة لا تخلو من تعقيد، وهناك تراكمات تاريخية وتداعيات سياسية، ولكن علينا ان نمضى بالحل السياسى جنبا الى جنب مع اساليب المواجهة الاخرى، خصوصا واننا قد بدأنا نتحرك فيما يتصل بمناهج التعليم وبرامج الاعلام، وغيرهما من ادوات العصر، التى يتحقق بها التثقيف السياسى، ويزدهر فى ظلها مناخ الديمقراطية والحريات العامة.

** وقد يكون لنا، مع الدكتور الفقى، لقاء آخر، نعرض فيه لقضايا وأمور اخرى، بغير حصر.

سعد الدين ابراهيم:

أدعو الى السماح للإخوان المسلمين بحزب رغم اختلافنا معهم

اجرى الحوار: عبد اللطيف المناوي

اكثر القضايا حضورا في الوقت الحالي تلك المواجهة المستمرة بين بعض الجماعات الاسلامية التي درج على وصفها بالمتطرفة وبين النظام في مصر.

واصبح التطرف قضية الساعة هناك، واساليب علاجه اصبحت مسألة خلافية. «المجلة» التقت في لندن الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ الاجتماع السياسي، وأحد المهتمين بهذه الظاهرة في مصر والعالم العربي وأجرت معه حوارا حول تقييمه لما يحدث الآن.

● القضية الرئيسة التي تشغل مصر الآن هي المواجهة الحالية بين الجماعات المتطرفة والنظام، كيف تقيم الأسلوب الذي تتبعه الدولة حاليا في معالجة هذه المشكلة؟

- لا اعتقد انه الاسلوب الامثل، لأنه يرتكز على ساق واحدة دون الساق الاخرى الضرورية في مثل هذه المواجهات. فهو يعتمد حتى الآن على الساق الأمنية فقط، ولم يستطع النظام بعد ان يؤسس الساق الاخرى المطلوبة، وهي المواجهة الثقافية الفكرية الاجتماعية. فعلى الرغم من ان مصر ليست جديدة على هذه الظاهرة، ولا هذه الظاهرة جديدة على مصر، الا ان الانظمة المصرية المتعاقبة - ربما باستثناء النظام الناصري - لم تنجح في رسم استراتيجية متكاملة لاحتوائها .وهذا يعني ان هناك فقرا في الخيال السياسي لدى النظام في مواجهة هذه الظاهرة.

● ما هي ملامح الساق الاخرى التي تتحدث عنها؟

- ان يكون النظام اكثر حيوية، وان يستطيع تجنيد كل قوى المجتمع في مواجهة ظاهرة التطرف، وفي مقدمتها الاحزاب السياسية والقوى الحية الاخرى التي لها مصلحة في احتواء التطرف والارهاب مثل التنظيمات النسائية والثقافية، وغيرها من قوى المجتمع المدني. هذه المجموعات والتنظيمات يستعين بها النظام احيانا لكنها في الغالب تكون استعانة خائبة ما لم تتوفر استراتيجية لاشراكهم في العملية السياسية بحيث تكون لها مصلحة فعلا في العمل مع النظام. لكن على العكس، نجد النظام في كثير من الاحيان يستعدي هذه القوى التي تعد حليفا طبيعيا له، وذلك من خلال بعض المواقف، ومنها مثلا قانون الاحزاب الذي عدل اخيرا بحيث يمنع نشاط اي حزب هو قيد التأسيس. وهناك قانون النقابات الجديد الذي يستعدي ثلاثة ملايين نقابي بينهم ما لا يزيد عن مائة الف من الجماعات الاسلامية والاخوان المسلمين والمتعاطفين معهم. لكن لحصار مائة الف اخ مسلم او متعاطف معهم، يستعدي النظام عليه ٣ ملايين نقابي. وهي امثلة قليلة على ما يفعله النظام بشكل اعتبره فقيرا في خياله السياسي فقرا مدقعاً.

● يهاجم البعض النظام لموقفه الرافض عقد حوار مع هذه الجماعات اعتقادا بان الحوار معها مجد، في حين يعتقد البعض الآخر ان هذه الجماعات غير قابلة للحوار، لعدم وجود ارضية

مشتركة. اين تقف من هذين الرأيين؟

- اعتقد ان جزءا من الجماعات قابل للحوار، وهم الذين يتحاورن الآن بالفعل وهم الاخوان المسلمون، بل اعتقد انهم - أي الاخوان - يتطورون في الطريقة التي تطورت فيها الاحزاب المسيحية الديموقراطية في الغرب. اي انهم يحترمون قواعد اللعبة الديموقراطية. فهم احترموها في الانتخابات البرلمانية التي شاركوا فيها سواء مع حزب الوفد ١٩٨٤، او من خلال حزب العمل ١٩٨٧. كذلك احترموا هذه القواعد في انتخابات النقابات المهنية. ولم يتأكد انهم شاركوا في اعمال العنف التي وقعت في مصر منذ ١٩٧٤ حتى الآن وهذا يحسب لهم، وهو المطلوب منهم. لذلك فرغم اختلافنا معهم، الا انني اقول انهم جزء من الخريطة السياسية المصرية، ويمكن التعامل معهم طبقا لقواعد اللعبة الديموقراطية. والاهم ان القوى الاخرى المحجوبة عن الشرعية، بحكم الامر الواقع او الامر القانوني، ينبغي ان تستدعى الى الساحة لكي توازن الاخوان المسلمين.

● ما هي هذه القوى المحجوبة؟

- كل من يتقدم بطلب لانشاء حزب ويرفض طلبه. فأحزاب مصر المعارضة ولد أغلبها ولادة قيصرية بحكم صادر عن محكمة. والذي ولد ولادة طبيعية كان حزبا تافها لا يقدم أو يؤخر، لكن القوى الحقيقية مثل الناصريين والليبراليين واليساريين ما زالت محجوبة عن الشرعية لدرجة ان بعضها اصابه اليأس من الحصول على رخصة، فكف وغاب عن الساحة.

صمام الامان

● هل يمكن ان افهم من حديثك ان وجود حزب سياسي للاخوان المسلمين يمكن ان يشكل صمام امان للمجتمع ضد تزايد خطر الجماعات الاسلامية؟

- الجماعات المتطرفة ينبغي ان توضع في اطارها الطبيعي، فهي محدودة الحجم جداً ولا يتجاوز عدد اعضائها الفاعلين بضع مئات، ولكن كونها تستخدم العنف وبشكل درامي، فذلك يحدث دويا اعلاميا ضخما، يؤدي بدوره الى تقليص قطاع هام مثل السياحة. وهكذا رغم كونهم عدة مئات، الا انهم استطاعوا ان يستنزفوا الدولة استنزافا واضحا. سواء في حجم الحملات العسكرية التي جرت لمطاردتهم، او من خلال ما فقدته مصر من عائدات السياحة وهو ما يقدر بحوالي مليار دولار حتى الآن. اذن رغم انهم محدودو الحجم الا انهم يؤثرون على مسيرة المجتمع. والطريقة لحصار هؤلاء هي الوسائل الامنية - وهو ما تقوم به الدولة الآن - والحصار والاحتواء الفكري والثقافي والاقتصادي.

● في حال استمرار السيناريو الحالي، والقائم على اساس المعالجة الامنية للظاهرة فقط ما هي النتائج التي تتوقع حدوثها؟

- لا شبهة لدي ان الدولة المصرية ستنتصر في اي مواجهة مع الجماعات المتطرفة، وهذا هو الواقع منذ منتصف الاربعينات حتى الآن. فالدولة دائما تنتصر، لكن القضية هي ثمن الانتصار. في عام ١٩٩٢ كان الثمن ان قتل من المدنيين ما لم يقتل في مواجهات من هذا النوع، كذلك لم يقتل من الاقباط مثلما قتل عام ١٩٩٢، صحيح انه عندما تكون الحصيلة مائة قتيل في مجتمع قوامه ٦٠ مليون فهو يبدو رقما بسيطا، وهو فعلا بسيط لكنه يمثل ثلاثة امثال عدد القتلى في العام السابق، ولذلك فرغم صغر حجم القتلى الا ان ارتفاع النسبة هو مؤشر الخطر، وهذا هو ما اقصده بارتفاع ثمن النصر.

التجربة الجزائرية

● يظل التخوف من السماح بانشاء حزب سياسي اسلامي مطروحا بشدة، خاصة والتجربة الجزائرية ما زالت ماثلة في الاذهان، وتفاعلاتها ما زالت حاضرة. أليس هناك تخوف من تكرار التجربة في مصر في ما لو سمحت بحزب اسلامي؟

- هذا ما تعتقده الدولة، وما يردده المسؤلون في مختلف المستويات. ولكن في يقيني ان الوضع في مصر مختلف عن الجزائر، قد تكون هناك اوجه للشبه لكنها قليلة. من اوجه الاختلاف الواضحة ان مصر لا تدخل التجربة الديموقراطية فجأة ولكن لها تراثا ليبراليا سابقا على ثورة ١٩٥٢. كما انها بدأت مسيرة التحول الديموقراطي منذ ١٩٧٦. وهناك احزاب سياسية قادرة ان تملأ

الساحة حتى الحزب الديني المرشح وهو الاخوان المسلمون وليد تجربة عمرها ٦٥ سنة منذ ١٩٢٨. وكما اشرت من قبل فإن خبرتنا معهم لا بأس بها. وبالتالي ليست لدي الهواجس التي لدى النظام، بل على العكس فإنني اعتقد ان وجود مثل هذا الحزب سيؤدي الى حيوية مضادة عند القوى الاخرى. وهذا ما لمسناه في بعض النقابات. فليس صحيحا انهم اكتسحوا كل النقابات، لكن هناك بعضها لم يستطيعوا السيطرة عليه مثل نقابة الصحفيين والتجاريين والمعلمين والاجتماعيين، وكلها نقابات ضخمة. ومن خلال التجربة استطيع ان اؤكد انه اذا استطعت ان تعبئ اعضاء هذه النقابات، وتجعلهم يمارسون حقوقهم النقابية فسوف يأخذ الاخوان المسلمون والجماعات الاخرى حجمهم الطبيعي وهو في حدود ١٠ ـ ١٥٪ وبهذه النسبة من حقهم ان يشاركوا في اللعبة السياسية بالنسبة التي تمثل حجمهم الحقيقي. لكن ما يحدث في بعض الحالات ان عدم اقتناع الناس وعدم تصديقهم لجدوى العملية السياسية يجعلانهم يعزفون عن المشاركة في التصويت. ولهذا السبب ولأن الجماعات الاخرى اكثر قدرة على الحشد والتنظيم، فإنهم يتمكنون من اكتساح النقابات.

جدار الاغلبية

● هذا يقودنا الى الحديث عن الاغلبية الصامتة التي فشلت كل الاحزاب والتنظيمات السياسية في اختراقها واقناعها بالمشاركة حتى الآن. كيف يمكن اقناع هذه الاغلبية بالمشاركة في العملية السياسية؟

ـ لن يحدث ذلك الا بالايحاء لها بصدق وجدوى العملية الانتخابية. ولدينا انتخابات الاندية الرياضية والاجتماعية، حيث ان نسبة المشاركة تتجاوز ٧٠ في المائة وفي بعض الاحيان تصل الى ٩٠ في المائة، وذلك لمجرد احساس الناس بأن العملية الانتخابية جادة. كذلك فإن نسبة التصويت في الارياف تعد عالية جدا لاعتبارات اخرى وليست لاعتبارات الوعي ولكن لاعتبارات عائلية وقبلية وعصبية، وهذا لا بأس به، فلا ينبغي ان ننظر نظرة علوية لهذا الامر في الارياف. فالناس تصوت طبقا لما يحركها، فاذا كان المحرك اعتبارات عائلية وقبلية فلا مانع، المهم ان يتحركوا. الخوف هو من بعض الدوائر الحضرية. في هذه الدوائر اذا شعر الناس ان العملية صادقة فإنهم سيشاركون.

● ما هو تقييمك لدور وحجم احزاب المعارضة المصرية حاليا ومدى مصداقيتها في الشارع السياسي؟

ـ لا اعتقد أن لها مصداقية في الوقت الراهن، ذلك لأن مصداقية احزاب المعارضة من مصداقية الحزب الحاكم، فهما دائما وجهان لعملة واحدة. ولكن ما لم يكن الحزب الحاكم نفسه قويا سياسيا فإن ذلك سينعكس على احزاب المعارضة.

لاخوف من أن يحدث في مصر ماحدث في الجزائر

● شهدت مصر في الستينات مشروعا قوميا التفت حوله الناس. وفي السبعينات كانت حرب اكتوبر، في هذه المرحلة في ظل المشاكل الحالية، هل تعتقد ان المشروع الديموقراطي يمكن ان يكون المشروع القومي الجديد لمصر في مرحلتها الحالية؟

ـ الاجابة نعم بالتأكيد، بل وليس هناك مشروع آخر. تاريخيا كانت مصر تقدم مشروعا لابنائها، وسرعان ما يتحول هذا المشروع الى مشروع قومي للمنطقة العربية. وانا اعتقد ان مصر ما زالت لديها فرصة لتقديم مشروع تنويري ديمقراطي ليبرالي حقيقي، وتلكوها في تقديم هذا المشروع ترتب عليه فراغ. وهذا الفراغ تملؤه الجماعات الاسلامية، ويستحوذ على الشباب فيه الفصيل الاكثر تطرفا واكثر عنفا من هذه الجماعات.

● ولكن هناك وجهة نظر تعتقد ان مصر ليست مؤهلة لممارسة ديموقراطية حقيقية على النمط الغربي حتى الآن؟

ـ هذه سفسطة ومحاولة للالتفاف على القضية الحقيقية، واستمرار في الاستحواذ على السلطة في شكلها البيروقراطي الفوقي. مصر ليست اقل من الهند او ماليزيا او تركيا. وهذه دول لا تختلف عن مصر في درجة تطورها الاجتماعي والاقتصادي، بل على العكس مصر لديها تراث ورصيد من الليبرالية اكثر بكثير من هذه الدول ■

المحروسة
المصدر : الأهالي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٣

من أجل اجماع وطني ضد الارهاب

بلغت تجليات الارهاب وممارسات اصحابه في المجتمع المصري حدودا خطيرة يصبح السكوت عنها جريمة ، ويصبح التبرير لها خطيئة ويصبح التخلي عن مواجهتها ووضع حد لها انتحارا جماعيا لسكان هذا الوطن الذين ليس امامهم من سبيل غير التصدي لهذا الارهاب لكي يعيشوا امنين في وطنهم هذا.

وتنشأ ضرورة تكوين إجماع وطني من اجل مواجهة الارهاب والتصدي له عن ملامح عديدة بغيضة له ترسمها الاحداث التي جرت خلال الشهور الأخيرة ، وتصفها المعلومات التي تراكمت عن رؤوس الفتنة وأذناب الشيطان الذين يمارسون هذا الارهاب .

ويتمثل اول ملامح الشر لهذا الارهاب في كونه قد اتسع ليطول الناس جميعا ، مهما اختلفت مراتبهم الاجتماعية ، ومهما تفاوتت عقائدهم الدينية ، ومهما تباينت جنسياتهم ، ومهما تباعدت علاقاتهم باجهزة السلطة الحاكمة في الامن او في الادارة . إن عمليات تفجير العبوات الناسفة في الأماكن العامة وفي القطارات ، ومحاولات تدمير بعض قناطر الري والعديد من المنشآت ، وتصعيد الهجوم على الانشطة الاقتصادية التي يرتزق منها كثيرون ، تكشف جميعها عن ان بغي الارهابيين هؤلاء ليس موجها فقط ضد الحكومة واجهزتها ولكنه موجه في الأساس ضد المجتمع كله . إن افعال هؤلاء الزبانية قد فقدت البصر والبصيرة ، وهي تتصاعد من مغاضبة السلطة الى تدمير المجتمع كله ، ومن المصادمة مع اجهزة الأمن الى إهدار دماء الناس جميعا وإباحة اموالهم ، مسلمين كانوا او غير مسلمين ، ومصريين كانوا أو اجانب وافدين الى ارض مصر .



د . محمد محرم

ويشكل الانتشار الجغرافي المتفجر الملمح البغيض الثاني للارهاب . فهو يضع قدما في الاسكندرية ، وقدما اخرى في اسوان ، ويغطي الصعيد بالعنف ، ويثقل على القاهرة بالترويع . ويبدو وضع العاصمة وكأنه الأشد بؤسا بين مدن مصر ونواحيها جميعا . فالقاهرة تضم حوالي ١٥ مليون نسمة يشكلون ربع سكان الجمهورية .

وقد تشكلت في هوامش هذه المدينة العملاقة بؤر للتطرف والارهاب عديدة يبدو انها قد تضخمت وبدأت تمارس ضغوطا إرهابية مروعة على القلب والمركز . وفي هذا المركز المزدحم بالناس ، والمتخم بالمؤسسات ، والمرصع بالمظاهر الواهية لحكومة مترهلة ، يمكن أن تكون ضربات الارهاب صاعقة . ومن المؤكد ان احدا من المواطنين لن يكون بمنأى عن الاصابة او التدمير ، سواء كان يقيم في قلب العاصمة أو يفد اليه وفودا عارضا للنزهة او لقضاء حوائجه .

والملمح الثالث الأخطر من ملامح الارهاب ان الذين يمارسونه يتصفون بأن مستويات الادراك والتفكير والفهم لديهم متدنية للغاية . ويتأكد هذا التدني سواء كان معيار التقويم ثقافيا او دينيا . فاغلبية هؤلاء تصنف من حيث السن في زمر الأحداث ، ومن حيث المعرفة والوعي في دائرة الذين هم اقرب الى الجهل ، ومن حيث التكوين النفسي فإنهم ادخل في عداد المرضى الذين يفتقدون الى الاستقرار والتوازن ، ومن حيث السلوك الاجتماعي فإن كثيرين منهم من اهل الانحراف والهامشيين من الطبالين والمتبطلين . ومع مثل هذه الصنوف من البشر ينقطع الحوار ويستحيل الاقناع ، خاصة إذا كانت الأمخاخ قد اكتمل غسلها ، وإذا كانت المصالح الحقيرة التي تتحقق من خلال اللصوصية والاجرام قد تم دمجها في ايديولوجيا دينية مبتسرة ومشوهة تبيح السرقة وتحلل النهب وتعلي بهوس التدين الكاذب من شأن الاعتداء على انفس وممتلكات الآخرين .

إن مواجهة الارهاب في مصر ، بعد أن بلغ هذا الحد من الغوغائية والتفجر والانتشار ، لا يمكن أن تنجح ما لم يشارك فيها المجتمع كله . ذلك أن المواجهة المجتمعية هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى عزل الارهابيين ، ثم محاصرتهم ، وفي النهاية خنقهم او تدميرهم . ومن المنطقي ان مثل هذه المواجهة المجتمعية الشاملة لا يمكن تطويرها ، وضمان نجاحها ، طالما كانت مظاهر الخلل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تفرزها ممارسات أهل الحكم ترهق الجماهير وتشغلها بهموم اليوم عن مخاطر الغد . وطالما كانت تبالغ في التضييق على القوى الاجتماعية والسياسية الراشدة في المجتمع وتحول دونها والمشاركة في مواجهة مشكلات اليوم وصياغة آمال الغد .

إن نظام الحكم في مصر مطلوب منه أن يعين كافة القوى الوطنية على الوقوف الى جانبه في معركة البقاء التي فرضها الارهاب على شعب مصر .

ومن المقطوع به ان مثل هذا الاجماع الوطني ، الذي نتمناه ويتمناه الجميع ، لا يمكن ان ينهض ويتبلور ما لم تتوافر مجموعة من الشروط الحاكمة او المتطلبات الاساسية .

الأهالي — المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ......٢١ مارس ١٩٩٣......

● إن مستوى ارقى من التواصل الحار والصادق بين كافة القوى المناهضة للتطرف والارهاب يجب ان يرتفع الجميع إليه . ويجب ان ينتظم هذا التواصل كلا من الحكومة ، والأحزاب السياسية ،

والتجمعات المهنية ، ومؤسسات الدعوة والخدمات الدينية ، والشخصيات العامة المستقلة ، والنخب المستنيرة من اهل الفكر والثقافة ، والجمعيات الاهلية التى تمارس الدعوة الدينية وتملك من البصيرة ما يجعلها تنأى عن استغلال الدين وتوظيفه بطريقة فجة من اجل تحقيق مقاصد سياسية دنيوية فظة . وفي سياق هذا التواصل يجب ان تكون جميع القضايا والظواهر عرضة للحوار والتقويم وإعادة النظر والتعديل . إن قدرا من التراضي المتبادل بين كافة هذه القوى يجب ان يتحقق بشأن البناء الدستورى ، ونظم وقواعد الممارسة السياسية ، وبرامج التنشئة للتلاميذ في المدارس ، والسياسات الاقتصادية والمسئوليات الاجتماعية للحكومة تجاه الفئات الفقيرة والطبقات الكادحة في المجتمع . ذلك ان مثل هذا التراضي يؤدي تلقائيا الى الرضا ، وهو لابد سوف ينتهي الى الاجماع الوطني الذى يتغياه الجميع .

● يحتاج البعد الأمني من مواجهة الارهاب الى المزيد من التدقيق والفرز والتمييز . إن جهاز الامن العام يتحمل في المواجهات الدامية التي تجرى في كافة انحاء الوطن مشقات ثقال . وهو يستحق من كل مواطن مصرى يعيش او يتمنى ان يعيش آمنا كل التقدير . غير ان سلامة افراد جهاز الأمن العام ، وكفاءة تنفيذ العمليات التى توكل إليهم ، وكذلك تجنب استفزاز المواطنين الابرياء او إلحاق الضرر بهم ، كلها امور تستوجب ان تبذل اجهزة البحث والتحريات جهدا اكبر في تحديد الأشخاص والاهداف والمواقع التى تدفع إليها قوات المواجهة . إن الجراحات الامنية النظيفة تهدم مرتكزات الارهاب وقلاعه من جهة ، ثم إنها من جهة ثانية تستقطب الناس وتتآلفهم وتوفر لهم من الثقة في الشرطة وفي انفسهم ما يجعلهم يقبلون بالتعاون الجماعي وبالاسهام التطوعى من اجل القضاء على الارهاب واجتثاث جذوره .

● إن كافة الأحزاب السياسية ، والمنظمات الجماهيرية ، والتجمعات المهنية ، مطلوب منها ان تمتنع عن تقديم اى عون للارهاب . فالحزب الحاكم يلزم ان يخرج عن سلبيته ، وان يثبت ان بإمكانه تحقيق حضور مؤثر في الشارع ، حتى لا تخلو الساحة امام المتطرفين فيفرضون انفسهم على المجتمع . وبعض احزاب المعارضة يجب ان تكف عن الخلط المبتذل بين العمل السياسى وبين توظيف الدين لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة النظر والاجل وهذه الاحزاب يجب ان تكف عن تاجير مقارها وصحفها ومواقع نشاطها للجماعات غير السياسية او للتجمعات التى تمارس انشطة سرية او مستترة تستهدف بها تغيير الاوضاع القائمة لغير صالح القوى السياسية العلنية التى لها وجود شرعى في هذا المجتمع ، وبالمثل فإن التجمعات المهنية يجب ان تحول دون الجماعات الدينية الظاهرة او المجموعات السياسية المتخفية وممارسة التشويه او الضغط على العمل النقابي من اجل إحداث تاثيرات سياسية ليس بينها وبين المصالح المهنية لاعضاء هذه التجمعات اتصال مباشر .

● تحتاج الادوار التى يقوم بها الاعلام ، ومؤسسات الدعوة ، وبعض المسئولين ، في سياق المواجهة الفكرية للارهاب ، الى تعديلات جذرية . فمن الغلظة والفطنة ان يتم ضبط الأسماء والصفات والاحكام . وتقتضي ضرورات تجاوز حالة الانهيار في خطاب المواجهة ان نتجنب كافة المفردات المجنحة او المراوغة كان نصف « العصابات » التى تمارس الارهاب والاجرام بأنها « جماعات » ، أو نصفها بأنها « إسلامية » ، او حتى « متأسلمة » ، بينما هى محض « عصابات إرهابية » . ومن السذاجات التى يلزم ان نتوب عنها ما يبديه مسئولون بشأن « التطرف » الديني إذ يرون فيه مسلكا إيجابيا وعلامة صحة . بينما هو بمثابة « القاعدة الفكرية » التى يؤسس عليها وينطلق منها الارهاب . وإذا كان الله ينظر الى قلوب الناس وأعمالهم وليس الى صورهم واشكالهم فإنه يكون واجبا على رجال الدعوة ان يحكموا على هذه العصابات بما تأتيه من افعال وليس بما يدعيه التنطع بالمظهر والقول من مقاصد كاذبة بالاصلاح . وعلى رجال الدعوة ايضا ان يقتربوا دون وجل من المرتكزات الفكرية للمتطرفين والارهابيين وان يقتلعوا هذه المرتكزات بإثبات انها ابعد ما تكون عن روح الدين وانها تعكس افهاما باطلة لا يمكن ان تؤدى الا الى باطل . ثم إن الاعلام الرسمي يلزم ان يسد المنافذ والجيوب التى يتسرب منها الفكر المتخلف المصبوغ بتدين البادية الساذج ، والذى يفد إلينا من صحارى النفط من حولنا ويصب في طاحونة التطرف والارهاب فيزيدها غوغائية وحماقة وجنونا . وتحتاج النقطة الاخيرة الى تفصيل قد يكون بعون الله موضوعا لحديث آخر .

المصدر : أخر ساعة

التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٣

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• فى عز المواجهة

التاريخ السرى للارهاب :
ولماذا التصعيد ؟

• مطلوب استراتيجية لتوفير المعلومات وإيقاف عمليات التجنيد للشباب

● المواجهة مع الارهاب والتطرف فى مصر تمر بمرحلة حاسمة او مرحلة « الصدام الفعلى » بين الارهابيين ورجال الشرطة بل المجتمع بكل فئاته .. ان العمليات الارهابية الاخيرة تدل على انهم بداوا ينتقون من مختلف فئات الشعب وكان الحرب امتدت الى قتل الابرياء ..

والتقت آخر ساعة مع الدكتور احمد جلال عز الدين خبير الامم المتحدة فى مكافحة الارهاب ومجلس وزراء الداخلية العرب .. وتحدث حول مدى امكانية مواجهة الارهاب باستراتيجية جديدة ، وما هو مستقبل العمليات الارهابية فى مصر ؟ وما هو التاريخ السرى لعمليات الارهاب ؟ ومتى بدأ التخطيط الفعلى للارهاب فى مصر ؟ وما هو تفسيره للتصعيد الاخير للعمليات الارهابية الآن ؟

● ما هو تاريخ الحركات الارهابية فى مصر ؟ وكيف بدأ التسلسل التصاعدى للعمليات الارهابية ؟

يقول الدكتور احمد جلال عز الدين خبير الارهاب الدولى بالامم المتحدة ومجلس وزراء الداخلية العرب : ان نشأة الارهاب .. الحركات الدينية فى مصر انبعثت كلها من جماعة الاخوان المسلمين التى كونها الشيخ حسن البناء عام ١٩٢٨ .. ولكن هذه الجماعة بدأت تأخذ مسار الدعوة الاسلامية كحركة تصحيحية للمفاهيم الدينية الخاطئة التى سادت فى ذلك الوقت وكانت هذه الحركة مقتدية الى حد كبير بالحركة التصحيحية التى قامت فى مصر فى بداية القرن العشرين على يد الامام محمد عبده والرشيد الرضا تلميذى جمال الدين الافغانى .. فقد كانت حركة الامام محمد عبده هى محاولة للحاق بالعصر ..

ولكن جماعة الاخوان المسلمين لم تستمر فى مسيرتها السلمية مدة طويلة فقد امضت الفترة بين ١٩٢٨ الى ١٩٤٠ فى تكوين كوادر للجماعة ونشر الدعوة بالاقاليم والريف .. وانتهزت فرصة انشغال الدولة فى الحرب العالمية فى الفترة من عام ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ لكى توطد صلاتها بالجماهير وتبنى الهيكل التنظيمى لها ..

ويضيف اللواء الدكتور احمد جلال عز الدين : لقد انساقت جماعة الاخوان بعد ذلك فى خطأ جوهرى عام ١٩٤٢ بإنشاء ما يسمى بالجهاز السرى وعهدت الى شاب صغير السن عمره ٢٢ سنة يدعى عبدالرحمن السندى لقيادة هذا التنظيم الذى كان من اهدافه جمع السلاح وتحويل فرق الجوالة التى انشأتها جماعة الاخوان الى شبه تنظيم عسكرى وبدأ التنظيم السرى فى القاء متفجرات فى بعض مناطق البلاد خاصة فى الاسكندرية وعندما ضبط متهمان من الجهاز السرى فى الاسكندرية بعد ارتكاب عملية تفجير حوكما امام القاضى الخازندار الذى اصدر احكاما مشددة ، عليهما فما كان من التنظيم إلا ان اغتال القاضى الخازندار ثم تطور الامر الى اغتيال محمود

فهمى النقراشى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ومحاولة اغتيال حامد جودة رئيس مجلس الشيوخ ، ومن هنا بدات العمليات الارهابية المختلطة او المنسوبة الى جمعية دينية وادى ذلك بالحكومة الى حل الاخوان مرتين ..

الصدام مع عبدالناصر

ويقول دكتور جلال عز الدين ثم تاتى مرحلة اخرى وهى تحالف الاخوان مع قيادة ثورة ٢٣ يوليو حتى ان الحكومة حلت جميع الاحزاب السياسية عدا جماعة الاخوان المسلمين ولكن لم يدم شهر العسل طويلا بين السلطة والإخوان .. ففى عام ١٩٥٤ نسب الى جماعة الاخوان انهم حاولوا قتل عبدالناصر وكانت هذه مناسبة استطاعت فيها الدولة ان تقوم باكبر حركة الاعتقالات منذ قيام الثورة وتمت محاكمات اتسمت بالصورية ووضعت جماعة الاخوان فى السجون والمعتقلات .. ثم افرج عنهم بعدما تعهدوا بالبعد عن السياسة ..

ويضيف الدكتور جلال عز الدين .. ومع بداية الستينات ظهرت بوادر اخرى لوجود تنظيم اخوانى حتى ان الرئيس الراحل جمال عبدالناصر اعلن فى خطاب له من موسكو : ان هناك مؤامرة كبرى تستهدف نظام الحكم فى مصر .. وفى عام ١٩٦٥ تمت حركة الاعتقالات الثانية للاخوان وعرفت مصر محاكمات الدجوى الشهيرة .. وفى هذه المرحلة وفى داخل المعتقلات ظهر أمران هامان .

سيد قطب وأفكار متطرفة

● كتابات سيد قطب فى فكر الحاكمية وتكفير المجتمع وفكر الجاهلية .. والحقيقة ان هذا الفكر الذى قال به سيد قطب فى كتاب « معالم فى الطريق » بالذات لم يكن جديدا على العالم الاسلامى فاول من نادى به هو ابو الأعلى المودودى وهو مفكر اسلامى باكستانى كتب كتابه « النظريات الاربع فى القرآن » فى عام ١٩٤١ وهو العام الذى كون فيه الجماعات الاسلامية فى الهند قبل تكوين دولة باكستان ونشر كتابه مجزءا فى مجلة ترجمان القرآن التى كانت تصدر فى الهند انذاك ..

وخلاصة فكر المودودى ان المجتمعات الاسلامية تعيش جاهلية اسوأ من الجاهلية التى كانت موجودة وقت بعثة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام .. وان نظم الحكم لا تاخذ بالشريعة الاسلامية وان الحاكمية لله وليست لأحد من البشر وانه يجب على المؤمن السليم ان يعتزل هذه المجتمعات وان يبدأ المسلمون فى بناء مجتمع اسلامى ثم يعودوا لمحاربة المجتمع الجاهلى لاقرار مبادىء الاسلام فيه ..

ويضيف دكتور جلال عز الدين : من افكار المودودى اخذ تقى الدين النبهانى وهو شخصية غامضة نشات فى بلدة جزيم التابعة لحيفا وانشا ما يسمى بحزب التحرير الاسلامى فى عام ١٩٥٠ متاثرا بالهزيمة العربية أمام اليهود عام ١٩٤٨ ..

وكتب كتابه الخلافة وهو ترديد لأفكار المودودى وكان ان انتشر حزب التحرير الاسلامى فى مناطق كثيرة من العالم العربى خاصة الجزيرة العربية ..

ومن هذه الافكار ايضا ما كتبه جهيمان العتيبى فى الرسائل السبع وهو الذى قاد مع عبدالله قطان عملية احتلال الحرم فى غرة ١٤٠٠ هجرية ، اى منذ ثلاثة عشر عاما ..

ونفس الفكرة ايضا مع شىء من الاختلاف اليسير هو الذى نادى به شكرى احمد مصطفى زعيم جماعة المسلمين المسماه بالتكفير والهجرة فى السبعينات والذى اورده فى مذكراته « التوسمات » بالاضافة الى ان حركة صالح سرية التى تمت عام ١٩٧٣ كانت مستندة الى نفس الفكرة لأن صالح سرية من اتباع حزب التحرير الاسلامى وهو ايضا من مواليد بلدة جزيم التابعة لحيفا ..

كما ان نفس الأفكار هى التى استخلصها عبدالسلام فرج منظر جماعة الجهاد فى كتابه « الفريضة الغائبة » هذا من الناحية النظرية ..

ترجمة الأفكار إلى العنف

ويقول دكتور جلال عز الدين : اما الأمر الثانى فهو ان ظهرت بين جماعة الاخوان المسلمين جماعة اطلقت على نفسها « القطبيون » وهم الذين اقتنعوا بفكر سيد قطب على خلاف النسبة الغالبة من الاخوان الذين لم يوافقوا على فكر سيد قطب حتى ان المرحوم حسن الهضيبى اصدر كتابا « دعاة لا قضاة »..

ويؤكد دكتور جلال عز الدين انه بتتبع ترجمة هذه الافكار الى عنف نستطيع ان نقول ان مصر عرفت مع بداية عام ١٩٧٣ عملية الفنية العسكرية والتى كان زعيمها اجنبيا عن مصر وهو الدكتور صالح سرية وكانت خطته على خلاف ما هو معهود

● حديث : جمال عوض

لا تبدأ بنشر الدعوة بين الناس ثم الوصول الى الثورة ولكن محاولة احداث انقلاب والسيطرة على راس الدولة ثم فرض النظرية على المجتمع كله ..

ويشير دكتور جلال عز الدين الى اتجاه اخر انه فى عقد السبعينات كانت الدولة قد شجعت الجماعات الاسلامية خاصة شباب الاسلام وشباب محمد وغيرهم من الجماعات لضرب الشيوعيين . ولكن ما لبث ان فقدت الدولة سيطرتها على هذه الحركات ورأينا فى عام ٧٧ ظهور ما يسمى « الجماعة الاسلامية » و« التكفير والهجرة » التى انتهت باغتيال الشيخ الذهبى .. ثم تطور الامر بظهور تنظيم الجهاد الذى اغتال الرئيس الراحل انور السادات .. واعقبه عملية اسيوط واقتحام مديرية الامن .. وبعد ذلك بفترة ظهر على السطح ما يسمى بالجماعة الجهادية الاسلامية التى يتزعمها عمر عبدالرحمن التى انشقت عنها جماعات اخرى ..

التحدى فى اغتيال المحجوب

ويؤكد دكتور جلال عز الدين لقد اعلنت الجماعات التحدى الحقيقى عندما قامت باغتيال دكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق فى وضح النهار ووسط قلب القاهرة ، لان هذا الحادث يعد نقطة التحول فى عالم الارهاب فى مصر والمواجهة الصريحة والعلنية مع الدولة ..

ويضيف دكتور جلال عز الدين : اننا سرعان ما وصلنا الى نقطة تحول اخرى متمثلة فى عملية تفجير مقهى ميدان التحرير .. وعملية موقف الاتوبيس السياحى بميدان التحرير ايضا .. اى نقل العمليات الارهابية الى قلب القاهرة ..

● إذن بماذا تفسر تصاعد العمليات الارهابية داخل قلب العاصمة ؟ وماذا عن اسلوب المواجهة الامنية المتبع حاليا ؟

مطلوب استراتيجية طويلة المدى

ومعنى هذا التزايد ان لسلوب المواجهة الامنية به عدة اوجه للقصور منها :

● انه لا توجد استراتيجية امنية طويلة المدى .. تعتمد اساسا على ركيزتين اساسيتين هما المستخدمتان فى كل الاستراتيجيات الامنية الخاصة بمواجهة الارهاب فى العالم ..

- الاولى هى المعلومات .. فهناك نظرية امنية تقول ان من يملك المعلومة يملك القوة .. ان التنظيم الارهابى فى اى مكان فى العالم يعتمد على عنصرى السرية .. والمفاجاة .. وهذا هو سر نجاح العمليات الارهابية وخطة الدفاع ضد هذا ان يكون هناك جهاز امنى متخصص لجمع المعلومات عن التنظيم الارهابى من .. قيادات ، عدد افراد ، مصادر تمويل .. مصادر تسليح .. اساليب اتصال .. توزيع الادوار داخل التنظيم .. واخيرا الفلسفة التى يعتنقها التنظيم ومن خلال هذه المعلومات يمكن اجهاض النشاط الارهابى قبل ارتكاب العمليات ..

● نقطة اخرى هامة وهى ايقاف عمليات التجنيد فى التنظيمات الارهابية وهذه الاستراتيجية ولو انها تسمى استراتيجية امنية إلا ان المجتمع كله باعتباره مسئولا عن امنه عليه دور هام فى المشاركة فى تنفيذها فمثلا الجمهور هو مصدر المعلومات وعلى قدر اقتناع الجمهور بخطر الارهاب وجسور الثقة بينه وبين جهاز الامن يمكن ان تتوافر المعلومات المناسبة لمواجهة الارهاب ..

ما وراء العمليات الأخيرة

● ان العمليات الارهابية الاخيرة وازدياد نشاطها ربما يدل على ان الارهاب قد وصل الى مرحلة بداية النهاية .. بماذا تفسر ذلك ؟

يقول دكتور جلال عز الدين : هناك من يتصور ان العمليات الارهابية الاخيرة ضد السياحة ورجال الامن دليل على ياس الارهابيين .. ونهاية قدراتها على تشكيل خطورة على الامن القومى .. ولكن هناك وجهة نظر اخرى مفادها ان هذا التصعيد دليل على اشتداد عود هذه الحركات الارهابية وقدرتها على القيام بعمليات فى قلب العاصمة .. وانا شخصيا اعتقد اننا يجب الا نهون من قدرة هذه الحركات الارهابية .. ان الارهاب فى مصر حاليا يمر بمرحلة اثبات الوجود وان الهجمة الامنية لم تقض عليه تماما ..

ويشير الدكتور جلال عز الدين الى ان حادث مقهى وادى النيل بميدان التحرير تجرى حوله عدد كبير من علامات الاستفهام فهناك استراتيجية فى عالم الارهاب تقول ان الارهاب يتخذ شعارا هو ارهب عدوك وانشر قضيتك .. والعدو غالبا ما يكون رجال السلطة اما القضية فهى استرداد وتاييد عطف الجماهير وان الارهاب يعتمد على ان اكبر عدد من الناس يشاهدون الجريمة واقل عدد من الناس يقتلون .. لكن حادث مقهى التحرير يخرج عن هذه النظرية لانه كان المقصود به احداث اكبر قدر من الخسائر البشرية وهذا ما يستعدى الجمهور عليهم !!

المصدر : أخر ساعة

التاريخ : ١-٢-١٩٩٣

دعم الارهاب من الخارج

● وعن احتمالات دعم الارهاب من الخارج ؟

يشير الدكتور جلال عز الدين - خبير الارهاب الدولى - ان مصر قوة اقليمية .. ومصر دولة رائدة فى العالم العربى .. وهى دولة محورية فى العالم الاسلامى .. وقوة مصر وثبات استقرارها هو المقدمة الاولى والضرورية لقوة العالم العربى والاسلامى وهناك نظرية تقول .. ان من يملك قلب العالم يملك جزيرة العالم ومن يملك جزيرة العالم يملك العالم ومصر بالنسبة للعالم القديم هى قلب جزيرة العالم .. وقوة مصر تعتمد على الاستقرار والتنمية وهما جوهر مفهوم الامن القومى ، وبالتالى فإن هناك دولة لها مصلحة خاصة فى الاخلال بامن مصر ودفع العمليات الارهابية الى داخل مصر ، بل والقيام بتمويل هذه العمليات ..

الجريمة المنظمة خطر

● الجريمة المنظمة تعد من اخطر الاتجاهات الارهابية فى العالم فهل بدات تواجه مصر الجريمة المنظمة مع بداية التسعينات ؟

ويؤكد دكتور جلال عز الدين .. انه من المظاهر التى تهدد البشرية فى الوقت الحالى والتى لا تقل فى خطرها عن الارهاب هى الجريمة المنظمة ويمثل نشاط الجريمة المنظمة فى التجارة الدولية غير المشروعة للمخدرات وخاصة السموم البيضاء فهناك كارتيل شهير فى كولومبيا وبيرو وبوليفيا وغيرها والذى يسيطر على ٨٠ فى المائة من تجارة وتصنيع الكوكايين فى العالم وكارتيلات اخرى فى المثلث الذهبى فى جنوب شرقى اسيا والتى تتحكم فى ٩٠ فى المائة مما هو مطروح من الهيروين والافيون العالم ..

ويؤكد دكتور جلال عز الدين ان فاعلية الجريمة المنظمة خطيرة لدرجة انها تستقطب اليها وتضم فى اعضائها رؤساء دول ورؤساء حكومات ورجال شرطة ووزراء وشخصيات عامة .. لان للجريمة المنظمة نفوذا قويا ولها تاثير خطير على الاحتواء والسيطرة على الشخصيات التى تتعامل معهم ..

المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٣

خواطر مؤرخ

د . عبد العظيم رمضان

منذ أربعة عشر عاما ، وبالتحديد فى عام ١٩٧٩ ، وفى أعقاب اغتيال الشيخ الذهبى ، رأى الدكتور محمد أحمد خليفة ، رئيس المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الدعوة الى حلقة علمية مقفلة ، دعا اليها عددا محدودا جدا من رجال الاجتماع والتاريخ والقانون والدين ، لمناقشة قضية التطرف الدينى ، وكان صاحب هذا القلم أحد أعضاء هذه الحلقة ، وتوصلت هذه الحلقة إلى محصلة سرعان ما أثبتت السنوات التى تلت حتى وقتنا الحاضر أنها صحيحة مائة فى المائة ، وهى أن العنف الصادر عن الجماعات الدينية المتطرفة سوف يلعب الدور الرئيسى فى الأحداث فى مصر فى المستقبل ، مالم تتخذ الدولة الاحتياطات لتوقى حدوثه ، سواء من جانب السلطات السياسية أو الدينية أو الاجتماعية .

الأصوليون : ظاهرة مصرية أم عالمية ؟

ومن سوء الحظ أن أحدا لم يهتم بهذا التنبؤ العلمي ، الأمر الذي دفع الجميع ثمنه : رئيس الدولة محمد أنور السادات ، والمجتمع المصرى ، والمسيرة الحضارية ، وأخيرا الاقتصاد المصرى ، فضلا عن الدماء المصرية الغزيرة التى أريقت من جانب الطرف الارهابي والطرف الأمنى .

وها نحن أولاء نتطلع إلى المستقبل بقلوب راجفة : هل تتغلب الدولة بخبرتها فى الأمن الداخلى التى تمتد على مدى خمسة آلاف عام ، وبجحافل جيوش أمنها الجرارة ، على القلة الارهابية المحتمية بالظلام فى هذا الصراع ؟ أو تتغلب هذه القلة على الدولة ؟

على أن تلك النبوءة العلمية من جانب الحلقة العلمية المقفلة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، لم تكن هى النبوءة الوحيدة التى ظهرت فى هذه الفترة ، وإنما ظهرت نبوءات أخرى فى الغرب - وان كانت متأخرة كثيرا - توقعت هذا الدور للجماعات الدينية المتطرفة ، وأخذت تواجهها بالطريقة الوحيدة التى يفهمها الغرب ، وهى الدراسة العلمية .

وقد كانت الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الأكاديميات العالمية التى تنبهت إلى هذه الظاهرة الأصولية ، وأخذت فى دراستها فى مشروع من أضخم المشروعات العلمية ، عرف باسم : « مشروع حركات الأصوليين » (The Fundamentalism Project) قامت بتمويله مؤسسة جون وكاترين ماك آرثر (John D.and Catherine T.Mac Arthur) نظرا لما عرف عن الأكاديمية الأمريكية من سمعة علمية طيبة ، فقد تأسست منذ مائتى عام ، أى فى ١٧٨٠ ، فى مركزها الرئيسى فى مدينة كمبردج الأمريكية التى تقع فيها جامعة هارفارد ، ويتبعها مركزان رئيسيان فى كل من جامعة شيكاغو وجامعة كاليفورنيا فى ايرفين .

وحتى دعوتى للاشتراك فى هذا المشروع العلمى من قبل البروفسور سكوت أبلبى Scott Appleby استاذ التاريخ بجامعة شيكاغو ، كنت أعتقد أن الظاهرة الأصولية مقصورة على مصر والعالم الاسلامى ، ولكنى سرعان ما تبينت ان الظاهرة أكبر من ذلك بكثير ، وأنها تمتد على مساحة العالم أجمع ، وتشمل كافة الأديان السماوية والأديان الوضعية !

وقد تبينت ذلك من عدد الأساتذة المشتركين فى المشروع ، والذين تشمل تخصصاتهم العلمية مختلف الأديان والاقطار فى العالم ، وهو عدد هائل ينتمون لجامعات عديدة متعددة الجنسية ، وتتكون اللجنة التنفيذية للمشروع من ستة عشر عضوا ينتمون إلى جامعات : هارفارد ، وشيكاغو ، وستانفورد ، وايمورى ، وكلومبيا ، وفاندربيلت ، ومعهد التنمية الاقتصادية بدلهى ، بالاضافة إلى صاحب هذا .

والطريف أن اشتراكى فى المشروع ، وضمى الى اللجنة التنفيذية ، لم يأت عفوا ، وانما أتى بعد تدخل الغرفة

المصدر : أخبار اليوم
التاريخ : ١٩٩٣

التجارية المصرية بشيكاغو ، التى يراسها الدكتور شريف بسيونى ، أستاذ القانون الدولى بجامعة دبول فى شيكاغو ، والقنصلية المصرية فى شيكاغو حين كانت تحت القنصل المصرى العام اسماعيل حافظ ، بعد أن تبينا أن الأكاديمية الأمريكية أسندت دراسة الأصوليين فى مصر فى الجزء الأول من مشروعها الى استاذ أمريكى ، وأتت بمعلق اسرائيلى ليعلق على الدراسة ، وساند تدخل الغرفة التجارية والقنصلية المصرية الأساتذة المصريون والعرب فى مركز دراسات الشرق الأوسط فى جامعة شيكاغو ، وعلى رأسهم الأستاذان فاروق عبد الوهاب وحميد الأنصارى . وفى الوقت نفسه احتج أساتذة كلية الهندسة وكتبوا إلى الأكاديمية الأمريكية فى ٢٠ / ٦ / ١٩٨٩ ، مطالبين بضرورة تقديم دراسات متوازنة عن الأصوليين فى مصر ، والبعد عن الانحياز لوجهات نظر غربية أو إسرائيلية .

والمهم هو أن المشروع - كما كتبت فى مقال سابق منذ ثلاثة أعوام ، قد خطط له على أن يتم على خمس سنوات ، بحيث يصدر مجلد كل عام ، وقد علمت من النشرة التى وصلتنى مؤخرا أن هذه المجلدات ستصل الى ستة مجلدات ، تحوى نتائج دراسة مجموعات الأساتذة التى أشتركت فى المشروع لحركات الأصوليين فى العالم من كافة جوانبها الاجتماعية والدينية والنفسية ، ومضمونها التاريخى والمعاصر ، وتأثيرها على الحكومات والحياة السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية .

وقد صدر المجلد الأول بالفعل كمقدمة موسوعية للحركات الدينية التى ظهرت فى العالم فى القرن العشرين ، ويتناول فى فصوله الأربعة عشر الأحوال الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية التى ولدت فيها هذه الحركات ، ورؤيتها للعالم ، ونظم تفكيرها ومعتقداتها . وفيه يوضح العلماء الذين اشتركوا فى تأليفه الخلفية التاريخية للأصوليين المسيحيين فى شمال وجنوب أمريكا ، والحركات الأصولية فى الباكستان وماليزيا ، وفى العالم السنى والعالم الشيعى ، ويتعرضون للأصوليين اليهود فى إسرائيل ، والراديكاليين الهندوس والسيخ فى شبه الجزيرة الهندية ، وحركة الإحياء البوذية فى سريلانكا وتايلاند ، والكونفوشيوسية فى شرق آسيا ، والاديان الجديدة التى ظهرت فى اليابان . كما يلقون أضواء جديدة على الحكومات المعاصرة ، والثقافات ، من شمال افريقيا الى الشرق الأقصى .

ويتناول الفصل الأول الأصوليين البروتستانت فى شمال أمريكا ، والتقليديين والمحافظين الكاثوليك فى الولايات المتحدة ، والأصوليين البروتستانت فى أمريكا اللاتينية ، والأصوليين اليهود ، وحركة جوش أمونيم فى إسرائيل ، والحركة الشيعية النشطة فى ايران والعراق ولبنان ، والأصولية الاسلامية فى جنوب آسيا ، والهندوسية المنظمة ، والأصوليين والتقاليد الدينية عند السيخ ، والحركات الأصولية البوذية ، واليقظة الاسلامية فى ماليزيا واندونيسيا ، والانتعاش الكونفوشيوسى فى الدول الصناعية فى شرق آسيا ، والأصولية الدينية والسياسية فى اليابان .

أما المجلد الثالث ، (لم أطلع على المجلد الثانى) وهو بعنوان الحركات الأصولية والدولة ، فيتناول التقدم الذى أحرزته الحركات الأصولية على مدى ربع القرن الماضى ، ويركز فيه المؤلفون على التأثير الذى أحدثته هذه الحركات على الاقتصاد القومى فى الدول التى قامت فيها ، وعلى أحزابها السياسية ، وقضاياها الدستورية ، والعلاقات الدولية فى إطار تقاليد الاسلام والمسيحية واليهودية والبوذية والهندوسية والسيخية . ويوضحون إلى أى مدى نجحت هذه الحركات فى إعادة صياغة البناء السياسى .

وفى الفصول الخمسة والعشرين لهذا المجلد ، تناول المؤلفون : الأصولية والقانون الأمريكى ، والأصولية والسياسة ، والأصولية والعرقية ، والأصولية اليهودية فى نظام الحكم الاسرائيلى ، والتشريع الشيعى والدستور فى جمهورية إيران الاسلامية ، والتأثير الأصولى على القانون والسياسة والدستور فى كل من إيران وباكستان والسودان ، والتجديد الاسلامى والسياسة فى نيجيريا ، والطريقة النقشبندية فى تركيا ، والأصولية الهندوسية فى الهند ، والحركات الأصولية للسيخ .

كما تناولوا فى القسم الخاص بإعادة بناء الاقتصاديات ، الحركات الأصولية والاقتصاد ، والتأثير الاقتصادى للأصولية الاسلامية ، واقتصاديات الأصوليين الأمريكيين ، والاقتصاديات البوذية والأصولية البوذية فى بورما وتايلاند ، والتأثير الاقتصادى للانتعاش

الهندوسى .

أما الجزء الثالث من المجلد فيتناول محاولات إعادة بناء العالم من خلال الجهاد ، ويعقد مقارنة بين الحركات والجماعات الأصولية الجهادية ، وحركة جوش أمونيم فى إسرائيل كأحد نماذج ثلاثة للعنف الدينى ، كما يقدم حركة المقاومة فى افغانستان ، والجهاد والدين فى إيران المعاصرة ، وحزب الله الشيعى فى لبنان ، والحرب الصليبية ضد الاجهاض فى أمريكا ، والسياسة والعنف والبوذية فى سريلانكا .

ويشتمل هذا المجلد على دراسة لصاحب هذا القلم عن « التأثير الأصولى فى مصر : استراتيجيات الاخوان المسلمين وجماعات التكفير » .

ويتضح من هذا العرض الشامل لمحتويات المجلدين الأول والثالث ان الحركات الأصولية لا تقتصر على مصر ، وانما تمتد على مساحة المعمورة وعلى مساحة جميع الأديان ، وأنها ظاهرة عالمية حديثة تشد أبصار الجميع ، وتحاول أن تعيد بناء العالم على أساس جديد ، وأنها تختلف من دين إلى دين ومن مجتمع الى مجتمع ; ولكنها تتفق فى أنها ترفض النظام القائم ، وتريد اعادة تكوينه وتشكيله ، وتختلف وسائلها بين الدعوة السلمية والأرهاب المسلح .

وكما هو الحال بالنسبة لكل مرض جديد ، فإن العلماء يهبون لدراسته ، تمهيدا للتعامل معه والقضاء عليه . والحركات الأصولية تعد بالنسبة لجميع النظم السياسية الحالية فى العالم مرضا جديدا ، عليها دراسته وتفهمه جيدا ، حتى يتسنى لها القضاء عليه .

وفى مصر هناك رأيان رئيسيان فى فهم أصول الحركة الارهابية الحالية ، الرأى الأول ، ينظر إلى الظاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية اقتصادية ، والرأى الثانى يرى أنها ظاهرة سياسية أمنية . وكل من الرأيين يساند رأيه بالحجج والأسانيد .

وبالنسبة للرأى الذى تعتبر الظاهرة ظاهرة اجتماعية واقتصادية ، فإنه يستند إلى الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها البلاد ، والأعداد الكبيرة من الأيدى المتعطلة عن العمل ، وأزمة الاسكان ، وارتفاع الأسعار فوق مستوى الطبقات الجماهيرية ، ومظاهر الترف الموجودة فى المجتمع والتى تشكل استفزازا للجماهير الفقيرة ، ومزايدة الدولة على الجماعات الاسلامية فى اثبات اسلاميتها عن طريق الجرعات الدينية الكبيرة فى وسائل الاعلام الرسمية وعلى رأسها التليفزيون . وهذا كله - كما يرى هذا الرأى - يمثل الوقود الذى تستمد منه الجماعات الاسلامية تطرفها وارهابها .

أما الرأى الذى يرى أن الظاهرة إنما هى مجرد ظاهرة سياسية أمنية ، فيستند الى أن كل ما ذكره الرأى الأول من أسانيد اجتماعية واقتصادية انما كان موجودا فى الماضى على الدوام فى مصر ، ولم يكن ثمة جماعات ارهابية !

فالفقر المدقع كان سمة الطبقات الجماهيرية فى مصر لعشرات السنين ، ولكنه لم يولد تطرفا دينيا ، والترف فى الجانب المقابل كان موجودا لدى الطبقة شبه الاقطاعية والرأسمالية التى كانت موجودة قبل ثورة يوليو ، ولم يستفز هذا الترف الجماعات الدينية الى الارهاب .

بل انه حين لجأت جماعة الأخوان المسلمين وتنظيمها السرى الى العنف فى الأربعينيات من هذا القرن ، لم يكن ذلك بحال من الأحوال لأسباب اقتصادية واجتماعية ، وانما كان لأسباب سياسية بحتة ، وعلى رأسها القضية

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفلسطينية ، فقد تركز نشاط الجهاز السرى فى عام ١٩٤٨ على الممتلكات اليهودية فى مصر ، وهو نشاط يتشابه مع نشاط التيار الارهابى الحالى !

ففى ٢٠ يونية ١٩٤٨ وقع انفجاران فى حارة اليهود ، وفى ٢٠ يوليو حدث انفجار لغم فى الممر الواقع بين محلات « أركو » و « شيكوريل فى شارع فؤاد (٢٣ يوليو الحالى) ، وفى ٢٨ يوليو حدث انفجار بمحل داود عدس بشارع عماد الدين ، وفى أول اغسطس حدث انفجار آخر بمحلات بنزايون بشارع قصر النيل ، وفى نفس اليوم وقع انفجار آخر بمحلات « جاتينيو » بشارع محمد فريد ، وبعد يومين - أى فى يوم ٣ أغسطس - انفجرت عبوة شديدة الانفجار فى شركة أراضى الدلتا المصرية بالمعادى ، وفى ٢٢ سبتمبر حدث انفجار آخر بحارة اليهود . وبعد أسبوع واحد - أى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ حدث انفجار بمخزن محلات شيكوريل بحلمية الزيتون . وكان أشد الانفجارات ضررا ما وقع بشركة الاعلانات الشرقية يوم ٢٢ نوفمبر ، مما ترتب عليه تصدع وتخريب جميع العمارات والمنازل والحوانيت فى مكان الحادث والمناطق المجاورة .

كل هذه الأعمال التخريبية والارهابية لم تنشأ عن أسباب اجتماعية واقتصادية - رغم أن الحالة الاقتصادية كانت أكثر سوءا بكثير منها فى هذه الأيام ، وانما نشأت - كما رأينا - لأسباب سياسية بحتة .

وفى الوقت نفسه ، فمهما كان الرأى فى هذه الأعمال الارهابية السابقة التى جرت ، الا أنه لا يمكن إغفال الدافع الوطنى وراءها ، كما لا يمكن اغفال أن مرتكبيها كانوا يعتقدون أنهم يعملون لصالح مصر ، وكانت مصادر تمويلهم مصرية بحتة .

أما الأعمال الارهابية الحالية - كما يرى هذا الرأى - فإنها ضد المصلحة الوطنية المصرية ، لأنها تريد أن تحرم البلاد من مصدر دخل هائل - هو مصدر السياحة - يؤثر بالضرورة على قوة الاقتصاد المصرى من جهة ، ويزيد اعداد البطالة من جهة ثانية ، وعلى المصالح الاقتصادية لجماهير الشعب من جهة ثالثة ، ولا يعود بالنفع على مرتكبيه بأى حال ، وإنما تنتفع منه الدول التى لها مصلحة فى تدمير الاقتصاد المصرى وزيادة معاناة الشعب المصرى المطحون ، وقد يؤدى بالنظام السياسى - فى حالة اليأس - إلى فرض دكتاتورية دموية .

وهذا ما حدث قبل الثورة بعد مقتل محمود فهمى النقراشى ، اذ لم يكتف نظام الحكم بالزج بالاخوان المسلمين فى السجون ، بما فيهم أعضاء النظام العام والنظام الخاص ، بل قام باغتيال الشيخ حسن البنا !

كما حدث أيضا بعد محاولة اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية فى أكتوبر ١٩٥٤ ، حيث قبض النظام السياسى على جميع الاخوان المسلمين ، وعلى كل من اتصل بهم فى يوم من الأيام ، وقام بعزل أسرهم عن المجتمع المحيط بهم ، وعذب المعتقلين عذابا شديدا ، وأعدم زعماءهم ، كذلك حدث عندما اكتشف النظام السياسى جماعة سيد قطب ، فقد أعدم زعماء الحركة ، ودخل الاخوان المسلمون المعتقل للمرة الثالثة فى مدة لا تزيد على سبعة عشر عاما ، ولم يخرجهم الا وفاة عبد الناصر ، ووقوع الخلاف بين خليفته السادات وحملة قميص عبد الناصر والشيوعيين ، ولكن بعد أن تعلموا أن العنف والارهاب لا يجديان .

ولكن جماعات التكفير خلفت جماعة الأخوان المسلمين فى استخدام العنف ، واستطاعت جماعة الجهاد اغتيال السادات . ولكن فى خلال شهرين بعد الاغتيال كان جميع أعضاء الجماعات الاسلامية قد اعتقلوا ، وأعدم الاسلامبولى . وفى خلال الفترة التالية . فى عهد الرئيس مبارك ظهرت جماعات عنف وارهاب أخرى . ولكنها جميعها لقيت نفس المصير .

الظاهرة - إذن - كما يقول هذا الرأى - ظاهرة سياسية امنية قد تستغل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ولكنها لا تنطلق منها ! ومعالجتها - من ثم - يجب أن تكون معالجة أمنية بحتة .

بل ان هذا الرأى يتهم الرأى الآخر بتييئيس الجماهير واللعب بعقولها ، لأنه يعلق حل قضية تصفية الارهاب على حل القضية الاجتماعية والاقتصادية - أى على حل شبه مستحيل فى الوقت الراهن ! فالقضية الاقتصادية يعانى منها العالم كله ، وتعانى منها الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، ولكنها لا تعانى جميعها من مشكلة الارهاب ! وبالتالى فتجب معالجة قضية الارهاب على أساس سياسى أمنى لا على أساس اقتصادى اجتماعى .

ومعنى هذا الكلام كله ، هو أنه كما أن الغرب يدرس ظاهرة الأصوليين فى العالم ، فإن العلماء فى مصر يدرسونها أيضا منذ وقت ليس بالقريب ، فقد أشرت فى بداية مقالى إلى الحلقة العلمية التى عقدت فى عام ١٩٧٩ فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعد مقتل الشيخ الذهبى .

كما عقد معهد القادة لضباط الشرطة في مصر مؤتمرا آخر لهذا الغرض في أغسطس ١٩٨٧ وقدمت فيه أبحاث هامة ، وكنت أحد المشاركين فيه . ويقوم حاليا مجلس الشورى بدراسة الظاهرة . ولكن الظاهرة جديرة بمزيد من الدراسة ، حتى تكون مكافحة الارهاب قائمة على العلم لا على الأساليب الأمنية وحدها . □

مواجهة التطـــرف بالتعقـل

د. سعاد الشرقاوى

استاذة القانون العام بحقوق القاهرة

ان مسلسل العنف الذى نعيشه يحتاج الى مواجهة جديدة ومعالجة باسلوب يختلف عن الاسلوب المتبع حاليا على صعيد اسلوب تعامل الشرطة مع الاحداث والعثور على متفجرات تبادر الشرطة بالهجوم على ما تعتقد - سواء أكان هذا الاعتقاد صحيحا أم خاطئا - انه أوكار وتتراشق بالنيران. وقد ادى هذا الى ارتفاع عدد الضحايا من الشرطة والمواطنين. ولا يسعد أى مصرى ان يكون عدد الضحايا كبيرا الى هذا الحد، حتى لو سمى الضحايا شهداء. ولاشك ان الخبراء فى مجال الشرطة هم المتخصصون الذين يمكنهم تقديم حلول أفضل عن طريق اتباع مبدأ أقل خسائر فى الأرواح وحماية حقوق الانسان واستبعاد التصفية الجسدية دون محاكمات.

فقد رأينا أكثر من مرة أشخاصا اردتهم الشرطة قتلى، وذكرت أنهم المسئولون عن حادث أو محاولة اغتيال، ثم تبين فيما بعد انهم أبرياء ويحاكم غيرهم عن نفس التهم، وربما يدان البعض وتصدر ضدهم أحكام.

وفى هذا المجال أمامنا أهداف ومبادئ يجب مراعاتها :

- المتهم برئ حتى تثبت ادانته.
- استبعاد الهجوم دون تحوط، والذى يؤدى الى ضحايا من المواطنين لا ذنب لهم.
- الحرص على مبدأ أقل عدد من الخسائر فى الأرواح سواء من رجال الشرطة أم ممن تحوم حولهم الشبهات.

أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادى فان العلاج يجب ان يبدأ فورا ودون ابطاء. فالسلطة تعتمد على ركيزتين : القوة وأداء الخدمات. ولا يمكن ان تستمر السلطة على أساس واحد وهو القوة. ان رضا الجماهير، وهو الركيزة الثانية للسلطة لايمكن الحصول عليه الا باداء الخدمات على مستوى يحظى برضاء الأغلبية، ولا نقول برضاء جميع أفراد المجتمع.

ان السخط من الشباب متطرفين وغير متطرفين نابع من انغلاق أبواب العمل أمام الأغلبية، وانفتاح جميع الأبواب أمام قلة ليست بالضرورة الأكثر كفاءة. فهناك قلة تتمتع بمزايا عديدة منها الحصول على عدة أجور ومرتبات من الدولة أحيانا دون عمل حقيقى، وتصل الأجور فى بعض الحالات الى أرقام خيالية. بينما نجد الفئة العريضة محرومة من فرصة الحصول على عمل منتج يدر دخلا يحفظ للانسان كرامته.

ومن ناحية أخرى توجد أموال كثيرة مدخرة فى البنوك، والبنوك عاجزة عن استثمارها، كما ان هناك مساحات شاسعة من الاراضى والمبانى غير المستغلة. أى ان هناك طاقات وفكرا وأموالا وأراضى غير مستغلة فى عمل منتج لانغلاق الأبواب أمامها. والوعود بتوفير فرص عمل والاصلاح الاقتصادى وازالة العقبات أمام الانتاج والاستثمار لم تتحول الى واقع. لذلك فاننا نقترح كحل عاجل البدء فورا بمجموعة من الخطوات :

١ - فتح صفحتين من الصحف الواسعة الانتشار وتخصيص ساعة فى الاذاعة وساعة فى التليفزيون لمن لهم آراء مختلفة عن رأى الحكومة، وتكون هذه الأعمال بأجر مدفوع لمن لديه فكر مبدع أو قلم جديد.

ويأتى هذا الاقتراح من منطلق ان انشاء صحيفة جديدة مسألة أمامها عقبات كئود، بدليل ان الصحف الكبرى لم تزد زيادة معقولة، كما ان الأقلام هى نفس الأقلام، والمفكرين، لم يضف اليهم جيل ثان وجيل ثالث

منذ الستينات.

٢ - الأحزاب جميعها ضعيفة وعاجزة عن استقطاب الجماهير وغير متفهمة لوظيفتها، وهى خدمة أكبر عدد من المواطنين، وليس توزيع الخدمات والامتيازات على فئة قليلة لديها ما يزيد على حاجتها. وينطبق هذا على حزب الأغلبية الحاكم، كما ينطبق على جميع احزاب المعارضة.

٣ - المدخرات في البنوك من جميع الطبقات مرتفعة ومجالس الادارة عاجزة عن استغلالها ، فهى قيمة دفترية لاتقابلها أصول عينية تمكن من خلق فرص عمل، وذلك لاستحالة الاستثمار في مجال الاسكان وغيره من المجالات التى كانت مضمونة في ظل الاقتصاد الحر.

٤ - تحويل بعض الشوارع فى أيام العطلات وفي أوقات محددة الى ملاعب للشباب بدلا من انتظار انشاء نواد لن تنشأ، وتشغيل مدربين رياضيين بأجور مجزية لتدريب الشباب على الألعاب المحبوبة مثل كرة القدم ، التى يمارسها الأطفال فى الشوارع معيقين حركة المرور من ناحية، ومعرضين أنفسهم لمخاطر من ناحية أخرى.

٥ - منع الجمع بين أكثر من عمل مدفوع الأجر من الحكومة، ومنع العمل فى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية معا .. هذه هى أساسيات الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى. ومن لديه طاقة من مال أو فكر فليتحول الى استثمارها من حسابه وعلى مسئوليته وليس على حساب الدولة.

٦ - تمليك الأراضى الصحراوية للشركات والبنوك القادرة على تعميرها. فعملية التعمير لا تسير فى رأينا فى الاتجاه الصحيح، ذلك أن المشروعات السياحية فى الساحل الشمالى والبحر الاحمر هى عبء على الاقتصاد القومى. وكان من الواجب ان يكون التعمير حول مجتمعات انتاجية لاستغلال الثروة البحرية او المعدنية.

٧ - استصلاح الأراضى عن طريق توزيع قطع صغيرة على الشباب ليس أسلوبا واقعيا، ذلك ان استصلاح الاراضى يحتاج الى راسمال وخبرة ويد عاملة. لذا فاننا نقترح ان تدخل البنوك وشركات التامين وغيرها من الشركات الخاصة الى مجال استصلاح الأراضى، لأنها قادرة على شراء الخبرة والادوات واليد العاملة. أما الشباب المجرد من المال والخبرة فلن يكون الا عبئا جديدا على الدولة ، وهى مثقلة أصلا باعباء جسام.

٨ - العودة الى الاشغال اليدوية.

ان دخول العدد والآلات الى كل مجالات الحياة، وهى أجهزة مستوردة غالبا وباهظة الثمن ادى الى الاستغناء عن الأيدى العاملة.

لذا يجب ان نعود الى تشجيع الاشغال اليدوية فى مجال السجاد وأشغال الابرة والملابس والفنون المختلفة، على غرار الصين التى تباع منتجاتها اليدوية بأسعار خيالية.

كما يجب محاربة الآفات الزراعية وتنقية التربة ومياه النيل باليد، لنصطاد بذلك عدة عصافير بحجر واحد.

ذلك ان استخدام الأيدى فى هذه المجالات يغنينا عن المبيدات الحشرية التى تلوث البيئة وتلوث الماكولات ، كما يوفر الطاقة الكهربائية أو البترولية.

ان العودة الى الأعمال اليدوية ستفتح فرص عمل كثيرة أمام العاطلين. كما ستوفر ملايين العملات الصعبة التى تستورد بها الماكينات والكيماويات، فضلا عن انها ستحمى البيئة من التلوث والصحة العامة من التعرض لمخاطر تتزايد يوما بعد يوم، ولا تترك غنيا أو فقيرا، عالما أو جاهلا، ساكنا فى العاصمة أو ساكنا فى أصغر قرية .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ - ١٢ - ١٩٩٣

قضايا وآراء

أكثر من نداء لمواجهة الارهاب

ان الارهاب كما يظهر في مصر يتميز بصيغة انفعالية عنيفة، تنطوى على انخفاض شديد في البصيرة والوعى والتفكير.. فضلا عن الدافع الغريزى في السلوك.

د. سعد المغربى
استاذ علم النفس

والمعروف أن الكثير من شقاء الناس وشرور العالم يحدث وليدا لسوء الفكر والوعى والتدبير، كما هو وليد تدنى الأوضاع والتناقض البالغ في المستويات. واغلب الارهابيين فى مصر ينتمون إلى المستويات الدنيا فى السلم الاجتماعى.. يعيشون على مستوى الكفاف أو دون خط الفقر اقتصاديا. وهم فى نفس الوقت لا يملكون شيئا من مقومات الفكر، والحد الادنى من الثقافة والمعرفة. وكل الذى يعرفونه من مبررات سلوكهم انه دفاع عن الاسلام ضد المجتمع الكافر. وأنهم بهذا السلوك يحققون الوصول الى السلطة، وإن كانت على جثث الضحايا واشلاء القتلى ودمار المجتمع... يريدون الحكم وإن جهلوا كل شيء عن اصول الحكم وفلسفة السلطة.

لهذا ندعو كل المواطنين وعلى رأسهم كافة المسئولين على اختلاف مواقعهم وادوارهم إلى التعاون والتكاتف فى اتخاذ كل ما يلزم من خطط شاملة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة فى جوانبها المختلفة... على ان تكون خططا عملية اجرائية محددة المعالم، تبدأ بالفهم الصحيح للظاهرة والدافع اليها، وتنتهى بتحديد الطريقة والاسلوب والوسيلةوالزمن المطلوب لمواجهة هذا العنف المدمر.. وعلى ان يؤخذ فى الاعتبار - فى تنفيذ هذا كله المشاركة الشعبية للمواطنين جميعا.

وفى هذا الضوء نتقدم ببعض الأفكار والدعوات التى تصلح كارضية واطار مرجعى تنطلق منه اية خطة اجرائية لمقابلة المشكلة:

اولا: الدعوة الى تسمية الاشياء باسمائها: إن التطرف والمتطرفين ليست بالتسمية الصحيحة ذلك أن التطرف مفهوم احصائى يعنى تجاوز الوسط، او البعد عن الوسطية.. وليس من اللازم ان ينطوى هذا التجاوز فى كل امر او كل حالة على خصائص سيئة او سلبية... هذه التسمية لا تنطبق على فئة من الناس تنزل بالمجتمع ترويعا وقتلا وتدميرا.

ان سلوك هذه الفئة هو سلوك بالغ العدوانية.. وثيق الصلة بالسلوك العدوانى العنيف بل ويتجاوزه بخاصية النذالة والخسة.. حيث يخرج الينا متخفيا فى عباءة دينية وزى اسلامى.. وما اضخم عمليات النصب والاحتيال والسرقة والقتل التى تمت من خلال اقنعة دينية وجلابيب بيضاء وذقون مرسلة.

لذلك ندعو الناس جميعا، كما ندعو وسائل الاعلام المختلفة الى استخدام الاسم الحقيقى لهذه الفئة وهو «المجرمون الارهابيون».

ثانيا: ندعو كافة المواطنين الى ادراك ان الضرر المترتب على سلوك الارهابيين يشمل المجتمع كله حاضرا ومستقبلا.. يهدد كل مواطن فى امنه وامن اولاده ورزقه وممتلكاته وفى علاقاته المختلفة. كما ندعو إلى أن يدرك الجميع ان الارهاب لم ولن يكون طريقا للتغيير او حل مشكلات المجتمع. ذلك لانه سلوك اجرامى - كما ذكرنا - والجريمة لا تفيد.. والتغيير الحقيقى يحتاج الى فلسفة وعلم وخطط وامكانات.

ثالثا - ندعو المواطنين ان يستقر فى عقولهم ووجدانهم ان مقابلة الارهاب بالقوة والحزم والقسوة احيانا أمر فرضه موقف الارهابيين انفسهم من السلطة ومن المخالفين لهم فى الرأى.. فهم يرفضون التفاهم والحوار، أو الكف عن العنف والقتل والتخريب، او الكف عن التهديد والتصفية الجسدية لمن يخالفونهم فى الرأى والاتجاه.

لهذا كان شأنهم شأن المجرمين والعصابات الاجرامية التى تقابل - وينبغى ان تقابل بالحزم والشدة والصرامة طالما وضعت السلطة فى اعتبارها التزام القانون والعدالة ومراعاة قواعد الحد الادنى فى معاملة المجرمين والمتهمين.

وهنا ندعو هيئات القضاء المختلفة إلى السرعة التامة فى اجراءات المحاكمة والفصل فى قضايا الارهاب بصفة خاصة.. كما ندعو الشعب والاحزاب المختلفة الى تأييد الحكومة فيما اتخذته من اجراء تحويل المتهمين الى المحاكم العسكرية.. فليس ادعى لردع المجرم وغيره.. وليس ادعى لتحقيق الأمن والعدل من السرعة الفورية فى توقيع الجزاء عقابا او ثوابا.

وفى هذا الصدد ايضا ندعو السلطة ورجال الأمن الى التزام منتهى الحيطة والحذر عندما يواجهون العناصر الارهابية بالقوة حتى لا يقع ضحية او مظلوما .. وكى نتفادى ما قد يحدث من تبرير الارهابيين لسلوكهم باعتباره عدوانا مضادا لعدوان السلطة.. كذلك نتفادى ما قد يحدث من تعاطف فى جانب الشعب مع الارهابيين.

رابعا - يقول الحديث الشريف « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته».. لذلك ندعو كل اب وكل أم وكل معلم وكل المنتمين لهذا الوطن ان يقوم بواجبه نحو التحذير من مواقع الخطر، والتبليغ عن مصادر الانحراف وعناصر السلوك الارهابى، وكشف اصحابه فكرا وفعلا.

ينبغى للشعب كله على اختلاف رؤاه وتوجهاته، ان يقف بجانب السلطة والسلطة الامنية بصفة خاصة، وان يتعاون معها تعاونا فعالا يساعدها على الوقوف على العناصر الارهابية الحقيقية.. وعلى رءوسها المدبرة.. فالقضية واضحة.. جريمة دنيئة وخسيسة بكل المقاييس..انها قضية الشعب كله والخطر يحدق بالجميع .. والكل مطلوب للدفاع عن نفسه ووطنه.

واذا كنا نلح فى دعوة المواطنين لتعبئة الجهود فى المواجهة. فنحن اكثر الحاحا فى دعوة رجال الاحزاب على اختلاف نزعاتها السياسية أن تتفق على الحد الادنى فى ادانة الارهاب وكشف مخاطره والحد الأدنى فى وسائل وطرق المقاومة. ثم النزول بعد ذلك الى قواعد الجماهير ومناقشة القضية معها وبيان زيف افكار الارهابيين وضلال وخسة جرائمهم.

ولعله من المفيد فى صدد استقطاب الجماهير للتعاون الايجابى الفعال ان ترصد الحكومة وان يرصد رجال الاعمال والمستثمرون مكافآت مادية ومعنوية سخية تمنح لكل من يقوم بعمل من شأنه الوصول إلى الارهابيين او الحد من نشاطهم، وخاصة بالنسبة لمديرى النشاط ورءوسه الكبيرة.

ولما كانت المناطق المتخلفة والعشوائية هى التربة الملائمة لتفريخ الجريمة والارهاب.. لذلك ندعو المسئولين ورجال الاحزاب الى اقامة حوار مع سكان هذه المناطق يناقشون فيه نوعية المشاكل المختلفة وطرق حلها.. ورد كل من الحكومة والناس فى امكانات الحل.. وبذلك نحقق مايسمى بالمشاركة الشعبية فى مناقشة قضايا الناس والوصول إلى قرارات وحلول تلقائية نابعة من الناس انفسهم... هنا يشعر المواطن بقيمته واهميته ودوره فى الحلول المختلفة، كما نتفادى السلبية والسخط والاحباط من جانب المواطنين وما يترتب على ذلك من تخلف وجريمة وارهاب.

خامسا - ندعو بعض دعاة الدين الذين يعتلون منابر المساجد وفى وسائل الاتصال ان يتقوا الله فيما يطرحون من قضايا ودعاوى وفتاوى وأحكام.. ذلك انهم بوعى او بغير وعى منهم يعملون على تغبيب عقل المصرى وتزييف وعيه بافكار ومعتقدات ليست من الدين فى شىء او بعيدة عن واقع احوال الناس.. وجميعها تنتهى بالناس الى القعود والتواكل والتحجر الفكرى والبعد عن الرؤية السليمة والمواجهة الصحيحة لمتاعب الناس ومشكلاتهم.. علما بان تأثير رجل الدين شديد الخطورة لانه موجه الى جمهور اغلبه من الاميين وفقراء المعرفة والثقافة: واليك بعض الامثلة لما نسمعه او نقرؤه هذه الايام وكشاهد لما نقول: - التداوى وعلاج الامراض بالقرآن- الزواج والانجاب من اهل الجن - تأثيم وتحريم سفر المرأة للدراسة او العمل بغير محرم حتى وان كان السفر من القاهرة إلى طنطا.

- التحريض على قتل واغتيال المخالفين فى الرأى والاتجاه الدينى، كما حدث من أحد الدعاة من تبرير وتأييد فتوى اغتيال سلمان رشدى وتمنى ان يقوم بقتله بنفسه.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢ - ابريل ١٩٩٣
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهنا اقول لهذا الداعية الغريب انه كان من الخير للاسلام والمسلمين الف مرة ان يقابل فكر هذا الخارج بالتسامح وبالرد عليه بصحيح الدين، وتفنيد اقواله بالتى هى احسن بدلا من تشويه صورة الاسلام والمسلمين بهذا الاتجاه والرد العدوانى العنيف.

كما أود ان اقول ان مجرد طرح الكثير من القضايا الغيبية وعلى هذا النحو اللاعقلانى فى التفكير ولاغلبية من الاميين والجهال هو امر يضر ولا يفيد.. والعكس صحيح فإن التغاضى عن طرحها يفيد ولا يضر.

نحن نرجو وندعو هؤلاء الدعاة ان يكفوا عن تكفير القائلين بالدولة المدنية او العلمانية فى مقابل الدولة الدينية، والذى كان من نتيجته اغتيال احد رجال التنوير العظام.. لقد كانت جريمته فى نظر قاتليه ان يرفض ان يكون رجل الدين وكيلا عن الله فى حكم الناس على الارض.. كان يرى - ونحن معه - ان مهمة رجل الدين هى الهداية الى الله.. والتبليغ فقط بالحق والخير والسلام.. وفى هذا كل التكريم والحماية للدين ورجل الدين على السواء.

نحن نرجو من بعض الدعاة وخاصة اصحاب التاثير والنفوذ منهم.. ان يكفوا عن الغمز واللمز والمقارنة بين الاسلام وغيره من الاديان.. ان يكفوا عن دعاوى واحكام غريبة عن بناء دور العبادة لغير المسلمين، ندعوهم ان يكفوا عن افساد العلاقة بين المسلم وأخيه وجاره من اصحاب الديانات الاخرى.. نرجوهم ان يكفوا عن التحريض والكراهية للمخالفين لهم فى الفكر والرأى والدين..

ان رجال الدين ايا كان موقفهم وأيا كانت توجهاتهم ليسوا بمنجاة من بطش الارهابيين وعدوانهم.. ومقتل الشيخ الذهبى ليس ببعيد..

فإلى الاذاعة والتليفزيون والمسئولين عن الاعلام والثقافة اتوجه بالرجاء ان تلتزم هذه الاجهزة بالحيطة والحذر فى فتح ابوابها لمثل هؤلاء الدعاة او المدعين لإنهم يمثلون خطرا على فكر الناس واحوالهم وعلاقاتهم المختلفة. كما نرجو من هؤلاء المسئولين ايضا اتاحة الفرصة للشرفاء والخبراء من المفكرين الراسخين فى العلم الى التصدى بالرد بكل الشجاعة على افكار ودعاوى المفسدين والجهال.

كذلك ندعو وسائل الاعلام إلى الكف عن تقديم او بث المواد الهابطة لغة وفكرا وفنا.. وإلى الكف عن تقديم المواد التى تعمق الشعور بالظلم والاحباط او تدفع الى الاستفزاز واثارة دوافع العنف والعدوان.

وكما دعونا وندعو الى الوقوف جميعا وصفا واحدا ضد الارهاب.. وكل ما من شانه ان يهيىء اله فكرا وفعلا.

كذلك ندعو وبنفس القوة والحماس - الشعب والسلطة - إلى الوقوف فى وجه الفساد، كل الفساد - فى شتى صوره واشكاله ومصادره واصحابه - ذلك ان انتشار الفساد خاصة بين رموز السلطة واهل القدوة - هو اكبر محرض للجريمة والعنف والارهاب.

واخيرا اتوجه بالدعوة إلى الارهابيين انفسهم ان يستقر فى عقولهم ووجدانهم - اننا جميعا الشعب والسلطة - لن نخاف ولن نقدم لهم ادنى قدر من التنازلات ولن نتراجع - قيد انملة - عن مقاومة هذا الارهاب الدنىء بالقانون وبالشرعية، وبكل القوة والصرامة والحزم.

الاقتراب من الدرجة صفر للسياسة (٢)

سياسة العنف «المشروع» .. وتوظيفاتها السياسية

قضايا في دائرة الضوء

تحتكر الدولة تقليديا ما يسمى بالعنف المشروع وتوظفه فى حالات الخروج على القانون والأمن والنظام العام ولا سيما الأمن الجنائى ثم الأمن الاجتماعى، والأمن الاقتصادى، والأمن السياسى، وكلها انماط من الأمن ظهرت كجزء من تطور الوظيفة الأمنية لجهاز الدولة. ولكن ظهر اختلال فى الحالة المصرية بين هذه الانماط وعدم التوازن بين قطاعاتها لصالح الأمن السياسى، الأمر الذى انعكس كذلك فى ظهور بؤر عديدة لغياب الأمن، تؤثر على الاستقرار الاجتماعى - الاقتصادى، الذى يؤثر بدوره على الأمن السياسى، وهيبة جهاز الدولة والأمن ومكانتهما فى الوعى والادراك الجماعى لدى قطاعات اجتماعية عديدة.

وفى مجال الأمن السياسى، كان التركيز لفترة طويلة على مواجهة الشيوعية، والناصرية، والاخوان المسلمين، وعندما ظهرت الحركات الاسلامية الراديكالية من حزب التحرير الاسلامى الى جماعة المسلمين، مرورا بالتوقف والتبين، والسماوية، والفرماوية والشوقيون، والناجون من النار، والجهاد، والجماعة الاسلامية، كان جهاز الأمن امام ظواهر من نمط جديد فى مجال البنيات التنظيمية للحركة الاسلامية الراديكالية، وفى نظم افكارها، وفى ظروف نشأتها وانشقاقاتها وصعودها وانتشارها، وانماط سلوكها الحركية فى التجنيد والعمل فى أوساط اجتماعية محددة، وفى تنشئة كادراتها.

وتكشف متابعة تنظيمات الحركة الاسلامية الراديكالية - وهياكلها العنقودية - عن تطور نوعى فى هذه الجماعات.

ناهيك عن عدم قدرة جهاز الشرطة على تجميع بنيات معلوماتية كافية، وغياب تحليل علمى دقيق عن هذه الجماعات، وامكانيات تطورها وسلوكها، والتنبؤ بها. ومع ذلك يمكننا أن نرصد عددا من اهداف العنف الرسمى «المشروع» على سبيل المثال لا الحصر، من خلال العمليات التى تمت خلال الفترة الماضية - وما قبلها - فيما يلى:

١ - الارباك المستمر للجماعات الاسلامية الراديكالية من خلال الاعتقالات والقبض المستمر على اعضائها.. حيث تم القبض على الكوادر العليا لتنظيم الجهاد والجماعة الاسلامية، ومع ذلك يبرز بين الحين والآخر فرز جديد لجيل قيادى، وهو أمر يدل على كفاءة تنظيمية، وذكاء سياسى.

٢ - توسيع دائرة الاشتباه الأمنى للقطاعات المتعاطفة، وهو الأمر الذى يخلق تعاطفا مع هذه الجماعات من العناصر التى يتم القبض عليها عشوائياً.

٣ - المباراة الصفرية فى مجال الاغتيالات السياسية، وهو مايكشف عن شيوع القيم الثارية لدى جهاز الأمن.

٤ - الانقضاض على المناطق العشوائية - التى ينتشر فيها بعض اعضاء الجماعات الاسلامية، ويسيطرون عليها، وذلك من خلال حملات مكثفة من الالاف من رجال الشرطة.

٥ - استخدام الدوريات الراكبة فى المدينة، وبعض المناطق العشوائية، لأعطاء الاحساس بهيبة جهاز الأمن وديناميكيته.

ولا شك فى أن المشكلة الأساسية للعنف ذى الأقنعة الدينية، من المنظور الأمنى انه يتعامل مع هذه الظاهرة على انها ظاهرة فنية تتعلق بتقنيات الأمن، وليس ظاهرة مركبة فيها الاجتماعى يتداخل مع السياسى والاقتصادى والثقافى عند لحظة محددة، وتتفجر نيران ملتهبة فى مواقع عديدة ومتلاحقة.

ولا زالت سياسة الأمن تنطوى

نبيل عبدالفتاح

على اختلالات عديدة سواء فى صناعة السياسة الأمنية، واهدافها وادواتها، وقطاعاتها الأساسية. والأخطر تحول الصراع الأمنى مع الجماعات الاسلامية الراديكالية الى تعامل ثارى، ذى طابع غريزى، وهو مايعنى تنازل جهاز الأمن المشروع فى الدولة عن مكانته، والقبول بمنطق وقيم الثأر، وهى قيمة تقليدية، تنتشر فى أرياف الوجه القبلى.

إن نظرة عامة على صورة الموقف الراهن، تشير إلى ارتفاع معدلات العنف، ولكن فى اطار اليأس فى دواقعه، أو فى التصدى له أى انه يمثل انتهاكا نفسيا ومعنويا متبادلا. ولكن ثمة بوادر يمكن ملاحظتها على أن الدولة لازالت ترى العنف الدينى الاسلامى الراديكالى ظاهرة ارهابية، وامنية، وليست ظاهرة سياسية - اجتماعية، ولا بد من معالجتها بأدوات سياسية واجتماعية. وفى ذات الوقت فإن الاخوان المسلمين اصبحوا على درجة من الحذر بعد التيقن من أن المشهد السياسى وتحالفاته على الساحة الرسمية أو المحجوبة عن الشرعية لن يؤدى الى انفجار سياسى يؤدى إلى ازمة على نمط ماتم فى سبتمبر ١٩٨١، ومن ثم فإن احتمالات تكرار احداث سبتمبر، ستؤدى ربما لن تتوافر، ومن ثم ستؤدى تصفية الاخوان بعد قضية «سلسبيل»، والقانون الجديد للنقابات المهنية الى تعرضهم لضربة أمنية كبرى، على نحو يعيد إلى الذاكرة أحداث عقد الستينات فى ظل الناصرية.

وفى هذا الاطار يتم تصعيد محسوب فى نقابة المهندسين، مع قدر من المرونة فى التفاوض مع الدولة، ومحاولة ايجاد هامش من التمايز عن الجماعة الاسلامية، وتنظيم الجهاد. فى حين أن الدولة استخدمت الألة التشريعية لتطويق انتصارات الحركة الاخوانية فى النقابات المهنية الكبرى كالمهندسين والاطباء.. الخ، وذلك من خلال قانون ضمانات الحرية النقابية الأخير، وهو ما نتناوله فى الجزئية القادمة.

فإذا كان العنف المتبادل هو أبرز سمات العلاقة الصراعية بين الدولة والحركة الاسلامية الراديكالية - الجماعة الاسلامية والجهاد -، وتنتاب هذه العلاقة بعض المفاوضات كما يحدث حينا فى صعيد مصر - اسيوط مثلا -، او فى السجون لاعتبارت تختلف من حالة لأخرى، ولأسباب ليس هنا موضع تحليلها.. إذن ما علاقة قانون ضمانات الديمقراطية النقابية

المهنية، بالعنف والاسلام السياسى الراديكالى ومسألة الصراعات السياسية الصفرية فى مصر؟

ثمة علاقة وثيقة بين هذه الصراعات التى تدور بين الدولة، والقوى الاسلامية الراديكالية، والنقابات المهنية من عدة وجوه:

الوجه الأول: ان الدولة تخوض صراعا داميا مع القوى الاسلامية الجهادية، وفى ذات المستوى تخوض صراعا أخر مع جماعة الاخوان المسلمين، وذلك تاسيسا على تصور سائد لدى الصفوة السياسية الحاكمة، والقيادات الأمنية بأن هناك علاقة وثيقة بين الاخوان والجهاد والجماعة الاسلامية، وأن هناك اطارا عاما يجمع ـ بينهم، وأن المواجهة الأمنية لايجب أن تقتصر على الجهاد والجماعة الاسلامية فقط، وإنما يجب أن تشمل المواجهة ما تراه يمثل الأصل وهو الاخوان، ومن ثم ظهرت قضية «سلسبيل» حيث تم القبض على عناصر بارزة من القيادات الوسيطة فى جماعة الاخوان المسلمين.

والوجه الثانى: هو التعامل التشريعى ـ السياسى مع معاقل تركز جماعة الاخوان سياسيا، والممثلة فى النقابات المهنية، والتى سيطرت على غالبيتها ذات الأكثرية العددية فى العضوية، كنقابات المحامين والأطباء والمهندسين وأطباء الاسنان.. الخ والتى تمثل القاعدة العريضة للقوى المدنية الحية فى المجتمع المصرى، ليس هذا فحسب بل أن هذه النقابات تجمع بين ظهرانيها ابناء الفئات الوسطى فى المجتمع المصرى، التى تشكل أساسها الاجتماعى، وتبلغ القوى الشابة ٤٠٪ أى الاعضاء مادون سن الخامسة والثلاثين عاما (٣٥ سنة) فى هياكل عضوية هذه النقابات. وهذا يرجع إلى دخول الأجيال الجديدة التى شاركت وعاشت فى مناخ سيطرة الجماعة الاسلامية على الجامعة منذ عقدين، وتشكلت اتجاهاتها السياسية، وثقافتها العامة من منابع الأصولية الاسلامية الراديكالية.

وقد استطاعت جماعة الاخوان المسلمين أن تخترق هذه التجمعات المهنية وتسيطر على مجالس هذه النقابات، وفى ذات الوقت أن تحافظ على هوامش المناورة مع الدولة.

روشتة إنقاذ من التطرف

الارهاب.. نكبة كبرى اصابت مصر . ومايؤلم النفس ان هذه الاعمال الارهابية الخسيسة يقوم بها نفر قليل من المصريين. رضوا لانفسهم ان يكونوا اداة لتخريب بلدهم وترويع شعبه!!

وقد اتفق الجميع على ان مصيبة التطرف أنكى وافظع من مصيبة الادمان خاصة ان المتطرف لا يكتفى بما يصاب به فقط وإنما تنسحب اثار اجرامه على باقى افراد المجتمع.. ولهذا فإن آفة التطرف تعد انحرافا فى سلوك وتصرفات الانسان.


د. محمد حسن الحفناوى


د. حامد عمار


د. أحمد المجدوب

الخبراء يحددون علامات التطرف .. ويقترحون الحلول

وقد تحدث الكثيرون عن واجب المجتمع وواجب اجهزة الدولة لمقاومته وتركوا جانبا مهما وهو جانب الاسرة، ودورها فى الاكتشاف المبكر لاصابة احد ابنائها بآفة التطرف وتحوله للارهاب ولهذا قامت «الوفد» من خلال هذا التحقيق بالقاء الضوء على واجب الاسرة وما يجب عليها ان تفعله حين تكتشف وقوع احد افرادها بين براثن الارهاب وما هى العلامات التى تساعد الاسرة فى معرفة ذلك.

للتطرف .. علامات

* فى البداية يحدد لنا الدكتور محمد حسن الحفناوى احد افراد القافلة الوطنية، التى تجوب مصر للتوعية الدينية يحدد لنا علامات التطرف فيقول:

تحقيق :
عصام العبيدى

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٢

الانطوائية بداية التطرف .. والحوار الأسرى مهم للعلاج

– عندما ترى الاسرة احد افرادها يخرج الى اماكن غير معروفة او اتجاهه للانطواء او ان يترك دراسته أو عمله أو ان يهمل فيهما، كل ذلك مؤشرات احتمال وقوعه فى براثن التطرف. وكذلك نفوره من المجتمع وعداؤه لافراده ومحاولته فرض رأيه بالقوة على اسرته بل قد يصل به الامر للاعتداء بالضرب على اخوته البنات كوسيلة للنصح ولا ارشاد كل ذلك علامات للتطرف.. ولكن قبل كل ذلك يجب ان تكون الاسرة نفسها واعية ومثقفة حتى تحاول علاج اى انحراف فى سلوك احد ابنائها وإلا اصيبت الاسرة بكاملها بداء التطرف.

السخط والاضطهاد

وطرقنا ابواب الطب النفسى ليسجل لنا علامات التطرف، وبوادر الاصابة به، فتحدثنا مع الدكتور يسرى عبد المحسن استاذ الطب النفسى فقال:الانسان المتطرف عادة ما يرفض كل شئ وهو يشعر بروح الكراهية والغربة للمجتمع: وعدم الانتماء ويشعر ايضا بأنه من الاقلية المضطهدة، وان حقه مهضوم ولايجد المكانة اللائقة به فى وطنه وهذه المشاعر قد تنشأ لاسباب اقتصادية او اجتماعية، او نتيجة لضغوط حياتية. او احساس بالفراغ. كذلك عدم وجود عمل مناسب أو لاصطدامه مع الادارة وبيروقراطيتها او لضياع حقه واهانته من قبل رجال الشرطة. كذلك يتوقف مدى تأثر الشخص بقوى التطرف على مدى استعداده للاستهواء والتغرير، وكذلك على الجماعة التى ستلتقطه وتتلقفه ومدى قدرتها فى التأثير عليه.

قلت وعندما تكتشف الاسرة اصابة احد افرادها بداء التطرف.. فما هو الحل؟

اجاب: اذا كان الاكتشاف فى بادئ الأمر فمن السهل علاجه.. وفى البداية لابد من معرفة السبب وراء هذا الانحراف السلوكى الذى اصابه واذا لم تجد معه كل محاولات الاصلاح فلابد من ابلاغ الجهات المختصة لتقوم هى باصلاحه. ولكن قبل ذلك لابد من علاج الخلل الاسرى الذى قد يكون دافعا لوقوعه فى براثن التطرف.

* اما الدكتور احمد المجدوب الخبير الاجتماعى بالمركز القومى للبحوث فيبدأ حديثه بتعريف التطرف فيقول:

التطرف بشكل عام يظهر فى اتخاذ الشخص مواقف تتسم بالبعد عن الوسطية ورفضه لآراء الاخرين وقد يكون تمسك الشخص برأيه واصراره عليه

المصدر : ... الوفد

التاريخ : ... ١١ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قائما على افكار سليمة فى مجملها ولكنها لاتلقى القبول العام من المجتمع. فيضطر هو الى الاستبداد برأيه والعمل على فرضه على الاخرين غير معتقد فى سياسة التدرج فى مسألة التغيير والتمهيد له. وفى احوال اخرى يكون تطرف الشخص فى رأيه او موقفه قائما على خطأ فى الحسابات او سوء فهم يقترن بميل واضح لدى هذا الشخص للمكابرة والعناد ظنا منه ان التسليم بالخطأ او الاعتراف بسوء الفهم هو نوع من الضعف لايجوز ان يتصف به.

ويوضح الدكتور احمد المجدوب ان التطرف فى الرأى والذى يقف عند حد المبارزة بالرأى فلاضرر منه اما اذا تعدى ذلك الى محاولة فرض ذلك الرأى بالقوة فذلك هو التطرف فى التنفيذ.

وينصح الدكتور - المجدوب - بعدم القاء المسئولية على الاسرة لأن الاسرة نفسها تفتقر للثقافة الدينية السليمة، لذلك فلا بد من بث الثقافة الدينية للاسرة من خلال اجهزة ووسائل الاعلام المختلفة.

ضوابط

الدكتور حامد عمار استاذ اصول التربية بكلية التربية بعين شمس يرى ان المسئولية الاساسية فى بداية التطرف تأتى من الاسرة نفسها فالاسرة التى لاتضع ضوابط لحياة ابنائها بمعنى أن هؤلاء الابناء ينبغى ان يلتزموا بمواعيد وعلاقات معينة نحو الاب والام ونحو الاصحاب الذين يتعاملون معهم. فاذا كانت الاسرة ترعى ابناءها رعاية صحيحة وتضمن ان يحصلوا على نمط حياة منتظم. وعلى محبة حقيقية ليس فيها ضغط ولا تسلط ولا قهر. وكذلك ليس فيها تسيب وعدم اهتمام وعدم اخذ وعطاء مع الاولاد فيما يتعلق بشئون حياتهم ومشكلاتهم وطموحاتهم.

وحينما يفتقد هذا الجو الاسرى ففى هذه الحالة يصبح الاولاد عرضة للانتماء واشباع حاجاتهم من العلاقات خارج الاسرة مع مختلف صور الاقران. وقد يكون من بينهم اقران السوء فقد يجد هؤلاء الابناء الوسيلة الوحيدة لاثبات وجودهم بالارتباط بجماعات التطرف التى تقوم بعمل «غسيل مخ» لهم بقضايا معينة مرتبطة بفهم منحرف للدين وللولاء لقضية مرتبطة بهذا الفهم المنحرف للدين، مستغلين ان الاسرة اهملت اولادها ولم تمنحهم الفهم الصحيح للدين وتبصيرهم بمنهج الحياة الاسلامية عقيدة وشريعة.

وعن علامات ومؤشرات التطرف يحدثنا الدكتور حامد عمار قائلا:

يبدأ الشخص اولا بانتقاد سلوك الوالدين والاخوة خاصة البنات فى مسائل هامشية كمشاهدة التليفزيون مثلا.. ويبدأ فى وضع احكام متسرعة على مثل هذه السلوكيات فى ضوء ما اكتسبه من معان من خلال مجموعته المتطرفة التى مسخت او شوهت فكره. كذلك قد يلجأ الشخص للانسحاب من الحياة والمجتمع والانطواء على نفسه او أن يسلك سلوكا عدوانيا. وقد يتأثر مستواه الدراسى او التحصيلى.

ويترتب على ذلك ان اهله يتخذون ضده موقفا عدوانيا مصحوبا بعبارات اللوم والتوبيخ ومعايرته بالفشل وقد يؤدى ذلك الى تمسكه اكثر بمجموعة التطرف التى ينتمى اليها لأنه يجد فيها ذاته ووضعه الذى يفتقده داخل بيته وفى ذلك خطأ كبير فعلى الاسرة أن تتحلى بالصبر والمصابرة وأن تبتعد عن ردود الافعال الانفعالية. ولابد من احاطة هذا الابن بسياج من المحبة والتفاهم والصحبة كل ذلك قادر على استعادته الى حظيرة الاسرة مرة اخرى.

مصادرة السخط.. كيف؟

* اما الدكتور عبد الصبور شاهين الاستاذ بكلية دار العلوم فيرى صعوبة اقحام الاسرة فى مثل هذه الامور لان هؤلاء الشبان يعانون من ازمة حقيقية كعدم وجود عمل لهم ووقت الفراغ الذى يفترسهم مما يعرضهم للاكتئاب والانطواء.. بل احيانا الاسرة كلها تصاب بعدوى التطرف.

ولكن ارى ان الحل يكمن فى ضرورة قيام الدولة بمصادرة سخط الجماهير وذلك بأن تقدم حلولا لمشاكلهم المزمنة وكسر موجة الغلاء الذى يفترس الاسر المصرية.

الحكومة .. والإدارة .. والمعارضة .. والإرهاب!

د . عبد العظيم رمضان

ومن هنا فالادارة وسيط بين الحكومة والمواطنين ، أو هى الاداة المنفذة لما يصدر اليها فى صالح العباد . ومن هنا خطورتها وأهميتها ، فإما أن تكون موصلا جيدا مثل النحاس ، وإما أن تكون موصلا رديئا مثل الخشب ! وكما أن الكهرباء لا يمكن أن تصل الى لمبة الكهرباء أو الثلاجة من خلال موصل خشبى ، فكذلك لا يمكن أن تصل سياسات الحكومة الى الجمهور من خلال إدارة رديئة . وفى بعض الأحيان يكون الموصل سلكا جيد التوصيل للكهرباء ، ولكنه سلك فاسد ، فلا تعمل لمبة الكهرباء أو الثلاجة ، وقد تحترق وتسبب حريقا هائلا !

والادارة فى مصر هى - من سوء الحظ - موصل ردىء لسياسات الحكومة ، هكذا كانت فى الماضى ، وهى هكذا حاليا ! فقد كانت الحكومة العثمانية حكومة خيّرة ، ولم تكن تريد ارهاق الفلاحين بالضرائب ، ولكن الادارة العثمانية كانت إدارة فاسدة وشريرة ! فأثقلت كاهل الفلاحين بالضرائب ، واخترعت ضريبة « حق الطريق » وضريبة « الميرى » ، ثم ضريبة « الفائض » ، وضريبة « الكشوفية » .. إلى آخر هذه السلسلة التى كانت تفرضها الادارة ولا تفرضها الحكومة العثمانية !

كذلك كانت حكومة سعد زغلول حكومة صالحة ، ولكن الادارة التى ورثتها كانت هى نفسها الادارة التى تربت فى حجر الانجليز ، ورضعت لبانهم ، وتعلمت كيف تعمل لخدمتهم لا لخدمة الشعب . وقد وقفت هذه الادارة على الدوام ضد الحكومات الوفدية الشعبية ، وزورت الانتخابات لصالح احزاب الأقلية والقصر ، لأن الحكم الديموقراطى يكشف فسادها ، والحكم الأوتوقراطى يخفى هذا الفساد .

وربما كانت خطيئة حكومة الدكتور عاطف صدقى الكبرى هى أنها حكومة ديمقراطية لا تغطى على فساد الادارة ، بل تكشفه وتفضحه أولا بأول . وبدلا من أن تحمد لها المعارضة هذا الفضل فإنها تستخدمه سلاحا تطعن به الحكومة ، وتطالب بتغييرها ، وتتهم حكمها بالفساد !

وعلى سبيل المثال فإن قضية لوسى أرتين الشهيرة هى قضية فساد إدارة ، وليست فساد حكم ، وكانت الحكومة هى التى كشفت الستار عن هذا الفساد ، ولم

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة والادارة فى مصر مختلطان فى ذهن المعارضة المصرية ، وكل منهما مرادف للآخر ، فالحكومة هى الادارة ، والادارة هى الحكومة ! مع أن الواقع يقول غير ذلك ، فالحكومة - بمعنى الوزارة - متغيرة ، والادارة ثابتة .

وعلى سبيل المثال فإن حكومة الدكتور عاطف صدقى هى الحكومة التى تتولى الحكم فى مصر الآن ، ولكن قبلها حكومات وحكومات ! أما الادارة فى مصر فهى نفسها الادارة التى ورثتها حكومة الدكتور عاطف صدقى ، وهى أيضا التى ورثتها الحكومات السابقة ، وهى التى سترثها أية حكومة لاحقة ! .

والرئيس مبارك يستطيع تغيير أية حكومة ، ولكن من المتعذر عليه تغيير الإدارة ! فالحكومة مكونة من بضعة أفراد هم الوزراء ، ولكن الادارة هى كل ملايين الموظفين الذين ينتشرون فى أنحاء المصالح الحكومية والقطاع العام ، وهؤلاء لا يمكن تغييرهم بين يوم وليلة .

ووظيفة الحكومة مختلفة عن وظيفة الادارة ، فوظيفة الحكومة هى رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واصدار القوانين والقرارات المنظمة لها ، ووظيفة الادارة هى التنفيذ .

تتستر عليه ، واتخذت كافةالاجراءات تجاه المتورطين فى القضية ، وأحالتهم إلى المساءلة ، وطلبت من أكبر الأسماء المتورطة الاستقالة ، وقدموا استقالاتهم ، وأعلنت أنها لن تتوانى عن اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد المتورطين الذين تثبت التحقيقات إدانتهم .

وبدلا من أن تحمد لها المعارضة هذا الموقف النزيه الشجاع ، فانها أخذت تشنع عليها ، وتتهمها بالفساد ! ونسيت أن فساد الحكومة يكون عن طريقين : إما تورط أعضاءها فى الفساد ، وعندئذ يكون الحل إعفاؤها من مناصبها وتعيين وزارة جديدة من أعضاء مشهود لهم بالنزاهة والاستقامة ، وإما تورط أحد أعضاء الحكومة ، أو أكثر من واحد ، فى الفساد ، وحينئذ يكون العلاج باستئصال العضو أو الأعضاء الفاسدين فقط وتعيين غيرهم ، لأن البلاد ليست مستعدة للتضحية بكفاءات وزارية وسياسية بدون سبب جوهرى . والطريق الثالث هو تستر الحكومة على فساد الادارة ، دون تورط من أعضائها فى هذا الفساد ، ويكون واجب المعارضة فضح هذا الفساد وفضح التستر عليه من جانب الحكومة ، ويكون فى يد صاحب الأمر . وهو الرئيس محمد حسنى مبارك ، القرار : إما انذار الحكومة أو اقالتها .

هذا هو ما يجب أن يكون عليه الأداء السياسى فى بلدنا ، سواء من جانب المعارضة أو الحكومة . ولكن ما يحدث يخالف ذلك لحد كبير ! والسبب فى ذلك هو الخلط الذى أشرت اليه فى ذهن المعارضة بين الادارة والحكومة ، فكلما انكشف فساد مسئول إدارى طالبت اقلام المعارضة برأس الحكومة ! ونسيت أنها لو كانت فى الحكم لما أمكنها منع الفساد ، ولكان قصارى ما تفعله هو ما تفعله - بالفعل - حكومة الدكتور عاطف صدقى ، وهو عدم التستر على الفساد وفضحه ومحاسبة المسئولين عنه واحالتهم للمحاكمة .

على أن المطالبة بتغيير الحكومة أصبحت شهوة تتملك كثيرا من كتاب المعارضة ، حتى إن بعضهم يظهر تململه من استمرار وزير فى منصبه فوق العشرة الأعوام ، فيبدو كما لو كان يطلب ازاحته ليعين مكانه ! ولا يسأل نفسه عن الانجازات التى استطاع هذا الوزير أن يحققها بفضل طول خبرته وتفهمه لعمله ، وأن هذه الانجازات لم تتحقق الا بفضل الاستمرارية ، ولم تكن لتتحقق بهذا الشكل لو تواتر على منصبه عديد من الوزراء .

ويستند البعض فى المطالبة بتغيير الحكومة إلى حقيقة أن الحكومات فى المجتمعات الغربية تتغير باستمرار ، وهذا التغيير هو لصالح الحكم ولصالح الجماهير . ولكن هذا البعض ينسى أن الحكومات الغربية تتغير من خلال نظام سياسى تتداول فيه الأحزاب السلطة ، وتعبر كل منها عن فلسفة تختلف عن فلسفة الآخر !

وعلى سبيل المثال فلم يغير الرئيس ميتران حكومة الحزب الاشتراكى الا بعد أن هُزم هذا الحزب فى الانتخابات الأخيرة ، وانتصر اليمين ! ولم تتغير حكومة الولايات المتحدة الا بعد هزيمة الحزب الجمهورى وانتصار الحزب الديموقراطى ، فاختفى بوش وحكومته ، وجاء كلينتون وحكومته . وفى كل من حالة فرنسا وحالة الولايات المتحدة فإن كل تغيير يعنى تغيير فلسفة وسياسة ، ولا يعنى مجرد تغيير حكومة بحكومة !

وهنا سوف يثير بعض كتاب المعارضة هذا السؤال : وما الذى يمنع من تغيير الحكومة فى مصر فى اطار هذا المفهوم - أى فى اطار تداول الأحزاب السلطة والحكم ، كما يحدث فى الغرب ؟

والرد على ذلك سهل ، ويعرفه كل مواطن يعيش على أرض هذا الوطن ، وهو أن الأحزاب السياسية فى الخارج لها فلسفة وجماهير ، أما الأحزاب السياسية فى مصر فلها فلسفة ، ولكن ليس لها جماهير !

ومن المحقق أن هذه الحقيقة ليس المسئول عنها أى حزب من هذه الاحزاب ، بقدر ما هو مسئول عنها نظام الحكم الدكتاتورى الذى فرضته ثورة يوليو ، منذ أن هدمت الحياة السياسية المصرية القديمة ، وألغت الأحزاب السياسية ، وأقامت نظام التنظيم السياسى الوحيد ، واستمر هذا حتى سمح السادات بعودة التعددية الحزبية .

فبعد ربع قرن من وأد حزب الوفد الجماهيرى والتنكيل بزعمائه وطمر تاريخه ، لم يكن من المنتظر أن يعود بنفس قوته السابقة وتنظيماته الفريدة التى كانت تتغلغل فى كل مدينة وقرية وكفر ونجع !

وأما بالنسبة لحزب التجمع ، فلم يسفر خوضه أنزه انتخابات فى تاريخ ثورة يوليو - باعتراف زعيمه خالد محيى الدين - الا عن فوز ما يقل عن أصابع اليد الواحدة فيما أذكر ، وهى نتيجة لا تتيح له تأليف

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢

حكومة تحل محل حكومة الدكتور عاطف صدقى !

وأما حزب العمل فإن وقفته المخزية أثناء حرب الخليج ضد الجيش المصرى والشعب المصرى ، قد دفعت بالثقة القليلة ، التى كانت قد بقيت له بعد تقلبه الفكرى والسياسى إلى الحضيض !

أما الأحزاب المعارضة الأخرى فهى احزاب ورقية فى أحسن الظروف ، موجودة للزينة ، مثل زهور الزينة - أى لزينة نظامنا السياسى واتاحة الفرصة له للزعم بأن لدينا حياة حزبية ، ولكنها أحزاب بلا جماهير .

وعلى سبيل المثال فلم أقابل فى حياتى أحدا يقول انه ينتمى لحزب الأحرار ، الا الصديق مصطفى كامل مراد ! والا أيضا الصديق وحيد غازى الذى يدير بمهارة فائقة تحرير جريدة الأحرار الناجحة ، ولولاه لباعت عشرة أعداد على أكثر تقدير !

وسوف أظلم حزب الأمة كثيرا اذا تحدثت عنه كحزب ، فلا يوجد حزب فى الكرة الأرضية ، من القطب الشمالى الى القطب الجنوبى ، يتكون من فرد واحد هو الشيخ الصباحى الذى يعد هو كل أعضاء الحزب!

ولست أذكر أسماء بقية الأحزاب الأخرى ، ولكنها مجرد أسماء قد تنتخبها بضعة مئات من الأقارب والأصدقاء فى مختلف القطر ، ولكن لا يكفى واحد منها لتأليف وزارة تحل محل وزارة الدكتور عاطف صدقى ، حتى لو دخل فى تآلف مع الأحزاب الأخرى .

وهكذا نصل إلى أن كل ما تقوم به أحزاب المعارضة حاليا من شوشرة على الحكومة ، وتشهير بها ، بسبب أى فساد يظهر فى الادارة الحكومية أو أدارة القطاع العام ، هو تشهير لايقوم على أساس سياسى سليم ، لأنه ينسب إلى الحكومة مايجب أن ينسب إلى الادارة ، ولأن الحكومة لا تتوانى عن مساءلة أى مسئول فاسد ، ولا تتستر عليه .

ولكن هذا ليس هو المهم ، وانما المهم هو أن أى تقويض لمركز الحكومة فى عين الرأى العام لا تستفيد منه الأحزاب التى تقوم بهذا التقويض ، وذلك للأسباب التى ذكرتها ، وانما يستفيد منه فقط الارهاب الذى يسعى لتقويض الاقتصاد المصرى ، وزيادة متاعب النظام السياسى الاقتصادية ، والنفخ المستمر فى سخط الجماهير بمضاعفة معاناتها لدفعها للثورة على النظام أملا فى وراثته !

هذا الوريث الخفى - وهو الوريث الارهابى - لا يقع خطره فقط على حكومة الدكتور عاطف صدقى ولا على نظام مبارك ، وانما يقع خطره على أحزاب المعارضة نفسها بنفس الدرجة ، وبالعدل والقسطاس !

ففيما عدا حزب العمل وصحيفته الشعب ، التى هى فى الوقت نفسه لسان حال الوريث الخفى ، فلست أظن أن النظام الجديد لو نجح فى مخططه الجهنمى ، سوف يبقى على حزب الوفد ، أو التجمع ، أو الاحرار ، أو الناصريين ، أو الخضر ، أو الزرق ! وإنما سوف يدفن هذه الأحزاب ، ويعلق أعضاءها وزعماءها على أعواد المشانق !

ولعلى فى ذلك لا أبالغ كثيرًا أو قليلاً ، فالبديل الذى يقدمه لنا الإرهاب ، لدينا صورته بالفعل ! فهو البديل نفسه الذى يحدث فى السودان ، وهو البديل نفسه الذى حدث فى إيران !

فأين هى الحياة السياسية التى ازدهرت فى السودان أو إيران ؟ وإذا كانت حياتنا الاقتصادية تحفل بالمتاعب والأزمات ، فأين هو الرخاء الذى ينعم فيه شعب السودان وقد بلغ سعر الجنيه المصرى خمسين جنيهًا سودانيًا ، وسعر الدولار نحو مائتى جنيه سودانى ، وسعر جالون البنزين نحو ألف جنيه ؟

وأين هو الرخاء الذى ينعم فيه شعب إيران بعد ثمانى سنوات من الحرب مع العراق أكلت الحرث والنسل ، ولولا البترول لعاد شعب إيران إلى القرن التاسع عشر !

هذا هو البديل المنتظر لحالتنا الاقتصادية المثقلة بالمتاعب والأزمات الاقتصادية ، وهو بديل مثقل بالمزيد من المتاعب والأزمات لدرجة لا أظن أن شعبنا سوف يتحملها ، لأنه إذا كان لا يتحمل وصول سعر الدولار إلى ثلاثة جنيهات وثلث ، فكيف يتحمل وصوله إلى مائتى جنيه ؟ وإذا كان لا يتحمل وصول سعر لتر البنزين إلى ثمانين قرشًا ، فكيف يتحمل وصوله إلى عشرين جنيهًا ؟

هذه هى القضية ، وهى فى الوقت نفسه قضية النظم التى يريد الإرهاب إقامة مثيل لها فى مصر لو نجح مخططه ، وهى أنها لم تنجح فى إقامة نماذج إسلامية يتوق المسلمون فى البلاد الأخرى إلى اقامة مثيل لها فى بلادهم ، ويجاهدون فى سبيلها بالمهج والأرواح !

وإذا كان الأمر كذلك فأى وضع تريد جماعات الإرهاب أن تسوقنا إليه إذا كان هناك أى منطلق وطنى تنطلق منه ؟ وأى مصير يقودون إليه آباءهم وأمهاتهم وأبناءهم وأصدقاءهم ؟

إنه مهما كان رأينا فيما قامت به جماعة الأخوان المسلمين على يد نظامها الخاص (السرى) ، فقد كانت تنطلق فى

عملها من منطلق وطنى ، وكانت تعبر عن تيار إسلامى يرى مصلحة البلاد فى العودة إلى الحكومة الإسلامية بمعناها القديم ، ولكن أى منطلق وطنى تنطلق منه جماعات الإرهاب الحالية التى تعمل على تقويض اقتصاد البلاد ، والدفع بها إلى هوة الخراب والفوضى السياسية كما هو الحال فى السودان ؟

وإذا كانت بلادنا تعانى من المتاعب والأزمات الاقتصادية مع مساندة العالم الاقتصادية لها ، فأى تدهور اقتصادى سوف تعانيه عندما توضع فى القائمة السوداء ، وتنقطع عنها المساعدات الاقتصادية ؟

وفى الوقت نفسه ، وبالنسبة لأداء صحفنا الإعلامى - على مستوى الصحف القومية والصحف المعارضة ، أليس اهتمامها الذى تجاوز حده بقضايا الفساد الإدارى ، وإلصاق مسئوليته بالحكومة ، رغم أن الحكومة هى التى تكشف عن هذا الفساد ولا تتهاون معه ، هو أمر يخدم بالدرجة الأولى جماعات الإرهاب ويخدم أغراضها ؟

أليس هذا هو خلط الأوراق الذى سوف تدفع ثمنه غاليًا أحزاب المعارضة والصحف القومية على السواء ؟ فإذا جرى تصوير كل فساد إدارى على أنه فساد حكومى ، ألا يكون ذلك دعوة للشعب للثورة بغرض التغيير ؟

ثم هذه الاستجوابات والأسئلة التى تقدم فى مجلس الشعب بغرض تصوير الفساد الإدارى على أنه فساد حكومى ، ألا تخدم أهداف الجماعات الإرهابية بأكثر مما تخدمه الانفجارات والقنابل والمدافع الرشاشة ؟

ترى أين سيكون مصير نواب الاثارة وطلاب الشهرة فى مجلس الشعب إذا عبأت استجواباتهم وأسئلتهم الشعب ضد الحكومة ونظامنا السياسى على نحو يساعد جماعات الإرهاب على تحقيق أغراضها ؟ هل يظلون أعضاء فى مجلس الشعب فى النظام الجديد ، أو يلقون مصائر زملائهم فى إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية الخمينية ؟

وما هو تمامًا معيار النجاح الحقيقى الذى يحققه رئيس تحرير أى جريدة قومية أو معارضة ؟ هل يكون هذا المعيار هو زيادة توزيع الجريدة على حساب تشويه سمعة الحكومة بالباطل ؟ أو يكون بالحقيقة المجردة عن المبالغة والإثارة ، وخدمة القارئ بالخبر الموضوعى والتحقيقات الموضوعية التى تنيره ولا تضلله ، وتساعد النظام السياسى - الذى يستفيد رئيس التحرير من وجوده - بدلًا من تشويهه .

هذه هى "القضية" . فلسنا نريد من صحافتنا إخفاء الحقائق ، وإلا تحولت إلى صحافة موجهة من أعلى ، وإنما نريد منها تنوير القارئ بالحقائق فقط ! وإذا امتزجت الحقائق بالمبالغة والإثارة خرجت عن دور التنوير إلى دور التضليل ! والتضليل يساوى تمامًا إخفاء الحقائق كما هو معروف !

والمشكلة - كما قد يرى القارئ العزيز - هى أن الجميع يضرب فى الحكومة وفى النظام ! وأقصد بذلك الأعداء والأصدقاء ! - الأعداء بذكاء وخبث ، والأصدقاء بحسن نية وجهل بالعواقب والنتائج ! والجميع يعزف معزوفة واحدة ، هى الكلام عن الفساد ، مع نسبة الفساد إلى الحكومة لا الإدارة ! ولا يدرى أحد بخطورة هذا الخلط ، ومدى استغلال جماعات الإرهاب له .

ففى أثناء نظر المحكمة العسكرية ، يوم ٢٠ / ٣ / ١٩٩٣ ، لقضية أعضاء التنظيم المتهم بضرب السياحة والاقتصاد القومى ، يرتفع صوت أحد المتهمين من داخل القفص طالبًا حظر النشر أسوة بقضية لوسى أرتين !

فقضية لوسى أرتين بالصورة التى تقدمها الصحافة ، وهى صورة الفساد الحكومى ، تعطى لأعضاء الجماعات الإرهابية الاقتناع بأن ما يقومون به هو مقاومة فساد ، وليس تخريب اقتصاد البلاد ! وكما قلت منذ قليل ، فإن المطلوب ليس إخفاء الحقائق عن الجماهير الشعبية ، وإنما تجريد الحقائق من الإثارة والتهويل ! □

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ....

الدكتور مصطفى الفقي لـ «العالم اليوم»:

السلام قادم لأنه ضرورة للجميع

صوت الإرهاب مرتفع.. لأن الأغلبية صامتة

□ أجرت الحوار ـ نسرين صبري الجندي:

ثمانية أعوام قضاها الدكتور مصطفى الفقي بجوار الرئيس المصري حسني مبارك سكرتيرا له للمعلومات والمتابعة، اطلع خلالها على كل خفايا واسرار مصر، ولعب ادوارا مهمة في الداخل والخارج، وبعد ان ترك منصبه عاد الى وزارة الخارجية ليعمل وزيرا مفوضا، نفس عمله السابق.

وفي مكتبه بالطابق الثاني من مبنى وزارة الخارجية الجديد المطل على نيل القاهرة، التقت به «العالم اليوم» ليدور حوار مع الدكتور الفقي الذي يعد احد المفكرين الاستراتيجيين في العالم العربي ـ حول العديد من القضايا الحيوية التي تهم القارىء العربي.

□□ «العالم اليوم»: في البداية نود ان نسمع رأيكم في الاحداث التي تمر بها المنطقة العربية الآن؟

● المنطقة العربية تمر بظروف غير مسبوقة منذ انتهاء أزمة الخليج، فهناك أزمة من نوع جديد تولدت في الضمير العربي هي أزمة ثقة حقيقية وشعور بالمرارة الشديدة، ونحن نحتاج الى جهود عربية مخلصة تضع المصلحة العليا فوق كل اعتبار حتى يتم راب الصدع العربي، وتتمكن الأمة العربية من مواصلة مسيرتها في ظل ظروف دولية واقليمية بالغة الصعوبة، وقد مضى على حرب الخليج أكثر من عامين والنفوس مهيأة الآن بحكم مايسمى في علم السياسة بنظرية الضرورة لنسيان أوجاعها وذكرياتها المريرة بقدر الامكان، وان تتجه الانظار نحو المستقبل، ونحن نحتاج الى صدق النوايا والشجاعة في اتخاذ القرار وتغليب المصلحة العليا للأمة العربية.

□□ «العالم اليوم»: هل يدخل الارهاب من بين الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة العربية؟

● العنف السياسي ظاهرة عامة بدأت في النصف الثاني من هذا القرن ولدينا نماذج من الارهاب في إيطاليا والمانيا واليابان وأسبانيا وغيرها، وتبدو الظاهرة أكثر تعقيدا حين يقترن العنف بتوجه سياسي معين أو يلتصق بتيار ديني لأن المسألة تبدو وكأنها قضية حق في ظاهرها بينما باطنها فيه من العذاب والمخاطر مايمكن ان يؤثر على مستقبل هذه الأمة.

ولكن تنامي «ظاهرة العنف السياسي او مانطلق عليه احيانا ـ الارهاب ـ هو تعبير عن ظاهرة اجتماعية سياسية اقتصادية تحتاج الى معالجة من كل هذه الجوانب انها ليست ظاهرة أمنية يمكن الرد عليها بوليسيا فقط لكنها ظاهرة تحتاج الى تكاتف للجهود وحوار مع من يقبل الحوار حتى نصل الى أسلوب للتعايش في ظل مناخ التعددية السياسية والديمقراطية الذي يسود العالم العربي بل والعالم كله في الفترة الحالية.



د. مصطفى الفقي

□□ «العالم اليوم»: اذن ظاهرة الارهاب من وجهة نظرك لا تواجه بالأمن وحده باعتبارها ظاهرة سياسية كما تفضلت بالقول؟

● لا ليس بالأمن وحده على الاطلاق وقد نستطيع في الأمد القصير ان نقلل من حجم الظاهرة بالجهود الامنية ولكن هذه الظاهرة مرتبطة بالفراغ السياسي وبضرورة احياء الفكر القومي الذي تلاشت نغماته مع نكسة ١٩٦٧ والهزائم التى حاقت بالعرب وهزت الضمير العربي وأدت الى تراكم الاحباطات وشيوع حالة اليأس فلابد اذن من احياء الفكر القومي لاننا شئنا او لم نشأ ابناء قومية واحدة وبيننا من الروابط مايجعلني اقول انه من فرط مالدينا من مقومات القومية والتوحيد نتجه الى عكس ذلك.

□□ «العالم اليوم»: عودة الى مصر ـ اذا اذنت لي ـ انا ارى ان وجود الفراغ السياسي مسئولية الاحزاب المصرية تحديدا.

● طبعا.. طبعا حركة الاحزاب السياسية محدودة ومنكمشية ومعظمها يكتفي بصحف أسبوعية أو يومية ولكن ظاهرة غياب الشارع العربي ـ اخطر مانواجه الآن ـ يحدث على مستوى العالم العربي احداث مهمة وجذرية ولا يتحرك الشارع العربي تأييدا أو رفضا اذن تحول الأمة العربية الى اغلبية صامتة هو الذي يعبر عن هذا الفراغ الذي أشرت اليه ويفتح مساحة لقوى أخرى تحتلها وتؤثر فيها وتعبر بذلك عن حجم أكبر بكثير من حجمها الحقيقي.

المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٨ / ٤ / ١٩٩٧

أصول و فصول

جحيم العنف . وجنة البوليتيكا .

إن أول خطوة على الطريق السليم للخلاص مما نحن فيه هي عدم التقليل من هول ماوصلت اليه الأمور . وفى نفس الوقت من الخطأ الفادح المبالغة والتهويل في تصوير تلك الأمور . وبرأينا أن الخطورة الحقيقية فى كل مايجرى ببلادنا الحبيبة أن مبدأ العنف بدأ يشق طريقه للتربع على العرش ، لكى يتسنى له أن يوجه دفة كل صغيرة وكبيرة فى حياتنا



د . أحمد عثمان

. وإذا تركنا العنف يتربع على العرش وجلسنا القرفصاء نتفرج على مايحدث ونتندر بأحوالنا سنكتشف أن حياتنا قد تحولت فى النهاية الى جحيم لايطاق . لامفر من أن نتحرك جميعا لوقف موجة العنف وإلا فلنعد انفسنا لحياة الجحيم حيث سيعم الطوفان ولن ينجو منه أحد .

وتتمثل المشكلة الرئيسية فى العنف أن أى فعل عنيف لايتولد عنه إلا العنف . فالعنف كموج البحر المتلاطم كل موجة تحرك الأخرى بلا نهاية . ولاحل لهذا الموج المتراكم من العنف إلا بوجود صخرة قوية تتحطم عليها الأمواج وتتناثر ويزول العنف . وفى حالة العنف الاجتماعي تتمثل هذه الصخرة القوية فى وعى الشعوب وممارسة هذا الوعى إيجابيا . وبصراحة متناهية لاتكفى المواجهة الأمنية العنيفة للقضاء على العنف الارهابى فى حياتنا . بل قد ينجم عنها عنف متزايد . لابد من قيام حملة قومية شعبية صادقة تقوم على إحساس كل فرد بمدى خطورة سيادة العنف فى حياتنا .

إن تربع العنف على عرش التحكم فى حياتنا يعنى أن كلامنا لن يكون فى مامن سواء جلس فى منزله معتكفا ومعتزلا الحياة ، أو ذهب الى الأسواق وارتاد المنتديات . وفى حالة تحكم العنف فى حياتنا لن يستطيع أحد أن يقيم حفلة عيد ميلاد أو حفل زفاف لعروسين من شبابنا الواعد . كل المناسبات الصغيرة والكبيرة فى حياتنا ستصبح مهلكة أو فخا يتساقط فيه الضحايا .

وليس فى كلامى هذا ادنى مبالغة .. فحفلات الطلاب بالجامعات وأنشطتهم الفنية فى المسرح والموسيقى لاتقام الآن إلا تحت الحراسة المشددة ممايعيد حياتنا الى العصور الوسطى المظلمة فى أوروبا وفترات التخلف فى تاريخنا العربى . اى ان عقارب الساعة قد عادت الى الوراء بالفعل وتلك هى الطامة الكبرى ، اى أن نعيش القرن العشرين بعقول العهود البائدة والافكار البالية وكل ذلك يفرض علينا فرضا وبالعنف .

ماذا يعنى أن تذهب الى المدرسة او الجامعة وانت غير مطمئن ؟ ماذا يعني أن نترك اولادنا يركبون اوتوبيسات ربما وضعت فيها متفجرات ؟ ماذا يعنى أننى أخاف الجلوس على المقاهى وأخاف الذهاب الى السينما والمسرح ؟ ماذا يعنى أن ياتى الضيوف من السياح الأجانب لزيارة آثارنا العريقة وامجادنا الغابرة فتتربص بهم أيدى العنف والإرهاب ؟ هذا كله وغيره الكثير لايعنى سوى الجحيم بعينه : فهل سنترك حياتنا هكذا تتحول الى جحيم نتعذب فيه جميعا . إننى أعتقد أنه إذا لم تقم صحوة شاملة لمواجهة هذا التدهور فلا امل فى المستقبل . وكلى ثقة أن الشعب المصرى وإن طال صبره سينتفض وسيقضى على العنف لامحالة .

وقديما قال آرسطو إن الانسان حيوان سياسى Politikon)

zon) وهي عبارة مفيدة في سياقنا هذا على أن يصحح المعنى الشائع لكلمة سياسة . فالناس في العادة يفهمون «السياسة» على أنها كل مايتعلق بصلة الحاكم بالمحكوم من ناحية وبعلاقات دولة مابالدول الاجنبية من ناحية اخرى . السياسة إذن بالمفهوم الشائع هي من عمل وزارة الداخلية ووزارة الخارجية . ومع أن هاتين الوزارتين تحتلان مكانة خاصة في أية حكومة معاصرة إلا ان هذا لايعني ان السياسة هي فقط من شأنهما . بل إن هذا المعنى لكلمة السياسة قاصر تماما وضيق بكثير من أن يحيط بالمعنى الحقيقي للكلمة .

ونحن مضطرون للعودة الى عبارة ارسطو وكلمة سياسي (Politikon) التي وصف بها الإنسان . فهذه الكلمة مشتقة من كلمة Polis بمعنى المدينة – الدولة . ومن ثم فإن الصفة المشتقة منها تعني أن الإنسان حيوان «يعيش في المدينة – الدولة » . والعبارة ككل تعني ان الفارق الأساسي بين الإنسان وغيره من الكائنات أنه يعيش في مجتمع وله علاقات متشابكة إجتماعية وإقتصادية وقانونية ودينية وغير ذلك ويقول ارسطو بعبارة اكثر وضوحا وتحديدا أن الذي لايعيش في مجتمع إما ان يكون إلها أو حيوانا . ذلك أن الإله قد يكون – برأى أرسطو – في غنى عن شبكة العلاقات التي اشرنا إليها والتي هي من ضرورات الحياة في المدينة – الدولة . أما الحيوان فهو لايحترم قواعد اللعبة إذ لايعرف القوانين ولايعترف بحقوق الآخرين ولايرعى مصالح الجيران ولايهمه أمن المواطنين .

من هنا جاءت كلمة «البوليتيكا» والتي يستخدمها المواطن العادي عندنا ، فيخاطب أحدهم الآخر قائلا «بلاش شغل البوليتيكا » . وهم يعنون الكلام اللين والحوار الهادىء حيث بهما يمكن كسب الكثير من القضايا . ولقد قالت العرب إن الإنسان حيوان ناطق اى انه الحيوان الذي منحه الله نعمة النطق بكلام معقول . والقادر على الكلام المعقول قادر أيضا وبالضرورة على فهم مايقوله الآخرون . ومن هنا يصبح الحوار صفة من صفات الإنسانية في أعلى مراتبها وأسمى درجات رقيها .

وعندما تنعدم لغة الحوار بين الناس يسقط الشق الثاني من عبارة «حيوان ناطق» . فالنطق له علاقة بالمنطق وإنسان بلامنطق هو أشبه مايكون بالحيوان غير الناطق . فهل نرضى لأنفسنا أن يصبح مجتمعنا هكذا مجتمع «حيوانات غير ناطقة» أي كائنات بلامنطق ؟ الإجابة معروفة ولكن الهدف من السؤال هو أن يرتبط الفعل بالقول أو بالأحرى أن يصبح القول فعلا . علينا أن نختار بين جحيم العنف وجنة البوليتيكا أي الحياة السياسية المتكاملة بمعناها الواسع .

إن القضية القومية الأولى الآن ينبغي أن تكون القضاء على العنف في كل مظاهر الحياة ، وهذا من عمل البيت والمدرسة ومن مهام المسجد والكنيسة ومن أولويات وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة ومن واجبات كل مصري يحب مصره ومصرنا جميعا .

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ١١ ... ١٩٩٣

مصر: عجز النخبة الحاكمة عن التعامل مع... الازمات المتزامنة

سعد الدين ابراهيم *

■ رَوّع المصريون خلال عام ١٩٩٢ والشهور الاولى من عام ١٩٩٣ بتفجر عدد من الأزمات في وقت واحد. وعلى رغم ان كل أزمة تمثل خطراً جدياً على أمن مصر الداخلي، الا ان ما هو اخطر من أي أزمة منفردة، ومن هذه الازمات مجتمعة، هو عجز النخبة الحاكمة ع فهم الترابط العضوي بين هذه الازمات، ومن ثم عجزها عن التعامل معها بشكل وقائي قبل ان تنفجر. فحينما تنفجر واحدة او اكثر من هذه الازمات، يظهر بحسب ما كشفته خبرة العامين الاخيرين، عجز اكبر لدى النخبة في ادارتها واحتوائها، وهناك أزمات ست تمسك بلباب مصر والمصريين منذ سنوات عدة، وهي:

- ازمة سياسية، تتعلق بتصلب شرايين المشاركة في صناعة القرارات الكبرى.
- ازمة اقتصادية، تتعلق بمحدودية قاعدة الموارد وتنميتها وتنويعها.
- ازمة اجتماعية، تتعلق بعدالة توزيع الفرص والاعباء.
- ازمة ثقافية، تتعلق بالمواءمة بين ثوابت الاصالة ومتطلبات الحداثة.
- ازمة قومية، تتعلق بدور مصر العربي والاقليمي.
- ازمة خارجية، تتعلق بالقدرة على المواءمة بين الحفاظ على الاستقلال الوطني ومتطلبات الانفتاح على العالم.

ولا شك لدي في ان الدولة المصرية ستفلت من هذه الازمات، ولكن بثمن فادح.

وهذا المقال التقديمي ينصب على مظاهر واسباب عجز النخبة الحاكمة عن فهم هذه الازمات والتعامل معها وقائياً وعلاجياً. وهذا هو بالتحديد ما يجعل ثمن الافلات من هذه الازمات ثمناً فادحاً.

في مظاهر العجز

شهدت الشهور الستة الاخيرة من عام ١٩٩٢ احداثاً جساماً، بدأت باغتيال المفكر العلماني الدكتور فرج فودة، في شهر حزيران (يونيو) من العام المنصرم، مرورا بصيف ساخن تعرض فيه اقباط مصر في ديروط بمحافظة اسيوط لاعتداءات غير مسبوقة على ارواحهم وممتلكاتهم، ومواجهات دموية بين الدولة والجماعات الاسلامية المتطرفة استمرت خلال شهور الخريف في محافظات الصعيد، وتوقفت لبضعة اسابيع بسبب الزلزال المروع الذي اصاب مصر في شهر تشرين الاول (اكتوبر)، لتستأنف هذه المواجهات على نطاق اوسع، وبخاصة بعد حوادث الاعتداء على السياح الاجانب، الى ان وصلت الى احدى ضواحي القاهرة الكبرى في منطقة المنيرة الغربية بحي امبابة في الشهر الاخير (كانون الاول - ديسمبر) من عام ١٩٩٢.

اما الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٩٣، فقد شهدت استمرار المواجهات بين الدولة والجماعات المتطرفة، وبين الدولة والنقابات المهنية، وبين الاجنحة المتصارعة داخل النخبة الحاكمة نفسها كما تجلت بشكل درامي في فضيحة لوسي أرتين وحادث مدرسة قليوب الثانوية للبنات.

وربما يكون القارئ المنتظم لهذه الصحيفة او غيرها من الصحف اليومية المصرية والعربية، قد قرأ عن كل هذه الاحداث، وليس الغرض هنا اعادة سرد، ولكن يفيد التذكير بها لاعتبارين:

اولهما: وضع هذه الاحداث في سياقها الاعم كمظاهر مرئية ومحسوسة لواحدة او اكثر من الازمات الست الاعمق التي تنهش الجسم الاجتماعي - السياسي لمصر منذ سنوات عدة، فهي ليست وليدة اليوم او الامس، وان لم تنفجر الا اليوم والامس.

ثانيهما: استخدام هذه الاحداث الجسام للتدليل على القصور الفادح في فهم النخبة الحاكمة لطبيعة الترابط العضوي الوثيق بين الازمات التي تواجهها.

المدخل الاقتصادي الاحادي

منذ تولي الرئيس حسني مبارك الحكم عام ١٩٨١ وهو منشغل ومعه بقية النخبة الحاكمة بـ «المشكلة الاقتصادية»، وقد كان وما يزال على حق في الانشغال بهذه المشكلة، كما دعا في الشهور الاولى لتوليه السلطة الى مؤتمر اقتصادي للتداول فيها

وقد حاول كثير من المفكرين والممارسين المصريين ان يقنعوا

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٣

الرئيس وبقية النخبة الحاكمة في اوائل الثمانينات بان العلاج الناجع للازمة الاقتصادية لا يكتمل الا بعلاج متزامن للازمات السياسية والاجتماعية والثقافية التعليمية، ناهيك عن بقية الازمات الست. ولكن هذه المحاولات ذهبت ادراج الرياح، وكان الرئيس يرد على من يقدمون هذا الطرح (الترابط الوثيق بين الازمات) في الاجتماعات الخاصة والعامة بما معناه «دعوني احل المشكلة الاقتصادية اولاً».

ولم تبدأ النخبة الحاكمة بادراك ادنى الترابط الوثيق بين ازمات مصر، وليس كلها، الا في العام الاخير. من ذلك مثلاً، انها انشأت ما يسمى بـ «الصندوق الاجتماعي» ليتكفل ببعض ضحايا الاصلاح الاقتصادي، وحتى هذا الادراك لم يكن نتيجة استجابة من النخبة الحاكمة لخبراء الاجتماع والسياسة المصريين، وانما استجابة لخبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبلدان الدائنة او المانحة للمساعدات لمصر. أي ان الاستجابة جاءت، اولاً، متأخرة عشر سنوات، وهو الامر الذي جعل مفعولها هزيلاً للغاية. وقد جاءت الاستجابة، ثانياً، نتيجة ضغوط خارجية، وهو الامر الذي يجسم أحد مظاهر الازمة الثقافية التي سنتحدث عنها تفصيلاً في مقال آخر، ويطلق عليها في الفولكلور المصري تسمية «عقدة الخواجة»، أي اعتبار ما يقوله او يشير اليه «الاجنبي» اكثر تقدماً وفاعلية مما يقوله او يشير اليه ابناء البلد من الخبراء.

الاكتشاف المتأخر

نبه كثير من خبراء مصر الاجتماعيين الى خطورة احزمة البؤس وبخاصة في صعيد مصر وحول المدن الكبرى، وقد فعلوا ذلك مراراً وتكراراً طوال العقدين الاخيرين - من خلال دراسات المراكز البحثية والمجالس القومية المتخصصة. وضمن التنبيه لخطورة احزمة البؤس هذه، كانت الاشارة دائمة ومدوية لحقيقة بديهية في العلم الاجتماعي، وهي ان احزمة البؤس هي البيئة التي تفرز ظواهر التطرف والاجرام.

ولكن النخبة الحاكمة لم تستمع، ناهيك عن الفهم، لكل هذه التحذيرات. وفقط تنبهت الدولة في اواخر العام الماضي الى هذا الامر، لا بسبب ما كتبه ونشره خبراء مصر، ولكن بسبب تقرير بثه مراسل وكالة «رويتر» في القاهرة عن «جمهورية الشيخ جابر» احد امراء التطرف في منطقة المنيرة بحي امبابة، والتي اطلق عليها «دولة شبه مستقلة داخل الدولة المصرية». وفي البداية غضب المسؤولون المصريون من مراسل «رويتر» وامروا بطرده، وحاولوا البحث عن «منطقة المنيرة» واكتشفوا انها لا توجد في سجلات الدولة، ومن ثم لم تشملها بيانات تعداد السكان، ولم تدرج ضمن اي خطة للخدمات الاجتماعية او الامنية، وانما هي منطقة عشوائية مكتظة بالسكان. وفي غياب اجهزة الدولة عنها سيطر عليها وحكمها احد امراء التطرف وهو «الشيخ جابر». وجردت الدولة في كانون الاول (ديسمبر) حملة قوامها ثلاثة عشر الفاً من الجنود والضباط لفتح منطقة المنيرة والقبض على المتطرفين فيها، واستمرت الحملة عدة اسابيع، اعلنت الدولة المصرية بعدها انها انتصرت في هذه الغزوة!

ما يهمنا هنا ان الدولة اكتشفت ان هناك ما يزيد على ثلاثمائة منطقة عشوائية حول المدن المصرية الكبرى، تستأثر القاهرة الكبرى وحدها منها بحوالي مئة وسبعين منطقة، يسكنها اكثر من ثلاثة ملايين نسمة، اي ربع سكان العاصمة.

الحصاد المر

وفي خضم المواجهات المستمرة مع الجماعات المتطرفة، فوجئت الدولة بحريق آخر لم تتحسب له نتيجة رفض النخبة الحاكمة الادراك المبكر لترابط ازمات مصر. جاء الحريق هذه المرة من مدرسة ثانوية في مدينة قليوب على بعد بضعة كيلومترات من العاصمة. فقد اكتشف المسؤولون ان احدى المعلمات تبيع اشرطة على تلميذاتها تتضمن مادة «دينية» تحض على التزمت والتعصب. وحينما حاول وزير التعليم المصري ان يعالج الامر باجراء حاسم (نقل المعلمة)، تظاهرت تلميذات المدرسة، ومعهن اولياء الامور، احتجاجاً على قرار الوزير، وأحرقن احدى الكنائس، واضطرت قوات الامن الى التدخل وسقط الكثير من الجرحى، وتضامن محافظ القليوبية مع التلميذات واولياء الامور (ربما لتهدئة الاوضاع)، وتم الضغط على وزير التعليم للتراجع في قراره.

ومرة اخرى، نسوق هذا الحدث للتدليل على تلكؤ او رفض النخبة الحاكمة المصرية الأخذ باستراتيجية التكامل المتزامن مع آزمات مصر. فالتلميذات اللائي تظاهرن في قليوب كن بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة من اعمارهن، اي ان اكبرهن كانت في سن الخامسة عندما تولى الرئيس مبارك السلطة. ومعنى خروج تلميذات المدرسة جميعا في مظاهرة انتصارا للمعلمة واحراقهن لاحدى الكنائس، هو ان هذه المعلمة ليست وحدها في بث هذه المواد التعليمية المتخلفة والمتعصبة، ولم يكلف احد من افراد النخبة الحاكمة خاطره مراجعة ما تحتويه الكتب المدرسية ولا التدقيق في اختيار المعلمين. ولم يدرك احد في النخبة الحاكمة ان بذور التطرف والتعصب تبدأ مع تلاميذ وتلميذات المدارس الثانوية، وربما قبلها، وان الدولة تهاجمهم بعد ذلك بسنوات كاعضاء في الجماعات الاسلامية المتطرفة. وفي الواقع فان معظم من سقطوا او الذين قبض عليهم في المواجهات الامنية العنيفة التي جرت في الشهور الاخيرة، بمن في ذلك المتورطون في حوادث الاعتداء على السياح الاجانب، كانوا دون سن العشرين، اي انهم تلقوا تعليمهم خلال السنوات الاثنتي عشرة الاخيرة (اي منذ تولي الرئيس مبارك السلطة) كما ان معظمهم يعيش في احزمة البؤس التي اشرنا اليها في الفقرة السابقة، اي اننا هنا بصدد تعليم متخلف وظروف معيشية بائسة، وليس هناك من خليط يولد التطرف والعنف والارهاب او الاجرام افضل من هذه الخليط.

الثمن الاقتصادي الفادح

حتى اذا تجاوزنا الثمن الاجتماعي والسياسي لعجز النخبة الحاكمة المصرية عن فهم الترابط العضوي الوثيق بين ازمات مصر الست، وركزنا فقط على البعد الاقتصادي الذي استأثر بجل اهتمامها طيلة السنوات العشر الاولى من حكم الرئيس مبارك، فما الذي نخلص اليه؟

بالحساب المأخوذ من تصريحات المسؤولين المصريين انفسهم، خسرت مصر نتيجة الاحداث والمواجهات العنيفة مع الجماعات المتطرفة، اكثر من بليون دولار اميركي من عائد السياحة هذا العام، وربما سيستمر هذا المعدل للخسارة لعام اخر، ناهيك عن خسارة مماثلة تجسدت في إحجام بعض المستثمرين عن المغامرة بأموالهم في مشروعات في مصر، اي اننا بصدد ما لا يقل عن ثلاثة او اربعة بلايين دولار فقدتها مصر نتيجة احداث العنف في ١٩٩٢ و١٩٩٣.

فلو كانت النخبة الحاكمة المصرية قد وعت ان اصلاح التعليم، والاصلاح الاجتماعي، امران مكملان متلازمان للاصلاح الاقتصادي، لما حدثت هذه الخسارة الفادحة، وربما لم يكلف اصلاح التعليم والاصلاح الاجتماعي خزينة الدولة المصرية هذه البلايين الاربعة من الدولارات.

* عالم اجتماع مصري.

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

الخبير احمد جلال عز الدين يتحدث
عن الارهاب ومواجهته

الاغلبية لن تشارك فى ضد الارهاب إلا اذا شاركت فى العملية السياسية

الأداء الشرطى يتسم بالحماس على حساب العقل

يح صوتى لانشاء مركز لبحوث العنف

حقيقة تاريخية :

لم تنجح منظمة ارهابية فى تحقيق أهدافها

حوار
مصباح قطب

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

اصبح الحديث عن الارهاب ، كالنقاشة ، مهنة من لا مهنة له . لذلك لا نتقدم قيد انملة فى القضية ، ونظل نراوح بين لغة « استئصال شافة الارهاب » ، و« فلنقف جميعا وقفة رجل واحد » فى الحوار التالى نستضيف واحدا من اهم خبراء الارهاب فى مصر ، ان لم يكن اهمهم على الاطلاق : اللواء د . احمد جلال عزالدين .. الحاصل على عدد كبير من الدرجات العلمية ، من مصر والولايات المتحدة ، فى العلوم الشرطية والقانونية وفى العدالة والاعلام وصاحب رسالة الدكتوراه ـ الوحيدة فيما نعلم ـ عن الارهاب وانعكاسه على الامن القومى ترقى فى العمل الشرطى من ضابط مباحث الى رئيس للمباحث الجنائية بعدة محافظات ، فمفتش بالوزارة ، ثم مامورا لقسم الجيزة .

وقائدا لشرطة السياحة ، ومديرا للدورية اللاسلكية ، وتولى عدة مناصب فى اكاديمية الشرطة اخرها مدير مركز بحوث الشرطة ، مساعدا لوزير الداخلية كل هذا سابقا اما الان فهو خبير من بين ٤ فى العالم بلجنة الامم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين (مستشار فى قضايا الارهاب والجريمة المنظمة) وخبير الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب واستاذ زائر بـ ٤ جامعات امريكية ومستشار للهيئة القومية للعدالة فى الولايات المتحدة .

الحياد السياسى

○ كيف يجد المواطنون ومنظمات المجتمع سبيلا ، ليقفوا فعلا وقفة رجل واحد ، ضد الارهاب ؟

● ● الارهاب نوع من انواع العنف السياسى ، وهو ظاهرة مرتبطة بالصراع السياسى ، حيث يحاول كل طرف تحقيق مطالبه السياسية على حساب الاطراف الاخرى ، فاذا كان الارهاب فى مصر حاليا يتمثل فى ايديولوجية التطرف الدينى ، فان مواجهته فى اطار الصراع السياسى تكون بتنظيمات سياسية تعبر عن الموقف السياسى للشعب المصرى والواقع ان الغالبية العظمى من الشعب تقف موقف الحياد السياسى . ويكاد يكون الصراع الذى يمثله الارهاب فى نظرها ، وكانه مبارزة بين الارهابيين والشرطة واذا اردنا ان يكون للغالبية موقف فى هذا الصراع ، فيجب ان يكون لها دور اصلا فى العملية السياسية بالدولة ، ولا يمكن ان نتصور ان يكون للشعب موقف فى جزئية فقط من الصراع السياسى ، وانما يجب ان يكون له موقف عام وعريض من التفاعل ككل ، ليكون له موقف عام من الارهاب .

بالعقل لا بالحماس

○ ما هو تقييمك للاداء الشرطى فى مواجهة العنف الارهابى حاليا ؟

● ● يغلب عليه حتى الان الحماس والرغبة فى التضحية على حساب التفكير الهادىء والمتروى ، ان استعمال مزيدا من العقل والتفكير ، ومن خلال استراتيجية امنية وخطط عمليات محكمة ومواجهة منسقة تستخدم القدر المناسب من القوة دون تجاوز ، سيكون بلا شك افضل بكثير ولهذا فمن الضرورى :

أ ـ وجود قاعدة قوية ومتكاملة للمعلومات ، فى اطار جهاز متخصص لجمع المعلومات وترتيبها وتحليلها واستخلاص النتائج منها ، كما تفعل الدول المتقدمة .

ب ـ ان تكون هناك عمليات متسقة مع اجهزة اخرى مدنية كثيرة للحيلولة دون انتماء عناصر جديدة للتنظيمات ، اى ايقاف عملية « التجنيد » لان ـ الذى ـ يحلل العمليات الارهابية منذ تنظيم صالح سرية عام ١٩٧٤ حتى الان ، يجد ان عدد المنتمين للتنظيمات تضاعف ، كما تضاعفت قدرتها على تقديم كوادر جديدة دائما .

○ ربطت فى بحوثك بين الارهاب المحلى والدولى .. الا ترى ان المنظمات المصرية تختلف من حيث انها فرع من اصل وهو منظمة سياسية اكبر تقول انها ضد العنف ؟

● ● فى الامم المتحدة فرقنا بين الارهاب الدولى وبين المحلى ، وقلنا ان الواقعة الارهابية تتكون من ٣ عناصر ١ ـ الجانى ٢ ـ المجنى عليه ٣ ـ الارض التى وقع عليها الفعل . فاذا كان الثلاثة من جنسية واحدة يصبح الفعل محليا ، واذا كان احد العناصر اجنبيا اصبح الارهاب دوليا . ولقد كانت الموجة الارهابية فى مصر محلية بهذا المعيار ، إلى ان وقع الاعتداء على السياح وهذا المعيار عموما قانونى بالدرجة الاولى ، لان رجال المكافحة يرون ان اى مساهمة اجنبية بالتسليح او التدريب او التحريض او التمويل تجعل الارهاب خارجيا (دوليا) وكما نعلم فقد اعلن المسئولون فى مصر عن روابط بدول اجنبية ، واصبح الارهاب لدينا دوليا بالمعنى العملى والمعنى القانونى بعد ضرب السياحة . اما عن التكنيك فلا خصوصية فيه لان المنظمات

الارهابية على مستوى العالم تقلد بعضها البعض ولا تاتى الفروق الا فى الايديولوجيا ، اذا ان اى منظمة فوضوية او عنصرية او دينية متطرفة ، تمارس الارهاب بنفس الاسلوب رغم التناقض الواضح فى الايديولوجيات . لكن يلاحظ ان العمليات الارهابية فى مصر ليست على مستوى ما يجرى فى العالم ، ولايزال الارهاب فى مصر ارهابا رثا ، حتى مع وجود العائدين من افغانستان ، لانهم تدربوا فى بيئة مختلفة وعلى عمليات مختلفة . وبديهى ان لكل عملية تخطيطا مختلفا ومتطلبات مختلفة فعملية فى ديروط غير عملية لخطف وزراء الاوبك مثلا ؟

ناتى الى الاخوان والارهاب ، وبصرف النظر عن تاريخ ما قبل ١٩٥٢ ، فاننى اقول باختصار اننى ضد كل خلط وعشوائية وان كل فكر شمولى دينى او سياسى ، هو تمهيد للارهاب ، مهما تنصل منه ، لأنه ينفى الاخر نفيا كليا ، يمكن معه تبرير قتله بعد ذلك ... والامر دينيا ليس مقصورا علينا .. مثلا جماعة الحارديم فى اسرائيل تتشدد الى حد تحريم ابسط الاشياء والى حد اتهام المجتمع الاسرائيلى بالكفر ، وقد شنت « حرب اعلانات » قامت خلالها بتمزيق صور الاعلانات على محطات الاتوبيسات باعتبارها حراما .. وحرقت وحطمت المحطات . وتتعصب منظمة من اجل المسيح الملك فى اسبانيا الى حد مهاجمة القسس باعتبارهم مارقين ! وفى الاديان غير السماوية كالسنهالية فى الهند ، ومالدى السيخ والتاميل ، نفس الفكر الذى لا يقبل المعارضة ـ مثله مثل النظم الفاشية المستبدة ـ التعصب اذن هو التعصب وهو المدخل الطبيعى للارهاب .

الزعزعة ودور الفساد

○ متى يمكن القول ان الارهاب حقق هدفه فى الزعزعة واثارة الفزع ؟

● ● هناك حقيقة مسجلة فى التاريخ ، هى انه لم تنجح منظمة ارهابية فى تحقيق اهدافها على مستوى العالم . فى بداية القرن العشرين مثلا كانت فى روسيا منظمتا نارودايافوليا وناورودايا زوليا ، وكانتا من اكبر المنظمات الارهابية فى التاريخ ، وقد سعتا بعنف شديد لاسقاط النظام الامبراطورى الروسى ، واغتالتا وحاولتا اغتيال قياصرة واعداد كبيرة من الاسرة المالكة لكن الذى اطاح بالنظام الروسى هو الثورة البولشيفية لا النشاط الارهابى

الخبرة والحل

○ كم ضابطا لدينا تم تاهيلهم لمواجهة الارهاب .. كم بحثا اعددنا .. كم خبيرا نملك ؟

● ● الكلام عن الارهاب اصبح موضة ، واثبات حضور وطالما بح صوتى بضرورة انشاء مركز لبحوث ودراسات العنف على غرار المركز الذى انشاته الولايات المتحدة فى وزارة العدل الامريكية ، خاصة وان الولايات المتحدة هى اكثر دول العالم معاناة من الارهاب وخبرة فى

مواجهته ، وابديت استعدادى لتقديم الوثائق الخاصة بتنظيم هذا المركز وكيفية عمله .. لكن دون جدوى .

ولكى يكون هناك علاج سليم لمشكلة الارهاب يجب ان نبدأ اولا بتشخيص المرض حتى يمكن ان نصف الدواء المناسب . وهذا يحتاج الى دراسة قومية ، يشترك فيها اعداد كبيرة من الباحثين ، لكى نصل الى توصيف حقيقى للظاهرة وحجمها ومستقبلها وملامح الشخصية الارهابية وخلفياتها ان ما جرى من ابحاث فى هيئة البحوث العسكرية ، ومركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ، والمركز القومى للبحوث ومركز بحوث الشرطة ، جزئى ولا يكفى ، كما ان حديث الفراغ فى المجالس النيابية ، والتظاهرات الكلامية والكتابية ، كل ذلك لا يفيد الا .. فى اثبات الوجود .

وفى السبعينيات عندما اجتاحت المنظمات الارهابية الولايات المتحدة اعد الامريكيون دراسة قادها البروفيسور شارلز جونسون وساعده نحو الف باحث ، قاموا جميعا بدراسة عينات بالغة الضخامة من الشباب ممن لهم ارتباط بالتنظيمات وقدم الباحثون

ملامح الشخصية الارهابية والمحتمل تجنيدها وفق ٤٧ عنصرا محددا (المستوى العلمى الثقافى الاجتماعى اماكن التجنيد واساليبه ودواعيه الخ) وتم وضع الدراسة امام المسئولين عن التربية والتعليم والاسر ومسئولى الانشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والدينية ، ووضعت خطط قومية للحيلولة دون وقوع شباب جديد فى براثن التنظيمات ، وفى سنوات انتهت الظاهرة الى حد كبير .

اذن ليست المسألة كم خبيرا لدينا ، لان لدينا اعداد لا باس بها ممن اكسبتهم الخبرة العملية معرفة واسعة بمثل تلك التنظيمات واساليب مكافحتها . وبالمناسبة فان الفرق المتخصصة لدينا لمكافحة الارهاب مستواها عال جدا وفق التقييمات الدولية ، وتتفوق حتى على بعض الدول العربية ، لكنها لم تشارك حتى الان فى مقاومة الارهاب لان لها مهام اخرى ؟ وللعلم ايضا فان مستوى الضابط المصرى مرتفع من ناحية المعرفة والثقافة ، حيث يدرس العلوم الشرطية والقانونية لمدة ٤ سنوات ، بينما الضابط الامريكى ، يدرس ١١ اسبوعا ، ويتدرب فقط بعد الثانوية العامة .

○ قيل اننا ارسلنا خبراء فى مكافحة الارهاب ، للجزائر ألسنا اولى واحوج ؟

● ● التعاون بين الدول العربية يدور حول ١ ـ تبادل الخبرة ٢ ـ تبادل المعلومات ٣ ـ تسليم المجرمين . اذن خبراؤنا لا يذهبون للجزائر لقتال او عراك ، وانما فى تلك الحدود ولا تنس ان خبرة تصنيع قنبلة فى الجزائر تنتقل الينا بعد ايام والعكس .

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

الارهاب والديمقراطية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الأهرام

د. اسامة الغزالى حرب

احدى الأفكار الشائعة فى كثير من الكتابات والتحليلات التى تناولت ظاهرة الارهاب التى تشهدها مصر الآن هى القول بان القوى والجماعات التى تلجأ للارهاب انما تلجأ اليه بسبب ضيق الممارسة الديمقراطية، وبالتحديد عجز هذه القوى عن التعبير عن آرائها وافكارها من خلال القنوات الشرعية فى المجتمع، ولذا فان افساح المجال أمام تلك القوى للتعبير عن آرائها وأفكارها هو الكفيل بالقضاء على الظاهرة الارهابية. ولكن بالرغم مما تنطوى عليه تلك المقولة من منطق يبدو للوهلة الأولى معقولا او مقبولا، الا انها فى الحقيقة تعكس واحدة من أخطر وأسوأ صور الخلط والتشوش فى تحليل العلاقة بين الارهاب من ناحية، والديمقراطية من ناحية ثانية. ففى حين لم يختلف أحد مع القول بأن الديمقراطية هى السلاح الأساسى فى مواجهة الارهاب، الا ان المسالة اعقد بكثير من ذلك التبسيط المخل والمبتسر والذى يقصرها على قضية حرية التعبير للقوى المعارضة.

فعلى الصعيد العالمى ـ واستنادا الى خبرة كافة الديمقراطيات فى العالم بما فيها أعرقها ـ ليس هناك تلازم بين وجود الديمقراطية واختفاء الظاهرة الارهابية، فالارهاب تعانى منه بريطانيا وفرنسا.. اعرق الدول الديمقراطية، مثلما تعانى منه الولايات المتحدة أو اليابان أو الهند ـ وهى كلها دول ديمقراطية، وتتيح أوسع حقوق التعبير أمام القوى السياسية. ومع ذلك فان هذا لم يمنع ظهور الجيش الجمهورى الايرلندى، أو جماعة بابدر ماينهوف الالمانية، أو الجيش الاحمر اليابانى، أو المتعصبين من اليمين الفرنسى، أو من الهندوس فى شبه القارة الهندية، ولم يمنع اعمال العنف والقتل فى الولايات المتحدة من لوس انجلوس حتى نيويورك فواشنطن!

بل الواقع إن المناخ الديمقراطى ربما يساعد على ابراز الاعمال الارهابية اكثر من أى مناخ سياسى آخر. فلم يعرف ـ مثلا ـ عن الاتحاد السوفيتى ولا عن دول شرق أوروبا ـ سابقا، انها كانت تعانى من «الارهاب»، وهى التى كانت ترزح تحت حكم انظمة شمولية قاسية. ويعود ذلك لاسباب مفهومة.

ـ فالمناخ الديمقراطى بما يتسم به من مجتمع «مفتوح» انما يسهل الحركة والاتصال والنشاط لكافة القوى السياسية. ومن المتصور ان تستفيد من هذا المناخ كافة القوى ـ بما فى ذلك الارهاب

المتطرفة أو الساعية للعنف. ويتصل بذلك سهولة الاتصال مع العالم الخارجى، وانعدام القيود على حريات السفر والتنقل.

- والمناخ الديمقراطى يتيح - بحكم التعريف - ضمانات قانونية صارمة فى اجراءات الضبط والتفتيش، والقبض على الأشخاص، واحتجازهم، والتحقيق معهم، فضلا عن ضمان عدالة المحاكمة، بما فيها من اتاحة كل الفرص لدفاع المتهم عن نفسه. وبديهى فان هذا كله يكون فى مصلحة المتهمين بالجرائم السياسية قبل غيرهم.

- والمناخ الديمقراطى بما يفترض فيه من اعلام حر ومفتوح، يساعد على الاعلان عن الاعمال الارهابية، والتعريف بالمنظمات الارهابية، وقادتها، واهدافها ، الى درجة تصبح معها مألوفة لدى الرأى العام.

ولاشك أن الوضع القائم فى مصر. أيا كانت الاختلافات حول تحديد درجة أو نوعية الديمقراطية السائدة - يتيح الكثير من المظاهر السابقة. غير أن ماهو أهم من ذلك، ان الجماعات أو التنظيمات التى ثبتت مسئوليتها عن الأعمال الارهابية، انما تنتمى الى تيار فكرى لا يعانى - فى الواقع - من مشاكل كبيرة فى حرية التعبير لديه. واذا كانت الحدود القانونية والرسمية على النشاط السياسى تنطبق على كافة القوى السياسية سواء أكانت اسلامية أم يسارية أم وفدية. الخ، الا ان الواقع هو ان القوى السياسية التى تصف نفسها بأنها «اسلامية» هى اكثر القوى تمتعا بمنابر ومنافذ للتعبير بما لا يمكن ان يقاس به على الاطلاق أى تيار سياسى آخر فى مصر. ومن الصحيح ان هناك حظرا دستوريا وقانونيا على قيام احزاب على أسس دينية فى مصر، ولكن المعبرين عن الاتجاهات السياسية - الدينية يعملون بكل همة ونشاط فعليا، حتى وان لم يتمتعوا بما تتمتع به بعض الاحزاب «الورقية» من اعتراف رسمى! وهم موجودون فى اجهزة الاعلام والتعليم والثقافة، والاحزاب السياسية والنقابات، وفوق ذلك كله فان نسبة هامة منهم سعت الى تحويل الاف المساجد والزوايا المنتشرة فى كل ارجاء مصر الى منابر لآرائها السياسية: بل ويمكن القول بأن جهد النظام السياسى فى مصر خلال العقود الاربعة الماضية [أى منذ ١٩٥٢] لتحجيم المعارضة السياسية لم يكن فعالا - فى واقع الأمر - الا فى مواجهة القوى السياسية الاخرى الليبرالية أو اليسارية أو القومية.. الخ. أما فى مواجهة القوى الاسلامية فقد ظلت تلك الفاعلية محدودة لان تلك القوى تتحدث باسم الدين، مما وضع - من ناحية - حدودا على المدى الذى يمكن أن تذهب اليه الدولة فى مواجهتها، ومما أدى - من ناحية ثانية - الى تقبل افكارها فى مجتمع يترسخ فيه الايمان الدينى بقوة. أى ان الدولة - فى حقيقة الأمر - نجحت باقتدار فى كبت كافة التيارات السياسية الاخرى وشل فاعلية المجتمع المدنى، بحيث خلت الساحة - اساسا - للتيار السياسى الدينى!

ازدهار الارهاب - اذن - لا علاقة له اطلاقا بنقص قنوات التعبير امام اصحابه ولكن له اسبابه الاخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه الاسباب تؤدى الى التمايز داخل تيارات الاسلام السياسى بين من يعلنون انهم يقبلون «الديمقراطية» كأساس لشرعية الدولة والمجتمع ويحترمون قواعدها ويسلمون بنتائجها، وبين من يرفضون الديمقراطية كأساس للشرعية، ويتعاملون مع المجتمع من «خارج» الديمقراطية لا من داخلها. فاذا كانت بعض التيارات «المعتدلة» داخل الاسلام السياسى تشكو من انها محجوبة عن الشرعية، [وان كانت تمارس نشاطها الفعلى]، فان التيارات المتطرفة والارهابية رافضة - من الأصل - لتلك الشرعية. ولا ترى - بالتالى - وسيلة للتعامل معها سوى العنف، أو هى لا تشكو من عدم الحوار معها لانها ترفضه اصلا!

فهل يعنى ذلك ان الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الظاهرة الارهابية تظل هى الوسيلة الأمنية والعسكرية، طالما ان اصحابها يلجأون للارهاب ليس لنقص حريات التعبير امامهم، وانما لرفضهم لشرعية الدولة والمجتمع من الاساس، ولجوئهم الى القوة والارهاب لتغيير تلك الشرعية؟ لاشك أن الاجابة هى عكس ذلك بشدة! فمع التسليم الكامل بأهمية التعامل الأمنى والعسكرى الكفء مع القوى الارهابية، الا أن الديمقراطية سوف تظل هى الاطار الأشمل والأوسع للقضاء الحقيقى على الظاهرة، واستئصال جذورها. ولكن الديمقراطية ليست فقط حرية التعبير، وهى أيضا ليست فقط مجموعة من الاجراءات والقواعد الشكلية، ولكنها منظومة متكاملة من القيم والمبادىء العليا الملزمة للدولة وللمجتمع، وللغالبية والأقلية. وبهذا المعنى العام، فان الديمقراطية بالفعل هى الحل فى مواجهة الارهاب:

فالديمقراطية - أولا - معناها المشاركة الفعالة من جانب أوسع القطاعات فى المجتمع فى الحياة العامة، وفى الحياة السياسية. والمشاركة ليس معناها - فقط - التصويت فى الانتخابات وانما معناها - قبل ذلك - عضوية الاحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات، والاتحادات. والانخراط فى الأنشطة المختلفة لتلك المؤسسات، والترشيح لعضوية اللجان أو التنظيمات القيادية فيها، والاقبال على العمل التطوعى. والحقيقة البسيطة هنا، هى أن الافراد يقبلون على المشاركة بتلك المعانى، عندما يشعرون فقط بجديتها وجدواها، وينسحبون عندما يشعرون انهم يشاركون فى مظاهر شكلية او فارغة وغير مجدية. ولعل هذا يفسر - مثلا - ارتفاع درجة المشاركة ، وحدة المنافسة، فى انتخابات بعض النوادى الرياضية، أو النقابات . التى وقر فى نفوس اعضائها ان مشاركتهم سوف تكون حاسمة فى دفع العمل فى تلك المؤسسات تجاه الطريق الذى يريدونه ويفضلونه.

ولذلك، فعندما تشارك قطاعات واسعة من الجمهور المصرى فى الحياة العامة، وفى النشاط السياسى، فلاشك ان ذلك

سوف يسهم من ناحية فى ابراز كافة التيارات السياسية، فى أوضاعها النسبية الفعلية سواء كانت اسلامية ام يسارية أم ليبرالية أم غيرها.. ولكنه أيضا سوف يؤدى الى التقليص الشديد للبؤر التى يمكن ان تنمو فيها اعمال العنف، ومحاصرتها شعبيا، مثل محاصرتها امنيا أو عسكريا.

والديمقراطية معناها - ثانيا - مزيد من الكفاءة فى اداء النظام السياسى. وهذه الكفاءة فى النظام السياسى الديمقراطى ترتبط بقدرته على مواجهة أخطائه وتصحيح ادائه أولا بأول، وفى قدرته على احداث التغيير بشكل منظم ومستقر. فاذا لم تؤد حريات التعبير، والأنشطة المختلفة للمشاركة، الى مراجعة السياسات والقيادات أولا بأول، والى تحسين اداء النظام.. فانها تصير اشبه بتمثيلية مايلبث أن يملها الناس. بل ان ضررها سوف يكون اكثر من عدم وجودها اصلا، لانها سوف تساعد على اظهار العيوب والمثالب فى المجتمع والنظام السياسى.. دون ان تؤدى لمعالجتها أو القضاء عليها. وفى هذه الحالة، تبدو الديمقراطية وحريات التعبير، وكأنها مجرد وسيلة لتوليد السخط لدى الجماهير، وتضخيم شعورها بالعيوب والانحرافات لتصير فى النهاية فريسة سهلة لأولئك الذين يقولون لهم: «لا فائدة!» ان الحل هو فى استئصال النظام من أساسه! وفى هذا الاطار ليس من الغريب ان يظهر من يؤيدونهم أو على الأقل - من لا يكترثون بمقاومتهم، أو بمن سوف يقول فلنجرب ونرى؟!

والديمقراطية - ثالثا - واستمرارا لما سبق، سوف تكون نتيجتها - على الصعيد الاقتصادى - مزيدا من الازدهار والنمو، والقضاء - بالتالى - على احد اهم مصادر تربية أو «تفريخ» العناصر الارهابية، ويحدث ذلك من خلال مايترتب على الأداء الديمقراطى «الحقيقى» من تحقيق للاستقرار السياسى، وكفالة حد ادنى من «الأمان»، يجذب الاستثمارات ويشجعها، حتى ولو حدثت احداث عنف فردية هنا أو هناك. فالعنف الارهابى تشهده مجتمعات عديدة مزدهرة اقتصاديا، الا انه لم يؤثر على المناخ العام، وبالتالى فهو الاستثناء فى مناخ القاعدة فيه هى الأمان والاستقرار. ولاشك أن بلادنا لم تصل الى تلك الحالة «الطاردة» للاستثمار، ولكن لاشك أيضا ان مخاطر حدوث ذلك لا يمكن الآن تجاهلها، واذا حدثت، فسوف تكون اقسى ضربة لجهد وطنى مخلص وهائل بذل طوال السنوات الماضية على صعيد الاصلاح الاقتصادى غير ان الديمقراطية تعنى أيضا - مزيدا من دفع الافراد والمؤسسات للخلق والابتكار، وابتداع فرص عمل وأنشطة اقتصادية جديدة، بعد فترة طويلة من الركود والخمول انتظارا لما سوف تمن به الدولة أو «الحكومة». ومثل هذا التطور يعنى - أيضا - فرصا اكبر للازدهار، وبالتالى لمحاصرة وتحجيم أعمال العنف والارهاب.

واخيرا، فان الديمقراطية تعنى «إرساء» لقيم التعددية والتعايش بين الأفكار والاتجاهات والمذاهب والأديان المختلفة، والقدرة على الحوار بدون أوهام امتلاك الحقيقة المطلقة لأى طرف، والسعى الى ابراز أوجه الاتفاق وتضييق أوجه الاختلاف. غير ان هذه القيم لا تتولد تلقائيا، ولكنها تستلزم جهدا منظما وواعيا ومكثفا، ليس فقط من جانب اجهزة الدولة، وانما أيضا من كافة مؤسسات المجتمع المدنى، ومن المثقفين وقيادات الرأى العام. ولاشك أن كثيرا مما يتلقاه المواطن المصرى الآن، من خلال أدوات ومؤسسات التعليم، والاعلام، والثقافة.. لا يساعد على إرساء تلك القيم، أو هو - على الأقل - يتجاهلها ولا يؤكد عليها. وذلك مناخ يساعد على ازدهار المنطق الارهابى، أو على - الأقل - عدم التصدى له.

بتلك المعانى كلها، تكون الديمقراطية بالفعل هى السلاح الحاسم فى مواجهة الارهاب. فاذا كانت مشكلته لاتزال متفاقمة، فذلك لاننا لانزال نحتاج الى الديمقراطية «الفعالة» وليس مجرد «المظاهر» الديمقراطية، ولن تتأتى الفاعلية الا من خلال تحقيق التغيير الذى أصبح الشعب - من خلال الديمقراطية - يطالب به - تغيير فى القيادات والكوادر، وتغيير فى السياسات، وتغيير فى الأساليب

الغاية والوسيلة

لاشيء يبرر الإرهاب

■ د. وحيد حمزه هاشم ★ ■

يستعمل مفهوم العنف السياسي أيضا كمرادف للارهاب فى بعض الحالات والسلوكيات التي تتسم بطابعها الداخلي، كما أن المصطلحات التالية تدخل في رأي البعض فى اطار الارهاب العام كمفاهيم: دائرة الانتقام، والثأر، والعين بالعين، والرد بالمثل، والرد المكثف وبعمق، والنضال المسلح، والارهاب المنظم، وارهاب الدولة، والاغتيالات بجميع أنواعها وأشكالها والتصفية الجسدية والتصفية العقلية والتفجيرات بمختلف طرقها وأساليبها بل حتى والاختطاف بجميع أشكاله.

ويرتبط دوما بالإرهاب أيا كان شكله وجود العامل النفسي السلبي بين طرفين متعاديين ليس بينهما توازن أو تكافؤ فى القوى.. ويهدف الارهاب إلى ايقاع عقوبة ما، أو ايقاع الخوف فى النفس، أو إيقاع الأذى فى الممتلكات والأرواح، أو اشاعة الرعب والذعر والفوضى لدى الطرف الاخر.. فالعدو إذا صعبت عملية محاربته علانية ووجها لوجه فإن البحث عن وسيلة لطعنه من الخلف يصبح الشغل الشاغل للطرف الضعيف. بل إنه ومع استحالة تحديد الهدف وتعقد الرؤيا فإن الطرف القوى عادة ما يلجأ إلى استخدام القوة المحدودة والاغتيالات المقصورة والقصف العشوائي والتصفية المتعمدة المباشرة لعناصر ومؤيدى الطرف الضعيف أينما ووقتما كان ذلك ممكنا.

ولاشك أن الارهاب أو أساليب الارهاب ومبررات الارهاب وحجمه وتلون مسمياته أصبحت من السلوكيات الاجتماعية المكروهة البغيضة إلى النفس والمنبوذة من قبل العالم. فالعمليات الارهابية مهما تكن أهدافها لم تعد تستثير الاعجاب ولا تدر العطف ولا تكتسب التأييد وانما الارهاب يعقد من تفهم العالم لقضية الارهابى ناهيك عن تشويه سمعته وسمعة قضيته وبالطبع سمعة ناسه وبلاده. فالعنف بجميع أنواعه وأشكاله وصوره بات مرفوضا من قبل الانسان العصرى.

يحتاج الأمر أولا للتقليل من حجم الارهاب والقضاء عليه إلى تحقيق العدالة للجميع ومنع العنصرية ومن ثم القيام بعملية غسيل مخ ثقافى وحضارى للمجتمعات ذات التوجهات والمكامن الارهابية كما حصل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى كل من اليابان وألمانيا عندما تمت عملية التحويل الثقافية والحضرية الكبيرة لشعوب بأكملها من أجل نزع مسببات نزعات العنف واللجوء إليه كغاية فى حد ذاته بل وكوسيلة لتحقيق غاية. ولا ريب أن مكافحة الارهاب بقوة والقضاء عليه بفاعلية يعتبر مسئولية جماعية للعالم بأسره، ويتطلب الأمر وضع استراتيجية مكافحة ارهاب دولية للقضاء عليه بداية بدوافعه الثقافية والحضارية ونهاية بمسبباته السياسية والاقتصادية.. وهذا بالطبع هو التحدى الحقيقى والامتحان الواقعى للشرعية الدولية الجديدة وللنظام الدولى الجديد المنتظر استكمال ولادته.

★ استاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

خواطر مؤرخ

حماية العقل المصرى من الارهاب !



د . عبد العظيم رمضان

لعلى أحد القلائل فى هذا البلد الذين يؤمنون بأن ظاهرة الإرهاب التى أخذتنا على حين غرة فى الأسابيع الأخيرة ، ليست ظاهرة اجتماعية اقتصادية كما يصورها الكثيرون ، وإنما هى - فقط - ظاهرة سياسية أمنية بالدرجة الأولى . ومعنى هذا الكلام هو أن ظاهرة الإرهاب لم تنبع من الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من أوضاع اجتماعية تتمثل - فى جزء منها - فى البطالة التى يعانى منها الخريجون ، وإنما أفرزتها قوى سياسية تتلفع بعباءة الدين الإسلامى ، وتسعى لإسقاط النظام السياسى الحالى . وتستفيد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

وربما كان أهم حججى فى هذا الرأى هى أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تأخذ بخناق جميع الدول بدون استثناء : أي الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، ولكنها لم تفرز حركات إرهابية كتلك التى تفشت فى مصر فى الفترة الأخيرة . وعلى سبيل المثال فإن روسيا ، وهى دولة صناعية متقدمة جدا ، تنتج الصواريخ والقنابل الذرية والأسلحة المعقدة ، تعانى من أوضاع اقتصادية واجتماعية أسوأ منا ، ومع ذلك فلا توجد فيها حركات إرهابية ! وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ، وكلتاهما تعانيان من متاعب اقتصادية واجتماعية وبطالة وصراعات سياسية واجتماعية ، ولكنهما تخلوان من الحركات الإرهابية التى تتلفع بعباءة الدين .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٣

وربما كانت الحجة الأخرى التي أستند اليها في هذا الرأي هي أنه لو كانت الأزمة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية هي سبب الظاهرة الإرهابية ، لكانت هذه الحركات قد طرحت رؤيتها وحلولها الناجعة لتغيير هذه الأوضاع ، وعلاج الأزمة الاقتصادية وتشغيل العاطلين من الخريجين - أي لكانت قد طرحت البديل الذي يشد إليها تأييد الجماهير .

ولكن الملاحظ أن هذه الحركات تكتفي بعملياتها الإرهابية ، التي تزيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءا ، دون أن تقدم البديل !

وعلى سبيل المثال فإن العمليات التي قامت بها لضرب السياحة وحرمان الشعب المصري من دخلها ، لم تستند فيها إلى هدف آخر بديل تريد تنفيذه عند وصولها إلى الحكم ، بحيث تعوض الشعب المصري به عن هذا المصدر السياحي ؛ كما أن موقفها العدائي المبدئي من السياحة - للأسباب الدينية التي قدمتها ونشرتها جريدة الشعب قبل بدء العمليات ضد السياح - يوضح في جلاء أن نجاح قوى الإرهاب في الوصول إلى الحكم لانتيجة له سوى اختفاء هذا المصدر من مصادر الدخل إلى الأبد ، أو على الأقل طول مدة وجود هذه القوى في الحكم ؛ بكل ما يؤدي اليه ذلك من زيادة سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية !

وحتى أزيد الأمر ايضاحا فإن تاريخ الحركات الانقلابية أو الثورية قد أثبت أنها تملك برامج بديلة لتغيير الأوضاع التي انقلبت أو ثارت عليها ، لتقوم بتنفيذها عند وصولها إلى الحكم . ولو كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر هي سبب الظاهرة الإرهابية لكان لدى قوى الإرهاب ما تعلنه من هذه البرامج البديلة ! ولكنها لم تفعل ، وإنما تكتفي بالقيام بعملياتها الإرهابية التي تبدو بلا هدف سوى الإرهاب والتخريب .

هي - اذن - ظاهرة سياسية أمنية . لم تقم غضبا لأوضاع اقتصادية واجتماعية تسعى لأن تستبدل بها خيرا منها ، وإنما لمجرد إسقاط الحكم والقفز بعد ذلك في المجهول ؛ وقصارى ما يمكن أن تقوم به من تغيير هو ما يقوم به نظام الحكم الحالي في السودان أو في ايران . فلم يدع أحد أن نظام البشيروالترابي قد جلب الرخاء للسودان ، أو أن نظام الحكم الخميني في إيران قد جلب السلام والرخاء بعد حرب دامت ثماني سنوات أكلت الحرث والنسل ، وبعد انفاق عسكري جبار يأكل معظم الدخل تحسبا لحرب أخرى مع النظام العراقي .

على أن التسليم بهذا الرأي ، وهو أن ظاهرة الإرهاب مجرد ظاهرة سياسية أمنية ، لا يعني إغفال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، إذ يجب ألا نغفل عن حقيقة أن الإرهاب يحاول استثمار هذه الأوضاع لتبرير عملياته ، ويحاول أن يجمع حوله الساخطين الذين لا يعرفون إلى أين هم مقودون أو منقادون ؟

ولا ننوي في هذا المقال أن نتحدث عن إصلاح الأوضاع الاقتصادية ، فقد تناولنا ذلك في مقالنا في « أكتوبر » عن « مسئولية بيع القطاع العام » ، وإنما نتناول هنا حماية العقل المصري وتحصينه ضد الاختراق الإرهابي .

وهناك في هذا الميدان ثلاثة وزراء تقع على عاتقهم مسئولية هذه الحماية والتحصين ، وهم : وزير الثقافة ، ووزير التعليم ، ووزير الإعلام . وسيكون حديثي في هذا المقال عن دور الثقافة في حماية العقل المصري .

فربما كان من الأمور الجديرة بالملاحظة في هذا الصدد ، أن وزارة الثقافة كانت هي أولى الوزارات التي انصب عليها الهجوم منذ البداية ، ووجهت الى وزيرها فاروق حسني القذائف ، وتعرض لهجوم شنيع من نفس الدوائر التي تساند الإرهاب . وهو هجوم ما زال مستمرا للآن !

لقد أدركت هذه الدوائر والصحف الخطر الذي يمثله وجود وزير للثقافة مستنير . يعي أهمية دور الثقافة في حماية العقل المصري وضد الفكر الإرهابي ، فبذلت من

الجمهور في اسقاطه ما لم تبذل في محاولة إسقاط أي وزير آخر ، وقد كان الهجوم ذكيا فقد كان يتم على الدوام تحت شعارات تزعم الحفاظ على التراث والآثار والثقافة ! مع أن عمل الوزير الأساسى هو خدمة التراث والآثار والثقافة .

ومن حسن الحظ أن التضليل كان واضحا أمام القيادة السياسية التى فى يدها الأمر ، فأعطت من التأييد والمساندة للوزير ما مكنه من الإنجاز بأكثر مما أنجز وزير آخر منذ وقت طويل ، وساعده على دعم وتشييد قلاع ثقافية تمثل الآن الخط الدفاعى الرئيسى الذى يقى مصر من السقوط فى قبضة الإرهاب .

وربما كان أهم هذه القلاع الثقافية هى هيئة الكتاب ، التى شهدت تحت قيادة رئيسها المتميز الدكتور سمير سرحان تطورا ثقافيا خطيرا نقلها من مجرد هيئة لنشر الكتب الى هيئة لنشر الثقافة بمفهومها العريض ، ونقل معرض الكتاب الدولى الذى تقيمه سنويا من مجرد سوق لبيع الكتب الى مهرجان ثقافى ضخم يعج بالنشاط والحركة ، ويحفل بالندوات الثقافية والعلمية واللقاءات مع كبار الأدباء والمفكرين والفنانين .

وهذا المعرض لا يكتفى رأس البلاد الرئيس محمد حسنى مبارك بافتتاحه ، وانما يتخذه مناسبة يلتقى فيها مع المثقفين من كافة الاتجاهات الفكرية ، يناقشونه ويناقشهم ، ويحاورونه ويحاورهم فى كل ما يتصل بشئون البلاد الثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويخالف فيه تقاليد رؤساء الدول فى السرية والكتمان فى كثير من الأمور ، ويستأمن المثقفين على أسرار اتصالات وعلاقات وسياسات على نحو لا يحدث فى أعرق البلاد ديموقراطية ، وبذلك تنبنى الثقة ويتم التفاعل بين المثقفين والرئيس .

وتتمثل أهمية معرض الكتاب الدولى السنوى فى حقيقة كبيرة هى أنه يُشغل فكر الملايين من شبابنا بالثقافة الرفيعة التى تقوى مناعته ضد أفكار الإرهاب ، وتشهد فيه هذه الظاهرة المتميزة فى حياتنا الثقافية ،وهى امتلاء قاعات الندوات واللقاءات الفكرية والمناقشات العلمية والسياسية والنقدية بالحاضرين ، هذا فضلا عن العروض السينمائية والأوركسترالية والمسرحية والأمسيات الشعرية . وتتعدد أماكن النشاط الثقافى فى سرايات المعرض المختلفة : سراى الاستثمار وسراى ألمانيا والمقهى الثقافى ومخيم الإبداع .

وقد كان لى حظ الاشتراك فى لقاءين هذا العام : أحدهما عن أول كتاب صدر لى من هيئة الكتاب منذ ربع قرن ، والآخر عن جذور التطرف ، وقد لاحظت ظاهرتين : الأولى امتلاء قاعة الندوات على اتساعها إلى آخرها ، الى حد وقوف الكثيرين ! والثانية نوعية الحضور من الشباب المستنير المتعطش للمعرفة والتوصل الى الحقائق .

وحتى أضرب مثالا لذلك فقد دهشت حين وصلتنى رسائل كثيرة من القاعة تتهمنى بالتحيز للاخوان المسلمين ، لمجرد أنى ذكرت حقيقتين : الأولى هى أن جماعة الاخوان المسلمين لم تنشأ كجماعة متطرفة تستخدم المتفجرات والرصاص والقنابل فى نضالها ، وإنما تستخدم الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة . والثانية أن هذه الجماعة تمثل حاليا فى السياسة المصرية جماعة الاعتدال الدينى البعيد عن التطرف والإرهاب ، ومن الضرورى معاملتها على هذا الأساس .

والطريف أنه حين وقع بعد ذلك الانفجار فى مركز التجارة العالمى فى نيويورك ، تلقيت مكالمات تليفونية من بعض الصحف الامريكية تسألنى عما إذا كنت أرى وجود صلة بين الشيخ عمر عبد الرحمن ومدبرى الانفجار ، وقد أنكرت وجود مثل هذه الصلة ، وقلت إن الشيخ عمر عبد الرحمن مفكر ومهيج دينى ولكنه ليس قائدا للجناح العسكرى الإرهابى . وقد تصورت وقتها أنه لو استمع بعض الذين اتهمونى بالتعاطف مع الاخوان المسلمين إلى هذه الأحاديث الصحفية ، فربما اتهمونى أيضا بالتعاطف مع الشيخ عمر عبد الرحمن !

والحقيقة أن من الضرورى عند التعامل مع حركة إرهابية واسعة المدى كتلك التى تشهدها بلادنا فى هذه الأيام ، ادراك السلطات الأمنية الكامل لفكر فرق التيار الإسلامى المختلفة ، وفرز ما هو فكر دينى بحت ، وما هو فكر إرهابى يتلفع بعباءة الدين ، والتفرقة بين ما هو نشاط إسلامى سلمى ، وما هو نشاط إسلامى سياسى جهادى يعتمد العنف وسيلته فى الوصول إلى هدفه ! والا تحولت المواجهة إلى مواجهة فى الظلام ! وفى الظلام - كما هو معروف - فإن جميع القطط تبدو سوداء !

التيار الاسلامى - إذن - جزء لا يتجزأ من التيارات الفكرية فى مصر ، والدولة تعترف به ، وتتيح له كل الفرص للتعبير عن رأيه فى الصحف وفى الإذاعة والتليفزيون ، وفى مجلس الشورى وفى مجلس الشعب ، بشرط أن يعبر عن رأيه كفكر دينى محض وليس كفكر سياسى ، وأن يكون هذا التعبير لخدمة الغرض الذى ظهر على يد الاخوان المسلمين فى عام ١٩٢٨ وليس فى الغرض السياسى الذى تحولت إليه وتحولت إليه جماعات التكفير .

وهذا الغرض هو الذى عبرت عنه جريدة الاخوان المسلمين فى عددها الأول الذى صدر عام ١٩٣٣ بقولها

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٣

إنها سوف تعمل على نشر فضائل النبوة المحمدية ومقاصدها ، والآداب المنقولة عنها ، والأحاديث الدالة على الأخلاق الفاضلة من الصدق والعفاف وحسن المعاشرة والإحسان إلى الجار القريب ، وذكر العبادات من صلاة وزكاة وحج ، وتبين للناس كيف كان آباؤنا يعملون ، وكيف سادوا العالم بأخلاقهم واجتهادهم فى العلم والعمل .

أو حين كتبت تصف مبادئ الاخوان المسلمين بأنها « ترمى إلى شىء واحد ، هو تكوين الخلق الإسلامى الصحيح فى الأمة تكوينا صالحا ، وتعتمد فى ذلك على وسيلة واحدة هى : الحب والإخاء والتعارف التى تنتج حسن الأسوة وإصلاح النفس » .

هذا ما تسمح به الدولة للتيار الإسلامى فى مصر ، وهذا هو الغرض الذى تريد أن يتوجه إليه ، والذى لو كان هذا التيار قد أفلح فيه ، وحصر عمله فيه ، لتحول الإسلام الشكلى الحالى للشعب المصرى إلى إسلام حقيقى قوامه الدين والعمل والعلم .

ولكن من سوء الحظ أن اهتمام التيار الإسلامى تحول من الجوهر إلى الشكل ، أى إلى شكل الدولة الإسلامية بدلا من جوهر الدولة الإسلامية ! ونسى هذا التيار أن الدولة الإسلامية لم تقم فى التاريخ الا بعد أن تحول مجتمع الجاهلية الكافر إلى مجتمع إسلامى مؤمن بالفعل على يد الرسول صلوات الله وسلامه عليه وأصحابه وتابعيه . ولولا ذلك لما قامت الدولة الإسلامية ! ومن هنا فإن الطريقة الوحيدة لقيام حكومة إسلامية فى عصرنا الحاضر هى البدء بتحويل الشعب المسلم اسما إلى شعب مسلم حقيقة ، وهذه العملية - عملية التحويل - لا تتم بالمدافع والمتفجرات وإنما تتم بالدعوة - فإذا تم ذلك استدعى المضمون الشكل ، أو اكتمل المضمون بالشكل .

والمهم هو أن مقاومة الفكر المتطرف تتم بالفكر المستنير ، ومقاومة العمل المتطرف تتم بالأمن ! وإذا كانت المقاومة الأمنية تتم عن طريق وزارة الداخلية ، فإن المقاومة الفكرية تتم عن طريق وزارة الثقافة .

ومن هنا أهمية الدور الذى تلعبه وزارة الثقافة ، وتلعبه - بصفة خاصة - هيئة الكتاب ومعارضها ومهرجاناتها وندواتها ، فى حماية العقل المصرى من الفكر المنحرف .

ومن سوء الحظ أن الحكومة لم تستوعب بعد أهمية هذا الدور ، بحيث تعطيه الإمكانات المادية اللازمة ، مع أن النظام العراقى لصدام حسين - على سبيل المثال - كان يستوعبه تماما ، ولذلك خصص له ميزانية جبارة أتاحت لدور النشر الحكومية فى العراق إصدار ألوف الكتب والمجلات والنشرات ، فى طباعات راقية وأثمان رخيصة ، ومكن هذه الدور من تصدير مطبوعاتها ونشر فكر البعث فى كافة جهات العالم .

صحيح أن تطويرا هاما فى صناعة الكتاب حدث مؤخرا فى هيئة الكتاب ، بادخال أجهزة « الآبل ماكنتوش » ، ولكن مطابع الهيئة تحفل حاليا بآلات طبع (لينوتيب) لم يعد لها وجود فى أية بقعة فى العالم ! آلات تطبع بالرصاص ، وتحتل مساحات هائلة ، وتستهلك نفقات باهظة فى إصلاح الأعطال المتكررة ، وتمثل فاقدا كبيرا . واستبدال آلات حديثة بهذه الآلات المتهالكة ، وتطوير وتدريب العمالة ، يساعد هيئة الكتاب على اداء مهمتها فى حماية العقل المصرى بأكثر مما تتصور الحكومة ، خصوصا مع رئيس نشط ومثقف مثل الدكتور سمير سرحان .

ويكفى أن نقول إن تخلف آلات طباعة الهيئة فى الماضى ، وضآلة ميزانيتها إلى حد مخجل ، هو الذى فتح الباب واسعا لبيروت لاحتلال مركز مصر فى مجال الطباعة ونشر الكتب ، ونحى مصر عن مركز الصدارة !

وعلى الرغم من ذلك ، فبإمكانات بدائية تقريبا أمكن للهيئة أن تحتفظ لمصر بموطىء قدم فى حقل صناعة الكتاب ، وأن تقدم للقارئ المصرى عن طريق السلاسل الشهرية كتبا زهيدة الثمن بالنسبة لدور النشر الأخرى تتراوح بين جنيه واحد وستة جنيهات .

وعلى سبيل المثال ، فيما يتصل بالسلسلة العلمية التى أشرف شخصيا على تحريرها فى تاريخ مصر ، وهى سلسلة « تاريخ المصريين » ، فقد صدر منها حتى لحظة كتابة هذا المقال ٦١ كتابا فى تاريخ مصر لكبار المؤرخين ، وذلك فى خمس سنوات تقريبا !

وحتى أبين الفرق بين أسعار كتب هذه السلسلة وهذه الأسعار فى دور النشر الأخرى ، فإن كتابا مثل « فتح العرب لمصر » للمؤرخ بتلر الذى ترجمه محمد فريد أبو حديد ، قد تحدد ثمنه فى السلسلة بستة جنيهات فقط للجزءين ، وذلك بعد تصويب كافة أخطائه - بينما يصل

ثمنه فى الطبعة التى أصدرها ناشر آخر هو مدبولى الى ٣٥ جنيها ! أى بما يزيد على ثمن كتاب السلسلة بـ ٢٨ جنيها ! وهذا الفرق ربح صاف للناشر الآخر لاتقابله ميزة يحصل عليها القارئ ، رغم أن الطبعة التى أصدرها تخلو من فهرس للأعلام والأماكن والموضوعات ، وهو فهرس على جانب عظيم من الأهمية تبلغ صفحاته أكثر من ثلاثين صفحة كاملة !.

والى جانب هذا الأنموذج الذى يوضح ما يمكن أن تقدمه هيئة الكتاب لتحصين العقل المصرى بالثقافة الرفيعة لو توافرت لها الامكانات المادية ، سلسلة اصدارات الهيئة الأخيرة . لمواجهة الإرهاب بالتنوير والفكر المستنير ، التى قدمت فيها حتى الآن خمسة عشر كتابا لرواد التنوير فى مصر ، بثمن للكتاب لا يتجاوز ٢٥ قرشا ! ومنها : مستقبل الثقافة فى مصر لطه حسين ، والإسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق ، والإسلام بين العلم والمدنية للشيخ محمد عبده ، وفلسفة ابن رشد لفرح أنطون ، وتحرير المرأة لقاسم أمين .

فإذا أضفنا إلى هذه الانجازات ، المهرجانات الثقافية والفكرية التى تقيمها الهيئة فى المناسبات المختلفة ، أدركنا أهمية الدور الذى تلعبه فى حماية العقل المصرى من الانحراف الارهابى ، وما بخلنا بالمال لزيادة إمكاناتها لنشر التنوير على أوسع نطاق ، وتبديد الظلام الذى يتسلل من خلاله الإرهاب .

وإلى العدد القادم

ما هى أسباب التطرف والارهاب فى مصر ؟

مواجهة صريحة مع المستشار سعيد العشماوى :

الاخوان المسلمون هم الأصل لجميع هذه الجماعات المتطرفة

● حكاية المذهب الحربى والاتجاه العسكرى الذى يعتمده الارهابيون

● أجرى الحوار : زكريا أبو حرام

● مواجهة الارهاب والتطرف اصبحت ضرورة ملحة غير ان السؤال القائم : كيف تكون المواجهة ؟ وهل يجدى معهم الحوار خاصة وأن هذه الجماعات لا تؤمن به بقدر ما تلجا للعنف والتصفية الجسدية لابداء رأيها وما محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها وزير الاعلام صفوت الشريف الأسبوع الماضى إلا دليل على ذلك كله ؟

لقد اختارت آخر ساعة المستشار محمد سعيد العشماوى لتجرى معه حوارا ليس لمناقشة افكار .. بقدر ما هو حوار الهدف منه توصيف ظاهرة الارهاب والتطرف والوقوف على أسبابها ومسبباتها وكيف الخلاص منها مع تقديم حلول تساهم فى القضاء عليها .

إن اختيار المستشار العشماوى لم يأت من فراغ فهو رئيس محكمة أمن الدولة العليا وأستاذ محاضر فى أصول الدين والشريعة الاسلامية والقانون المقارن .. كما أن له مؤلفات عديدة فى هذا المجال .. إننا نحاول من خلال الحوار تقديم رؤيته فى العديد من القضايا المطروحة بشكل موضوعى وغير انفعالى .

المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٣

● ما هى رؤيتك وتوصيفك لاحداث الارهاب الأخيرة ؟ ولماذا تزايدت وكان طابعها العنف والشراسة ؟

يقول المستشار محمد سعيد العشماوى : كان بعض المفكرين والمحللين السياسيين يتوقع تصعيدا من جانب الجماعات الارهابية فى عملياتهم .. وذلك بتكثيف العمليات الارهابية وبزيادة جرعات العنف فيها .. أى أن تكون الزيادة كما وكيفا .. وذلك لأن الجماعات الارهابية ومن وراءها .. من جماعات وأجهزة أخرى تهدف إلى زعزعة الاستقرار وإلى عرقلة التنمية وإلى هدم التاريخ المصرى وإلى تخريب العقل المصرى .. إى انها تهدف إلى وقف تقدم مصر وريادتها وزعامتها لفترة معينة .. تضرب فيها مصر نفسها بنفسها ويشوه فيها الاسلام وجهه بايدى ابنائه مما يحقق مطامع البعض فى الوصول إلى السلطة ويحقق مطامع البعض الآخر فى إخراج مصر من زعامة العالم العربى والعالم الاسلامى وريادتها التنويرية والنهضوية .. لذلك فإن مسلسل الارهاب تزايد فى العام الأخير من حيث الكم .. كما ان شكله تكثف كيفا بقصد الضغط على المجتمع المصرى والحكومة المصرية لتحقيق الاغراض التى سلف بيانها .

● تقول إن هناك اجهزة اخرى وراء هذه الجماعات ما هى ؟ وما هو دليلك على وجود دعم من أجهزة أخرى لهذه الجماعات ؟

— ويقول سعيد العشماوى : هذه الأجهزة الأخرى هى أجهزة مخابرات دول عربية وإسلامية واجنبية وبالنسبة للأجهزة العربية اخص السودان وبعض دول الخليج .. وبالنسبة للدول الاسلامية فهى على الأخص إيران وبالنسبة للدول الأجنبية فقد كانت بريطانيا وفرنسا حتى سنة ١٩٥٢ ثم بعد ذلك انتقل الامر إلى المخابرات المركزية الأمريكية والموساد .

● هذا الكلام يدخل تحت بند العموميات فما الدليل على ما تقول ؟

— ويقول سعيد العشماوى : بطبيعة الحال فإننا لسنا بصدد قضية جنائية حتى تتطلب ادلة من نوعية معينة ولكن فى المسائل السياسية وفيما يتصل بأجهزة المخابرات فإن المسألة ترجع إلى الرؤية السياسية والتحليلات العلمية والكتب المتداولة فى هذا الشأن .. وإلى ما يصدر عن المفكرين خاصة مع استقراء الوقائع .

وقد نشرت كتب كثيرة عن عمل اجهزة المخابرات الفرنسية والبريطانية لدعم التطرف المسمى خطا بالتطرف الدينى فى مصر اعتبارا من عام ١٩٢٨ بقصد ضرب الحركة الوطنية وسحق الوحدة التى تمت بين المسلمين والاقباط وتاخير دور مصر فى المنطقة عموما .. ونتيجة لذلك فقد استعملت جماعات الاسلام السياسى تعبير ان الاسلام وطن مع ان الاسلام دين وليس وطنا .

كما رفعت شعار القران دستورنا وهو شعار علم لان القران ممكن أن يكون دستورا للحياة لكنه ليس دستورا للحكم .. وكان المقصود بهذه الشعارات ضرب اتجاهات الحركة الوطنية والانتماء المصرى والتمسك بالدستور .

وعلى العموم تم سحق الحركة الشعبية التى كان يتزعمها الوفد فى ذلك الوقت على أن يكون سحق هذه الحركة بتعزيز المصالح البريطانية والفرنسية التى كانت تسيطر على الاقتصاد وقناة السويس ولدعم القصر الملكى الذى كان يعادى الحركة الشعبية .

القومية العربية وعبدالناصر

ويضيف الدكتور العشماوى : وفى الستينات تزعم الرئيس جمال عبدالناصر حركة القومية العربية التى هددت عروش كثير من الدول .. كما أنها اضيفت من جانب المخابرات الامريكية إلى جانب الاتحاد السوفيتى واعتبرتها حليفة لها فكانت النتيجة أن عملت المخابرات المركزية الأمريكية مع الموساد لتعزيز حركة القومية الاسلامية .. لاضعاف حركة القومية العربية .. بالادعاء أن الاسلام هو القومية وان القومية العربية اتجاه الحادى يحالف الماركسية .

وبطبيعة الحال فإن تعبير القومية الاسلامية تعبير مغالط يتضح فيه التشابه مع اليهودية لان اليهودية جنسية ودين اما المسيحية والاسلام فكلاهما دين تبشيرى مفتوح للجميع وليس قومية مقصورة على قوم بذواتهم سواء كانوا العرب أم غيرهم .. خاصة ان المسلمين يوجدون فى الدول غير العربية بل وفى دول اوربا وأمريكا .. واعتبار الاسلام قومية يضعف من مركزهم وولائهم لبلادهم .. ويضعهم موضع العداء من نظم الحكم التى يعيشون فى ظلها ومن الشعوب التى يعيشون بينها .

ويستطرد المستشار سعيد العشماوى : ونتيجة لحركة القومية الاسلامية ضربت القومية العربية خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ .. وساد الاعتقاد بان

الاسلام قومية تنفى اى قومية اخرى سواء كانت مصرية او عربية او فارسية او تركية او غيرها .. لكن الهدف بكل أسف لم يتحقق إلا فى مصر حين دعا البعض إلى الولاء للاسلام وحده باعتباره وطنا وقومية وعدم الولاء لمصر باعتبار انها قطعة من الارض .. ولا ولاء لأرض مع ان ذلك تصور خاطىء لأن المزارات المقدسة قطع من الأرض كذلك .. فضلا عن أن مصر ليست مجرد قطعة من الارض ولكنها تاريخ وحضارة وثقافة وقوة إنسانية وأمل واعد للمستقبل .

وقد لاحظنا أن من تداعيات حركة القومية الاسلامية إنكار التاريخ المصرى اعتبارا من التاريخ الفرعونى الذى يعتز به العالم أجمع .. ويعتبره ميراثا للانسانية وكذلك ضرب تاريخ مصر فى التحرر العقلى والفكرى اى حركة التنوير اعتبارا من الطهطاوى ومرورا بأحمد لطفى السيد وطه حسين والعقاد وتوفيق الحكيم وغيرهم .. إذن فحركة القومية الاسلامية وجهت اساسا إلى مصر بقصد القضاء على زعامتها السياسية والثقافية والفنية والتنويرية .

ويقول المستشار العشماوى : وقد نشرت عدة كتب فى الخارج لدى بعض منها تفيد تورط المخابرات الأمريكية والموساد فى اختراق جماعات الاسلام السياسى وزيادة جرعات الارهاب والتنظيم لها وحمايتها .. ومع انى ذكرت ذلك منذ اكثر من خمس سنوات واشرت إليه فى حكم قضائى صدر فى مارس ١٩٩٠ .. فإن الأقلام بدأت تكتب فى كافة انحاء العالم حاليا عن تورط المخابرات الامريكية والموساد فى دعم الحركات الارهابية فى العالم الاسلامى وبخاصة فى مصر وهو ما يؤكد ما سبق أن ذكرته ويعتبر فى هذا المضمار ادلة كافية .

ليس غائبا المشروع القومى

● هل تعتقد أن غياب المشروع القومى كان وراء تزايد هذه الجماعات ؟

— ويقول المستشار العشماوى : لا اعتقد ان هناك غيابا للمشروع القومى لكن ليس هناك إلحاح عليه فقد كنا نلح حتى الخمسينات على مشروع معين هو جلاء الاستعمار البريطانى .. وكان من نتيجة ذلك ان اغفلنا كثيرا من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التى قام بها المجتمع ورجالات مصر بعيدا عن ضوضاء السياسة والاعمال الحزبية .

وبعد عام ٤٨ وعلى الأخص بعد عام ٥٦ بدأ الهدف ينتقل إلى تحرير فلسطين ثم صار القومية العربية .. وركزنا على هذا الهدف كثيرا حتى اغفلنا عملية التنمية الانسانية والتربوبية والثقافية .

وبعد معاهدة السلام فى ٧٩ تحول الهدف القومى إلى التنمية الانسانية والاجتماعية والاقتصادية .. لكى نعوض ما فاتنا خلال الكفاحات السياسية الطويلة التى عوقت التنمية فى مصر وحولتها إلى بلد متخلف فكريا واقتصاديا وبشريا .

إن عملية التنمية عملية تسير فى بطء وضمن خطط متكاملة وربما يكون من المستحسن ان نبعد عن الشعارات البراقة التى تثير الناس اكثر مما تشجع العقل .

ويقول المستشار العشماوى : وفى رايى ان المشروع القومى المصرى هو عملية التنمية الشاملة والوصول إلى الرخاء ووضع مصر اقتصاديا فى مستوى يتناسب مع وضعها الحضارى والثقافى والانسانى العالمى .

وربما يكون من الأفضل أن تبين الحكومة هذا المشروع وتلح عليه وتلقى عليه الأضواء وتجمع الناس حوله لان الشعب المصرى اعتاد وجود مشروع حار يذيب فى حرارته كل الجهود .

ومع أن التنمية بطبيعتها تقتضى العمل فى هدوء إلا انه نظرا لطبيعة الشعب المصرى وما حدث فى تاريخه الحديث فإنه يحسن رفع شعار التنمية والرخاء كشعار قومى يلتف حوله المجتمع ويكون واضحا وظاهرا ومحددا كما يعرف الشعب بالدور الذى يجب ان يقوم به ومتى سوف يصل إلى الرخاء وكيف يحدث ذلك .

وراء التطرف والارهاب

● من وجهة نظرك ما هى اسباب التطرف والارهاب فى مصر ؟ وهل ترجع إلى الظروف الاقتصادية والبطالة كما يقول البعض ؟

— ويقول المستشار سعيد العشماوى : لا يستطيع احد ان ينكر ان ظاهرة التطرف والارهاب تتكون من عوامل متعددة وقصرها على عامل واحد تبسيط مخل .. فهناك من يقول إن سببها الأزمة الاقتصادية .. لكن اعتقد ان الأزمة الاقتصادية سبب مؤثر فى التطرف والارهاب لكنه ليس سببا وحيدا فاعلا بمفرده .. يؤيد ذلك ان التطرف والارهاب وجد فى مصر قبل اى ازمة اقتصادية .. كما انه لا يقتصر على مصر فقط ولكنه يوجد فى بعض البلاد الثرية التى لا توجد بها ازمة اقتصادية .. وكذلك فإن التطرف بالذات يوجد فى بعض البلاد الأوروبية والأمريكية مع ما فيها من

المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨-٢ ابريل ١٩٩٣

رخاء شديد .. وهو تطرف من المحتمل ان يتحول إلى إرهاب في اى لحظة كما حدث في الولايات المتحدة .

● إذن من وجهة نظرك ما هي اسباب التطرف والارهاب في مصر ؟

— ويقول سعيد العشماوى : في اعتقادى ان الارهاب ازمة ثقافية تعتمد اساسا على تفسير مغلوط للقرآن الكريم والاحاديث النبوية الشريفة .. ادى إلى إيجاد تركيب عسكرى في جانب من الفهم الاسلامى وهذا التفسير العسكرى ظهر وتغلب بسبب عوامل كثيرة منها مساعدة الاجهزة الاجنبية وضعف بعض الحكومات واستغلال المشاكل السياسية والاقتصادية الطارئة .

والمذهب الحربى في الاسلام او الصيغة العسكرية فيه تعمل في مصر على عرقلة النمو الاقتصادى حين تقنع الناس بأن تنظيم الأسرة حرام فيتزايد عدد السكان بصورة تأكل اى زيادة في الناتج القومى .. كما انه يضرب صيغة العمل ومفهوم العمل إذ يقنع الناس بأن الايمان بالله او تطبيق الشريعة يمكن ان يحل بركة الله من السماء والأرض فيثرى الناس دون اى عمل . بل وقد قال بعض الوعاظ في اجهزة الاعلام ان الله قد سخر لنا الأجانب ليعملوا حتى نتفرغ للعبادة .. مع ان العبادة الحقة لا تكون إلا مع بعد العمل كما ان بركة السماء لا تجىء إلا العمل ولا تغنى عنه .

يضاف إلى ذلك أن المذهب الحربى والاتجاه العسكرى في الاسلام اشاع من خلال شركات توظيف الأموال وتقليد الشعوب الخليجية إنماطا استهلاكية شديدة .. فاصبحت هناك شراهة على الاستهلاك لا يقابلها إنتاج متوازن مما سبب إحباطا للناس نتيجة عدم تحقيق ما يرغبون في الوصول إليه من حياة استهلاكية تاخذ ولا تعطى وتستهلك ولا تنتج .

وإذا اضفنا إلى ذلك ضرب السياحة وتهديد الاستثمار كانت الصورة واضحة جلية في ان المذهب الحربى في الاسلام والاتجاه العسكرى فيه .. يعمل بكل طاقته وجهده الدعائية والعملية والوعظية إلى تقويض الاقتصاد المصرى ومنع التنمية الحقيقية مما يؤدى إلى تفاقم الازمة الاقتصادية .

والمسالة في تقديرى ليست هي الأزمة الاقتصادية وحدها فضلا عما ذكرناه من تعويق للتنمية الاقتصادية بكل الطرق .. وهو امر لا يقضى عليه إلا فهم أساس الداء وتقديم صحيح الدواء .

استغلال ايات فى القرآن

● وما هو أساس الداء ؟ وما هو صحيح الدواء ؟

— يقول سعيد العشماوى : اساس الداء في تقديرى امر يتحاشاه كل العلماء والفقهاء والوعاظ .. ويؤكد عليه المتطرفون والارهابيون ويجذبون إليه كل يوم عددا جديدا من الناس . فالمذهب الحربى والاتجاه العسكرى يؤكد على آيات في القرآن الكريم ويتخذون منها شعارا .. كما انهم يلقنونها للشباب البرىء .. فيتحول إلى شباب قاتل عنيف فهم يرتكزون على الآيات الآتية :

« واقتلوهم حيث ثقفتموهم » سورة البقرة آية ١٩١ . كما تتخذ جماعة الجهاد والجماعة الاسلامية شعارا لها الآية الكريمة « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله » سورة البقرة آية ١٩٣ .

وهم بذلك يبررون قتال اى فرد من غير جماعتهم لانهم يعتبرون أن جماعتهم هي جماعة المسلمين وليس جماعة من المسلمين .. وهو نفس الاتجاه الذى اخذت به جماعة الاخوان المسلمين في مؤتمرها الخامس عام ١٩٣٧ .. فإذن كانت وجهة نظر المتطرفين والارهابيين هي قتال اى شخص لا يكون من جماعتهم حتى ولو كان مسلما إذ يعد في تقديرهم هذا المسلم كافرا او مرتدا .. والنتيجة انهم يركنون في تصرفاتهم إلى آيات من القرآن الكريم يعتقدون انهم بها يجاهدون في سبيل الله ويعلون شأن الاسلام فإن انتصر احدهم فهو مجاهد بطل .. وإن قتل فهو مسلم شهيد !

ويقول المستشار العشماوى : وإذا اضفنا إلى هذه الآيات آيات اخرى خاصة بالقتال مثل : « سالقى في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان » سورة الانفال [illegible] (١٢) ثم آية اخرى « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق » سورة محمد آية (٤) وآية « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد » سورة التوبة آية (٥) .. إذا اضفنا هذه الآيات إلى الآيات السابقة تكونت منظومة قرآنية هي حسب تفسير التطرف والارهاب تدعو إلى القتال المستمر حتى للمسلمين من غير جماعة المتطرفين والارهابين كما

تدعو إلى ضرب أعناق غيرهم وضرب رقابهم والترصد لهم فى كل مكان وهذا ما يحدث مع رجال الشرطة الأبرياء الذين يعتبرهم المتطرفون والارهابيون كفارا .

ومن جانب آخر فإن بعض العلماء والفقهاء والكتاب .. بل وكثير منهم عندما يتكلم عن تحريم القتل يركن إلى الآية : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ » سورة النساء آية (٩٢) والآية : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها » سورة النساء آية (٩٣) .

ومقتضى الاستشهاد بهاتين الآيتين ان القتل المحظور فى القرآن .. هو قتل المؤمن لا غير المؤمن .. وإذا كان المتطرفون والارهابيون يرون أن من عداهم غير مؤمن حتى ولو كانوا مسلمين .. فإن نتيجة ذلك أن يكون من حقهم إسقاط صبغة الايمان عن أى شخص .. وبالتالى تحليل قتله !

وكما ذكرت فإن أغلب العلماء والفقهاء والوعاظ والكتاب يعرضون عن مواجهة هذه المسألة بوضوح وحسم .. مع أنها هى الأساس فى التطرف والارهاب نتيجة تفسير خاطىء لهذه الآيات .. فذلك أن المتطرفين والارهابيين يفسرون هذه الآيات على عموم ألفاظها ويرون أنها مازالت قائمة فعالة .

المذهب الحربى والعسكرى

● وما هو التفسير الصحيح إذن ؟

— ويقول سعيد العشماوى : إن منهج التفسير الذى يقوم على اعتبار أسباب التنزيل .. وعلى تقدير المصدر التاريخى للآيات يقطع بأن آيات القتال السابقة خاصة بالنبى (صلى الله عليه وسلم) وجماعته لقتال الكفار ومشركى مكة فى وقتهم .. وأنها نفذت وصارت آيات للتعبد .

والذى يؤكد أن حكم بعض الآيات كان رهنا بظروف معينة أن المجتمعات الحالية ألغت الرق والتسرى بالجوارى .. مع أن القرآن الكريم يتضمن آيات كثيرة عن الرق وعقوبات الرقيق .. بل إن عتق الرقيق يدخل كفارة فى بعض العبادات .. كما أن التسرى بالجوارى ورد فى (٢٥) موضع فى القرآن الكريم .

ويضاف إلى ذلك أن الشيعة الامامية التى تأخذ بزواج المتعة .. وترى أن السنة قد حظرته رغم أن النص عليه فى القرآن بالآية : « فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة » .

ومفاد ذلك أنه لابد من النظر إلى أسباب التنزيل والمصدر التاريخى للآية ووضعه فى الاعتبار عند التفسير إذا تبين منه إذا كان الحكم مؤبدا أم مؤقتا .

ويضاف إلى ذلك أن القرآن حين حقن دم المؤمن إنما كان يخاطب الانسانية كلها من خلال المؤمن .. كما خاطب الانسانية كلها من خلال قرآن عربى .. إن حقن دم المؤمن يعنى حقن دم أى مسلم .. وأى شخص غير مسلم .. يؤيد ذلك الآية الكريمة التى تقول : « ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق » سورة الأنعام (١٥١) والآية التى تقول : « من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أن من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا » سورة المائدة آية (٣٢) .. ويرى الفقهاء أن شرع من قبلنا هو شرع لنا ما لم ينسخ .. فالأصل فى القرآن هو حظر قتل النفس أيا كانت النفس وأيا كان لونها أو لغتها أو معتقدها والذى يقتل مسلما بعد أن يكفره إنما باء بالكفر .

وقتل النفس وكلاهما إثم عظيم . كما أن من يقتل أى شخص غير مسلم إلا بالحق الذى تقدره سلطة المختصين ويصدر به حكم قضائى فهو آثم فى نظر الله وقد قتل الناس جميعا لأنه ألقى فيهم الرعب وفرض عليهم الارهاب وقتل فيهم الأمن والأمان .

● ألا ترى معى أن جملة المذهب الحربى والعسكرى فى الاسلام [illegible] ـج إلى توضيح خاصة [illegible] إلى حد علمى لا يوجد فى الاسلام [illegible] ذلك المذهب ؟

— ويقول المستشار سعيد العشماوى : يوجد فى التاريخ الاسلامى لا فى الاسلام نفسه مذهب حربى وعسكرى بدأ منذ عهد الخوارج .. ومازال يظهر فى التاريخ الاسلامى من وقت إلى آخر .. لقد ظهر واستمر مع الخوارج مدة أكثر من قرن .. وظهر مع الحشاشين وفى عهد بن تيمية .. وظهر أخيرا فى الوقت المعاصر .

واستعمال لفظ الاسلام إنما يرد على العموم .. إذ أن التخصيص يفيد التاريخ الاسلامى لا الاسلام نفسه .. كما أنه يرمى إلى استعمال منطق الارهابيين والمتطرفين أنفسهم الذين يزعمون أنهم هم الاسلام وما يدعون إليه هو الاسلام وهو غير صحيح ..

فلقد بدأ الخوارج برفع الآية الكريمة « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » شعارا لهم يتهمون به على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان بعدم الحكم بما أنزل الله .. ثم تداعى هذا الاتهام إلى تكفير من لم يحكم بما أنزل الله ثم انتهى التكفير إلى ضرورة الجهاد باغتيال هؤلاء الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله .. ونفس هذا

التركيب والتسلسل هو الذى يحدث حاليا إذ تبدأ الجماعات الارهابية والمتطرفين برفع الشعار نفسه زاعمين ان المجتمع لا يحكم بما انزل الله وان الحكومة لا تحكم بما انزل الله .

وبالتالى يبررون اغتيال اى حاكم او اى فرد بنفس منطق الخوارج ولا حل لهذا الموقف إلا بتفكيك المذهب الحربى والتفسير العسكرى .. من خلال تفسير تنويرى صحيح لآيات القرآن الكريم .. يجرد المتطرفين والارهابيين من حججهم ويقنع باقى المسلمين أن الاسلام شريعة السلام .. وليست شريعة الحرب والضرب .. وبذلك نكون قد أوقفنا نزيف الارهاب .

الاخوان وجماعة الخفية أو التقية

● هل هم جماعات سياسية أم إسلامية ؟ وهل هم منظمون أم يعملون بطريقة عشوائية ؟

— ويقول المستشار سعيد العشماوى : هى جماعات سياسية ترفع الاسلام شعارا والشريعة شعارا لكنها سياسية . وهذا ما دعانى إلى تسميتها جماعات الاسلام السياسى فى كتابى المعنون الاسلام السياسى والمنشور عام ١٩٨٧ .. والذى أصبح عنوانه علما على هذه الجماعة فى الشرق والغرب .. اما ما يلاحظ من تنظيم فمرده عمل أجهزة المخابرات الخارجية التى تملك قدرات تنظيم أرفع واعلى واشمل من قدرات الارهابيين والمتطرفين والتى تنسق فيما بينهم وتمدهم بالمعلومات والأموال والسلاح وهذا وضح تماما لكل من يقدر الموقف بحياد .

● فى بداية الحديث أشرت إلى أن هذه الجماعات تسير وفق منهج الاخوان فهل صحيح انهم خرجوا من عباءة الاخوان كما يقولون مع العلم بأن الاخوان يؤكدون دائما ان عباءتهم ليست واسعة بهذا الحجم بل ويدينون الارهاب والتطرف فى كل مناسبة ؟

— ويقول سعيد العشماوى : اعتقد ان الاخوان هم أصل هذه الحركات .. وان جميع هذه الحركات إنما تستخدم منطق الاخوان وتستعمل لغتهم وليس أدل على ذلك أن الاخوان فى المؤتمر الخامس عام ١٩٣٧ أعلنوا أنهم جماعة المسلمين .. بما يعنى أن من عاداهم ليس مسلما ومن ليس من جماعتهم ليس مسلما وهو فهم اتبعته جميع الجماعات الاسلامية التالية .

وعلى من يريد أن يعرف رأى الجماعة الاسلامية فى الاخوان فليقرأ كتاب الحصاد المر الذى أصدرته هذه الجماعة والذى يوثق اعمال الاخوان منذ بدايتها ويتهمها بأنها جماعة مرائية تقول ما لا تؤمن به وتظهر ما لا تضمر اتباعا لمذهب التقية .. ومن ثم يسمون أنفسهم جماعة الاعلان أو الاظهار بينما يسمون جماعة الاخوان جماعة الخفية أو التقية .

● بعض العلماء والدعاة ساهم فى تدعيم أفكار المتطرفين

غياب فاعلية الأحزاب السياسية

● ولكن الاخوان يرون أن ما قاموا به من اعمال عنف إنما كان فى ظروف معينة ولمواجهة المستعمر ؟

— ويقول المستشار العشماوى : هذا كلام به تزييف للتاريخ لأن إرهاب الاخوان وجه إلى مصريين مثل المستشار الخازندار ورئيس الوزراء النقراشى .. وكانت سيارة الجيب تستهدف تدمير ونسف محكمة مصر كما انهم حاولوا اغتيال الرئيس عبدالناصر .. فإرهاب الاخوان لم يكن موجها إلى المستعمر ولكنهم افهموا الشباب أن ضرب الجبهة الداخلية هو الوسيلة لضرب المستعمر .

يضاف إلى ذلك انه إذا كان قد حدث نسف لشركة الاعلانات الشرقية وهى شركة يهودية .. فقد تبين من أحداث التاريخ أن مثل هذه الأفعال كانت تؤيد المخطط الصهيونى الذى قصد إرهاب اليهود فى كل البلاد العربية لكى يتركوها ويذهبوا إلى إسرائيل .. وقد نشر فى بعض الكتب أن الموساد الأسرائيلى خطط لارهاب اليهود فى مصر والعراق للهروب إلى إسرائيل .

وعندما توضع قنابل امام ثمانية اقسام للشرطة فى وقت واحد .. فإن ذلك ليس عملا موجها ضد المستعمر ولا إسرائيل ولكنه البداية التى

استثمرها الارهابيون المعاصرون وبدأوا فى ضرب الشرطة .. كما ان قتل قاض كان يقصد به تخويف كل القضاة وشل الجهاز القضائى عن الفاعلية وليس ذلك موجها إلى الاستعمار .

إذن فخطة الاخوان فى الأربعينات كانت إرهاب الشرطة وإرهاب القضاة وهو امر مازالت تقوم به جماعات الارهاب الدينية كما ان خطة الاخوان كانت ضرب الجبهة الداخلية .. كوسيلة لتحرير مصر كما زعموا وهو امر تحذو حذوه الجماعات الارهابية المعاصرة التى خرجت من خط الاخوان وصارت اكثر شراسة وإشد عنفا بسبب الظروف الدولية والتدخل السافر والكبير لأجهزة مخابرات عربية وإسلامية واجنبية .

● ألا ترى أن غياب الأحزاب السياسية عن القيام بدورها فى استقطاب واستيعاب الشباب هو أحد أسباب الارهاب والتطرف وهل ترى أن الحوار معهم ممكن أن يجدى ؟

— ويقول المستشار سعيد العشماوى · كثافة العنف والارهاب فى الفترة الأخيرة ترجع إلى عدم وجود احزاب سياسية فاعلة فى الشارع السياسى .. وبالذات عدم وجود أى اثر للحزب الوطنى للتلاحم مع الشعب ومواجهة التطرف .. ومن جانب آخر فإن الامر يعود إلى ضعف بعض الأجهزة الحكومية التى سكتت فترة طويلة على هؤلاء الارهابيين حتى قويت شوكتهم وتجمع لديهم العدد والسلاح .

يضاف إلى ذلك أن اجهزة الاعلام وعلى راسها التليفزيون ظلت طوال أكثر من عشرين عاما تذيع تفسيرات تشايع الاتجاه الحربى والمذهب العسكرى ولا تقدم تفسيرات دينية صحيحة تقضى دينيا باستنارة واضحة على الفكر الدينى الخاطىء .. ولذلك لا اعتقد ان الحوار بالصورة التى نشر عنها يمكن ان يجدى .. بل بالعكس فإنه سوف يقوى من شوكة الارهاب إذ يتصور ان الحكومة بدات تستسلم له وتخضع لشروطه فيعتنقون أكثر ويتشددون اكثر واكثر .. بل وإن التصعيد فى العمليات الارهابية الاخيرة مثل محاولة اغتيال وزير الاعلام صفوت الشريف كان نتيجة للاخفاق فى الوصول إلى إملاء الشروط .. أى أن محاولات التفاهم يمكن ان تؤدى إلى آثار سيئة ووخيمة ولا تؤدى إلى آثار حسنة وسليمة .

● إذن المواجهة معهم كيف تكون ؟

— ويقول المستشار سعيد العشماوى : فى تقديرى أن الحل الامثل هو تكوين مجموعة من مختلف عناصر الامة لدراسة ظاهرة الارهاب ووضع حلول مناسبة على ان يكون أولها تفكيك المذهب الحربى والصيغة العسكرية تفكيكا تاما من خلال تفسير دينى صحيح ومستنير .. فيؤدى ذلك إلى عزل الارهابيين وإقناع كافة الناس . وقد يؤدى إلى إقناع بعض الارهابيين الذين خضعوا لما يمكن أن نسميه عملية غسيل مخ لفترة طويلة فاصبحت افكارهم الدينية مسمومة ومسممة !

● الا ترى أن انخراط افراد هذه الجماعات فى العمل السياسى يساهم إلى حد كبير فى استيعابهم ؟

— ويقول المستشار سعيد العشماوى : ليس من رأيى على الاطلاق السماح بأى نشاط سياسى على أساس دينى لان ذلك سوف يؤدى إلى تكوين اكثر من حزب إسلامى كما قد يؤدى إلى تكوين حزب أو أكثر من الاقباط .. وهو امر قد يؤدى إلى الخيار اللبنانى او الافغانى .

● فى كتابك معالم الاسلام اتهمت الجماعات الاسلامية بالعمالة هل هناك ادلة على ذلك ؟

— ويقول المستشار سعيد العشماوى : هذه الجماعات لا يمكن ان نتهمها جميعها وجميع افرادها بالعمالة .. وذلك لان انتماءها المصرى قد زال وانتهى وهى تتصور انها تعمل لصالح الاسلام الذى لا أرض ولامكان ولا وطن له .. ومن جانب آخر فإن اغلب افراد هذه الجماعات مقود وليس قائدا .. وقد يصبح ضمن تخطيط اكبر يساهم فيه بعض القيادات دون ان يتنبه إلى ذلك .

التمويل من بلاد إسلامية

● والتمويل من اين ياتى ؟

— ويقول المستشار سعيد العشماوى : التمويل يجىء فى شكل مساعدات من بلاد إسلامية .. إلى مسلمين يتصورون انهم يكافحون من اجل الاسلام .. ايضا هم يعتبرون اموال المسلمين من غير جماعتهم واموال المسيحيين اموالا حراما يمكن أن تحظر بل إنهم يشنون الغارات على محلات الذهب .. كما انهم ياخذون اى اموال تصل إليهم من اموال المسلمين على اعتبار ان هذا او ذاك غنيمة .

● هل هناك علاقة بهذه الجماعات وجماعات اخرى فى بلدان اخرى ؟

— ويقول المستشار سعيد العشماوى : الجميع يسير فى اتجاه واحد يسمى الاتجاه الاسلامى السياسى .. ويقوم على طلب الحكم واستخدام الدين والشريعة رداء للوصول الى اغراضهم

المصدر : آخر ساعة
التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

ويركنون على تفسير خاطيء لآيات القرآن الكريم تتهم الحكومات كل الحكومات والشعوب بالكفر وتبرير الارهاب .. ومواجهة ذلك لن تكون إلا من خلال ارضية إسلامية مستنيرة . وتفسير صحيح لآيات القرآن الكريم واحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم هذا بالاضافة إلى العلاجات الثانوية مثل معالجة الاحوال الاقتصادية في بعض البلاد التي فيها ظروف اقتصادية صعبة مثل مصر .

● وينهي المستشار محمد سعيد العشماوى حديثه قائلا : وعلى العلماء ان يتصدوا لمسالة النسخ في القرآن بشجاعة ووضوح .. ففي القرآن « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » سورة الكهف الآية (٢٩) و : « لا إكراه في الدين » سورة البقرة اية (٢٥٦) .

وهذه الآيات السمحة الانسانية التي تقدم الاسلام بصورة راقية لم يعرفها الغرب في القرون الوسطى يقول الارهابيون والمتطرفون إنها نسخت باية السيف وان هذه الآية نسخت اكثر من اية من ايات الرحمة لذلك لابد من التصدى لهذا القول والتاكيد على ان ايات الحرب الدينية .. وحرية الاعتقاد والتفكير ايات عامة لكل الانسانية لم تنسخ من القرآن قط .

وإن آيات الحرب هي التي كانت موقوتة لظروف معينة ولم تنسخ ايات الرحمة بذلك تقدم الاسلام وكل العالم على انه شريعة حرية الاعتقاد وحرية التفكير ..

كما انه شريعة الرحمة والعدل والسلام وانه سبق حقوق الانسان التي هي حقوق لكل إنسان على وجه الأرض .. مهما كان لونه او لغته او معتقده وليست حقوقا مقصورة على جماعة يعتبرون انفسهم جماعة المسلمين ويهدرون دماء واعراض واموال مخالفيهم .

المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : أبريل ١٩٩٣
الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الارهاب والسياسة الدولية

تشهد مصر الآن موجة من أعمال العنف التى ترتكبها بعض الجماعات السياسية التى تصف نفسها بأنها إسلامية . وقد جرى العرف على إطلاق تعبير « الارهاب » للدلالة على تلك الاعمال ، ليس فقط لما تنطوى عليه من ترويع وتخويف للمواطنين ، وإنما أيضا للتأكيد على طابعها الخارج عن الشرعية ، وعلى ماتحدثه من أضرار مادية ومعنوية بالمجتمع كله .

غير أن « الارهاب » TERRORISM كأحد مصطلحات علم السياسة المعاصر ، التى حظيت فى العقود الثلاثة الاخيرة بالعديد من الدراسات والتحليلات : أصبح له مضمونه المحدد فى الدراسات السياسية . فالارهاب هو أولا شكل من أشكال العنف . ولذلك لجأت المنظمات الدولية - وعلى رأسها الامم المتحدة - الى استعمال مفهوم « اجرائى » للفعل الارهابى ، بحيث أصبح هناك اتفاق عالمى على كثير من صور الاعمال الارهابية مثل الاغتيال والتعذيب واختطاف الرهائن واحتجازهم وبث القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف واحتجاز وسائل النقل والرسائل الملغومة .. الخ . والارهاب هو ثانيا اداة أو وسيلة لتحقيق أهداف « سياسية » ، ليس فقط فى سياق المواجهة الداخلية بين السلطة السياسية وبين جماعات معارضة لها ، وإنما أيضا كأداة للتعامل بين الدول وبعضها البعض ، أى أنه - بهذه الصفة ليس اداة لتحقيق أهداف عسكرية . والارهاب ثالثا يتضمن انتهاكا عمديا ليس فقط للقواعد القانونية والشرعية العامة ، وإنما أيضا للقواعد العرفية والدينية السائدة . وهذا أمر ملائم لطبيعة الفعل الارهابى التى تفترض اشاعة الاحساس بعدم الامان ، واستحالة التنبؤ به . والفعل الارهابى رابعا ذو طابع رمزى ، فهو لايقصد لذاته ، بقدر ماينطوى عليه من رسالة موجهة الى كافة الضحايا المحتملين الآخرين ، بحيث يوقع الرعب فى القلوب ويثير التساؤل عن ماهية الضحية التالية .

وفقا لتلك المعايير ، اذا كان تعبير الارهاب قد استخدم لوصف بعض أنواع العنف السياسى الفردى المبكرة فى مصر ، على سبيل التجاوز أو المبالغة اللغوية ، فلا شك أن ما نشهده الآن - فى عام ١٩٩٣ - هو إرهاب بالمعنى الحرفى للكلمة ، وان هذا الارهاب له خصائصه المميزة التى تجعل منه إرهابا سياسيا منظما وظاهرة تستلزم التكيف مع مستوى خطورتها .

- فالارهاب الذى نشهده الآن هو أداة لصراع سياسى ، تمليها إمكانات وظروف القوى التى تلجأ اليه ، وهذا يعنى انه اذا ماتوافرت ظروف وإمكانات أكبر فان تلك القوى سوف تكون مستعدة لتطوير أدواتها وأساليبها .

- وهذا الارهاب منظم ، ومخطط ، وذو أهداف محددة ومتراكمة . اى أنه جزء من استراتيجية معدة سلفا . يجرى تنفيذها على امتداد الوطن كله .

- وبهذه الصفات فان افتراض وجود علاقات خارجية للقوى الضالعة فى هذا النوع من العنف السياسى لايعكس ميلا للتفسير التآمرى ، بل هو التفسير الاكثر منطقية والذى يتناسب مع حجم وخطورة الظاهرة ، كما نراها الآن .

إن هذا السعى للتوصيف الدقيق والسليم للاعمال الارهابية التى تشهدها مصر الآن ، ليس ترفا نظريا ، وليس مجرد مطلب علمى أو أكاديمى ، بل هو ضرورة موضوعية وعملية لتحديد الوسائل للمواجهة الاكثر فاعلية وكفاءة . وفى هذا السياق ، فان الحديث عن أسباب اللجوء الى الارهاب فى مصر الآن ، أو عن العوامل الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية والثقافية التى تساعد على انتشاره فى التربة المصرية .. ، لاتغنى عن الرؤية الاعمق والاشمل لطبيعة الظاهرة ودلالاتها البعيدة . ولذلك فلا مفر ـ عن هذا المستوى من التحليل ـ من دراسة وتحليل الارهاب ليس فقط على صعيد السياسات الداخلية ، وإنما على صعيد السياسات العالمية ، والعلاقات بين الدول . ومن غير الممكن الآن الفصل بين ماتشهده مصر من أعمال ارهابية ، وبين عديد من التطورات السياسية الهامة اقليميا ودوليا ، مثل تصاعد حدة المواجهة بين بعض الحركات الاسلامية السياسية فى بعض البلاد العربية وبين الحكومات القائمة فيها ، وسعى بعض النظم السياسية ـ التى تسبغ على نفسها شرعية دينية ـ للتأثير خارج حدودها سواء لتحقيق مكانة اقليمية تطمح اليها ، أو للتغطية على مشاكل داخلية تعانى منها . كما لايمكن تجاهل أثر التغيرات الكبرى على صعيد السياسة الدولية ، وما يرافقها من خلق تحالفات جديدة وعداوات جديدة ، وأساليب جديدة للصراع . تنتشر على كافة بقاع المعمورة ، من الهند ويوغوسلافيا والصومال .. حتى نيويورك ولوس انجلوس :

إن متابعة الظاهرة الارهابية ، بأبعادها المحلية والدولية وكجزء من عمليات الصراع السياسى الأشمل فى نهاية القرن العشرين ، سوف تكون إحدى مهام السياسة الدولية فى أعدادها القادمة إن شاء الله . وسوف يكون من المفيد للغاية ، ان تكون تلك المتابعة فرصة لنقل لمحة عن طوفان الادبيات والدراسات فى العالم كله والتى لم يتعرف القارىء المصرى والعربى الا على النذر اليسير منها حتى الآن !

● ● ● ●

فى إطار عملية تطوير وتحديث (السياسة الدولية) ، وترسيخا للدور الذى لعبته المجلة طوال ثمانية وعشرين عاما ، واتساقا مع مايجرى عليه العمل فى كافة الدوريات العلمية المشابهة ، تم تشكيل « هيئة لمستشارى تحرير » السياسة الدولية برئاسة الأستاذ/ السيد يسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وعضوية نخبة ممتازة من أساتذة وباحثى العلوم السياسية فى مصر ، من أجيال مختلفة ، وتخصصات سياسية متعددة ، ومن أغلب اقسام العلوم السياسية فى الجامعات المصرية ، والمراكز البحثية . كما تضم الهيئة ممثلين أجلاء بارزين للتخصصات العلمية الأخرى التى تعالجها المجلة . ويجد القارىء الكريم فى الصفحات الأولى من المجلة قائمة بأسماء هؤلاء المستشارين ، جنبا الى جنب مع صفحة مستحدثة بالمجلة تتضمن الشروط التى تنظم النشر فى المجلة ، كمجلة علمية سياسية محكمة . وبتلك الاضافات ، توطد السياسة الدولية مكانتها الرفيعة التى اكتسبتها طوال الفترة الماضية برئاسة الدكتور/بطرس بطرس غالى ، وتؤهل نفسها لمزيد من التطوير والانتشار ، فى خدمة القارىء المتخصص والعادى فى مصر والوطن العربى الكبير .

والله ولى التوفيق ...

د . أسامة الغزالى حرب

وجهة نظر

رؤية جديدة

مواجهة الارهاب تقوم اليوم على دعامتين:
١ - استراتيجية جديدة.
٢ - المشاركة الشعبية .

وعن الاستراتيجية الجديدة فقد أوضح وزير الداخلية موقفه الحاسم من الخروج على الشرعية، وفى الوقت نفسه قدم رؤية جديدة للنضال تلتزم باحترام حقوق الانسان فى اقسام الشرطة والسجون،ورفض التعرض للأبرياء ، ومحاربة الفساد، والبطالة،انه اسلوب جديد يتصدى للارهاب باعتباره ظاهرة أمنية اجتماعية سياسية، تعالج بالحزم، والاصلاح، ومراعاة المبادىء الانسانية، وإلا كانت معركة بين ارهابيين، ونحن ندعو الله ان تصدق الوعود، وان يتحقق للوطن الأمن والامان،والاستقرار، وحقن الدماء.

ومن ذلك المنطلق تصبح دعوة الشعب للمشاركة ذات معنى، والحق ان المشاركة تطالب الناس بالشجاعة، والتضحية اذا لزم الامر. وشعبنا لاتنقصه الشجاعة، ولايضن بالتضحية ، وبخاصة اذا اقتنع بانه يدافع عن مصالحه، وكرامته، وقيمه، ولعله يامل بعد ذلك ان تكون مشاركته فى التصدى هى الخطوة الاولى فى مشاركة أكبر واشمل وهى المشاركة فى ممارسة حقوقه السياسية، والاجتماعية الكاملة.

ومانطلب بعد ذلك الا ان يجىء الفعل مصدقا للقول، وان تكون الاستراتيجية مرنة تتابع الواقع وتغيراته، وان تتحلى بالحكمة كما تتحلى بالحزم، وان نتذكر أن هدفها القومى الحقيقى هو تحقيق الامن والامان، والاستقرار، وحقن دماء المصريين.

نجيب محفوظ

حوار استراتيجي

هل لدى مصر سياسة جديدة لمواجهة الإرهاب؟

التغييرات الأخيرة التي جرت في وزارة الداخلية في مصر، والتي كان أبرزها تعيين اللواء حسن الألفى وزيرا للداخلية خلفا للواء محمد عبد الحليم موسى، دفعت العديدين إلى الاعتقاد بأن هناك سياسة جديدة سوف تتبعها الحكومة المصرية لمواجهة الإرهاب الذى تمارسه بعض التنظيمات المتطرفة في مصر.. ومما عزز هذا الاعتقاد الملابسات التي صاحبت التغيير الذى جرى في وزارة الداخلية، وخصوصا ما تردد عن وجود محاولة ما للوساطة بين الإرهابيين وبين وزير الداخلية السابق، بهدف وضع حد للمواجهات والبحث عن «حل وسط»، وهو الأمر الذى نفته الحكومة رسميا من خلال تصريح أدلى به الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء.

وكان موضوع السياسة الأمنية الجديدة، أو السياسة الجديدة لمواجهة الإرهاب مطروحا للنقاش في اجتماع فريق الدراسات الاستراتيجية الأسبوعي في المركز.

وكان السؤال المطروح هو، هل توجد سياسة جديدة لمواجهة الإرهاب بالفعل؟ والاشكالية التى طرح هذا السؤال في إطارها، أن هناك تغيرات في مؤسسة الدولة توحي بأن هناك سياسة جديدة لمواجهة الإرهاب، هذا الإرهاب الذى يهدد نظاما سياسيا له وضع دولى معين ووضع استراتيجي محدد في المنطقة، ومن ثم فالإرهاب يضر بالوضع الاستراتيجي العام في المنطقة.

بيد أن هذا السؤال، يستدعى سؤالا اخر عما إذا كان الأمريكيون يكسبون أم يخسرون إذا وصل المتطرفون إلى الحكم في مصر؟

فالإجابة على هذا السؤال تحسم قضية، أما إذا كان النظام المصرى يخوض معركة ضد الإرهاب من أجل مجرد بقائه، أم أنه يخوض المعركة دفاعا عن أوضاع استراتيجية عامة لها علاقة بالاستقرار الاقليمي والدولي.

وقد اتفقت اراء المشاركين على أن المتطرفة سوف يميلون إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ذلك أن ايديولوجية المتطرفين ومصالحهم وتوجهاتهم تفرض عليهم الصدام مع الولايات المتحدة والغرب، في وقت أصبحت فيه المصالح الأمريكية مصالح غير تقليدية، وغير استراتيجية، ولم تعد في حاجة إلى قدرات معينة للاضرار بها.

ويكفى للاضرار بها الخلاف معها ايديولوجيا، ومن هذه المصالح حماية حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية.

يضاف إلى هذا، كما أوضح الدكتور جهاد عوده، عدم قابلية المتطرفين للتأثر بالضغط من قبل الولايات المتحدة، نظرا لعدم وجود الحاجة التى توجد القابلية للتأثر.. وباختصار فإن الولايات المتحدة سوف تصاب بأضرار في حالة وصول المتطرفين إلى الحكم في مصر.

وفيما يتعلق بما إذا كانت هناك سياسة جديدة لمواجهة الإرهاب في مصر، فقد أشار اللواء الدكتور متقاعد زكريا حسين، الخبير الاستراتيجي في المركز إلى أنه لا توجد سياسة أمنية جديدة، وإنما هناك تشديد لقبضة النظام من خلال سلسلة التغييرات التى جرت مؤخرا في الشرطة والقوات المسلحة.

وهذه التغييرات تشير إلى أن هناك تكثيفا لموضوع التأمين الداخلى للنظام، وأن ما يتردد بخصوص التسليح الجديد للشرطة يقصد به وضع مجموعة من الوسائل الفنية في يد الشرطة، والتى تيسر لها اجراءات الضبط وإحكام الرقابة، وأن تكون على علم بالأحداث قبل وقوعها، وعلى نحو يساعد على تخفيف الوجود المباشر في الشارع، باعتباره من المظاهر المثيرة للتوتر.

وقد أقر الباحثون المشاركون في النقاش، بأن ما يوجد إنما يعتبر مظاهر جديدة، وليس سياسة جديدة، فالسياسة لم تتغير، وما حدث إنما هو محاولة لتحسين الاداء، أى أن التغير حدث في أسلوب التنفيذ.

وقد أثار الدكتور جهاد عودة مشكلة أخرى تتعلق بأسباب الاحساس بوجود أزمة سياسية في مصر.

وأشار إلى أن الأمر يتعلق بالشرعية السياسية، وبقدرة النظام على توليد آمال سياسية في التغيير، بمعنى توليد آمال لدى الناس بأنها تصل إلى مناصب في الحكم.

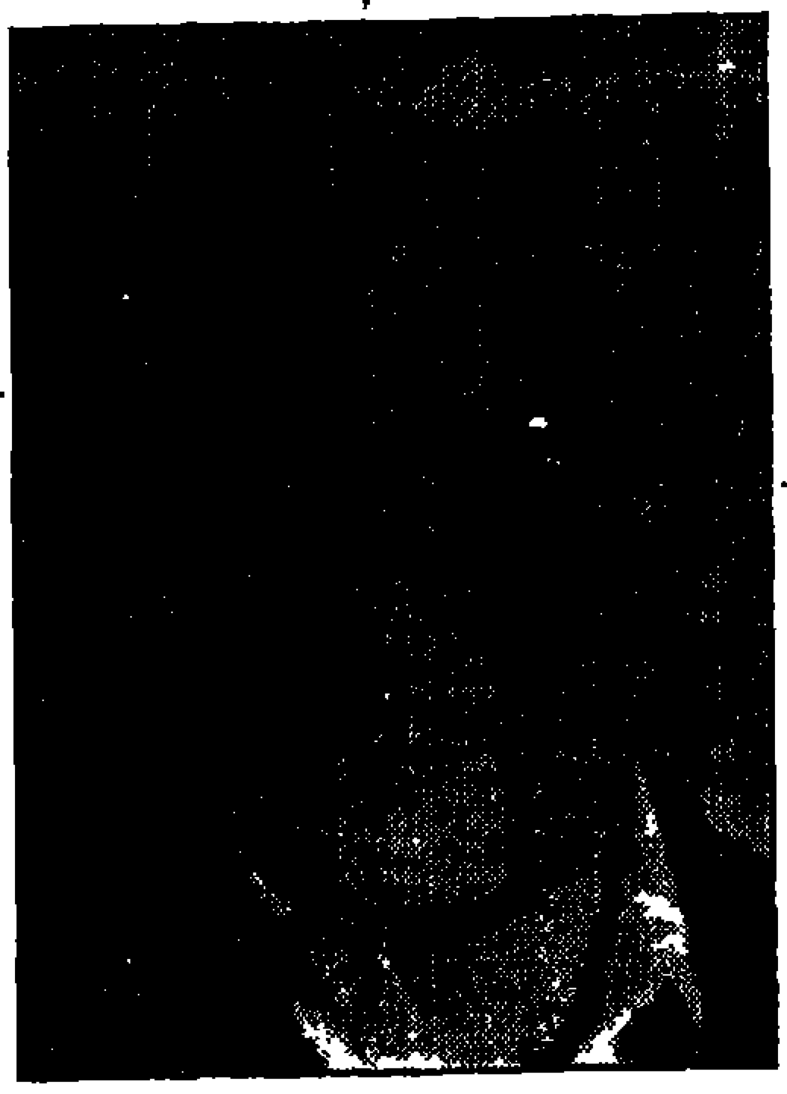
ويرى أن ما يحدث في مصر الان، هو تغطية على الأزمة السياسية بالأزمة الاجتماعية.. وهى أزمة يعانى منها نظام الحكم، وليس أزمة للنظام السياسي.. وهذه التغييرات قد تساعد على خلخلة هذه الأزمة من خلال توليد الآمال لدى أبناء الطبقة الوسطى في مصر من إمكانية تولى مناصب سياسية في الحكم.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

نحن نعرف الإسلام



بقلم :

أحمد عبدالمعطي حجازي

يصر الذين نختلف معهم حول مشاكل الحياة والمجتمع على ان يقحموا الدين في هذا الخلاف، ويحلو لهم ان يصوروا خلافنا معهم وكانه صراع بين مؤمنين وغير مؤمنين، فهم وحدهم الذين يدافعون عن الدين وسواهم ممن يتحدثون عن الاستنارة والاخذ بأسباب التقدم واحترام العقل ملاحدة كفار.

وانا لا اتهم هؤلاء جميعا بخبث الطوية، ولا اشك في ان منهم مخلصين كثيرين يريدون للاسلام ان ترتفع رايته وتزدهر قيمه في النفوس والمؤسسات لتحل التقوى محل البغى، ويحل العدل محل الظلم، وتحل المودة محل الكراهية، ولينهض المصريون من رقادهم وياخذوا مكانهم اللائق بهم في ركب الأمم المتقدمة.

بل انا اتهم المجتمع ومؤسساته بانه اهدر هذه الطاقات الفتية وافسد هذه الارواح الغضة وخرب هذه العقول المتفتحة. ومن يكون المسئول عن اطفال في سن المراهقة خرجوا للعالم بريئين ككل الاطفال مليئين بحب الفضيلة والتوق للعدالة والمشاركة في عمل مثمر بناء يرفع الوطن من كبوته ويقيله من عثرته، فاذا بهم يتحولون بين عشية وضحاها الى اعداء للمجتمع يكرهون الوطن والدولة ويقتلون الاباء والامهات والاخوة والاخوات ويعملون على تقويض النظم القائمة واعادة البلاد الى عصور التخلف والهمجية؟

من المسئول عن فساد هؤلاء الذين تحولوا الى قتلة سفاكين للدماء وهم في الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين. الا ان تكون مؤسسات التعليم واجهزة الاعلام والثقافة ونوادي الرياضة ومقار الاحزاب التي نطالع في كل لحظة اخبارها الملفقة وصورها المزوقة؟

نحن مسئولون عما حدث لهؤلاء الفتية التعساء ان لم يكن بمالقناهم من دروس خاطئة وافكار فاسدة، فبما اهملناهم وتجاهلناهم وتركناهم في الطرقات لحما طريا وصيدا سهلا لفئة اخرى من المحترفين العتاة الذين عينوا انفسهم وكلاء عن الدين واوصياء على المصريين يحللون ويحرمون، ويفتشون في الافئدة ويمنحون صكوك الغفران ومن ورائهم دول وصحف وبنوك واذاعات وخبراء في الدعاية والتخطيط وتوزيع الالقاب والادوار.

هؤلاء هم الذين ملأوا الفراغ العريض الذي تركته مؤسساتنا المنسحبة وهم الذين اخذوا على عاتقهم ان يكفروا الكبار ويفسدوا الصغار. وهم الذين نجحوا حتى الان في ان يوقفوا مسيرتنا ويشتتوا جماعتنا ويلزمونا الاجابة عن سؤالهم الذي تصدق عليه مقالة ابن ابي طالب للخوارج حين رفعوا في وجهه - كرم الله وجهه - شعارهم القائل «لاحكم الا لله» فرد عليهم بالكلمة التي كان البشر يحتاجون اليها كلما ووجهوا بمثل هؤلاء قال لهم: «كلمة حق يراد بها باطل! نعم لاحكم الا لله، ولكن الناس لابد لهم من امير بر او فاجر، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل. ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو. وتامن السبل».

نقول الديموقراطية. فيسألون لاسؤال الراغب في العلم، بل سؤال المتشبث بالسلطة المستفيد من الطغيان: الديموقراطية حلال أم حرام؟ ونتحدث عن العلم، وكشف أسرار الطبيعة، ومضاعفة الانتاج، وتنظيم النسل، وتشجيع السياحة، وزراعة الصحراء، وتحرير المرأة، وإطلاق حرية التفكير والابداع، فيسألون في كل مرة سؤالهم المريب! حرام أم حلال؟

حتى إذا تم لهم أن يستولوا على المدارس والجامعات وعلى المساجد والنقابات، وأن ينقضوا مابنيناه طوال تاريخنا الحديث وينسخوا كل ماخلفه لنا ائتمنا الكبار

وعلماؤنا الأفذاذ من امثال محمد عبده ، وعلى عبد الرازق ، وقاسم أمين ، وخالد محمد خالد ، وابو زهرة ، أخذوا يسترجعون أسئلة العصور الوسطى والغازها الخرافية ، ويجدون من يجيبهم عليها إجابة الواثق ومن يفتح لهم ولها منابر النشر والاذاعة والتسجيل والترويج مثل : ماحكم من يدخل المرحاض بقدمه اليمنى ؟ وكم عدد الملائكة الذين يستطيعون ان يقفوا باقدامهم على سن إبرة ؟!!

فإذا قلت لهم : أيها السادة الأجلاء ! هذه أسئلة زمان مضى . ولدينا الآن أسئلة أخرى أكثر إلحاحا واجدر بان تطرح على الناس وإن نجتهد جميعا في ان نعثر لها على جواب مفيد ، مثل ! كيف نسدد ديوننا التى مازالت تعد بالمليارات ؟ وكيف نوفر مايلزم من المال والخبرة لنضيف الى أرضنا المزروعة مساحة جديدة ؟ ومتى تستطيع صناعتنا ان تلحق بصناعة هونج كونج وكوريا الجنوبية؟ وكيف نقضى على الذباب والبعوض ونتغلب على البلهارسيا والفشل الكلوى ؟ وكيف نرفع الحد الأدنى للأجور ؟ ومتى نخرج من سكنى القبور ؟ وفى أى قرن نحتفل بمحو أمية آخر أمى من أبناء هذا الوطن الذى اخترع الكتابة ؟ اذا طرحت عليهم هذه الأسئلة الملحة ، واذا قلت لهم ان جوابها فى الديموقراطية واحترام القانون ، واطلاق حرية التفكير والاجتهاد ، والفصل بين الدين والسلطة - لابين الدين والمجتمع كما يحلو لهم أن يحرفوا كلامنا - وجدت من يتهمك منهم بالكفر والالحاد ، ويحرض الناس عليك ، ويطلب من الحكومة أن تصادر رأيك ، وتفصلك من عملك ، وتطردك من بيتك ، وتفرق بينك وبين زوجتك !

وانت تصبر على هؤلاء السادة الأفاضل ، وتعطف أحيانا على ماتظنه منهم غيرة على الدين ، وتشرح لهم وجهة نظرك فلا يجيبون ، وتترضاهم وهم لايرضون .

وأنت لاتدعى لنفسك العصمة ، ولاتستبعد أن تقع فى الخطأ أو أن يخفى عليك من الحقيقة جانب لاتراه أو جوانب ، ولهذا تفتح صدرك للمناقشة وتنتظر من يصحح لك الخطأ ويكشف ماخفى عليك لكن هؤلاء السادة لايسلكون معك هذا المسلك ، وانما يتصرفون تصرف الذين قال فيهم ابو العلاء !

تلوا باطلا ، وجلوا صارما
وقالوا صدقنا فقلنا نعم !

ولكننا لانريد أن نقول نعم مرغمين بل نريد ان نقولها مصدقين فرحين بالحقيقة التى يزعمون امتلاكها ، فاذا كان هذا حقا فما الذى يلجئهم للقمع والتخويف ؟ واذا كان الخطأ سيجد دائما من يكشفه ويصححه فماذا نبتغى من التحريض على صاحبه والتنكيل به ؟ اولى بنا ان نشكره لانه اتاح لنا بالخطأ الذى وقع فيه أن ندل الناس عليه وننبههم الى الصواب .

ونحن فيما نقول ونرى لانصدر فرمانات ولا نصوغ فتاوى بل نشارك سوانا فى التفكير ونقدم للناس المشورة إن شاءوا أخذوا وإن شاءوا تركوا ، وإن شاءوا غيروا وعدلوا . فباى حق دينى أو مدنى يريد هؤلاء ان يلزمونا الصمت وأن ينزعوا عنا حقوقنا المكفولة لنا بكوننا بشرا وبكوننا مواطنين ؟ اللهم الا أن يقولوا إن لهم وحدهم الحق فى أن يتحدثوا فى كل شىء . فمادامو يزعمون أن علمهم وسع السياسة والاقتصاد والادب والفن والفيزياء والفلك والجغرافيا والتاريخ فليس لنا معهم منطق او كلام . والذين يزعمون هذا الزعم ليسوا أصحاب رأى ومنطق بل هم أصحاب مصلحة وسلطان يبدعون فى الاسلام بدعة يأباها الاسلام فليس فيه كنيسة ولا رجال دين ، بل المسلمون جميعا رجال دين ، وعلى كل مسلم ان يستفتى قلبه كما يقول الحديث الشريف ، وان افتاه الناس وافتوه وافتوه .

ونحن نريد بكل كلمة نقولها أن نرفع كلمة الاسلام ، ونقدح شرارتها لتفعل فعلها فى النفوس وفى الكيان الاجتماعى بل فى العالم كله ، فنحن نعرف اية قوة روحية مذخورة فى كلمة الاسلام واية آفاق رحبة رائعة تستطيع هذه الكلمة ان تحمل البشر على اجنحتها النورانية ، واى تراث إنسانى شامخ أقامه المسلمون فى الماضى ويستطيعون أن يقيموه فى الحاضر وفى المستقبل . لكننا نعلم ايضا أن هذه الشرارة لن تنقدح ، وأن هذه الأجنحة لن ترفرف وتملك الأجواء إلا اذا جلونا عنها الصدأ الذى علاها لطول ماصدئت النفوس والعقول ، وخلصناها مما يكبحها ويقيدها من آفاق الاستبداد والتعصب وضيق الافق وكراهية الآخرين وذم العصر وإساءة الظن باهله .

نعم نحن فى مصر التى اعتنقت الإسلام واعتنقها الاسلام فمنحته روحها ومنحها من روحه لانريد أن نستورد إسلاما آخر يصادر حرياتنا ، ويفرض علينا مايفرضه الغزاة الأجانب على المواطنين المغلوبين .

ونحن نعرف الاسلام من مصادره ونعلم أنه كدم الشهداء نور وحق وعدل وحرية وكرامة وانسانية ، فنحن أبناء البلد الذى بنى الأزهر الشريف ، وقهر المغول والصليبيين ، وجدد علوم اللغة والدين ، وأعلن في بلاد الاسلام أول دستور ، وانتخب أول برلمان ، وأصدر أول صحيفة ، وأنشاء أول جامعة ، ووقع ميثاق حقوق الانسان ، وقاد العرب والمسلمين جميعا فى آفاق المعرفة والحرية .

طوبى لكل مصرى مسلم أو مسيحى أو قد شمعة فى هذا الطريق ووالله الذى لا اله الا هو اننا لن نورث بعد اليوم ، ولن نعود الى الوراء !

حتى لا تكون فتنة!

نظرا لانتشار التطرف المتستر بالشريعة، وانفجار الارهاب المتمسح بالدين، فقد عمدت بعض الأقلام وارتفعت بعض الاصوات لمحاربة هذه الطارئة وتلك الظاهرة. ومع أن كثيرا مما يكتب ويقال يتصل بصميم الموضوع ويهدف مخلصا إلى أن يسهم فى الاصلاح ويدعو إلى وضع الحلول، فإن بعضا منها - يجنح عن هذا الهدف الواضح ربما عن غير قصد، فيكاد يؤجج النار بدلا من أن يطفئها ويزيد الفتنة بدلا من أن يخمدها.

ولخطورة هذا الجنوح - حتى وإن وقع عفوا أو عرضا أو جهلا - فإن من دواعى الاصلاح أن يحدث تنبه إليه، وبيان له، ورد عليه، حتى لا تكون محنة من بعد محنة، ولا تكون المناسبة سببا لنشر المحظور وزيادة الخطر وكثرة الفتن.

وفى هذا الصدد، تكفى الاشارة إلى مسائل ثلاث:

أولا - فمما يكتب ويقال إن محاربة التطرف ومكافحة الارهاب لا تكون إلا بالحكم بما أنزل الله، أو يشار الى ذلك بطريقة أخرى كان يدعو الداعى إلى أن يوفق الله الحكام - أو يوفق المجتمع - إلى الحكم بما أنزل الله.

وهذا القول الذى قد يبدو بريئا هو أولى الخطوات نحو التطرف وصوب الارهاب.

ذلك أنه يومئ الى الآية الكريمة «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»، فكأنه حين يدعو إلى الحكم بما أنزل الله يقطع بأن الحكومة والمجتمع لا يحكمان بما أنزل الله، وأنهما لذلك وقعا فى الكفر، أو على الأقل صارت الحكومة كافرة لأنها لا تحكم بما أنزل الله، وصار المجتمع كافرا لأنه لا يحارب حكومة لا تحكم بما أنزله الله. واذا كان واجب المسلم، فى رأى المتطرفين وفى مذهب الارهابيين أن يرفع المنكر بنفسه، خاصة وانه وقع من الحكومة التى تقترف المنكر بدلا من أن تنهى عنه، فإن مقتضى ذلك أن يحارب الحكومة والمجتمع معا لتقويضهما من الأساس، بكل ما فى الامكان من قوة، حتى يستبدل بهما حكومة أخرى ومجتمعا آخر يحكمان بما أنزل الله - وهكذا يبدأ الأمر بقول ظاهرة البراءة، يركن إلى آية قرآنية، لكنه ينتهى لا محالة إلى التطرف وينحدر إلى الإرهاب، تحت ستار الشريعة وفى مسرح الدين.

والذى يقرأ الآية المشار اليها فى سياقها القرآنى، ويتعرف على أسباب تنزيلها، يدرك أنها تستعمل فى غير موضعها وتوجه إلى من لا ينبغى أن توجه اليه.

ففى القرآن الكريم «وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون... وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه، ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الفاسقون» سورة المائدة ٥:٤٣ - ٤٧. فأسباب تنزيل الآية الاولى والآيات التى تلتها، وسياقها القرآنى، يفيد أنها نزلت عندما احتكم بعض اليهود فى المدينة الى النبى (صلى الله عليه وسلم) فى واقعة زنا اقترفها يهوديان، وأخفيا عنه حكم التوراة فى جريمة الزنا، وهو الرجم، فكان تفسير الآية تفسيرا صحيحا، وفقا لأسباب التنزيل. وتبعا للسياق التاريخى، يعنى أن من لم يقض من يهود المدينة فى واقعة الزنا بما أنزله الله فى التوراة فاولئك هم المنكرون لهذا الحكم. فالكفر فى الآية لا يعنى الكفر بالله، وإنما يعنى انكار الحكم، لأن الكفر - لغة - يعنى الانكار أو الاخفاء. وفى القرآن الكريم «كمثل غيث أعجب الكفار نباته» سورة الحديد ٥٧:٢٠، والمقصود بالكفار فى الآية هم الزراع الذين يخفون البذور فى الأرض.

وهذا المعنى الصحيح الذى اتفق عليه كل المفسرين الثقاة هو الذى دفع عبدالله بن عمر إلى أن يقول عن الخوارج - الذين رفعوا هذه الآية فى وجه على بن ابى طالب ليرموه بالكفر - «إنهم شرار الناس. فقد أخذوا آية نزلت فى غير المؤمنين فجعلوها فى المؤمنين».

فآية «ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون» نزلت فى واقعة معينة، وهى تقصد من أنكر من يهود المدينة حكم الله فى التوراة، ولا تقصد الكفر بالله وإنما إنكار حكم الله الذى ورد فى التوراة، وهو أمر واضح من سياق الآيات كما سلف.

ويرى عمد المفسرين أن هذه الآية لا توجه إلى المسلمين - حكاما ومحكومين - وأن توجيهها إلى هؤلاء يعنى إمالة القرآن عن القصد الذى أراده الله، واستعمال آية نزلت فى غير المسلمين - فى واقعة بذاتها وبمعنى محدد - لتوجه الى المسلمين، بصورة مطلقة وبغير معناها الحقيقى، لاتهام المسلمين بالكفر بالله وشن الحرب عليهم، وهو ما فعله الخوارج ومن يقتفى أثرهم حتى اليوم.

ثانيا - ومما يكتب ويقال فى النهى عن الارهاب واغتيال الابرياء: كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه، أو يقال «وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ» سورة النساء ٩٢ «ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها» سورة النساء ٤:٩٣.

وخطورة هذا القول انه يركن إلى آيات خاصة بقتل المؤمن ويعرض عن الآيات الخاصة بقتل النفس «ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق» سورة الانعام ٦:١٥١، وما كتبه الله على بنى اسرائيل ويمكن أن يكون قاعدة ومثلا «من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا» سورة المائدة ٥:٣٢.

- فالحظر القرآنى موجه أساسا لقتل النفس، اى نفس مهما كان لونها او معتقدها والخطاب القرآنى حين يتحدث عن قتل المؤمن إنما يتمثل من هذا المؤمن كل الناس دون اى فارق او تمييز وهذا اسلوب قرآنى معروف. ثم آيات فى القرآن الكريم وجه فيها الخطاب الى النبى (صلى الله عليه وسلم)، لكن المسلم به والمستفاد شرعا ان هذا الخطاب يتضمن حكما عاما مشتركا بين الجميع مثل «يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن» سورة الطلاق ٦٥:١ «فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم» سورة النحل ١٦:٩٨.

فالخطاب القرآنى - فيما يتعلق بحظر القتل (ثم الايذاء عموما) - يتعلق أساسا بالناس جميعا، فإذا اقتصر الخطاب على المؤمن فإنما هو حكم مشترك بين المؤمن وغيره من كافة الناس، أى أن حظر القتل (والايذاء) مقصود به كل الناس.

وخطورة قصر حقن الدم أو حفظ المال او صيانة العرض على المؤمنين وحدهم أنه يقصر النظام الاخلاقى الاسلامي على جماعة المؤمنين وحدهم، مع أن الاسلام شريعة عامة شاملة ينبسط نظامها الاخلاقى ليشمل بحمايته ورعايته كل أفراد الانسانية ومن جانب آخر، فإن قصر حظر القتل (والايذاء) على المؤمن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ: ٢٣ مايو ١٩٩٣

وحده، يخول جماعات التطرف والارهاب - التي تقصر الايمان على جماعتها وتعتبرانها وحدها جماعة المسلمين - ان تسقط وصف المؤمن او المسلم عن اى مؤمن او اى مسلم ومن ثم تبيح دمه وعرضه وماله، كما حدث فعلا في بعض الحالات، وهو امر يهدد حتى المسلمين انفسهم.

ثالثا - ومما يكتب ويقال إن السائحات معذورات فيما يضعن من ملابس، لان الحكومة لم تفرض على المواطنات زيا معينا حتى تلزمه السائحات. وهذا قول مغرض يشير إلى الحجاب، دون ان يبين حدود الحكومة في فرض الزى او يعرض الآراء فيما يتعلق بالحجاب.

المستشار

محمد سعيد العشماوى

فالحكومة لا تفرض الأخلاق ولا تفرض الأزياء، لكن ذلك موكول إلى الناس أنفسهم والى التقاليد الاجتماعية المتغيرة في الزمان والمكان. والاسلام - عامة - يامر بالاحتشام بصرف النظر عن ارتداء زى بذاته.

والحجاب في القرآن يعني وضع ساتر بين زوجات النبى (صلى الله عليه وسلم) - دون باقي حريمه وبناته - وبين المؤمنين... وإذا سألتموهن (اى زوجات النبى) متاعا فاسالوهن من وراء حجاب ذلكم اطهر لقلوبكم وقلوبهن» سورة الاحزاب ٣٣:٥٣.

ولأن المقصود بالحجاب في القرآن زوجات النبى (صلى الله عليه وسلم) دون غيرهن، فإن من يرى لزوم غطاء الرأس المسمى خطا بالحجاب يرجع ذلك إلى آية الخمار أو الى آية الجلابيب.

أما آية الخمار فهي «وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها. وليضربن بخمرهن على جيوبهن» سورة النور ٢٤: ٣١. وقيل في سبب نزول هذه الآية ان النساء كن في زمان النبى (صلى الله عليه وسلم) يغطين رؤسهن بالأخمرة (اى المقانع) ويسدلنها من وراء الظهر فيبقى النحر (أعلى الصدر) والعنق لاستر لهما. فأمرت الآية المؤمنات باسدال الخمار على الجيوب لتغطية الصدر بدلا من كشفه. فالآية بذلك تعديل في عرف كان قائما وقت التنزيل يقصد تغطية الصدر والتمييز بين المؤمنات اللاتي يفعلن ذلك وغيرهن ممن كن يسرن على العادات السائدة.

أما آية الجلابيب فهي «يا أيها النبى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن، ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين» سورة الاحزاب ٢٣:١٥٩.

وسبب نزول هذه الآية ان العربيات - وقت التنزيل - كن يقضين حاجتهن في الصحراء قبل أن تتخذ دورات المياه في البيوت، وكان بعض الفجار من الرجال يتعرض للمؤمنات على مظنة أنهن من الجوارى، فنزلت الآية تشير على المؤمنات بادناء الجلابيب حتى يعرفن من الجوارى فلا يؤذين بالقول.

وقد اختلف في معنى ادناء الجلابيب، لكن المعروف انه كان أسلوبا للتفرقة بين المؤمنات والجوارى في وقت التنزيل. وقد اشتهر عن عمر بن الخطاب انه كان إذا راى جارية قد ادنت جلبابها ضربها بالدرة محافظة على زى الحرائر.

□□□

إن الاسلام والمسلمين في مفترق للطرق وفي موقف صعب يتحسسون فيه صادق القول وصريح الفعل وسديد الرأى، وان على من يكتب او يتكلم للاصلاح والهداية أن يكون واضحا بغير غموض يمكن أن يستخدم فيما بعد، قاطعا بغير أضطراب يحتمل ان يحدث بلبلة. فلا نامت عين تخاف الأذى من قولة الحق، ولا ارتفعت يد تمسك بالعصا من نصفها.

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

الارهاب فى الصعيد: شهادة صعيدى

«من محاسن الصعيد الجليلة كثرة الأمن لا سيما فى الوجه القبلى منه: يسير الإنسان فيه ليلا ومعه ما شاء، فلا يجد من يعترضه. ولقد ركبت مرة وأمسى الليل على وانا وحدى، فربطت الدابة فى خجر ونمت». وهكذا وصف الإدفوى جو الأمن والسلام الذى كان يسود ريف الصعيد وقراه حتى إن السائر فيه ليلا ما كان يخشى على نفسه وماله. والإدفوى كتب هذه العبارة فى كتابه «الطالع السعيد فى فضلاء الصعيد» منذ اكثر من خمسمائة سنة. فما الذى جد فى الأمر حتى اصبح السير فى طرق الصعيد محفوفا بالمخاطر وحتى اصبح السائح او الزائر الأجنبى يخشى أن تصيبه رصاصة طائشة؟ هذا مع ما عرف عن اهل الصعيد من تقاليد الكرم وحسن الضيافة. وكيف تفجرت فى بعض مدن الصعيد وقراه تلك الفتنة الطائفية التى كنا نعتقد أن العهد قد مضى بها إلى غير رجعة منذ أن كانت أصابع الاستعمار البريطانى تحرك خيوطها فى أوائل هذا القرن.

كل ذلك شئ غريب لم يكن لنا به عهد، وأنا أقول ذلك عن بينة ومعرفة بصفتى صعيديا قضى صباه وشطرا من شبابه فى إحدى عواصم الصعيد: قنا، وما زال لى فى الصعيد أهل وإخوان وأصدقاء لا أكف عن التردد عليهم وزيارتهم.

أما الأمن فقد أشرت إلى انه كان يسود الصعيد منذ أقدم العصور حتى سنوات قريبة مضت. وانكر بهذه المناسبة ما قصته على صديقة ارجنتينية كانت استاذة فى المعهد المكسيكى وقدمت إلى مصر فى زيارة سياحية فى اوائل الستينات، وذلك أنها أثناء زيارتها أسوان استقلت سيارة أجرة لزيارة منطقة تقع على بعد كيلو مترات من المدينة، ولكن السيارة تعطلت بها وكانت الشمس موشكة على الغروب واستاذن منها السائق لكى يبحث عن ميكانيكى يعينه على إصلاح ما أصاب سيارته وتركها وحيدة فى مكان منقطع. ولم تلبث أن مر بها فلاح أسوانى كان يسوق عربة «كارو» فلما رأى ورطتها - وهى ترجف من الخوف - إذا به يعرض عليها أن يوصلها بعربته الى مأمنها فى المدينة، ولم تر بدا من قبول دعوته، وأوصلها الرجل فى شهامة إلى حيث أرادت وأبى أن يقبل منها أى مكافأة. وكانت هذه الأستاذة الأرجنتينية. لا تكف عن رواية ما وقع لها مثنية على سلوك ذلك الفلاح الأسوانى الذى كان يبدو لها فارسا نبيلا من فرسان العصور الوسطى، وكانت تعلق على ذلك بأنها كانت تشعر بالأمان فى مصر بصورة لم تشهدها فى اى بلد أوروبى أو أمريكى.

وأما العلاقات بين المسلمين والأقباط فى الصعيد فقد كانت تقوم على المودة والإخاء ففى قنا كانت بيوتنا دائما متجاورة وكنا دائما نتبادل الزيارة ونتشارك فى الافراح والأحزان، هذا مع تمسك كل منا بعقيدته وحرصه عليها، فالتدين الحقيقى أبعد ما يكون عن أن يولد التعصب أو الاساءة باليد أو اللسان، بل كنا دائما حريصين على احترام كل منا لمشاعر الآخرين..

لقد كان الصعيد دائما مهدا للحياة الروحية السامية منذ فجر الحضارة وعن هذه الحياة الروحية نبعت هذه المعابد والهياكل الرائعة التى أورثنا إياها قدماء المصريين، ثم فى الصعيد نشات فى مصر القبطية أول أديرة الرهبنة منذ القرن الرابع الميلادى. وأخرج الصعيد فى مصر الاسلامية أول صوفى كبير هو ذو النون الإخميمى الذى كان تعبيره عن الحب الالهى من أروع ما صدر عن صوفية الاسلام فهو الذى يقول:

أموت وما ماتت اليك صبابتى
وما قضيت من صدق حبك اوطارى
مناى المنى كل المنى أنت لى منى
وأنت الغنى كل الغنى عند اقتارى
وانت مدى سؤ لى وغاية رغبتى
وموضع آمالى ومكنون إضمارى
الست دليل الركب ان هم تحيروا
ومنقذ من اشفى على حرف هار

ولهذا لم يكن من الغريب أن يخرج من الصعيد رواد نهضتنا الحاضرة التى كانت تقوم على سعة الافق وحرية الفكر والاعتداد بالوحدة القومية من امثال رفاعة الطهطاوى وحافظ إبراهيم وطه حسين وعباس العقاد.

أما ظاهرة العنف والتطرف التى اصبحت حديث الناس اليوم فهى لذلك نبت غريب عن تربة الصعيد. صحيح أن أولئك الذين أصابهم هوس هذه الظاهرة

المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٢

بقلم الدكتور

محمود على مكى

ليسوا إلا قلة قليلة ينبذها كل مواطن على ادنى درجة من الوعى، ولهذا فإن علينا ألا نهول ولا نمنحها اكبر من حجمها، ومع ذلك فإنه ينبغى ايضا الا نهون من شأنها او نتجاهلها، بل علينا دراستها وتحليلها وتعرف أسبابها ودوافعها.

أول ما يجب أن نسوقه فى بيان أسباب هذه الظاهرة هو ما لقيه الصعيد من وجوه الاهمال التى تراكمت عليه عاما بعد عام منذ نحو نصف قرن. هذا مع شعور أهل الصعيد بأنهم من أكثر المواطنين دأبا وكدحا وبان جانبا كبيرا من ثروة البلاد القومية إنما يعود الفضل فيه إليهم سواء بحكم جهدهم فى العمل أو لأن أرضهم هي الجاذبة للسياحة التى تمثل شطرا كبيرا من دخلنا القومى. لقد كنت فى كل زيارة لبلدى أرى أن مرافقة والخدمات فيه لا تكاد تظفر بشئ من التحسن عما كانت عليه منذ اربعين عاما. هذا مع أن ما سمى بنظام الحكم المحلى الذى علق الناس عليه آمالا كبير كان يبدو كفيلا بمزيد من العناية بتلك المناطق التى ظلت مهملة لمدة طويلة، ولكن الحكم المحلى أسفر عن كونه شعارا انتفع به بعض المستفيدين.

وشئ آخر هو مشكلة البطالة الصريحة والمقنعة التى يعانى منها شباب الصعيد، فما أكثر من يتخرجون من كليات جامعية أو معاهد عالية او متوسطة ثم يظلون سنوات بلا عمل ولا أمل فى تحسن أوضاعهم. صحيح أن هذه مشكلة عامة يعانى منها الشباب فى كل أنحاء البلاد، ولكنها فى الصعيد أشد حدة إذ أن فرص الأعمال الجانبية نادرة والأبواب أمامهم تكاد تكون مسدودة تماما.

فإذا أضفنا إلى ذلك الفراغ الفكرى الذى يعانى منه هذا الشباب رأينا أن ذلك مما يجعلهم ضحية وفريسة لكل من يدعوهم إلى أى عمل يثير فى أنفسهم الرغبة فى التغيير حتى ولو كان ذلك عملا أهوج لا يستند إلى منطق ولا يقوم على أساس سليم، لقد كان إنشاء بعض هذه الكليات فى مدن الصعيد أمرا يشير الى رفع مستوى الشباب ثقافيا وفكريا ولكن هذه الكليات لم تتوافر لها هيئات تدريس كافية بل ظل يعمل بها حتى الآن اساتذة منتدبون ياتون راغمين فيؤدون ما فرض عليهم على اى وجه على نحو اشبه بذلك القاضى السريع الذى تحدث عنه توفيق الحكيم فى يوميات نائب فى الارياف، وهم يتعجلون عودتهم إلى مواطنهم.. وأسوأ من ذلك بكثير الزاد الذى يقدمه لهؤلاء الشباب وعاظ وخطباء مساجد ليس لهم حظ من أى ثقافة دينية سليمة، وكثير منهم متطوعون أو مأجورون من جهات معينة. ولنا أن نتصور مدى التأثير المخرب الذى يباشره هؤلاء فى عقول الشباب المتدين وضمائره.

من هنا نرى كيف أصاب التحول بنية المجتمع الصعيدى، وهو تحول سلبى ينذر بمزيد من الاستفحال إذا لم تتخذ السبل لمعالجته، ومازال ذلك فى إمكاننا اليوم ولكن علينا أن نشخص الداء، ونستقصى جذوره وأسبابه قبل فوات الاوان. صحيح أننا لا نملك إزاء الإرهاب الاجرامى الا الضرب عليه بيد قوية. ولكن الاجراءات الامنية وحدها ليست كافية، بل إنها لوتجاوزت حدود القصاص العادل فربما كان ضررها اكثر من نفعها، وإنما علينا أن نحلل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التى ادت إلى ذلك الواقع الذى نشهده الآن حتى نحسن علاجه بالدراسة الواعية والحكمة فى التعامل معه وإلا أصبحنا كمن يخربون بيوتهم بايديهم. ولعل الله يلهم ولاة أمورنا بما فيه خير هذه الأمة. «.. رب أجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من امن منهم بالله واليوم الآخر..».

كاتب المقال :
أستاذ بكلية الآداب - جامعة القاهرة
عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

عن الاسلام.. والإرهاب :

المفسدون فى الأرض.. وحد الحرابة (٢)

ان شريعة الارهاب والتطرف هي النقيض لشريعة الاسلام دين الامن والاعتدال والوسطية . وقد خرج علينا المروجون للتطرف المناصرون للارهاب بفهم للاسلام وتوظيف له يهدم جوهر هذا الدين الحق . وقد بلغ الفجور الذهنى والنفسى بهؤلاء ان نظروا الى جرائم الاخلال بالامن العام وترويع الناس . مسلمين وغير مسلمين . باعتبارها اعمالا بطولية يوجهها مرتكبوها ضد الحكومة الباغية وضد المجتمع الجاهلى بقصد تغييرهما وهدمهما واحلال حكومة اسلامية ومجتمع اسلامى محلهما .

وبدلا من الوقوف عند جوهر الجرائم التى تمت ووصفها بما تستحق ان توصف به فوجئنا بفلاسفة الارهاب والمنظرين له يخرجون علينا بتفسيرات وتبريرات هى الافك بعينه . فهم قد صوروا قتل السائح

الاجنبى الذى يفد الى اراضينا ويحل فى ضيافتنا وحمايتنا وحماية الاسلام ديننا بانه درع للمفاسد التى زعموا ان هذا السائح يأتى بها الينا وعندما قتل البغاة بعض الاقباط شركائنا فى الوطن وسلبوا متاعهم قالوا كاذبين ان القتلة قد استفزتهم تصرفات إتاها هؤلاء الاقباط او اتتها الكنيسة التى يتبعونها . وعندما تبين ان اغلب امراء الارهاب وابواق التطرف اصحاب ماض عريق فى الاجرام او السقوط الاجتماعى او الانحراف الفكرى خرج الافاقون يزعمون ان هؤلاء جميعا عادوا الى الاسلام من أوسع ابواب التوبة وانهم قد تطهروا من الاوزار القديمة لان الاسلام يجب ما قبله .

ان فقهاء التطرف الذين يزينون للمفسدين فى الارض اعمالهم والذين ينفخون فى نيران الفتنة قد اسرفوا علينا وعلى انفسهم فى توظيف الاسلام لدعم الارهاب وخدمة اغراضهم التى لا تبتغى غير عرض الدنيا الذى تمثل السلطة السياسية المكون الجوهرى فيه . انهم بصراحة شديدة لا لبس فيها ولا ابهام ، يطلبون الدنيا بالدين وكثيرون من هؤلاء ان لم يكونوا جميعا يتاجرون بالدين ويزايدون بدعاوى تطبيق الشريعة وهم ابعد الناس عن فهم جوهر الدين او ادراك مقاصد الشريعة وتبلغ المزايدة مداها الاقصى اذا ما تطرق الجدل الى الحدود الدينية . وقد فات هؤلاء ان الحدود لم تشرع كعقوبات دنيوية على الحاكم تطبيقها كما قال الامام المجتهد الشيخ محمود شلتوت الا للجنايات التى تتصل بالحياة العامة والتى لها اثار سيئة فى حقوق الافراد والجماعات والتى لها من عناوين الاغراق فى الشر اقصاها . واللافت للنظر ان عقوبة الحد تكون اكثر تحديدا واشد قسوة كلما كانت الجريمة ادخل فى الاخلال بالامن العام وترويع المواطنين ذلك ان الفقهاء يختلفون فى حد الردة وجوبا وعدما ويختلفون ايضا فى شأن عقوبة الزانى المحصن حيث تقرر الاغلبية انها الرجم بينما يرى اخرون انها الجلد مثلما يحدث مع الزانى غير المحصن ثم انهم يختلفون بخصوص عقوبة شارب الخمر اما بكونها عقوبة دنيوية غير ملزمة واما بوقوعها جلدا للشارب عددا من الضربات فيه خلاف . وفى المقابل فان العقوبات المترتبة على الاعتداء على الاموال بالسرقة او على الامن العام بالمحاربة والافساد فى الارض ترد فى القران بجلاء يقطع الطريق على كل مكابر او مخادع . فالسرقة جاء بشأنها قوله تعالى : «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم» اما الاعتداء على الامن العام بالمحاربة والافساد فقد جاء بشأنه : «انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الاخرة عذاب عظيم» .

بقلم :
الدكتور محمد رضا محرم
هندسة الأزهر

واذا كان كهنة التطرف وفلاسفة الارهاب يدعون على من سواهم انهم لايحكمون بما انزل الله وانهم يتحاكمون اليه سبحانه ولايردون ما يتنازعونهم فيه الى الله ورسوله فان الذى يجب ان يقوم بين قومنا من اهل هذا الوطن مصر وبين هؤلاء انما هو ذلك الحكم القرانى الصريح القطعى الورود والدلالة الخاصة بتوقيع حد «الحرابة» على المفسدين فى الارض الذين يحاربون الله ورسوله بترويع المجتمع المسلم والذى يعيثون فيه بالاعتداء على الانفس والاموال . فالذين قتلوا السائحات الاجنبيات قد قتلوهن وقتلونا معهن فى غير نفس وفى غير حق . والذين قطعوا الطريق على الناس بالاسلحة الالية واقتحموا دكاكين الصاغة الاقباط فقتلوا اصحابها واستولوا على الذهب الذى هو فيها والتجارة فيه مشروعة انما هم قتلة ولصوص مفسدون فى الارض والذين يفجرون القنابل فى القطارات ووسائل النقل والمقاهى والاماكن العامة فيقتلون ويصيبون ويؤذون كل من يتصادف وجوده فى مكان الانفجار انما هم بغاة يخرجون بأفعالهم المرذولة عن المسلم الحق الذى يسلم الناس من لسانه ويده وعن صفة المؤمن السوى الذى يأمن الناس معه على انفسهم واموالهم . والذين يتهمون المجتمع المسلم الذى نعيش فيه بانه مجتمع جاهلى وان اموال الناس فيه مباحة ودماؤهم مهدرة لايمكن وصفهم إلا بانهم يعلنون الحرب على الدين الاسلامى وعلى الناس جميعا . والذين يعتدون على اموال القبط النصارى وانفسهم ودور عبادتهم يتجاوزون عن عمد احمق روح الدين الاسلامى وجوهره الذى يأمر بالبر والقسط مع اهل الكتاب ثم انهم يثيرون فى المجتمع من الفتن الطائفية مايدخلهم فى عداد المفسدين المحاربين الذين يروعون الناس ويخلون بأمن المجتمع . وهذه الصنوف من البغاة المحاربين لله ورسوله ليس لهم من عقاب غير اقامة حد «الحرابة» عليهم وهى نتيجة لايستطيع حتى بهلوانات التطرف المتاجرون بتطبيق الشريعة ان يردوها او ان يجادلوا فيها او ان يزايدوا عليها .

وبناء على كل الذى تقدم يمكننا ان ننتهى الى ان التسليم بما تدعيه جماعات التخلف والتطرف والارهاب بانها تنتسب الى الاسلام ينطوى على مخاطر عديدة . فمثل هذه الادعاءات تحمل الاسلام الدين بما ليس فيه وتشوه صورته وتحط من دوره الحضارى امام الاخرين فى كل بقاع العالم . ثم انها تعطى هؤلاء المفسدين البغاة حصانة لايستحقونها تترتب على صفة «الاسلامية» التى يطلقونها كذبا على انفسهم وعلى تصرفاتهم . ولهذا فان حرب الدعاية والاعلام ضد هؤلاء يجب ان تؤسس على الفصل بينهم وبين ان يكونوا منتسبين الى الاسلام او الايمان وهم يأتون هذه التجاوزات ذلك لان «من حمل علينا السلاح فليس منا» كما انه «لايحل لمسلم ان يروع مسلما» ثم ان «من خرج على امتى يضرب برها وفاجرها لايتحاشى عن مؤمنها ولايفى بعهد ذى عهد فليس منى ولست منه» حسبما ورد فى الحديث الشريف . ناهيك عن المستقر فى ديننا من ان الذى يتجاوز حدود الله لا يتجاوزها وهو مؤمن فالقاتل لايقتل وهو مؤمن والزانى لايزنى وهو مؤمن وشارب الخمر لايشربها وهو مؤمن والمحارب لله ورسوله المفسد فى الارض لايأتى هذا بالطبع وهو مؤمن .